



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

## أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

## دكتوراه علوم

الشعبة : العلوم الاقتصادية

التخصص : إقتصاد التنمية

من طرف :

حمدي باشا وليد

عنوان الأطروحة:

## أثر الإستثمار السياحي على التنمية المستدامة في الجزائر

دراسة تحليلية مقارنة مع مصر، تونس والمغرب

أطروحة مناقشة بتاريخ: 2025/05/06، أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	الإسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
01	محمد دمان ذبيح	أستاذ	جامعة أم البواقي	رئيسا
02	مراد كواشي	أستاذ	جامعة أم البواقي	مشرفا
03	منير خروف	أستاذ	جامعة قالم	ممتحنا
04	محمد لوشن	أستاذ	جامعة باتنة 1	ممتحنا
05	صبرينة لطرش	أستاذ محاضر- أ	جامعة أم البواقي	ممتحنا
06	بوبكر سلالي	أستاذ محاضر- أ	المركز الجامعي بريكمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024-2025

سورة الضحى  
والضحى  
شكر

الآية: 11 من سورة الضحى

شكر الله العظيم  
على نعمه  
التي لا تحصى

# إهداء

إلى وطني الغالي الجزائر.

إلى أبي أطلال الله في عمره.

إلى والدتي العزيزة الغالية.

إلى سندي زوجتي الكريمة، وأبنائي خالد وسند.

إلى إخوتي زهير، سفيان وأختي الغالية سلمى

إلى سائر أفراد عائلي حمدي باشا وبن زيان.

إلى زملائي وأصدقائي.

إلى كل أساتذة وإداري جامعة الشهيد

العربي بن مهدي - أم البواقي -

إلى كل زملائي باحثي مركز البحث العلمي والتقني حول

المناطق القاحلة بسكرة.

لكل هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع.

وليد حمدي باشا

# شكر و عرفان

أحمد الله عزوجل حمداً يليق بجلاله، على توفيقه إياي لإتمام هذا البحث المتواضع، ومدى بالقوة والعون لإنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى الأستاذ الدكتور /  
"مراد كواشي" على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى ما أسداه لي من توجيهات قيمة وإرشادات نيرة والتي ذلت لي الصعاب وأنارت لي الدرب ودفعتني قدماً لإتمام هذا البحث المتواضع، فجزاه الله عني خير الجزاء.  
والشكر الموصول للدكتورة "حراث حنان" على مساهمتها القيمة في إنجاز هذا البحث العلمي.

كما يطيب لي أن أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة،  
فאלهم بارك فيهم ومنتعمهم بدوام الصحة والعافية وأجعلهم نبراساً للعلم

والباحثين

**ملخص الدراسة:** تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الإستثمار السياحي على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر ودول مصر، تونس والمغرب، تم التطرق أولا وفقا للمنهج الوصفي إلى أساسيات الإستثمار السياحي والتنمية السياحية المستدامة، ووفقا للمنهج التحليلي تناولنا برنامج الإستثمارات العامة (2010-2014)، والمخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2030، ثم واقع وتطور الإستثمارات السياحية في الجزائر، ثم عرض مقومات ومؤشرات الإستثمار السياحي في الجزائر وتحليل دور الإستثمار السياحي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، ثم المنهج الكمي بقياس أثر الإستثمار السياحي على بعض المؤشرات المفسرة لأبعاد التنمية المستدامة للدول المقارنة محل الدراسة خلال الفترة (1995-2022) بإستعمال النموذج القياسي PANEL ARDL، وبعد عرض نتائج هذه الدراسة تم التوصل إلى نتيجة رئيسية مفادها أنه يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإستثمار السياحي وأبعاد التنمية المستدامة (الإقتصادية، البيئية، الإجتماعية)، حيث نجد أن الإستثمار السياحي له أثر إيجابي على النمو الإقتصادي كمؤشر دال على (التنمية الإقتصادية)، وهذا الأمر لا يختلف عن مؤشر العمالة (التنمية الإجتماعية)، أما عن علاقة الإستثمار السياحي و مؤشر ثاني أكسيد الكربون الذي يقيس (التنمية البيئية) له أثر سلبى وهذا صحيح وفق النظرية الاقتصادية، ولا يوجد علاقة توازنية بين كل المتغيرات المدروسة في المدى القصير.

توصي الدراسة بضرورة زيادة حجم الاستثمار في القطاع السياحي الجزائري لتحفيز النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ووضع سياسات سياحية تعمل على تحفيز البحث العلمي وتكوين المورد البشري من أجل استغلال أمثل للموارد السياحية.

**الكلمات المفتاحية:** إستثمار سياحي؛ تنمية سياحية مستدامة؛ المخطط التوجيهي للهيئة السياحية 2030؛

نموذج PANEL ARDL؛

**Abstract:** The study aims to measure and analyze the impact of tourism investment on the dimensions of sustainable development in Algeria, Egypt, Tunisia and Morocco, we first addressed the basics of tourism investment and sustainable tourism development according to the descriptive approach, and according to the analytical approach, we addressed the public investment program (2010-2014) and the master plan for tourism development by 2030, then the reality and development of tourism investments in Algeria, then a presentation of the components and indicators of tourism investment in Algeria And analysis of the role of tourism investment in some macroeconomic variables in Algeria, then the quantitative approach by measuring the impact of tourism investment on some indicators explaining the dimensions of sustainable development for the comparative countries under study during the period (1995-2022) using the standard model PANEL ARDL.

After presenting the results of this study, a main conclusion was reached, which is that there is a long-term balanced relationship between tourism investment and the dimensions of sustainable development (economic, environmental, social).

We find that tourism investment has a positive impact on economic growth as an indicator of (economic development), and this matter is no different from the employment indicator (social development).As for the relationship between tourism

investment and the carbon dioxide index, which measures (environmental development), it has a negative effect, and this is true according to economic theory, and there is no balanced relationship between all the variables studied in the short term.

L'étude recommande la nécessité d'accroître l'investissement dans le secteur touristique algérien afin de stimuler la croissance économique à long terme, et de développer des politiques touristiques qui encouragent la recherche scientifique et la formation des ressources humaines, ce qui garantit une utilisation optimale des ressources touristiques.

**Keywords:** Tourism investment; Sustainable tourism development; the schema director of tourism development 2030; PANEL ARDL model.

**Résumé :** L'étude vise à mesurer et analyser l'impact de l'investissement touristique sur les dimensions du développement durable en Algérie et dans les pays d'Egypte, de Tunisie et du Maroc, nous avons d'abord abordé, selon l'approche descriptive, les bases de l'investissement touristique et le développement touristique durable, et selon l'approche analytique, nous avons abordé le programme d'Investissement général (2010-2014) et le Schéma directeur d'aménagement touristique aux horizons 2030, puis la réalité et l'évolution des investissements touristiques en Algérie, puis présenter les composantes et les indicateurs de l'investissement touristique en Algérie et analyser le rôle de l'investissement touristique dans certaines variables économiques en Algérie, puis l'approche quantitative en mesurant l'impact de l'investissement touristique sur certains indicateurs expliquant les dimensions du développement durable pour les pays comparés de l'objet de l'étude au cours de la période (1995-2022) en utilisant le modèle standard PANEL ARDL, et après avoir présenté les résultats de cette étude, un résultat principal a été atteint selon lequel il existe une relation équilibrée à long terme entre l'investissement touristique et les dimensions de développement durable.(économique, environnemental, social),

Nous avons constaté que l'investissement touristique a un impact positif sur la croissance économique en tant qu'indicateur du (développement économique), et cette question n'est pas différente de l'indice d'emploi (développement social), quant à la relation entre l'investissement touristique et l'indice de dioxyde de carbone, qui mesurent (développement environnemental) a un impact négatif, et cela est vrai selon la théorie économique, et il n'y a pas de relation équilibrée entre toutes les variables étudiées à court terme.

The study recommends the need to increase the investment in the Algerian tourism sector in order to stimulate long-run economic growth, and to develop tourism policies that encourage research scientific and human resource training, which guarantees an optimal use of tourism resources.

**Mots clés:** investissement touristique; développement touristique durable; Le Schéma Directeur d'Aménagement Touristique 2030; modèle PANEL ARDL.

# فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	
شكر و عرفان	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	II-I
فهرس الجداول	V-VI
فهرس الأشكال	VI
مقدمة عامة	(أ-ز)
الفصل الأول: الإستثمار والإستثمار السياحي - دراسة نظرية ومفاهيم أساسية-	(51-2)
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول الإستثمار	3
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار وأنواعه	3
المطلب الثاني: أهمية الإستثمار ومحدداته	8
المطلب الثالث: أدوات ومخاطر الإستثمار	11
المبحث الثاني: الإستثمار السياحي - مدخل في اقتصاديات السياحة-	16
المطلب الأول: ماهية الإستثمار السياحي	16
المطلب الثاني: أهداف ومقومات الإستثمار السياحي	19
المطلب الثالث: فرص الإستثمار في المجال السياحي ومصادر التمويل	25
المبحث الثالث: الآثار المختلفة للإستثمار السياحي	33
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للإستثمار السياحي	33
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإستثمار السياحي	39
المطلب الثالث: الآثار الإجتماعية والثقافية والبيئية للإستثمار السياحي	43
خلاصة الفصل الأول	51
الفصل الثاني: السياحة من منظور التنمية المستدامة في الجزائر	(111-53)
تمهيد	53
المبحث الأول: المقاربات النظرية للتنمية المستدامة	54
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	55
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة	60
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة	62

68	المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية حول التنمية السياحية المستدامة
68	المطلب الأول: مفاهيم أساسية للتنمية السياحية- أهدافها وعوامل نجاحها-
72	المطلب الثاني: مدخل تكاملي لمفاهيم التنمية السياحية المستدامة
75	المطلب الثالث: التنمية السياحية المستدامة- الجهات المسؤولة والتحديات المعاصرة-
85	المطلب الرابع: دور التخطيط السياحي المستدام في تحقيق التنمية السياحية
87	المبحث الثالث: إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر
87	المطلب الأول: برنامج التنمية السياحية المستدامة في الجزائر (2000-2014)
97	المطلب الثاني: مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030
106	المطلب الثالث: الديناميكيات الخمس للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية
111	خلاصة الفصل الثاني
(113-189)	الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر الإستثمار السياحي على التنمية المستدامة في الجزائر والدول المقارنة
113	تمهيد
114	المبحث الأول: تطور الإستثمارات السياحية في الجزائر
114	المطلب الأول: الإستثمارات السياحية في ظل الإقتصاد الموجه (1962-1989)
132	المطلب الثاني: الإستثمارات السياحية في ظل الإصلاحات الإقتصادية (1990-2000)
142	المطلب الثالث: الإستثمارات السياحية في ظل إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر
146	المبحث الثاني: تحليل دور الإستثمار السياحي في قضايا التنمية في الجزائر
146	المطلب الأول: مقومات الإستثمار السياحي في الجزائر
154	المطلب الثاني: مؤشرات الإستثمار السياحي في الجزائر
160	المطلب الثالث: مساهمة الإستثمار السياحي في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2020)
167	المبحث الثالث: قياس العلاقة بين الإستثمار السياحي والتنمية المستدامة للدول المقارنة
167	المطلب الأول: قياس أثر الإستثمار السياحي على النمو الإقتصادي للدول المقارنة
175	المطلب الثاني: قياس أثر الإستثمار السياحي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للدول المقارنة
184	المطلب الثالث: قياس أثر الإستثمار السياحي على حجم العمالة للدول المقارنة
189	خلاصة الفصل الثالث
191	خاتمة عامة
205	قائمة المراجع
225	قائمة الملاحق

# فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
35	ميزان المعاملات السياحية	(01.01)
88	إستراتيجية السياحة للفترة 2001-2010	(01.02)
93	تطور طاقات الإيواء في أفاق 2013	(02.02)
93	تطور التدفقات السياحية في أفاق 2013	(03.02)
94	المداخل السياحية السنوية لأفاق 2013	(04.02)
95	المخطط الخماسي للسياحة 2010-2014 (البرنامج المركزي الجديد)	(05.02)
95	المخطط الخماسي للسياحة 2010-2014 (البرنامج اللامركزي الجديد)	(06.02)
101	خطة الأعمال للقطاع السياحي لأفاق 2015	(07.02)
102	توزيع المشاريع السياحية ضمن الأقطاب السياحية للإمتياز	(08.02)
115	توزيع طاقة الإيواء الفندقية سنة 1962	(01.03)
119	توزيع الإستثمارات على القطاعات ضمن المخطط الثلاثي (1967-1969)	(02.03)
120	حصيلة برنامج الإستثمارات السياحية للمخطط الثلاثي (67-69)	(03.03)
122	توزيع الإستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	(04.03)
123	حجم المشاريع الإستثمارية المقررة في المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	(05.03)
124	عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط الرباعي الأول حسب نوع المنتج السياحي	(06.03)
125	توزيع الإستثمارات على مختلف القطاعات التنموية خلال المخطط الرباعي الثاني	(07.03)
126	توزيع طاقة الايواء السياحي المنجزة خلال القتره (74-78) حسب نوع المنتج السياحي	(08.03)
128	المشاريع السياحية وعدد الأسرة المبرمجة خلال المخطط الخماسي الأول	(09.03)
129	طاقات الإيواء المنجزة خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	(10.03)
130	المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	(11.03)
131	توزيع طاقات الايواء السياحي في الجزائر حسب نوع المنتج السياحي في نهاية 1989	(12.03)
134	المزايا الجبائية الممنوحة للإستثمارات السياحية	(13.03)
135	توزيع المشاريع الإستثمارية على مختلف القطاعات الإقتصادية (1993-2000)	(14.03)
137	قائمة الفنادق المعروضة للبيع	(15.03)
138	تصنيف 60 فندق لغرض الخوصصة	(16.03)
141	تطور عدد الأسرة حسب نوع المنتج السياحي في الفترة (1991-2000)	(17.03)
142	حجم الإستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2002-2022)	(18.03)

144	حصيلة الإستثمارات حسب القطاعات الإقتصادية خلال الفترة (2002-2020)	(19.03)
145	ملخص مشروعات الإستثمار السياحي نهاية سنة 2022	(20.03)
154	تطور الاطاقة الإيوائية في الجزائر حسب معياري عدد الفنادق وعدد الأسرة خلال الفترة (2000-2022)	(21.03)
156	تطور طاقة الإيواء في الجزائر حسب فئة طابع المنتج السياحي خلال الفترة (2018-2022)	(22.03)
157	تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	(23.03)
159	تطور الليالي السياحية الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	(24.03)
160	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	(25.03)
163	تطور ميزان المدفوعات الجزائري-بند السفر- خلال الفترة (2000-2020)	(26.03)
165	مساهمة الإستثمار السياحي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	(27.03)
171	إختبار جذر الوحدة للنموذج الأول Panel data unit root tests	(28.03)
173	تقدير نموذج الأول Pooled Mean Group/ Panel ARDL	(29.03)
174	إختبار WALD TEST للنموذج الأول	(30.03)
176	إختبار جذر الوحدة للنموذج الثاني Panel data unit root tests	(31.03)
178	إختبار النموذج الثاني Panel cross-sectional residual dependence	(32.03)
180	إختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني Panel cointégration test	(33.03)
182	تقدير نموذج الثاني Pooled Mean Group/ Panel ARDL	(34.03)
183	إختبار WALD TEST للنموذج الثاني	(35.03)
184	إختبار جذر الوحدة للنموذج الثالث Panel data unit root tests	(36.03)
185	إختبار النموذج الثالث Panel cross-sectional residual dependence	(37.03)
186	نتائج إختبار التكامل المشترك للنموذج الثالث Panel cointégration test	(38.03)
187	تقدير نموذج الثالث Pooled Mean Group/ Panel ARDL	(39.03)
188	إختبار WALD TEST للنموذج الثالث	(40.03)

# فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01.01)	الأثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للإستثمار السياحي	42
(01.02)	مفهوم التنمية المستدامة	58
(02.02)	الجهات المسؤولة عن السياحة المستدامة	75
(03.02)	الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030	99
(01.03)	تطور عدد الفنادق للفترة 1990-2000	140
(02.03)	تطور عدد الأسرة للفترة 1990-2000	141
(03.03)	تطور طاقة الإيواء في الجزائر حسب صفة التصنيف الفندقي خلال الفترة (2018-2022)	155
(04.03)	تطور مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2020)	162
(05.03)	إختبار النموذج الأمثل (الأول) ARDL	172
(06.03)	إختبار النموذج الأمثل (الثاني) ARDL	181
(07.03)	إختبار النموذج الأمثل (الثالث) ARDL	186

# مقدمة عامة

تعتبر قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هي أسس التنمية المستدامة، ويعتمد المستقبل على مدى قدرة البشرية على إحداث التوازن بين هذه العناصر الثلاثة، ونظرا لأهمية السياحة في الإقتصاد العالمي والقومي، فإن السياحة تصبح قطاعا إقتصاديا رائدا للتنمية المستدامة، وفي نفس الوقت تلعب السياحة المستدامة دورا هاما في جعل حماية الموارد الطبيعية والثقافية الهدف الرئيسي للمشروعات السياحية، وأصبحت السياحة هي أكثر الأنشطة الصديقة للبيئة، فالمستثمر يلتزم ذاتيا بالحفاظ على البيئة لأنه يسوقها بإعتبارها أحد مكونات المنتج السياحي، ويحافظ عليها لأنها تشكل الخلفية التي لا يستطيع من دونها أن يبيع منتجا سياحيا في الحاضر أو المستقبل.

تعد صناعة السياحة من أهم النشاطات الاقتصادية في العالم المعاصر، كما تعد أحد مصادر الدخل ومحركا قويا للأبعاد الاقتصادية المرتبطة بالسياحة، وتمثل أحد روافد زيادة النمو الإقتصادي وتوفير فرص العمل وحل مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية بلدان العالم، لذلك تأتي الحاجة للإستفادة من هذا النشاط، والعمل على توفير الأمن السياحي في توظيف العمالة العربية الداخلة لسوق العمل، وهذا يسهم في تحقيق التنمية البشرية في البلدان السياحية.

أصبح موضوع الإستثمار من المواضيع التي تحتل مكانة هامة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والقانونية وغيرها من التخصصات، حيث يعتبر الإستثمار جوهر عملية التنمية الاقتصادية، وعنصرا حساسا وأداة فعالة للنهوض بالإقتصاد وباقي المجالات الأخرى.

ومن هنا تأتي أهمية تشجيع الإستثمار في صناعة السياحة كأحد متطلبات عملية التنمية الاقتصادية وإستدامتها، حيث يتجاوز سد العجز في الحساب الجاري أو الإحتياجات المحلية للموارد المالية ليشمل دعم حركة وإستدامة الإندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم، مما يعطي لهذا النوع من الإستثمارات أهمية إستراتيجية كقوة دفع للإقتصاديات النامية، من أجل تحسين قدراتها على النمو وتنويع مواردها المحلية والمساهمة بكفاءة في العملية الإنتاجية الدولية.

ومما يؤكد أهمية تشجيع الإستثمار في صناعة السياحة إحتلالها لمراتب متقدمة في قيمة الحركة التجارية الدولية للخدمات من جهة، ومن جهة أخرى إستطاعت صناعة السياحة أن تلعب دورا هاما وفاعلا في التنمية الاقتصادية في الكثير من البلدان، محققة بذلك قيمة مضافة إلى الإقتصاد الوطني سواء في صورة أجور وأرباح أو غيرها، إضافة إلى ذلك فالنشاط السياحي دور فعال في تحسين ميزان المدفوعات من خلال جلب العملات الأجنبية.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي إنتهجت سياسيات ترقية السياحة كالإستثمار والشراكة والخصوصية للقطاع السياحي، ولقد تم صياغة خطط تطوير الإستثمارات السياحية في شكل وثيقة بعنوان مخطط التوجيهي للتنمية السياحية المستدامة في الجزائر لآفاق 2030، بهدف تحسين صورة الجزائر السياحية بالخارج وجذب الإستثمارات من أجل تسويق المنتج السياحي، كما بادرت بإصلاح منظومتها لتأهيل العاملين في مجال السياحة بمشاركة هيئات دولية على رأسها المنظمة العالمية للسياحة والتركيز على تطوير البنية التحتية للنشاط السياحي من خلال مساهمة كل الفاعلين من مختصين وخبراء.

أولاً: إشكالية الدراسة

تسعى الدول ومنها الجزائر إلى البحث لتنوع مصادر دخلها الوطني لتضمن توفر مصادر كافية ودائمة لزيادة دخلها وتحسينه، ومن بين هذه المصادر الجديدة والمستهدفة الإستثمار في المقومات السياحية التي تتوفر عليها البلاد، مثل موارد التراث الطبيعي والثقافي، لتطويرها وتنميتها، ومن ثم توظيفها إقتصاديا عن طريق الإستثمار في مجال صناعة السياحة. ولتحقيق هذه الغاية يتطلب توفر شروط أساسية لجذب الإستثمارات الوطنية والأجنبية نحو هذا القطاع لتحفيز المستثمرين وتأمين عوائدهم.

وبالرغم من إمتلاك الجزائر لمميزات سياحية هائلة، حيث تضم العديد من المقاصد السياحية سواء الطبيعية أو التاريخية، ولذلك فإن الإستثمارات السياحية لتلك المعالم بإمكانها أن تساهم في الإرتقاء بقطاع السياحة إلى المستوى المنافس للمستوى العالمي والمساهمة في التنمية المحلية والتنمية المستدامة للجزائر، إلا أنها لا تزال من بين الدول الأقل جذبا للإستثمار السياحي مقارنة ببعض الدول المجاورة.

وهذا ما يدفعنا إلى طرح إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

"ما مدى تأثير الإستثمار السياحي على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر مقارنة بدول (مصر، تونس والمغرب)؟".

وإنطلاقا من الإشكالية المطروحة وبغرض الإلمام بمختلف جوانب البحث فقد إرتأينا إلى إستكمالها بعدد من الأسئلة الفرعية التي سنحاول الإجابة عنها في مضمون البحث والتي جاءت على النحو التالي:

- ما هو مفهوم وأهداف الإستثمار السياحي؟ وما هي مقوماته وآثاره التنموية؟
- ما هو واقع الإستثمار السياحي في الجزائر ضمن الإستراتيجيات السياحية المتعاقبة منذ الإستقلال؟
- ما هي مكانة الإستثمار السياحي ضمن إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030؟
- ما مدى تأثير الإستثمارات السياحية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين الإستثمار السياحي ومؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر والدول المقارنة؟

## ثانيا: فرضيات الدراسة

- صممت مجموعة من الفرضيات التي نرى أنها تمثل أكثر الإجابات المحتملة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية للدراسة، تم صياغتها على النحو التالي:
- ✓ يعد الإستثمار السياحي أحد الركائز الأساسية لتطوير القطاع السياحي بمختلف أشكاله ، حيث له آثار إيجابية وسلبية على الإقتصاد القومي؛
  - ✓ حظيت الإستثمارات السياحية في الجزائر بالأولوية ضمن الخطط والبرامج السياحية منذ الإستقلال، وساهم مشروع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030 بشكل كبير في القضاء على العديد من العراقيل والصعوبات التي كانت تمثل عائقا أمام المستثمرين؛
  - ✓ يؤثر الإستثمار في المجال السياحي تأثيرا إيجابيا على الإقتصاد الجزائري من خلال جذبته للعملات الأجنبية، ومساهمته المباشرة وغير المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير مناصب الشغل؛
  - ✓ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية قصيرة وطويلة الأجل بين حجم الإستثمار السياحي وأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر والدول المقارنة.

## ثالثا: أهمية الموضوع

تكمن أهمية البحث في أن الإستثمار السياحي يعد من أهم العناصر لتطوير صناعة السياحة، ولا شك أن وجود آليات تحفيزية للإستثمار السياحي سوف تنعكس على أداء القطاع السياحي في الجزائر خاصة مع الإهتمام المتزايد للدولة في قطاع السياحة وتشجيع الإستثمارات المتاحة من خلال إيجاد بيئة مشجعة وحوافز إستثمارية من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها الهيئات السياحية بالتعاون مع المؤسسات المعنية بتمويل المشاريع، حيث يعتبر المخطط الوطني للتهيئة السياحية الممتد حتى عام 2030 إطارا إستراتيجيا ومحوريا لتنمية قطاع السياحة في الجزائر. ويقدم هذا المخطط رؤية شاملة ومرجعية لتطبيق السياسات السياحية في البلاد بحلول عام 2030، مستهدفا تعظيم الإستفادة من الموارد المتنوعة التي تزخر بها الجزائر، يهدف هذا التوجه إلى تحويل هذه الموارد إلى رافد أساسي لدعم القطاع السياحي وضمان إستدامته، بما يعزز من حضور الجزائر كوجهة سياحية فريدة على المستويين الإقليمي والدولي.

كما تنبع أهمية البحث على المستوى العلمي في الحاجة إلى دراسة مدى فعالية الإستثمار السياحي في الجزائر، وذلك من خلال قياس العلاقة بين الإستثمار السياحي وأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر والدول المقارنة وتحليلها حتى تتمكن من تحديد مدى فعالية الآليات المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية في مجال الإستثمار السياحي، وتحديد الآليات الممكنة لتفعيل هذا الإستثمار أكثر وذلك لتحقيق التنمية المستدامة.

كما تأتي أهمية الدراسة من أهمية الإستثمارات السياحية في التنمية السياحية من حيث توفير الخدمات السياحية بما يتوافق مع حاجات وأذواق الأسواق السياحية الحالية والمستهدفة، وكذلك لأهمية دور الإستثمارات السياحية في تشغيل الأيدي العاملة و المساهمة في التنمية الإقتصادية في الجزائر.

#### رابعاً: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للأطروحة في تحليل وقياس أثر الإستثمار السياحي على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر مقارنة بوضعه في مصر و تونس والمغرب، كما يمكن حصر أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على الإطار النظري للإستثمار والمفاهيم الأساسية المرتبطة بالإستثمار السياحي؛
- محاولة الإلمام بأبرز المفاهيم الأساسية والحديثة المرتبطة بموضوعي التنمية السياحية والتنمية المستدامة، وتحديد طبيعة العلاقة بينهما من خلال دمجها أو ما يعرف باستراتيجية التنمية السياحية المستدامة؛
- إبراز إستراتيجية الوزارة الوصية في دعم القطاع السياحي من خلال عرض السياسات السياحية المنتهجة ضمن المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2030؛
- دراسة تطور الإستثمار السياحي في الجزائر وتحليل مقوماته وتقييم مؤشرات وأثاره التنموية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية؛
- صياغة وبناء نماذج قياسية تفسر العلاقة بين الإستثمار السياحي وبعض المؤشرات المفسرة لأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر والدول المقارنة؛
- تحليل النتائج وتفسيرها من أجل تحديد مدى أهمية الإستثمار السياحي ومساهمته في التنمية المستدامة في الجزائر مقارنة بدول مجاورة، وتقديم بعض المقترحات التي تفيد في تحسين واقع الإستثمار السياحي في الجزائر وزيادة فعاليته.

#### خامساً: حدود الدراسة

##### 1. البعد الزمني

تم تناول مراحل تطور الإستثمار السياحي من خلال تحليل مختلف المخططات التنموية التي تبنتها الدولة الجزائرية منذ الإستقلال إلى غاية اليوم مع التركيز في الدراسة التحليلية الخاصة بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022، حيث حظيت هذه الفترة بإهتمام كبير من طرف الوزارة الوصية سعياً منها للنهوض بصناعة السياحة في الجزائر لتتجاوز الدراسة مرحلة تحديد الأهداف المستقبلية للإستراتيجية الحديثة للتنمية السياحية المستدامة في إطار المخطط التوجيهي للهيئة السياحية في أفاق 2030، بينما

قمنا بتوسيع السلسلة الزمنية للدراسة القياسية حيث سوف نركز على الفترة 1995-2022 لملائمتها لأسلوب المعالجة الإحصائية لموضوع الدراسة.

## 2. البعد المكاني

تغطي الدراسة التحليلية الإحصائيات الخاصة بالجزائر من حيث تطور الإستثمارات السياحية خلال المخططات التنموية التي تبنتها الجزائر مع التركيز على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وآثارها التنموية على الإقتصاد الوطني، بينما تشمل الدراسة القياسية الجزائر والدول المقارنة (مصر، تونس والمغرب) للوقوف على آثار الإستثمار السياحي على أبعاد التنمية المستدامة في البلدان الأربعة.

### سادسا: منهجية الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات المذكورة وصولا إلى تحقيق الأهداف المرجوة، إستعملنا المنهج الإستنباطي بأدواته الوصف والتحليل من خلال وصف المفاهيم النظرية حول الإستثمار والإستثمار السياحي والمفاهيم المرتبطة بالتنمية السياحية المستدامة وعرض مضمون برامج التنمية السياحية المستدامة والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بالجزائر وتحليل تطور الإستثمارات السياحية في الجزائر ودور الإستثمار السياحي في قضايا التنمية في الجزائر، كما تم إستخدام المنهج الإستقرائي والمقارن من خلال الإستعانة بأدوات القياس الاقتصادي ومختلف الأساليب الكمية التي تعتبر ضروريا لتشخيص وقياس ومعالجة الظواهر ونمذجة العلاقة بينها وتحليل وإختبار العلاقة الموجودة بين الإستثمار السياحي وأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر والدول المقارنة، حيث تم إستخدام مجموعة من التقنيات الإحصائية والرياضية والمتمثلة في نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL والسلاسل الزمنية المقطعية (بيانات PANEL) والتي تساعد بشكل كبير في تفسير النتائج على أرض الواقع من خلال إستعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها، حيث تعتبر نماذج بانيل من النماذج الملائمة لهذا النوع من الدراسات، نظرا لإهتمامها بكل من الأثر الفردي (الدول) والأثر الزمني في تحديد العلاقة بين المتغيرات، وتأخذ بعين الإعتبار كل من العامل الثابت والأثر العشوائي إن وجدا، وهذا ما يسمح بإجراء مقارنة للدول فيما بينها.

ولقد تمت الإستعانة في هذه الدراسة بعدة أدوات ومصادر لجمع المعلومات وتحليلها للتوصل إلى نتائج تخدم أهداف الدراسة بطريقة علمية، حيث تم الإعتماد على:

- المعلومات الآلية الواردة من شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)؛
- المراجع المتمثلة في الكتب والأطروحات ذات الصلة بموضوع الدراسة، الدوريات العلمية المتخصصة، المنشورات والمجلات، مختلف الملتقيات الوطنية والدولية التي عالجت الموضوع؛

- تقارير المنظمات والهيئات الدولية كالمنظمة العالمية للسياحة والمجلس العالمي للسياحة والسفر ومكاتب الدراسات المتخصصة؛
- مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالإستثمار، والقطاع السياحي والفندقي؛
- إحصائيات: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، الديوان الوطني للإحصاء، الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار، الوكالة الوطنية للتنمية السياحية؛
- البرامج المستعملة: Word, Excel, Eviews.

#### سابعاً: الدراسات السابقة

يهدف هذا الجزء من البحث إلى التعرف على بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، هذه الدراسات يمكن عرضها من خلال الدراسات المحلية ثم الدراسات الأجنبية كالتالي:

#### ➤ (أمال حابس، 2017-2018)

الدراسة في الأصل مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية بجامعة أم البواقي، تحت عنوان: "تقييم الإستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015"، تمثلت إشكاليتها الرئيسية في: إلى أي مدى يمكن أن يساهم الإستثمار السياحي في ترقية القطاع السياحي وتحقيق التنمية في الجزائر؟، وكان من أبرز نتائجها أن هناك ضعف في الإقبال على الإستثمار السياحي بالجزائر وهذا راجع إلى فشل إستراتيجيات التسويق للوجهة السياحية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، إذ أن أكثر الدول إستقبالا للسياح في العالم هي أكثرها إنفاقاً على عمليات التسويق والترويج لمنتجاتها السياحية؛

#### ➤ (لخضربن عليّة، 2017-2018)

الدراسة في الأصل مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير بجامعة الجزائر 3، تحت عنوان: "دور الإستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، تمثلت إشكاليتها الرئيسية في: ما هو واقع الإستثمار السياحي في الجزائر وكيف يمكن تفعيله لتحقيق التنمية المستدامة؟، وكانت أبرز نتائجها هو ضعف إستخدام سياسات ترويجية للمناخ الإستثماري السياحي بالجزائر؛

#### ➤ (صورية مساني، 2018-2019)

الدراسة في الأصل مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية بجامعة سطيف 1، تحت عنوان: "الإستثمار السياحي كبديل إستراتيجي لمرحلة ما بعد البترول- دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014، دراسة قياسية"، تمثلت إشكاليتها الرئيسية في: إلى أي مدى يمكن إعتبار الإستثمار السياحي بديلاً إستراتيجياً لمرحلة ما بعد البترول في الجزائر؟، وكان من أبرز نتائجها أن معدلات

الإستثمار السياحي في الجزائر لا تفسر التغيرات الحاصلة في معدلات النمو الإقتصادي نتيجة إنخفاض تدفقات الإستثمار السياحي في الجزائر؛

➤ (حيزية هني، 2019-2020)

الدراسة في الأصل مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية بجامعة الشلف، تحت عنوان: "تحليل مناخ الإستثمار السياحي لتحسين مؤشرات السياحة الوطنية- دراسة تجارب دولية"، تمثلت إشكالياتها الرئيسية في: كيف يساهم مناخ الإستثمار السياحي في تحسين مؤشرات السياحة الوطنية في كل من الإمارات العربية المتحدة، المغرب وتركيا بشكل عام، وفي الجزائر بشكل خاص؟، وكان من أبرز نتائجها ضعف جاذبية مناخ الإستثمار السياحي في الجزائر أدى إلى عزوف الكثير من المستثمرين المحليين والأجانب عن الإستثمار في القطاع السياحي، حيث أن العدد الإجمالي للمشاريع الإستثمارية في القطاع السياحي في نهاية سنة 2018 بلغ 2210 مشروعاً، منها 1163 مشروعاً لم تنطلق بعد، والتي تمثل نسبة 52.62% من المجموع الإجمالي لعدد المشاريع السياحية؛

➤ (نبيل بن مرزوق، 2019-2020)

الدراسة في الأصل مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم الإقتصادية بجامعة البليدة 2، تحت عنوان: "الإستثمار السياحي كآلية لترقية الصناعة السياحية -دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر، تمثلت إشكالياتها الرئيسية في: إلى أي مدى يمكن للإستثمار السياحي المساهمة في تنمية وتفعيل الصناعة السياحية في الجزائر؟، وكانت أبرز نتائجها: لم يلقى الإستثمار السياحي في الصناعة السياحية الإهتمام المطلوب من قبل الحكومات المتعاقبة وذلك بسبب تكريس ثقافة التواكل على الربح البترولي، بالإضافة إلى غياب الثقافة السياحية، وعدم وجود تسويق سياحي فعال لتعريف السياح الوافدين بالمواقع السياحية والتاريخية والدينية في الجزائر؛

➤ دراسة (نجد حمري، 2021-2022)

الدراسة في الأصل مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم التجارية بجامعة البويرة، تحت عنوان: "الإستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة (الجزائر، المغرب، الإمارات العربية المتحدة)"، تمثلت إشكالياتها الرئيسية في: كيف تساهم الإستثمارات السياحية في تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر مقارنة بالمغرب والإمارات العربية المتحدة؟، وكانت أبرز نتائجها أن الجزائر سجلت المرتبة 132 في مؤشر أولوية السفر والمرتبة 96 في جاهزية تكنولوجيا المعلومات والإتصال (من مجموع 141 دولة) في تقرير تنافسية السياحة والسفر عام 2019، مما يؤكد أن الجزائر لا تهتم بالتسويق السياحي، ولم تتبنى بعد الفكر التسويقي لإبراز وجهة الجزائر السياحية في تقديم مختلف

المعلومات التي يحتاجها السائح بشكل مستمر، وتعاني من ضعف كبير في رقمنة جميع العمليات وسلاسل القيمة في قطاعات السياحة والسفر والفنادق والمطاعم؛

➤ (سيد أحمد بن ناصر، 2023-2022)

الدراسة في الأصل مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية بجامعة مستغانم، تحت عنوان: "آلية تفعيل الإستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر" تمثلت إشكاليتهما الرئيسية في: ما هي آليات تفعيل الإستثمار السياحي في الجزائر من أجل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟، وكانت أبرز نتائجها أنه رغم الإمكانيات والمؤهلات السياحية التي تمتلكها الجزائر إلا أنها غير مستغلة نظرا لإفتقاد الفعالية والنجاعة في السياسات والإستراتيجيات السياحية التي إعتدتها الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، كما لم يتم تنفيذ إنجاز إي من المشاريع المبرمجة في المخططات التنموية ، مما أدى إلى بقاء أجزاء كبيرة من برنامج كل مخطط عبئا على المخطط الذي يليه؛

➤ دراسة (محمد الهادي جاب الله، 2023-2022)

الدراسة في الأصل مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية بجامعة الجزائر3، تحت عنوان: "الإستثمار في القطاع السياحي- دراسة مقارنة لدول المغرب العربي"، تمثلت إشكاليتهما الرئيسية في: ما هو واقع وآفاق الإستثمار السياحي في الجزائر على ضوء المخطط التوجيهي للهيئة السياحية SDAT 2030 والإستفادة من تجارب بعض الدول المشابهة؟، وكانت أبرز نتائجها أنه رغم كثرة الإجراءات التنظيمية والقانونية المتخذة لتطوير وتنمية القطاع السياحي في الجزائر، ورغم التصور العام لهذا القطاع في ظل الإستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق 2030، إلا أنه يلاحظ غياب الفعالية في تنفيذ البرامج والمخططات السياحية، فالسياحة الجزائرية تدفع ثمن الخيارات الإقتصادية التي لم تمنح الإهتمام الكافي للقطاع السياحي منذ الإستقلال؛

➤ (CAROLINE MAHMOUD KHAN, Analyzing impact of SAUDI tourism investment on employment and overall economy using structure equation modeling approach, 2022)

تهدف هذه الدراسة أولا إلى دراسة العلاقة بين الإستثمار السياحي وخلق فرص العمل في إقتصاد نام، وثانيا لمقارنة أنواع مختلفة من 21 إستثمارا سواء كانت تولد وظائف في الإقتصاد، خاصة في قطاع السياحة والترفيه أم في أي قطاع آخر بشكل غير مباشر، وقد تم تقييم الدراسة من خلال إستخدام نموذج قياسي للإنحدار الخطي البسيط الذي يبحث في تأثير إجمالي الإستثمار في مختلف الفئات وتأثيره على التوظيف ومستوى المعيشة في صناعات السياحة والترفيه والضيافة في المملكة العربية السعودية،

وبعد تحليل البيانات تبين أن الإستثمار في مختلف الفئات يزيد التوظيف في الإقتصاد ككل وفي مختلف المجالات السياحية على الخصوص في المملكة العربية السعودية، ويعتمد البحث على الإقتراحات الرئيسية التي طرحتها نظرية النمو، أي عند الإستثمار في السياحة سوف يؤدي إلى زيادة المنافع في مختلف المجالات وجميع القطاعات الإقتصادية ذات الصلة المباشرة بالتنمية، لذا توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين الإستثمار السياحي والتوظيف في مختلف المستويات ولها آثار على النمو الإقتصادي الكلي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

لقد تشابهت دراستنا مع الدراسات السابقة من خلال إختيار نفس الموضوع السياحي وإن كانت لها نفس المتغيرات (الإستثمار السياحي والتنمية المستدامة)، ولكن تختلف دراستنا عنها في العناصر التالية:

- حاولنا من خلال هذه الدراسة البحث عن أسس العلاقة بين الإستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2022) من خلال دراسة تحليلية قياسية لمؤشرات (النمو الاقتصادي، حجم العمالة، إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون)، مقارنة بنفس المؤشرات لدول مجاورة؛
- التطرق لأهم جوانب الموضوع سواء في الإطار النظري أو التطبيقي؛
- إستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع PANEL ARDL لعينة من أربع دول في المدى القصير والطويل؛
- الكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة (التابعة والمستقلة) في المدى القصير والطويل؛
- قياس مدى مساهمة الإستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر مقارنة بدول مجاورة.

ثامنا: مبررات إختيار الموضوع

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع نذكرها كما يلي:

- شعورنا بقيمة وأهمية الموضوع بإعتباره من أهم مواضيع الساعة خاصة مع التحولات التي تشهدها الصناعة السياحة العالمية؛
- التوجه الجديد لسياسة الدولة الجزائرية وسعيها لإيجاد بدائل جديدة لقطاع المحروقات والذي بدأ يعطي أهمية للإستثمار السياحي خاصة ولقطاع السياحة بشكل عام؛
- النتائج الجيدة التي حققتها الدول المجاورة تونس، المغرب والمتوسطية مصر، تركيا في هذا المجال والتي تشابه منتوجاتها السياحية المنتج الجزائري؛
- الدور الإجماعي الهام الذي تحققه السياحة بصفة عامة من خلال تقليص حجم البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين مختلف المناطق؛

- توافر الجزائر على قدرات سياحية هائلة لكن معظمها مهمل أو غير مستغل بشكل لائق يسمح للجزائر بالتهوض بهذا القطاع الحساس؛
- تزايد أعداد الجزائريين المقيمين وغير المقيمين الذين يفضلون قضاء العطل في الدول المجاورة، على حساب السياحة داخل الوطن؛
- بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتحسين مناخ الإستثمار وتنشيطه في قطاع السياحة، إلا أنها لم تنجح وبقيت مساهمتها في هذا القطاع دون المستوى المطلوب، مما يستوجب علينا البحث في الآليات الكفيلة بتفعيل الإستثمار السياحي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة.
- هذا فيما يخص الأسباب الموضوعية المتعلقة بالبحث، أما السبب الثاني الذاتي فيمكن في الرغبة والميول الشخصي لمعالجة المواضيع المتعلقة بالاقتصاد السياحي وملائمة موضوع الدراسة مع تخصص الباحث في المسار الجامعي ما بعد التدرج "إقتصاد التنمية"، ونظرا لإمكانية تطبيق النماذج الإحصائية والإختبارات القياسية الحديثة على موضوع الدراسة.

#### تاسعا: صعوبات الدراسة

- هناك مجموعة من العقبات سببت التأخر في الإنجاز، وحالت دون إخراج البحث بالشكل المرجو، نوردها كما يلي:
- صعوبة حصر مؤشرات قياس أبعاد التنمية المستدامة نظرا لوجود أطر مختلفة تحدد هذه الأبعاد؛
  - عدم توفر بيانات إحصائية حول الآثار المختلفة للاستثمارات السياحية (كأثر المضاعف السياحي والأثر على المستوى العام للأسعار)، وتوفر عدد محدود فقط لكامل الفترة الزمنية للدراسة؛
  - تضارب الإحصائيات المرتبطة بالإستثمار السياحي ما بين الوزارة المكلفة بالسياحة والصناعات التقليدية، الوكالة الجزائري لدعم الإستثمار، الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، الديوان الوطني للإحصاء والهيئات الدولية؛
  - عدم توفر إحصائيات لسنوات متتالية لفترة طويلة منتظمة وعدم تنوعها مما صعب عملية جمعها بغرض إجراء دراسة قياسية؛
  - تداخل القطاع السياحي مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وصعوبة فصله في بعض الأحيان وتحديد بياناته الخاصة.

## عاشرا: تقسيمات الدراسة

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث يتعلق الفصل الأول والثاني من الدراسة بالجوانب النظرية والتحليلية أما الفصل الأخير فيستعرض الجانب التطبيقي الخاصة بالدراسة، إضافة إلى النتائج والتوصيات وبصفة عامة، يمكن عرض هيكل الدراسة كما يلي:

## الفصل الأول: الإستثمار والإستثمار السياحي - دراسة نظرية ومفاهيم أساسية-

حيث تم إستعراض محتوى هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول الإطار النظري للإستثمار، أما المبحث الثاني والذي تناول الإستثمار السياحي مدخل في إقتصاديات السياحة، أما المبحث الثالث والذي تعرض إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للإستثمار السياحي بصفة عامة.

## الفصل الثاني: السياحة من منظور التنمية المستدامة في الجزائر

حيث تم إستعراض محتوى هذا الفصل في ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول المقاربات النظرية للتنمية المستدامة، أما المبحث الثاني والذي نستعرض فيه المفاهيم الأساسية حول التنمية السياحية المستدامة، أما المبحث الثالث فنتناول فيه إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر من خلال التطرق إلى برنامج التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر (2000-2014)، وعرض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس أثر الإستثمار السياحي على التنمية المستدامة في الجزائر والدول المقارنة

حيث تم إستعراض محتوى هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول تطورات الإستثمار السياحي في الجزائر في ظل الإقتصاد الموجه والإصلاحات الإقتصادية وفي ظل الإستراتيجية الجديدة للتنمية السياحية المستدامة، أما المبحث الثاني والذي تناول تحليل دور الإستثمار السياحي في قضايا التنمية في الجزائر، أما المبحث الثالث فتطرق إلى قياس العلاقة بين الإستثمار السياحي والتنمية المستدامة للدول المقارنة.

حيث يعتمد على قياس العلاقة بين الإستثمار السياحي وأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر والدول المقارنة من خلال مؤشرات مختلفة بالإضافة إلى إستخدام المعالجة الإحصائية وأدوات التحليل الإحصائي وذلك لتحديد أثر الإستثمار السياحي ومدى فعاليته، ثم صياغة وتقدير النماذج القياسية للإستثمار السياحي في الجزائر والدول المقارنة وتحليلها.

وفي خاتمة الدراسة تم إستعراض أهم النتائج المستخلصة وكذلك التوصيات التي يرى الطالب ضرورة الأخذ بها لتفعيل الإستثمار السياحي في الجزائر وتنميته بالإستفادة من تجارب دول عربية مجاورة .

# الفصل الأول

## الإستثمار والإستثمار

### السياسي

- دراسة نظرية

ومفاهيم أساسية-

## تمهيد

يعد الإستثمار أحد المحركات الأساسية للتنمية فهو ظاهرة إقتصادية نالت إهتمام العديد من المفكرين والدول، وله أنواع وأشكال متعددة ومختلفة، حيث تعتمد قدرة أي دولة في إستقطابه على توافر مقومات محددة ومزايا نسبية عالية لا غنى عنها لضمان المنافسة في هذا المجال، والتعرف على مستوى تنافسيتها لرفع قدرتها على جذب الإستثمارات، بالنظر لما تحققه هذه الإستثمارات من زيادة في حجم الصادرات والنتائج المحلي الإجمالي وإيرادات الخزينة بالإضافة إلى ما تخلقه من فرص عمل وتدريب العمالة لإستيعاب التكنولوجيا المتقدمة، وما يترتب على ذلك من آثار إجتماعية وإقتصادية على الدول النامية.

يكتسي الإستثمار السياحي أهمية كبيرة في إقتصاديات الدول التي تتجه لتنمية قطاع السياحة بما يعود بالمنفعة عليها، ويشير الخبراء إلى أن مشروعات الإستثمار السياحي تعد أحد أهم مصادر توفير رؤوس الأموال اللازمة لدفع عجلة النمو الإقتصادي، وزيادة الطاقات الإنتاجية في أي دولة، وذلك لأن الإنفاق الإستثماري السياحي يعتبر إنفاق شديد الفاعلية وقوي التأثير في كل من الناتج المحلي بصفة خاصة، والتنمية الإقتصادية بصفة عامة؛ حيث تؤدي الزيادة في الإنفاق الإستثماري على المشروعات السياحية ليس فقط إلى زيادة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي، وإنما تسهم في خلق المزيد من فرص العمل أيضا، وتوفير العملة الأجنبية.

إنطلاقا مما تقدم، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: عموميات حول الإستثمار؛
- ❖ المبحث الثاني: الإستثمار السياحي- مدخل في إقتصاديات السياحة؛
- ❖ المبحث الثالث: الآثار المختلفة للإستثمار السياحي.

## المبحث الأول: عموميات حول الإستثمار

يحتل الإستثمار أهمية كبيرة في جميع أنواع الإقتصاديات بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الإقتصادية السائدة وفقر أو غنى البلدان سواء النامية أو المتقدمة، وتكمن أهمية الإستثمار في كونه يحقق التنمية والإستقرار الإقتصاديين وكذا تنمية الثروات المتاحة من أجل إشباع الحاجيات المختلفة، إن الأهمية البالغة التي يحظى بها الإستثمار دفعت الدول إلى إعطائه أولوية بالغة وعمدت إلى رسم سياسات ووضع إستراتيجيات لتطوير هذا العامل وجعله يلعب دوره التنموي على مستوى الإقتصاد.

## المطلب الأول: مفهوم الإستثمار وأنواعه

يعتبر الإستثمار سببا في حدوث الدورات الإقتصادية، فضلا عن أنه يساهم في تراكم رؤوس الأموال، حيث تؤدي كل زيادة تطرأ على أسهم المنشآت والمعدات إلى إرتفاع ناتجها مما يحفز النمو الإقتصادي على المدى البعيد.

## أولا: مفهوم الإستثمار

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالإستثمار عند الكثير من الباحثين والخبراء الإقتصاديين، ويمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى تعدد المجالات و الميادين الموجهة إليها هذه الإستثمارات، وكذا العمليات التي تختص بتغطيتها، إلا أن هذه التعاريف تتضمن بعض التوافق والتشابه، وقصد تحديد مفهوم الإستثمار يمكن الإستعانة في هذا المجال ببعض وجهات النظر المختلفة في تعريفه كالإقتصادية، المحاسبية والمالية، وعليه يمكن أن نميز عدة مفاهيم، نذكر أهمها كما يلي:

1. المفهوم اللغوي: كلمة الإستثمار في اللغة أصلها من الفعل ثمر، وثمر بمعنى نتج وتولد أو نعى وكثر، نقول: ثمر الشجر وأثمر إذا أظهر ثمره ونتج، ونقول: ثمر المال إذا نماه وكثره ، وكذلك تطلق كلمة الثمر على حمل الشجر، وعلى الولد لأنه ثمرة القلب<sup>1</sup>.

وإذا كان الإستثمار من معاني التثمين والنماء والتكثير، فهو أيضا دلالة على الإهتمام بالتنمية وتكثير المال، لذلك جاء في معجم الوسيط تعريف الإستثمار على أنه: "إستخدام الأموال في الإنتاج إما بشكل مباشر أو غير مباشر"<sup>2</sup>.

2. المفهوم الإقتصادي: لقد أسهب الإقتصاديون في تفسيرهم لمفهوم الإستثمار وتناولوه من زوايا عديدة مادية وغير مادية، وفي ما يلي بعض التعريفات الخاصة بالإستثمار التي وردت في الأدبيات الإقتصادية:

<sup>1</sup>- يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والإستثمار، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 50.

<sup>2</sup>- إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، ج1، مطبعة قطر الوطنية، قطر، 1985، ص 100.

- يعرف الإستثمار على أنه: "توظيف الأموال في مشاريع إقتصادية وإجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأس المال القديم"<sup>1</sup>.
- وقد عرفت الأمم المتحدة الإستثمار على أنه: "إجمالي تكوين رأس المال الثابت المنفق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة مضافا إليها التجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة في البلد ولا يقتصر ذلك على إضافة رأس المال النقدي لغرض شراء السلع الرأسمالية فقط، بل على حيازة المستندات أو أي شكل آخر من الموجودات المالية"<sup>2</sup>.
- 3. المفهوم المالي: ينظر للإستثمار على أنه إمتلاك أصل من الأصول المالية على أمل أن يتحقق من ورائه عائد في المستقبل، والإستثمار المالي قد يكون من خلال عدة مجالات. ويعرف كذلك بأنه: "الإستثمار المتعلق بالأسهم والسندات وأذونات الخزينة والأدوات التجارية والقبولات المصرفية والودائع القابلة للتداول والخيارات... إلخ"<sup>3</sup>.
- كما يعرف أيضا على أنه: "شراء حصة في رأس مال ممثلة بأسهم، أو حصة في قرض ممثلة في سندات أو شهادات الإيداع، تعطى مالكيها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد أو الحقوق الأخرى التي تقرها القوانين ذات العلاقة بالإستثمار في الأوراق المالية"<sup>4</sup>.
- فمن وجهة النظر المالية، فإن الإستثمار يفيد: التخلي على الأموال المتاحة حاضرا، لفترة معينة من الزمن، بهدف الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن ثلاث نقاط هامة، هي<sup>5</sup>:
  - أ- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تم التخلي عنها في سبيل الحصول على تلك التدفقات المالية المتوقعة؛
  - ب- النقص في القوة الشرائية لتلك الأموال المستخدمة، والذي ينتج عن التضخم؛
  - ت- المخاطر الناشئة عن احتمال عدم الحصول على تلك التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع.
- 4. المفهوم المحاسبي: يتكون الإستثمار من جميع الأملاك العقارية أو المنقولة مكتسبة أو تم إنشاؤها من طرف المؤسسات، ومرشحة لكي تبقى بصفة دائمة على نفس الهيئة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>- قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار (بين النظرية والتطبيق)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 29.

<sup>2</sup>- United Nation: "Concept & Definition of Capital for Nation Statistical", paper No .3, 1963, p7.

<sup>3</sup>- Jean Barreau et Jacqueline Delahaye, *Gestion financière*, 11 ème édition, Dunod, Paris, P329.

<sup>4</sup>- Jean Barreau et Jacqueline Delahaye, *Gestion financière*, op.cit., p329.

<sup>5</sup>- زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 13.

<sup>6</sup>- محمد عامن، الإستثمار في الإقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات و اتفاقيات الإستثمار، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، مصر،

ينظر للإستثمار من الناحية المحاسبية على أنه: " إستعمال الموارد المالية في الحصول على متاع يستعمل لمدة طويلة أو أكثر من سنة في نشاط المؤسسة عند دخوله يسجل في ميزانية المؤسسة كأصل من أصولها ويدخل ضمن تكاليف المؤسسة شيئاً فشيئاً كلما تم إستهلاكه"<sup>1</sup>.

5. المفهوم القانوني: لقد تفاوتت القوانين الداخلية للدول فيما بينها، كما إختلفت المعاهدات الدولية المتعددة الأطراف والثنائية في تحديدها لتعريف موحد وشامل للإستثمار، فكل مؤسسة أو تنظيم يعرف الإستثمار وفق أهدافه ومجال عمله، وهذا ما يحول دون بلورة تعريف قانوني موحد وشامل. وهناك من يرى أنه مفهوم قد يضيق وقد يتسع حسب ظروف الدولة السياسة والإقتصادية، وذلك حسب نظام الإستثمار المتبع، ونظم الإستثمار ثلاثة: نظم جاذبة، نظم مانعة أو طاردة، ونظم معتدلة للإستثمار. كما عرف المشرع الجزائري الإستثمار على أنه: " عملية خلق وتوسيع القدرات وإعادة هيكلة وتنشيط مؤسسة ما عن طريق مساهمة عينية أو مالية في رأس المال من طرف المساهمين في نشاطات إنتاج السلع والخدمات"<sup>2</sup>.

وبناء على ما سبق نستخلص أن الإستثمار هو عملية إقتصادية تهدف إلى تكوين رأس مال عيني جديد يتمثل في الإنفاق الإستثماري سواء لبناء طاقات إنتاجية جديدة مثل: الآلات، المعدات، المكنن، والإنشاءات؛ وهذا ما يسمى (بالإستثمار الصافي)، أو لتوسيع الطاقات والتجديدات والتحسينات على السلع الإنتاجية القائمة وما ينفق على تطوير رأس المال البشري وهذا ما يسمى (بالإستثمار الاحلالي)، وهو بمثابة زيادة صافية في رأس مال حقيقي للمجتمع، الهدف من ورائه ليس فقط تعظيم الأرباح وإنما تحقيق جملة من الأهداف السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

#### ثانياً: أنواع الإستثمار

تأخذ الإستثمارات أنواع متعددة، وقد تكون وفق المجال الذي تستثمر فيه أو وفق الجهة التي تقوم بعملية الإستثمار ومدى إرتباطها بالدولة أو بحسب تأثيرها بعوامل ومتغيرات إقتصادية، ويمكن الإشارة إلى أنواع الإستثمار كما يلي:

#### 1. أنواع الإستثمار حسب أصل الإستثمار

أ. الإستثمار الحقيقي: يعد الإستثمار حقيقياً إذا تم توظيف الأموال في أصول حقيقية، ويعرف الأصل الحقيقي بأنه كل أصل له قيمة إقتصادية ويترب على إستخدامه زيادة في ثروة المستثمر وثروة المجتمع وذلك بما تخلقه من قيمة مضافة، والإستثمارات الحقيقية تشمل جميع أنواع الإستثمارات

<sup>1</sup> - بن ربيع خليفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 261.

<sup>2</sup> - المادة 02 من المرسوم التشريعي رقم: 23-12، المؤرخ في: 05/10/1993، الجريدة الرسمية رقم 14، الصادرة في: 10/10/1993.

ما عدا الإستثمار في الأوراق المالية، ومن أمثلة ذلك: المشاريع الإقتصادية والعقارات والذهب والسلع والخدمات... الخ. حيث أن الإستثمار في هذا المجال يؤدي إلى زيادة الدخل القومي مباشرة، ويسهم في تكوين رأس مال الدولة، لذلك يطلق على الإستثمارات الحقيقية مصطلح إستثمارات الأعمال أو المشروعات، ونجد أن عامل الأمان متوفر بدرجة كبيرة وهي ميزة نسبية للإستثمار الحقيقي<sup>1</sup>.

ب. الإستثمار المالي: يشمل الإستثمار في سوق الأوراق المالية، ويتمثل بحيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ حصة في رأس مال شركة (سهم أو سند). ويمثل هذا الأصل المالي حقا ماليا يكون لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد بشكل قانوني، وهذا الحق يتمثل بالحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للأوراق المالية<sup>2</sup>.

2. أنواع الإستثمار بحسب الجهة التي تنفق عليها أموال الإستثمار<sup>3</sup>:

أ. إستثمار في المجال الإنساني: وهو الذي يؤدي إلى زيادة قدرة أفراد المجتمع على العمل والإنفاق على الصحة والتعليم.

ب. إستثمار يعبر عن نشاط إنتاجي: كإقامة المباني وإنشاء الطرق والإتصالات والري.

ت. إستثمار في السندات: وهو الذي يتم عن طريق شراء السندات والحصول على فوائدها.

3. الإستثمارات بحسب الموقع الجغرافي<sup>4</sup>:

أ. الإستثمارات المحلية أو الداخلية: وهي تلك الإستثمارات التي تتكون داخل السوق المحلي أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة مهما كانت طبيعة هذه الإستثمارات والأدوات المختارة.

ب. الإستثمارات الخارجية: هي إستخدام الأموال الفائضة في الأدوات الإستثمارية والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية، أي إستثمار خارج الحدود الإقليمية للبلد المستثمر مهما كانت طبيعة هذه الإستثمارات فردية او جماعية أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فالعراقي الذي يشتري عقارا في الجزائر يعد مستثمرا خارجيا لأنه وظف أمواله في إستثمارات خارجية وقد يقوم المستثمر بالإستثمار في بلد آخر مباشرة أي يستثمر أمواله في شراء واحد من الإستثمارات المتاحة وهذا النوع يسمى إستثمارا مباشرا خارجيا.

<sup>1</sup> - ناظم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، أحمد زكريا، أساسيات الإستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص 26.

<sup>2</sup> - حسين علي حربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار الزهران للنشر، عمان، 1999، ص 34.

<sup>3</sup> - حسين عمر، الإستثمار والعمولة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997، ص 37.

<sup>4</sup> - دريد كامل آل شبيب، الإستثمار والتحليل الإستثماري، المطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 47.

4. الإستثمارات من حيث طبيعته القانونية والجهة المنفذة له، وتقسم هذه الإستثمارات إلى ثلاثة أنواع:

- أ. إستثمارات عمومية: وهي إستثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة مثل الإستثمارات المخصصة لحماية البيئة.
- ب. الإستثمارات الخاصة: ويتميز هذا النوع من الإستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الإستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.
- ت. الإستثمارات المختلطة: وتتحقق هذه الإستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في إنتعاش الإقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

والهدف من التفرقة بين هذه الأنواع يرجع إلى أن الإستثمار الخاص يستند إلى دافع الربح وبشكل منفرد. أما الإستثمار العام فتسد به إحتياجات إجتماعية تتمثل بالإنفاق على الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة والمواصلات وغير ذلك، أي تقديم خدمة للمجتمع بالدرجة الأولى. ويتصف هذا النوع من الإستثمار بأنه عديم المرونة أي لايمكن تعديله خلال مدة قصيرة، ولكن بصفته إستثمارا في الخدمات العامة فإن الحكومة لا ترغب في تعديله حتى لو إقتضت سياستها ضرورة التخفيض في حجم الطلب الكلي.

#### 5. الإستثمار وفقا لإتجاهات التأثير<sup>1</sup>:

- أ. إستثمارات إنتاجية مباشرة: تهتم بتوليد قيم جديدة سواء أكانت قيم السلع أو الخدمات أو العوائد المتولدة عن نشاطات المحفظة الإستثمارية في الأسواق المالية.
- ب. إستثمارات إنتاجية غير مباشرة: وهي التي تسهم في بناء مشروعات أو أنها ركائز إقتصادية أو تكنولوجية أو إجتماعية تخدم الإنتاج المباشر، وتشمل هذه الإستثمارات كلا من مشروعات البنية التحتية ( وتتضمن كافة النفقات الإستثمارية التي تتم على مباني السكن والتعليم والصحة وشبكات الري ومراكز الطاقة والمؤسسات والنوادي ... الخ)، ومشروعات البنية الفوقية ويقصد بها مشروعات إعداد القوة العاملة المؤهلة للعمل في الوحدات الإنتاجية والزراعية والصناعية والخدمية، كذلك تلك العاملة في الأسواق والمؤسسات والنوادي المالية.

<sup>1</sup> - هوشيار معروف، الإستثمارات والأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص ص 29-31.

## المطلب الثاني: أهمية الإستثمار ومحدداته

للإستثمار أهمية بالغة في دفع عجلة النشاط الإقتصادي، كونه متغير إقتصادي كلي يلعب دورا هاما في مسار النظام الإقتصادي وتطوره، لذلك هنالك جملة من المحددات والمعايير الواجب مراعاتها، والتي تؤثر على قرار المستثمر وعلى أساسها يتم إتخاذ القرار بالإستثمار من عدمه.

## أولا: أهمية الإستثمار

تظهر أهمية الإستثمار من دوره البارز في عملية التنمية الإقتصادية بوصفه المتغير البارز والحاسم في تحديد معدلات النمو الإقتصادية فزيادة معدلات الإستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة قدرة الدولة على إنتاج مزيد من السلع والخدمات، مما يترتب عليه زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع وزيادة قدرة الإقتصاد الذاتية على التطور بصورة دائمة.

وتتجلى أهمية الإستثمار إقتصاديا من خلال ما يأتي<sup>1</sup>:

- ❖ يسهم في الطلب الجاري على السلع الرأسمالية الحالية، وبالتالي زيادة الإنفاق المحلي؛
  - ❖ يوسع قاعدة الإنتاج (رأس المال المعين)، وزيادة الطاقة الإنتاجية؛
  - ❖ يعمل على تحديث عمليات الإنتاج وتحسين فاعلية التكلفة؛
  - ❖ يزيد من كثافة رأس المال في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى إرتفاع في إنتاجية العامل.
  - ❖ يسمح بإنتاج منتجات جديدة ومحسنة، وزيادة القيمة المضافة في الإنتاج؛
  - ❖ يشتمل على إبتكارات من الصنف العالمي ومعايير الجودة، مما يسد الفجوة مع البلدان الأكثر تقدما ودعم الصادرات والمشاركة الفاعلة في التجارة الدولية.
- وأخيرا يمكن توضيح مساهمة الإستثمار في المجال الإقتصادي كما يلي<sup>2</sup>:

- دعم الدخل الوطني وزيادة الثروة الوطنية، لأن الإستثمار يقوم بتعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الإستثمار الأمثل للموارد المتوفرة؛
- إحداث التطور التكنولوجي من خلال إدراج التكنولوجيا المتطورة وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع، بهدف تخفيض التكلفة وتقديم منتجات ذات جودة أحسن؛
- مكافحة البطالة من خلال إستخدام الأيدي العاملة؛ فالعمل يمكن العامل من الحصول على دخل يعيش به من ناحية وينفقه على تعليمه وثقافته من جهة أخرى وهذه بدورها تشكل الإحتياجات العليا للبشرية التي تساهم في تطوير أساليب الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية؛

<sup>1</sup> -Valentino Piana, **Investment**, 2<sup>nd</sup> édition, John Wiley and Sons Printing House, USA, 2001, p 7.

<sup>2</sup> - مروان شموط، وكنجو عبود كنجو، أسس الإستثمار، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص ص 10-11.

- دعم البنية التحتية للمجتمع، لأن الإستثمار في مشروع ما قد يتطلب إقامة هياكل قاعدية أو شق طرق، إنشاء جسور حديثة...إلخ؛
  - دعم ميزان المدفوعات من خلال إنتاج سلع بنوعية جيدة موجهة للتصدير إلى الأسواق الخارجية وتقليل الواردات من هذا النوع من السلع، و الجدير بالذكر أن مساهمة الدولة في التجارة الخارجية تمنحها وزنا جيدا على الصعيد الدولي؛
  - توفير الأمن الإقتصادي للمجتمع، من خلال تأمين إحتياجات الأفراد وتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية؛
  - تدعيم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال تسديد ما يترتب عليه المشروع من ضرائب حكومية منفقة على مقتضيات المصلحة العامة؛
- وقد أولت الدول المتقدمة إهتماما كبيرا بالإستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المنظمة له، وتسهيل كافة الإجراءات اللازمة لإنتقال رؤوس الأموال، عن طريق نشاط الشركات الدولية.
- ثانيا: محددات الإستثمار

إختلف الإقتصاديون حول هذه المحددات، حيث أنه لم يكن هناك إجماع في الرأي بين الإقتصاديين بخصوص محددات الإستثمار، ولكن من الواضح أن لدافع الربح تأثير رئيسي على قرارات الإستثمار، فيمكن أن يؤثر إيجابيا بحيث يزيد الإستثمار، أو سلبيا بحيث يؤدي إلى نقص الإستثمار. ويمكن أن نذكر أهم محددات للإستثمار بشكل عام في العناصر التالية:

#### 1. سعر الفائدة (أسعار خدمات رأس المال)

يتحقق جزء كبير من الإنفاق الإستثماري عن طريق الاقتراض، وهنا فإن سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين في سوق النقود تعبر في الواقع عن نفقة إقتراض النقود، وعلى ذلك فإنه يمكن أن نتوقع لمقدار الإستثمار أن يكون مربحا في الإقدام عليه من جانب المستثمرين، أن يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة.

بعبارة أخرى فإننا نتوقع أن يكون سعر الفائدة مؤثرا قويا على مستوى الإستثمار، ولكن لا يعتبر سعر الفائدة العامل الوحيد المؤثر على قرار الإستثمار بل أن هناك عوامل أخرى تلعب دورا أكثر أهمية في شكل توقعات رجال الأعمال حول كيفية ممارسة نشاطهم الإستثماري بصورة مربحة، وتأثير سعر الفائدة هنا إنما يكون خلف ستار العوامل الأخرى المؤثرة في إصدار القرار الإستثماري<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- طاهر حيدر جردان، مبادئ الإستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 39.

## 2. توقعات المستثمرين

يقصد بها التغيرات المتوقعة في العوامل التي تؤثر على التكلفة أو العائد وأهمها الحالة الإقتصادية المتوقعة في المستقبل والتي تؤثر على احتمال توقع العوائد من المشروع، فإذا كانت الحالة المتوقعة للإقتصاد متفائلة تزداد الرغبة في الإستثمار، أما إذا كانت التوقعات متشائمة فإن الرغبة تتجه نحو الإنخفاض خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار أن التكلفة التي يتحملها المستثمرون تسبق تحقيق العوائد من المشروع مما يجعل التوقعات تؤثر في العوائد أكثر من تأثيرها على التكلفة، مع ذلك هناك عوامل يمكن أن تؤثر على تكلفة تنفيذ المشروع وأهمها مدخلات المشروع كأجور العمال وأسعار مواد البناء... إلخ، وأن توقع إرتفاعها يقلل الرغبة في الإستثمار<sup>1</sup>.

## 3. مستوى الأرباح

يعد الربح أحد المحددات الهامة للإستثمار، فهو يزيد من قدرة المشروع على الإستثمار من حيث إمكانية إستخدامه في تمويل الإستثمارات.

فعلى المستوى الكلي، إتخذ تحليل العلاقة بين الربح والإستثمار أشكالاً مختلفة، حيث يرى البعض أن الإستثمار يتأثر طردياً بالربح مع مراعاة أن هذا الأخير هو أحد مكونات الدخل القومي، فإذا زاد الدخل القومي فهذا يؤدي إلى زيادة الربح، ومن هنا تظهر العلاقة المباشرة بين الإستثمار والدخل القومي، وإفتراض البعض الآخر أن تغيرات الربح على المستوى الكلي أكثر أهمية، بمعنى أن هناك علاقة دالية بين الإستثمار والأرباح أي أن الإستثمار يتأثر بمستوى الأرباح، كما يمكن أن يكون الإستثمار سبباً في إرتفاع مستوى الدخل- حسب نظرية مضاعف الإستثمار- والذي يكون بدوره سبباً في إرتفاع مستوى الأرباح.

## 4. معدل التغير في الدخل (حجم الناتج)

إن الإستثمار لا يتأثر بمستوى الدخل بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل، أي عندما يشير رقم إجمالي الناتج القومي المحلي إلى معدل نمو سريع، فإن ذلك يوضح إقتصاداً توسعياً يخلق فرص إستثمار متزايدة ويعطي بالتالي فرصة لإرتفاع المبيعات، أي زيادة الطلب على سلع الإستهلاك الأمر الذي يستدعي زيادة إنتاج هذه السلع لمقابلة الزيادة في الطلب عليها، وهذه الزيادة في إنتاج هذه السلع الإستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية، أي أن إرتفاع مستوى الدخل القومي يؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف، الإقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 189.

<sup>2</sup> - نبيلة عرقوب، محاولة تقدير معادلة الإستثمار في الإقتصاد الجزائري على المستوى الكلي- دراسة نظرية وقياسية (1970-2008)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2012، ص 41.

## 5. الإستهلاك

يعتبر الإستهلاك من العوامل المؤثرة على حجم الإستثمار، حيث أن زيادة معدلات نمو الإستهلاك بنسب تفوق ما هو مقرر لها في الخطة الإقتصادية يؤثر على حجم المدخرات، وبالتالي يحول دون تمويل الإستثمارات المستهدفة، ومن ثم ينخفض معدل النمو الإقتصادي. الأمر الذي يتطلب تخطيط الإستهلاك وترشيده، لتوجيه الزيادة في الدخل نحو القنوات الإستثمارية بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية والتراكم الرأسمالي، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق السياسة المالية، وخاصة السياسة الجبائية للقضاء على ظاهرة الإستهلاك الترفي لذوي الدخل المرتفعة، إضافة إلى الحد من إستيراد السلع الكمالية وشبه الكمالية، لتوفير إمكانيات إضافية للمجتمع تمكنه من إستيراد السلع الإنتاجية للإستمرار في تدعيم الطاقة الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الانتاج ومن ثم زيادة الدخل، وبالتالي زيادة الإيداعات و الإستثمارات<sup>1</sup>.

## 6. التقدم العلمي والتطور التكنولوجي

يؤدي التقدم العلمي والتكنولوجي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات الطاقة الإنتاجية العالية، والتي تعمل على دفع المنتج أو المستثمر إلى العمل على إحلال آلات جديدة محل القديمة، وذلك في ظل المنافسة السائدة في السوق. بالإضافة إلى التقدم في الآلات نجد التقدم في مجال البحث والتطوير، الذي يؤدي إلى ظهور مصادر طاقة جديدة، فالتطور التكنولوجي يساعد على تقدم المشروعات وتخفيض التكاليف الإنتاجية مما يزيد من أرباح المشروع وبالتالي زيادة الإستثمار، لذلك نجد أن المشاريع الإستثمارية في المدى الطويل تستثمر في الآلات الحديثة قصد زيادة أرباحها وبالتالي زيادة الإستثمار<sup>2</sup>.

## المطلب الثالث: أدوات ومخاطر الإستثمار

نتناول في هذا المطلب مختلف الأدوات التي تدخل في العملية الإستثمارية، بالإضافة إلى أهم المخاطر في عدم التأكد من التنبؤ بالعوائد الإستثمارية الممتدة على فترات غالباً ما تكون أطول من فترات الإنفاق الإستثماري.

## أولاً: أدوات الإستثمار

تعرف أداة الإستثمار أو وسائط الإستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ المالي الذي يستثمره، وأدوات الإستثمار في مجالات عديدة ومتنوعة، نستعرضها كما يلي:

## 1. أدوات الإستثمار الحقيقي

يعتبر العقار والسلع والمشاريع الإقتصادية والعملات الأجنبية من أهم أصناف الإستثمار الحقيقي.

<sup>1</sup> - ناظم محمد نوري الشمري، أساسيات الإستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 59.

<sup>2</sup> - نداء محمد الصوص، الإقتصاد الكلي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 34.

## أ. العقار

يعد الإستثمار في العقارات مربحا لكنه يتطلب رأس مال كبير، ويتم بشكل مباشر كإستثمار مبانى أو أراضي من طرف الجهة المستثمرة، أو بشكل غير مباشر عن طريق شراء سندات عقارية صادرة عن مصرف عقارى في المجال العقارى، أو تقوم بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الإستثمار العقارية، تحصل بموجبها على مبالغ مالية تستخدمها لشراء قطع أرضية أو تشييد مبانى، وتتميز هذه الإستثمارات بما يلي<sup>1</sup>:

- لا تتمتع بالمرونة نتيجة عدم توفر سوق ثانوي؛
- تمكن من الحصول على عوائد مرتفعة نسبيا؛
- تفتقر أدوات الإستثمار في العقارات إلى عنصر التجانس؛
- تكون تكلفة تمويل هذه الإستثمارات مرتفعة نسبيا؛
- إرتفاع درجة الامان على الأموال المستثمرة؛
- تتميز بالإنخفاض النسبي في السيولة، وإرتفاع تكاليف عملية البيع والشراء.

## ب. السلع

تعتبر السلع إحدى أدوات الإستثمار الهامة نظرا لكونها تتميز بمزايا إقتصادية خاصة، خاصة مجموعة السلع التي يتعامل بها في أسواق متخصصة ومعروفة تحدد أسعارها وترتب أصنافها ، ومعظم المعاملات بهذه السلع يتم بطريقة "العقود المستقبلية" وهي عبارة عن إتفاق بين طرفين الطرف الأول هو المنتج والطرف الثاني هو الوكيل حيث يتعهد بموجبه المنتج بتسليم كمية معينة من السلعة المنتجة بتاريخ مستقبلي وسعر محدد متفق عليه مقابل الحصول على عمولة تحدد بنسبة معينة من مبلغ العقد.

## ت. المشاريع الإقتصادية

المشروع هو تجميع للموارد وبأنه مجهود جماعي لتحقيق أهداف معينة في مواعيد محددة وذلك من خلال مجموعة من المهام، ولكي يعتبر المشروع الإستثماري ناجحا، يجب توفير ميزات معينة فيه، وتتفاوت هذه الميزات من مشروع إستثماري لآخر، ومن هذه الميزات<sup>2</sup>:

- يحقق للمستثمر في المشروعات الإقتصادية عائدا مقبولا مستمرا؛
- توفر قدر كبير من الأمان لدى المستثمر، بإعتباره يحوز على أصول حقيقي لها قيمة ذاتية. ولذا فإن درجة المخاطرة المتعلقة بالمخاطر الرأسمالية منخفضة إلى حد كبير؛

<sup>1</sup> - دريد كامل آل شبيب، الإستثمار والتحليل الإستثماري، مرجع سابق، ص 53.

<sup>2</sup> - زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالى والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 44.

- توفر للمستثمر ميزة الملاءمة، إذ يختار من المشروعات ما يتناسب مع ميوله؛
  - يتمتع المستثمر بحق إدارة أصوله إما بنفسه، أو بتفويض غيره؛
- لها دور إجتماعي أكثر من غيره، فهذه المشروعات تنتج سلعا وخدمات تحقق إشباعا حقيقيا للأفراد أو المجتمع، كما تعمل على توظيف جزء من العمالة الوطنية.

### ث. العملات الأجنبية

تظهر أهمية التعامل بالعملات الأجنبية كونها نتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية، أي أنها الوجه الآخر للتعاملات والعلاقات بين الدول، ويتم مبادلة عملات الدول مع بعضها البعض بفعل تأثير قانون العرض والطلب الذي يحدد أسعار الصرف الأجنبي.

### 2. أدوات الإستثمار المالي

تصنف أدوات الإستثمار المالي إلى أصناف مختلفة، أهمها معيار الأجل.

#### أ. الأوراق التجارية

هي من إصدار الشركات الضخمة وليس من الحكومة، وهي عبارة عن صكوك تمثل نقود وتقوم بالوفاء بالدين بسبب سهولة تداولها، وهي واجبة الدفع في وقت وفي مكان معين، فهي تعتبر أدوات إقتراض للقطاع الخاص لهذا فهي تتميز بمخاطر أكبر وفي نفس الوقت بعوائد أكبر.

#### ب. شهادات الإيداع

يقصد بشهادات الإيداع القابلة للتداول تلك الشهادات التي تصدرها البنوك أو المصارف التجارية، وهي عبارة عن وثيقة مالية تثبت وجود وديعة في البنك بمبلغ ثابت، لفترة محددة، ونسب فائدة محددة، قد تكون الشهادة إسمية أو لحاملها، وعادة ما تكون بمبالغ كبيرة نسبيا، أما عائدها فهو معفى من الضرائب. وتصدر هذه الشهادات لتتحصل على أموال تعتبر موردا ثابتا لها وتشجعها على الإستثمار طويل الأجل وعلى منح الإئتمان للأجل الطويل الذي تحتاجه المشاريع الكبرى<sup>1</sup>.

#### ت. الأسهم

الأسهم تشكل الرأس المال المكتتب والمضاف من قبل المستثمرين، والذي يضم مساهماتهم المالية ويحدد ملكيتهم للشركة، وبالتالي فإن كلا من رأس المال المعلن ورأس المال الفعلي ورأس المال المساهم فيه، مصطلحات تعبر عن القيمة الكلية للأسهم التي إقتناها المستثمرون<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، مرجع سابق، ص 47.

<sup>2</sup> - هوشيار معروف كاكامولا، الإستثمار والأسواق المالية، مرجع سابق، ص 92.

وتقسم هذه الأسهم إلى نوعين هما الأسهم العادية: هي عبارة عن مستندات ملكية تمتلك قيمة سوقية، وإسمية ودفترية، فالقيمة الإسمية هي القيمة المدونة على سند السهم، والقيمة الدفترية هي قيمة حقوق ملكية السهم ولا تتضمن الأسهم الممتازة، بل الأرباح والإحتياطات، أما القيمة السوقية فهي تشكل سعر بيع السهم في السوق الرأسمالي، أما الأسهم الممتازة: هي أسهم تمنح أصحابها حقوقا خاصة بهم، مثل الأولوية في تحقيق الأرباح، وزيادة قيمة الربح نتيجة لتصفية الشركة.

### ث. السندات

تعتبر السندات أداة تمويل تلجأ إليها الدولة وهيئاتها والمؤسسات الإقتصادية لجمع الأموال لتمويل مشاريعها، ويعرف السند على أنه وعد مكتوب من قبل المقترض "المصدر" بدفع مبلغ معين من المال "القيمة الإسمية" إلى حامله بتاريخ معين، مع دفع الفائدة المستحقة على القيمة الاسمية بتاريخ معين<sup>1</sup>. والسندات تمثل دينا على الجهة المصدرة سواء كانت شركة أو حكومة، وعندما يشتري مستثمر ما سندا فهو بذلك يكون قد وافق على إقتراض مبلغ معين من المال لإحدى الشركات أو الحكومة، وفي مقابل ذلك يوافق المصدر على رد هذا المبلغ عند حلول موعد محدد يسمى تاريخ الإستحقاق، مع دفع الفائدة المستحقة على القيمة الإسمية بتاريخ الإستحقاق.

### ثانيا: مخاطر الإستثمار

تتميز مخاطر الإستثمار بعدم إنتظام العوائد، فالتذبذب في قيمتها أو نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية<sup>2</sup>، فإذا كان العائد المحقق يساوي العائد المتوقع فإن المخاطرة تساوي الصفر، ومن مخاطر الإستثمار نجد:

#### 1. المخاطر المنتظمة أو النظامية

وتشمل المخاطر المتعلقة بالظروف الإقتصادية والسياسية التي لها تأثير على نظام السوق ككل، فأى حالات كساد أو إزدهار إقتصادي أو اضطرابات أو أزمت سياسية لآبد وأن تؤثر في تذبذب أسعار أصول المحفظة الإستثمارية، و تتمثل مكونات هذه المخاطر في العناصر التالية: مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر إنخفاض القوة الشرائية أو مخاطر التضخم، ومخاطر السوق.

#### 2. المخاطر غير المنتظمة

وهي تلك المخاطر التي تؤثر على مقدار العوائد المتوقعة من شركة معينة أو صناعة معينة أو قطاع معين ولا تؤثر على نظام السوق الكلي، ويمكن التقليل منها عن طريق تنويع الإستثمارات من حيث أدوات

<sup>1</sup> - B-laget, **Les nouveaux outils financiers**, Top édition, Paris, France, 1990, p 18.

<sup>2</sup> - Jack Clark Francis, **Investment Analysis And Management**, 5th, Ed Mc Graw-hill, Singapore, 1991, p 12.

الإستثمار كألسهم والسندات والعقار، أو من حيث القطاعات الممكن الإستثمار فيها في الأسهم في قطاع البنوك أو التأمين أو الخدمات أو الصناعة، وتتمثل هذه المخاطر في: مخاطر سوء الإدارة (معلومات غير دقيقة أو ناقصة)، المخاطر الصناعية (كعدم توفر المواد الخام لصناعة معينة).

3. مخاطر مختلفة أخرى: وتجمع بين مظاهر المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة:

#### أ. المخاطر الإجتماعية أو التنظيمية

وهي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الإجتماعية والتعليمات والقوانين، التي من شأنها التأثير في مجالات الإستثمار وأسعار أدواته، والتي تنجم عن سن التشريعات المتعلقة بالتأمين والمصادرة أو رفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج...إلخ.

#### ب. المخاطر المالية

وتنجم عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الإستثمار، أو عدم القدرة على تحويل الإستثمارات إلى سيولة بأسعار معقولة.

والواقع أن العائد على الإستثمار ومخاطرة الإستثمار مفهومان مترابطان لا يمكن تفسير أحدهما بمعزل عن الآخر. في حين يمثل العائد على الإستثمار المكافأة التي يمضي المستثمر نفسه بالحصول عليها مقابل تخليه عن منفعة أو إشباع حاضر، فإن المخاطرة تنشأ عن حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الإستثمار<sup>1</sup>.

وهكذا يرتبط عنصر العائد والمخاطرة معا في علاقة طردية، بمعنى أنه كلما إرتفع طموح المستثمر لتحقيق عائد أعلى على إستثماراته، فعليه أن يعد نفسه لدرجات أعلى من المخاطرة والعكس بالعكس.

<sup>1</sup> - Nilhil Barat, **Investment planing and Project Management**, (United Stats of America: Academic publishers, 1998), P 2.

المبحث الثاني: الإستثمار السياحي- مدخل في اقتصاديات السياحة-

يعد الإستثمار في صناعة السياحة جزءاً من الإستثمارات الإجمالية للدول ، وهو ما يخصص من رؤوس أموال لتمويل المشاريع السياحية، حيث يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

المطلب الأول: ماهية الإستثمار السياحي

لا يختلف مفهوم الإستثمار في النشاط السياحي عن مفهوم الإستثمار بشكل عام، ذلك أن الفعاليات الإستثمارية ضمن نشاط السياحة تهدف إلى تنمية عناصر العرض السياحي ومكوناته الأخرى، كما أن الإستثمار في هذا النشاط يعمل على تحسينها وتطويرها ورفع كفاءتها الانتاجية.

أولاً: مفهوم عملية الإستثمار السياحي *The concept of tourism investment*

تعددت تعاريف الإستثمار السياحي لأن له خصائص تميزه عن باقي الإستثمارات، ندرج أهمها كالتالي:

- ✓ "سلسلة متداخلة من العمليات المركبة التي تحدد أوجه ومجالات الإنفاق والتمويل الإستثماري، الهادفة إلى تطوير وتحسين مكونات المنتج السياحي، ليلتئم الطلب المتوقع عليه، بما يخدم أهداف التنمية السياحية المستدامة والمسؤولة، في ظل ظروف بيئية ذات أبعاد إجتماعية وثقافية وإقتصادية شديدة التعقيد، بما يضمن تعزيز القيمة المضافة الكلية على المستوى الإقتصادي، وهو ما يستلزم تعزيز العلاقات التشابكية بين القطاعات الإقتصادية المختلفة في إطار رؤية إقتصادية كلية"<sup>1</sup>.
- ✓ الإستثمار السياحي هو: "عملية وتوجيه وإستخدام رؤوس الأموال لخلق منتج سياحي أو تامين خدمات سياحية تأتي ضمن عناصر الإستقطاب السياحي بهدف تسويقها وتحقيق عوائد على رؤوس الأموال المستغلة، والصناعة السياحية تتمثل في جميع الهياكل والمؤسسات التي تقوم بإستيعاب الطلب السياحي المتمثل في الفرد أي السائح، ويقاس حجم الصناعة السياحية في إقليم معين بحجم الفنادق ووكالات السفر والهياكل القاعدية المتمثلة في الطرق والمواصلات والاتصال والهياكل القاعدية مخصصة للراحة، الإستحمام والمطاعم والأندية والتظاهرات الثقافية"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد سيد المكاوي، الإستثمار السياحي في مصر والدول العربية- دراسات استراتيجية، العدد 193، مجلة الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات، 2014، ص 16.

<sup>2</sup> - Cyrine Ayoub et Jedidi, Frederic GITS, *P'industrie touristique tunisienne*, Fitch Ratings, 2004, P3.

✓ عملية خلق لرأس مال حقيقي (شراء وبيع أراضي أومباني، إقتناء معدات وأدوات قابلة للاهتلاك يكون الهدف الأساسي منه تنمية وتطوير الحركة السياحية، حيث تتمتع السياحة بإستثمارات هامة في الإقتصاد الوطني للدولة من خلال علاقتها المتعدية مع القطاعات الأخرى والآثار المضاعفة لها<sup>1</sup>.

✓ أما الإقتصادي أشي فيعرف الإستثمار السياحي بأنه: "الإستثمار في واحد من المشاريع التي يغطيها قطاع السياحة وهي متعددة ومتنوعة وتتمثل في المقومات والامكانات الرئيسة لصناعة السياحة". فالمجالات التي يغطيها الإستثمار السياحي يمكن إجمالها في محورين رئيسين هما<sup>2</sup>:

أ. الإستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية التي تعرف إصطلاحا بالخدمات السياحية والإستثمار في مجال الخدمات السياحية يضم الإستثمار في أهم ثلاثة قطاعات خدمية هي: خدمات الإقامة والإعاشة والتسهيلات الترفيهية، خدمات النقل والإتصالات.

ب. الإستثمار في مجال الثروة السياحية ويتمركز بصورة رئيسية في مواقع الإستقطاب السياحي ومواردها المتمثلة في مواقع التراث الثقافي والطبيعي.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن إعطاء تعريف إجرائي للإستثمار السياحي كما يلي:

"إستخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف تفعيل كافة الأنشطة السياحية، بهدف زيادة إمكانيات البلد السياحية كتشييد المؤسسات والمدن السياحية والجامعات والمعاهد السياحية والبنى التحتية التي تدعم السياحة، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة للمساهمة في تحقيق عوائد مالية وتقديم أفضل الخدمات المختلفة التي ترضي السياح".

#### ثانيا: العوامل المؤثرة في الإستثمار السياحي

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر وتؤدي دورا فاعلا في إتخاذ قرار الإستثمار السياحي والتي غالبا ما تكون مرتبطة بسميزات الإستثمار السياحي، وتعد من الأمور المهمة التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار عند دراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع السياحية المحتمل، ومن أهمها:

#### 1. دور الحكومة في تنشيط القطاع السياحي

إن مدى مساهمة الحكومة في تنشيط هذا القطاع الحيوي تتوقف على فهم أهمية الدور الذي من الممكن أن يؤديه هذا القطاع إذا ما وضعت له القوانين والتشريعات القانونية المشجعة على الإستثمار وتوفير التخصيصات الإستثمارية له والمساهمة في حل مشكلة البنى الإرتكازية التي تقف عائقا أمام القطاع

<sup>1</sup> - Béatrice de la Rochefoucauld, **Economie du tourisme**, Bréal, Oberthur Graphique à Rennes, 2007, p 52.

<sup>2</sup> - J. Ashe, **Tourism Investment as a Tool for Development and Poverty, Reduction**, New York, U.S.A, 2008, P 3.

السياحي وتوفير الأراضي التي يحتاجها المشروع سواء كانت بيع بأثمان منخفضة أو تأجير لسنوات طويلة بأجور رمزية ، فضلا عن إمكانية منح القروض طويلة الأجل وبسعر فائدة منخفض<sup>1</sup>.

## 2. المردود المادي المرتقب

من الطبيعي أن المستثمر في المشروع السياحي لا يختلف عن باقي المستثمرين في القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث يتحدد هدفه الأساسي بالمردود المادي المتمثل بالأرباح التي يجنيها بعد تغطية تكاليف عناصر الإنتاج نتيجة لإستثماره ومخاطرته بأمواله، وغالبا لا يهتم بالمردود الإجتماعي الذي تركز عليه إستثمارات الدولة<sup>2</sup>. إذن فالعلاقة طردية بين المردود المادي المرتقب (التدفقات المرتقبة) والإستثمار السياحي، فكلما كان المردود المادي المرتقب مرتفعا زاد الإستثمار السياحي والعكس صحيح.

## 3. كلفة الفرصة البديلة

وتعني قيمة المنتجات التي يتم التضحية بها بأفضل بديل أو كسب منتج آخر- بناء على ذلك- فإن المستثمر يخضع في إختيار الفرصة البديلة إلى عملية المفاضلة لذلك فالمستثمرون عندما يعتقدون أن الفرصة الإستثمارية البديلة في القطاع السياحي أفضل من الفرص الإستثمارية الأخرى بالطبع سيكون تأثيره إيجابيا في الإستثمار في القطاع السياحي.

## 4. الإستقرار السياسي والأمني

حيث لا يمكن خلق مناخ إستثماري جيد من دون أن تتوافر بيئة إستثمارية جاذبة ومستقرة سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا خالية من التقلبات السياسية والتشريعية التي تحافظ على شرعية التعاقدات القانونية مع المستثمرين وحماية إستثماراتهم ، إن مثل هذه البيئة لها دور كبير في جذب المستثمر المحلي والأجنبي لإستثمار أموالهم فيها، لاسيما أن غالبية الإستثمارات الأجنبية تبحث عن المناخ الإستثماري المناسب وتوافر الأمن والإستقرار السياسي أكثر من الميزات المشجعة للإستثمار.

## 5. إتجاهات المستثمر

تعتمد توجهات المستثمر على الخبرة التي يتمتع بها والتي تؤدي دورا مهما في توجيهه الإستثماري، فالعمل في القطاع السياحي غالبا ما تكون له طبيعة وخصوصية، مما يتطلب أن تتوافر لدى المستثمر المعلومات والقناعة لإتخاذ قراره الإستثماري فيه من حيث التكاليف والعوائد.

<sup>1</sup> - أمال حابس، تقييم الإستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015، أطروحة دكتوراه طور ثالث في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2018/2017، ص94.

<sup>2</sup> - اسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، "مدخل متكامل في الإستثمار السياحي والتمويل"، ط1، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 139.

كذلك موسمية الطلب السياحي والذي يتسم في غالبته بأنه طلب موسمي بمعنى أن هناك أوقات من السنة يصل فيها الطلب السياحي إلى الذروة بينما يكون في حالة ركود نسبي في أوقات أخرى من السنة<sup>1</sup>. يكمن تأثيرها في حركة الإستثمار أن المستثمر بصورة عامة يستثمر أمواله في مشاريع يكون الطلب على منتجاتها قائما على مدار السنة وهذا ما لا يتحقق في أغلب المشاريع السياحية مما يجعل هذا عاملا مؤثرا في قرار الإستثمار في القطاع السياحي.

#### 6. إرتفاع رأس المال الثابت في المشروع السياحي

يتميز المشروع السياحي بإرتفاع نسبة رأس المال الثابت. أي أن الإستثمار فيه يتطلب رؤوس أموال كبيرة<sup>2</sup>. حيث أن هناك علاقة عكسية بين رأس المال الثابت والإستثمار السياحي فكلما إرتفعت نسبة رأس المال الثابت إنخفض الإستثمار السياحي والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. لذلك نرى أن قسما من المستثمرين الذين لا يمتلكون رؤوس أموال كبيرة يتجهون للإستثمار في المشاريع السياحية الصغيرة.

#### المطلب الثاني: أهداف ومقومات الإستثمار السياحي

إن الإستثمار في المجال السياحي يتأثر بحجم التسهيلات والخدمات المقدمة والبيئة الإستثمارية الملائمة والمشجعة والبنية التحتية المتوفرة والضرورة لمزاولة النشاط.

#### أولا: أهداف الإستثمار السياحي

هناك فرقا واضحا بين أهداف الإستثمارات العامة و الأهداف المرجوة من وراء الإستثمار الخاص، فالأولى قد لا تستهدف الربح المباشر، و إنما تقصد توفير الخدمات و المرافق العامة التي تحقق عائدا و منافع للأفراد وشركات القطاع الخاص وتشجعهم و تحفزهم لولوج عالم الإستثمار السياحي، بل وتزيد من فرص ربحية إستثماراتهم، إذن فإن الإستثمارات العامة هي ضوء أخضر يساعد القطاع الخاص و يدفعه لإستثمار رؤوس أمواله في القطاع السياحي.

أما أهداف الإستثمار السياحي في الموارد الطبيعية و الهياكل و الخدمات السياحية تتجسد في تحقيق جملة من المنافع والفوائد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية التي يمكن إجمالها فيما يلي:

#### 1. إقتصاديا

يعود الإستثمار في القطاع السياحي بالعديد من الفوائد والمنافع الإقتصادية للدولة والمجتمع، و تتمثل الأهداف الإقتصادية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - غادة صالح حسن، إقتصاديات السياحة، الطبعة الأولى، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2008، ص 80.

<sup>2</sup> - مثنى الحوري واسماعيل الدباغ، مبادئ السفر والسياحة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 158.

<sup>3</sup> - عبد المجيد العاني، الإستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 35.

- توسيع مساهمة السياحة في الناتج الوطني؛
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة الدخل من العملات الأجنبية؛
- تحسين ميزان المدفوعات؛
- زيادة القيمة المضافة و توسيع الأثر المضاعف؛
- تنوع مصادر الدخل و القاعدة الإقتصادية الوطنية، باستقطاب رؤوس الأموال الوطنية (القطاع الخاص)، وإستثمارها في مجال الحرف و الصناعات التقليدية ذات الصلة بصناعة السياحة؛
- تنمية البنى التحتية و المرافق العامة و تطويرها.

## 2. إجتماعيا وثقافيا

يسعى الإستثمار في القطاع السياحي وصناعة السياحة إجتماعيا وثقافيا إلى إحداث التحولات الإجتماعية في النظرة إلى التعامل مع السائح والزائر بطريقة تحافظ على الأنماط الإجتماعية والثقافية وعادات المجتمعات المحلية وتقاليدها وتراثها من ناحية، وفي الوقت نفسه العمل على تطوير الإمكانيات المجتمعية للتعامل مع الثقافات الوافدة مع السياح، لإيجاد نوع من التوائم والتجانس بين المنظومة الإجتماعية المحلية والمنظومة الإجتماعية والثقافية المصاحبة لدخول السياح وإقامتهم وإختلاطهم بالسكان المحليين، وتتضمن الأهداف الإجتماعية والثقافية ما يلي<sup>1</sup>:

### أ. المساهمة في تنمية التوازن الإجتماعي والإقتصادي بين المناطق والمحافظات في الدولة

ويتأتى ذلك من خلال قيام الدول بتوزيع المشروعات السياحية الجديدة، وتوجيه إنشائها في مناطق الدولة المختلفة، مما يؤدي إلى تنمية هذه المناطق و المحافظات و تطويرها إجتماعيا، من خلال إيجاد فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى المعيشة، وإيجاد مجتمعات حضارية وتنميتها، وإعادة توزيع الدخل بين المناطق والمحافظات والقرى، بما يساعد على حل الكثير من المشكلات الإجتماعية في تلك المناطق والمحافظات.

### ب. توفير فرص عمل

للإستثمار في القطاع السياحي وصناعة السياحة قدرة فائقة على توليد فرص العمل، خاصة في القطاع الخدمي، تفوق النشاطات الإقتصادية الأخرى، وفي هذا الخصوص لا يمكن تجاهل الأثار المباشرة للإستثمار السياحي وصناعة السياحة وغير المباشرة الناتجة عن زيادة مناصب الشغل وتخفيض نسبة البطالة، كما يترتب على زيادة فرص العمل إرتفاع مستوى الرفاهية الإجتماعية.

<sup>1</sup> - علي عباس دندراوي، صناعة السياحة من منظور إجتماعي، المكتب العلمي للنشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر، 1995، ص ص 27-28.

ت. الشراكة المجتمعية

تأتي هذه الشراكة من خلال دمج المجتمعات المحلية في عملية التنمية السياحية، وفي عملية إدارة المواقع التراثية، الثقافية والطبيعية التي تساعد في عملية الحفاظ عليها وحمايتها، فالإستثمار السياحي إجتماعيا وثقافيا يعمل على تحقيق ما يلي<sup>1</sup>:

- توظيف مواقع التراث الثقافي والطبيعي وموارده من مجالات الإستثمار السياحي يدر دخلا يمكن الإستفادة منه وإستغلاله في حماية هذه المواقع والمحافظة عليها؛
- توعية المجتمعات المحلية بالآثار الإيجابية والسلبية للسياحة بتأكيد الإيجابيات والإستفادة منها، والعمل على كشف الإفرازات الإجتماعية السالبة ووضع الحلول لها وتفاديها؛
- المحافظة على النسيج الاجتماعي الثقافي المحلي وعلى العادات والتقاليد وأنماط معيشة السكان؛
- تعزيز التعاون الدولي ودعمه بالتخلص من الآثار السلبية للسياحة على المجتمعات المحلية، من خلال تفعيل أنظمة المتابعة وشبكات الإرتباط بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المعنية بالسياحة.

3. الإستدامة البيئية

إن أهداف الإستدامة البيئية مرتبطة بصورة رئيسية بالمحافظة على خصائص البيئة الطبيعية وموارد التراث الثقافي والطبيعي وحمايتها من التعرض لأي خلل وأثار سلبية ناتجة عن الإستثمار في القطاع السياحي وحركة السياحة، وفي هذا الإطار لابد من العناية بأسس التنمية السياحية المستدامة وقواعدها ومبادئها، التي تراعي الإستغلال الأمثل للموارد الثقافية والطبيعية لإحتياجات الجيل الحالي ومراعاة أجيال المستقبل، فأهداف الإستثمار في القطاع السياحي فيما يتعلق بالاستدامة البيئية تعمل على تحقيق الآتي<sup>2</sup>:

- منع أي تغير في معطيات البيئة أو تشويهها أو إستنزاف مواردها؛
- المحافظة على مكونات البيئة وإيكولوجية المكان، الذي هو عبارة عن التفاعل بين الإنسان والبيئة؛
- تعزيز الوعي البيئي لدى السياح من الداخل والخارج والمستثمرين، ومتخذي القرار في القطاعين العام والخاص؛
- الإهتمام والعناية بقضايا التلوث المائي والهوائي والصوتي والتلوث البصري؛

<sup>1</sup> - قسيمة كباشي حسين، الإستثمار السياحي: دراسة في إقتصاديات السياحة، مجلة الدراسات الإنسانية، العدد 5، جامعة دنقلا، السودان، 2011، ص 86.

<sup>2</sup> - عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، كباشي حسين قسيمة، الإستثمار السياحي في محافظة علا، بحث مقدم إلى الهيئة العامة للسياحة و الآثار، مركز المعلومات و الأبحاث السياحية، الهيئة العامة للسياحة و الآثار، السعودية، 2008، ص 20.

- الإهتمام بالقدرات التحملية للمواقع السياحية والثقافية والطبيعية، بحيث لا تؤدي الحركة السياحية الكثيفة لتدهور المواقع الثقافية و الطبيعية؛
- دراسة الأثر البيئي وتقييمه جراء الإستثمار في القطاع السياحي والعمل على معالجة الآثار السلبية المتوقعة، والإشراف عليها وإدارتها لتقليل الآثار الناتجة على البيئة وتحجيمها؛
- وضع خطة إدارة المواقع التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة من خلال الإستثمار في القطاع السياحي.

#### ثانياً: مقومات الإستثمار السياحي

إن مناخ الإستثمار السياحي يرتبط بصورة رئيسية بتوفر المقومات والإمكانات السياحية، التي تعد محورا أساسيا داعما لإجتذاب رؤوس الأموال، لإستثمارها في مجالات القطاع السياحي المختلفة، وهناك كثير من مقومات الإستثمار السياحي يمكن إجمالها في الآتي:

#### 1. الموارد السياحية الطبيعية

تمثل السياحة التي تعتمد على مقومات الموارد الطبيعية واحدة من أسرع القطاعات نموا في كثير من بلدان العالم النامية، ونظرا لوجود إتجاهات تنموية يمكن من خلالها الإنتفاع بموارد البيئة الطبيعية مع المحافظة عليها، تأتي أهمية الإستغلال الأمثل لهذه الموارد من خلال مبادئ التنمية السياحية المستدامة، التي تحقق الإستفادة من عناصر التراث الطبيعي، وصونها وحمايتها للأجيال الحاضرة مع مراعاة إستحقاقات أجيال المستقبل من هذه الموارد<sup>1</sup>، وتمثل الموارد السياحية الطبيعية في الآتي:

- المواقع الطبوغرافية، التي تشمل الأودية، والجبال، والصحاري، والعيون المائية؛
- مواقع البيئة الصناعية، التي تشمل المزارع، والحدائق، والآبار.

#### 2. الموارد السياحية الثقافية

تمثل موارد السياحة الثقافية، التي تعرف بالثروة السياحية الثقافية جذبا سياحيا للكثير من السياح والزوار، وتتجسد هذه الموارد في الآتي<sup>2</sup>:

- المواقع الأثرية والمتاحف؛
- المباني والمدن والصورح التاريخية؛

<sup>1</sup> - محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة من منظور جغرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 287.  
<sup>2</sup> - علاء الدين أسامة عبد اللطيف، أثار إستراتيجية الإستثمار السياحي على حركة السياحة في مصر (بالنظير على العين السخنة)، مجلة المنيا لبحوث السياحة والضيافة، مج 1، ع 1، كلية السياحة والفنادق، جامعة المنيا، مصر، 2016، ص 257.

- التراث العمراني والعمارة التقليدية؛

- التراث الشعبي (العادات والتقاليد والمعتقدات، الفنون والآداب)؛

### 3. التجهيزات والتسهيلات السياحية

إن أكثر الوسائل والآليات المؤثرة في إجتذاب رؤوس الأموال في الإستثمار في القطاع السياحي تتمثل في تهيئة التجهيزات والتسهيلات في مجال الخدمات السياحية، فالإفتقار للبنى التحتية للسياحة يضعف ويقلل كثيرا من فرص الإنتفاع والإستفادة الإقتصادية من جذب رؤوس أموال في القطاع الخاص للإستثمار في القطاع السياحي، فالتجهيزات والتسهيلات السياحية والبنى التحتية تمثل أسس العملية السياحية، وهي تشمل<sup>1</sup>:

- خدمات النقل بوسائله المختلفة (جوي، وبحري، وبري)؛

- خدمات الإقامة والإعاشة (الفنادق، والشقق، والقرى السياحية، المقاهي والمطاعم)؛

- خدمات الإتصال بوسائله المتعددة "شبكة المعلومات الدولية- الإنترنت، والهواتف الثابتة والمتنقلة، والفاكسات".

### 4. الإستقرار السياحي والأمن الإجتماعي

يعد توفر البيئة السياسية المستقرة والأمنة من أهم مقومات جذب الإستثمارات الخاصة (القطاع الخاص) الوطنية، والأجنبية منها على حد سواء، لأن الإستقرار السياسي والأمني يعمل على تشجيع السياحة المحلية كما يشجع السياح الأجانب ويحفزهم لزيارة مناطق الجذب السياحي في الدول المستقرة والأمنة، مما له الأثر الإيجابي في تحفيز الإستثمارات في القطاع السياحي<sup>2</sup>.

### 5. الموارد البشرية المؤهلة

يتمثل دور الموارد البشرية كعامل من مقومات الجذب السياحي في قدرتها على تحقيق الحصول على قوة عمل فاعلة تسهم بفاعلية في تحسين أداء المؤسسات السياحية، فالمؤسسات السياحية الناجحة تقوم على قدرات ومهارات فنية متخصصة وقادرة على تأدية الأعمال وإنجازها بالشكل المطلوب.

فالمراد البشرية المؤهلة تعد شريكا إستراتيجيا في الإستثمارات السياحية وصناعة السياحة، من خلال دورها المتعاظم في إدارة الفنادق والمطاعم ووكالات السفر والسياحة، ولأهمية الموارد البشرية في صناعة السياحة بإعتبارها ميزة تنافسية برز إلى الوجود علم جديد يطلق عليه إدارة الموارد البشرية، الذي يعرف

<sup>1</sup> - قسيمة كباشي حسين، الإستثمار السياحي: مدخل في اقتصاديات السياحة، مرجع سابق، ص 88.

<sup>2</sup> - إبراهيم زكي، دور السياحة في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 40.

بأنه ربط إدارة الموارد البشرية بالأهداف الاستراتيجية بهدف تحسين مستويات الأداء وتنمية الثقافة التنظيمية، ومن بينها تنمية القطاع السياحي<sup>1</sup>.

فالكوادر البشرية المدربة في مجال السياحة تسهم كثيرا في تحقيق أهداف التنمية السياحية وتساعد في طرق تنظيم العمل، وتنفيذه بالشكل الذي يضمن تخفيض التكلفة وتقليلها، وزيادة جودة الخدمات، وغالبا ما يكون سلوك العاملين هو المفتاح الرئيسي، والمدخل الملائم لتحقيق الميزة التنافسية في مجال صناعة السياحة، وبالتالي تحفيز رؤوس الأموال في القطاع الخاص للإستثمار في القطاع السياحي.

#### 6. حجم السوق والظهير السياحي

يعد إتساع حجم السوق السياحي عاملا فاعلا ومحفزا أساسيا للإستثمار في القطاع السياحي، فتطوير مناطق الجذب السياحي وتنميتها يساهمان في تزايد حركة السياحة وأعداد السياح والزوار المحليين والأجانب، فعمليات العرض والطلب السياحي تقوم بدور مهم في اتساع السوق السياحي المحلي والعالمي وتمدده، وبالتالي تحفيز القطاع الخاص لإستثمار رؤوس أمواله في القطاع السياحي<sup>2</sup>.

#### 7. الإعلام والتسويق السياحي

إن الإعلام بكل وسائله المتعددة والمتطورة يعد حجر الزاوية في عملية الإستثمار في القطاع السياحي وصناعة السياحة، فالإعلام ووسائل الإتصال المختلفة يقوم بأداء رسالة مؤثرة وفعالة تعمل على حماية الموارد الثقافية والطبيعية والبيئية والعمل على إستدامتها<sup>3</sup>.

كما أن التسويق السياحي هو التنظيم المنفذ والمنسق للسياسات السياحية من خلال المؤسسات السياحية الحكومية والخاصة على المستوى الوطني، الإقليمي أو الدولي لتحقيق الإشباع لدى الأسواق السياحية المستهدفة والحصول على عائد مناسب سواء كان تقديم خدمة، نمو ودخل سياحي<sup>4</sup>.

ويتمثل دور الإعلام والتسويق السياحي كعامل مهم لمقومات الإستثمار في الآتي<sup>5</sup>:

- إبراز المناطق السياحية الجاذبة كواجهة للإستثمار السياحي، عبر الترويج الإعلامي لجذب الإستثمارات، وإنتهاج إستراتيجية تسويق المكان السياحي؛

<sup>1</sup> - عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، كباشي حسين قسيمة، الإستثمار السياحي في محافظة علا، مرجع سابق، ص 22.

<sup>2</sup> - فؤاد عبد المنعم البكري، التسويق السياحي وتخطيط الحملات الترويجية في عصر تكنولوجيا المعلومات، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2010، ص 67.

<sup>3</sup> - أحمد الجلال، التنمية والإعلام السياحي المستدام، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2004، ص ص 65-66.

<sup>4</sup> - علاء حسين السراي وآخرون، التسويق والمبيعات السياحية والفندقية، الطبعة الأولى، دار جريد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 16.

<sup>5</sup> - عصمت عدلي، مقدمة في الإعلام السياحي، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 78.

- تشجيع الإستثمارات العامة، والخاصة في مشروعات القطاع السياحي؛
- تنمية الوعي لدى السكان مع حثهم على المشاركة في عملية التنمية السياحية؛
- التثقيف والتوعية بأهمية البيئة، وتوفير الحماية لها ومواردها وإتباع المنهج البيئي الرشيد الذي يحقق إستدامة البيئة؛
- توفير المعلومات السياحية وتحديثها، والإعتماد عليها كقاعدة بيانات معلوماتية، ليستفيد منها المستثمرين في القطاع السياحي، بتوظيف الوسائل الاعلامية الحديثة في مجال نظم المعلومات السياحية.

### المطلب الثالث: فرص الإستثمار في المجال السياحي ومصادر التمويل

إن التشابك القطاعي الكثيف لصناعة السياحة مع القطاعات الأخرى، يجعل من عملية رسم حدود واضحة للإستثمار السياحي مسألة صعبة ومعقدة، كما أن صناعة السياحة تتألف من فروع عديدة تسهم وتساعد على قيام صناعات ثانوية جانبية تزيد على مائة وأربعين صناعة مختلفة مرتبطة بعضها البعض وتؤثر على الدخل القومي وتتولد عنها إستثمارات إضافية.

### أولاً: مجالات الإستثمار السياحي

هناك العديد من مجالات الإستثمار السياحي تهدف كلها إلى خدمة السائح وتحقيق الرفاهية المنشودة له بداية من إختياره لوجهته السياحية إلى قدومه إلى البلد المستضيف، وسنحاول أن نشرح بعض مجالات الإستثمار السياحي كل على حدا كالتالي<sup>1</sup>:

1. مجال الايواء السياحي: وتشمل جميع أماكن الإيواء بإختلاف أنواعها من فنادق وموتيلات ودور ومجمعات ومدن وقرى سياحية، وغيرها من أماكن الإيواء المساعدة والتكميلية، ويعد هذا النوع من الإستثمارات طويلة الأجل.
2. مجال اللهو والترفيه: ويضم المطاعم السياحية والكازينوهات والحدائق العامة ومراكز وصالات الرياضة الترويحية المختلفة وصالات الألعاب الإلكترونية والمساح ومراكز الإستشفاء، إضافة الى السياحة المتنقلة من خلال الفعاليات كالسيرك والفرق الموسيقية...إلخ.
3. مجال النقل والمواصلات والاتصالات: وتشمل الأنواع التالية التي تكون من صميم الإستثمارات السياحية العامة والخاصة وهي:

<sup>1</sup> - مصطفى يوسف كافي، جلال بدر خضرة، دراسة جدوى المشروعات السياحية، الطبعة الأولى، منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2018، ص ص 34-35 بتصرف.

أ. إستثمارات لإقامة المرائب والمحطات وأماكن وقوف السيارات، والأرصفة النهرية والبحرية والزوارق السياحية، والمطارات والموانئ البحرية؛

ب. إستثمارات لإنشاء الطرق البرية والنهرية المخصصة للأغراض السياحية؛

ت. إستثمارات لشراء وصيانة وتأجير السيارات والزوارق والعبارات لأغراض السياحة؛

ث. إستثمارات لإقامة نقاط بريدية وإتصالات خدمية والأنترنت ضمن المواقع السياحية.

4. مجال الترويج والإعلام والتسويق السياحي: وتضم مراكز الإستعلامات والخدمات السياحية ومكاتب الحجز السياحي وكل النفقات المخصصة لطبع الكراسات والبوسترات السياحية، وكل رأس مال يستخدم لخدمة الإعلام والتسويق السياحي.

5. مجال الإحصاء والمسح السياحي: ويخص كل النفقات لأغراض عمليات المسح السياحي، وإعداد الإحصاءات السياحية والفندقية والتعاقد مع المنظمات الدولية في هذا المجال، وما يرافقها من إنفاق آخر لنجاح الإحصاء السياحي سواء كان للمشاريع السياحية أو للسياح القادمين ولبيان آرائهم ودراسة مقترحاتهم.

6. مجال الإدارة السياحية التكميلية: ويشمل إنشاء البنايات والعمارات والدوائر المخصصة للمرافق السياحية وصيانتها ومستلزمات العمل الإداري كافة من أجهزة ومعدات وحاسبات وشبكات الإتصال...إلخ

7. مجال التعليم والتدريب والبحث العلمي: وتشمل مختلف المعاهد والكليات ومراكز التدريب السياحي والدورات التكوينية المخصصة لتطوير الكفاءات بالخارج للإستفادة من تجاربهم في توفير المهارات المختلفة في مجال التعليم والبحث العلمي، وعقد المؤتمرات والندوات السياحية والأبحاث السياحية التي تعتبر فرص إستثمارية واعدة يجب التخطيط لها ودراستها بأقصى قد من الكفاءة لإستغلال الموارد البشرية التي تشكل أهم ثروات البلاد القومية.

ثانيا: مصادر وأشكال تمويل الإستثمارات السياحية

يحتاج الإستثمار في مجال صناعة السياحة إلى حجم ضخم من رؤوس الأموال وذلك بسبب إرتفاع تكلفة البنية الفوقية وتجهيزاتها، بالإضافة إلى ذلك فإن تجميد رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات السياحية لفترات طويلة، بينما يكون العائد عليها منخفضا (يتراوح عادة ما بين 10% إلى 15%) لا يغري المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق عوائد أكبر على إستثماراتهم.

تنقسم مصادر تمويل الإستثمارات السياحية بصفة عامة إلى مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية (دولية)، حيث أن مصادر التمويل الداخلية بدورها تنقسم إلى خاصة (البنوك وأسواق المال) وأخرى عامة من جانب الحكومة..

### 1. المصادر الخاصة لتمويل الإستثمارات السياحية

إن تنفيذ خطة التنمية السياحية يحتاج إلى مصادر تمويلية كفيلة بتوفير رؤوس الأموال الضرورية، كما تعتبر المشاريع السياحية من أكثر البرامج جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، فيما يلي أهم المصادر الخاصة لتمويل الإستثمار السياحي.

أ. التمويل عن طريق الأسهم: تطرح الشركات الكبيرة أسهمها للإكتتاب العام، ويهدف نظام التمويل عن طريق طرح الأسهم إلى حصول ملاك المشروع الأساسيين على أموال إضافية من مستثمرين خارجيين، عن طريق بيع الأسهم بهدف زيادة رأس مال الشركة<sup>1</sup>.

ب. التمويل عن طريق السندات: تصدرها الشركة وتعطي مالكيها حق الحصول على القيمة الإسمية في تاريخ الإستحقاق، والحصول على فوائد بنسبة معينة، وهي نوع من القروض الطويلة الأجل.

ت. التمويل عن طريق السحب المصرفي: حيث تقوم المؤسسات بالتمويل عن طريق السحب البنكي بمبالغ أكبر من الرصيد المتوفر وبكفالة وجود ضمانات لتجسيد المشروع السياحي، وهي أكثر الطرق تداولاً للحصول على الموارد المالية اللازمة السدادها خلال فترة زمنية قصيرة، حيث تحتاج الكثير من القرى والمجمعات السياحية لهذا التمويل، خاصة قبل فترة الدخول في الإنتاج من أجل تمويل حملاتها الترويجية أو لدفع أجور ورواتب الموظفين.

ث. عقود الشراكة: إن عملية الإستثمار في الفنادق الضخمة والقرى السياحية يعتبر من العمليات الثقيلة التي ترتفع تكاليفها وتطول فيها فترة الإنجاز وفترة العوائد، مما يتطلب صيغاً تمويلية تتناسب مع هذه الوضعية، وتمثل عقود الشراكة الصيغ الأنسب لمثل هذا النوع من الإستثمارات، وهذا لأنها تضمن دمج كل المتعاملين المهتمين بالقطاع السياحي، وكذلك تخفف من حجم المخاطر كونها لا تقع على مستثمر واحد، وتتم عقود الشراكة بين المتعاملين لإنجاز المشاريع السياحية الضخمة، وتتدخل بنوك الإستثمار كمساهم في المشروع نظراً لضخامة رأس المال اللازم للإنجاز.

<sup>1</sup> - خالد المقابلة، واقع أفاق الإستثمار السياحي في الأردن (مدخل نظري تحليلي)، مجلة إربد للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة اليرموك، 2002، ص 154.

ج. التمويل من خلال القروض المصرفية: وينقسم إلى ثلاثة أصناف حسب المدى الزمني وهي<sup>1</sup>:

- القروض قصيرة الأجل: والتي لا تتجاوز فترة إستردادها ثلاث سنوات، حيث قد تضطر إدارة المنشأة السياحية إلى تجديد الأثاث أو أدوات المطبخ أو توسيع موقف السيارات... إلخ، وعلى الرغم من زيادة معدل الفائدة لهذا النوع من القروض تسعى العديد من الهياكل السياحية (خاصة مدن الألعاب والتسلية) للحصول عليها، كما تلجأ الهياكل السياحية كغيرها من الصناعات إلى تمويل دورة نشاطها عن طريق الصيغ التمويلية قصيرة الأجل المختلفة، وتبنى عملية التمويل قصير الأجل على الثقة وتكرار العمل بين المستثمر والبنك، ويمكن أن يكون التعامل بالصيغ التمويلية التالية<sup>2</sup>:
- ✓ **قرض المشتري:** عند عملية الإستيراد لتمويل دورة الإستغلال على سبيل المثال، يمكن أن يشكل قرض المشتري طريقة تمويلية قصيرة الأجل للصفقات المهمة التي تقوم بها الهياكل السياحية، ويتم الدفع من قبل المستورد لبنك المصدر في مواسم النشاط السياحي المرتفع؛
- ✓ **الائتمان التجاري:** لتمويل دورة نشاط المشروع من المواد ذات الاستهلاك اليومي داخل الهيكل السياحي وتسدد مباشرة بعد إنتهاء الموسم ذات النشاط المرتفع؛
- ✓ **الائتمان المصرفي:** يمكن أن يلجأ الهيكل السياحي لهذا النوع من القروض عند الحاجة إلى السيولة، ويتميز الهياكل السياحية بصيغ معينة في التمويل القصير الأجل منها:
- تستعمل البطاقات الإلكترونية بشكل واسع من طرف السياح الأجانب وهذا يؤدي إلى خلق أزمة سيولة في خزينة الفندق مثلا، ولتفادي هذه الأزمة يمكن أن يلجأ الفندق إلى طلب تسبيقات من البنك لمدة أقصاها 3 أشهر في شكل قروض تسهيلات الخزينة؛
- صناعة السفر أو الرحلات التي تقوم بها وكالات السفر الدولية تقتضي أن يدفع السائح لوكالة السفر الدولية، والتي تقوم بتحويل المبالغ لحساب الهياكل السياحية الواردة في صناعة الرحلة، وتأخذ هذه العملية كحد أقصى مدة 60 يوم حسب تجارب الدول الأخرى، وبشكل هذا التفاوت بين فترة تقديم الخدمة والدفع أزمة سيولة مما يضطرها للجوء إلى تسبيقات على الحساب الجاري من البنوك التي تتعامل معها؛

<sup>1</sup> - موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 58-59.

<sup>2</sup> - زهير بوعكريف، ترقية القطاع السياحي كمورد بديل للثروة النفطية من أجل تحقيق تنمية مستدامة، أطروحة دكتوراه في التسويق، جامعة يحيى فارس المدينة، 2018/2017، ص 152.

- إن نشاط الهياكل السياحية يتميز بطابع موسمي خاصة بالنسبة للهياكل الساحلية، وهذا ما يؤدي إلى أن تواجه الهياكل السياحية مجموعة من التكاليف الثابتة (أجور العمال مثلا) خلال الموسم ذات النشاط المنخفض دون تحقيق عوائد كافية، وبالتالي تلجأ لطريقة السحب على المكشوف، من أجل تغطية التكاليف الجارية خلال المواسم ذات النشاط المنخفض.

• القروض متوسطة الأجل: حيث تتراوح فترة إستردادها ما بين 3-10 سنوات ويحتاج طالب مثل هذا القرض إلى تقديم بوليصة تأمين شامل للمشروع السياحي الذي يمتلكه تقدم إلى إدارة المصرف، وغالبا ما يعطى الشخص أو الشركة السياحية المقترضة فترة سماح للإسترداد قد تصل ما بين سنة واحدة إلى سنتان حسب الإتفاق المبرم، وكذلك قد تكون فترة الإسترداد وسبب خصوصية وموسمية القطاع السياحي فصلية أو سنوية وقد يعاد النظر في فترة الإسترداد بحسب طبيعة الموسم السياحي أو الأحداث السياسية والاقتصادية.

• القروض طويلة الأجل: يمتاز هذا النوع من القروض بطول فترة الإسترداد التي قد تتجاوز عشرة سنوات وتستثمر الأموال المحصلة من خلال هذا النوع من القروض غالبا لشراء المعدات والموجودات الثابتة التي يمتاز بطول عمرها الإنتاجي مثل الإنشاءات والأبنية الجاهزة، وتتصف هذه القروض بأنها مؤمنة وتكون أو قد تتم بين الطرفين بإعتماد الفائدة المتغيرة المستندة أساسا على معدل الفائدة السنوية المعتمدة في المصارف إضافة إلى زيادة معلومة متفق عليها ما بين الطرفين.

• التأجير التمويلي: تقوم به شركات متخصصة حيث تقوم بتأجير الأجهزة والمعدات المطلوبة للمنشأة السياحية بناء على عقد بنص على عدد سنوات التأجير لتلك الأجهزة والمعدات وأسعارها، وتعتبر تلك الأجهزة والمعدات مؤجرة لفترة زمنية محددة تقوم بعدها المنشأة السياحية بردها للشركة المؤجرة أو يكون لها حق شراءها بسعر متفق عليه مسبقا ويكون أقل من سعرها الأصلي<sup>1</sup>.

• المضاربة برأس الأموال: وتعتبر هذه الطريقة خاصة بالفنادق السياحية المنشأة حديثا، حيث يساعد توفر رأس المال في الإستحواذ على حصتها السوقية المحتملة، إلا أن ما يعاب على هذه الطريقة هو تدخل المساهمين في الأمور الفنية المتعلقة بتطوير السياسة التشغيلية للفندق السياحي أو التدخل في جوانب الإنفاق الأخرى بالإضافة إلى حصولهم على نسبة ضئيلة من الأرباح السنوية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - خالد المقابلة، مرجع سابق، ص 154.

<sup>2</sup> - أمال حابس، مرجع سابق، ص 108.

## ح. التمويل الحكومي للإستثمارات السياحية

إن التمويل الخاص في البلدان النامية لا يغطي كل مشروعات التنمية السياحية، لذلك من الضروري النظر في فرص التمويل الصادرة من المصادر الحكومية سواء المباشرة أو غير مباشرة، إلا أن حجم المساعدات المالية المقدمة للإستثمارات السياحية من قبل الحكومة يتم تحديدها وفقا للأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة في هذه الدولة ووفقا للأهمية لنسبية لقطاع السياحة بالمقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى، ويأتي الدعم الحكومي في صيغ عديدة مثال الحملات الترويجية الرسمية التي تظهر الخصائص السياحية للبلد أو من خلال الإعفاءات الضريبية على الأنشطة السياحية.

وبما أن السياحة لا تزال تعتبر دائما نشاطا خاصا فإن عملية التوسع توكل إلى الحكومة بالتنسيق مع الشركات ورجال الأعمال، وبشكل عام فإن المشروعات يجب أن تحقق إيرادات كافية حتى تجذب المستثمرين، ونتيجة لهذا فإن على الحكومات أن تلتزم بتمويل البنية التحتية والتي غالبا ما تكون مكلفة.

وتتعدد أشكال المساعدة الحكومية للإستثمارات السياحية، من أبرزها ما يلي<sup>1</sup>:

- تخفيض تكلفة الإستثمار: ويتضمن هذا العمل على خفض التكاليف الإستثمارية للمشروعات السياحية عن طريق منح دعم لرأس المال، ومنح قروض بأسعار فائدة مميزة والسماح بإعفاءات ضريبية على مستلزمات الإنشاء وكذلك على بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين بأسعار تقل عن الأسعار السائدة في السوق؛
- تخفيض تكاليف التشغيل: ويمكن تحقيق هذا عن طريق الإعفاءات الضريبية والإعفاءات الجمركية على الأجهزة المستوردة لخدمة القطاع السياحي ودعم برنامج تدريب العاملين؛
- ضمانات الإستثمار: الهدف من هذه الضمانات تأمين حقوق المستثمرين وخاصة الأجانب منهم وذلك عن طريق:
  - ضمان حق إسترداد رأس المال والأرباح ويعني هذا بالنسبة للأجانب ضمان حقهم في إعادة تصدير رؤوس أموالهم وحقهم في تحويل أرباحهم إلى الخارج؛
  - ضمان القروض في بعض الأحوال؛
  - تشجيع المستثمر الأجنبي لإعادة إستثمار أرباحه في مشروعات سياحية أخرى داخل البلد المضيف.

<sup>1</sup> - موفق عدنان عبد الجبار الحميري ، مرجع سابق، صفحات : 272-273-274-275 بتصرف

• الدعم المالي: والذي هو عبارة عن مبالغ مالية تمنحها الدولة للقائمين بتنفيذ المشاريع السياحية مع عدم مطالبهم بردها، والميزة الأساسية لهذا النوع من المساعدات هي تخفيض تكاليف الإستثمار وعادة ما يقدم الدعم في شكل إعفاءات من سداد القروض أو أقساطها، مما يؤثر مباشرة على تكلفة المشروع، كما أن إدارة عمليات الدعم المالي تعتبر بسيطة بشكل عام ولكنها يجب أن تواجه الأمور الآتية وتحسمها:

➤ تقرير مقدار الدعم لمشروع سياحي معين؛

➤ التأكد من أن الدعم أستخدم في نفس الغرض الممنوح من أجله؛

➤ التأكد من أن تنفيذ المشروع السياحي سوف يتم في الوقت المحدد له مسبقا.

و يعتبر الدعم المالي ذو أهمية كبيرة في مواجهة مشكلات السيولة النقدية التي يحتاجها المشروع السياحي في المراحل الأولى من تنفيذه، كما أن الدعم يسهم في تنفيذ المشروعات السياحية التي ترى الدولة أن لها أهمية خاصة (مثل خلق فرص للعمل عن طريق دعم مشروعات سياحية معينة).

• القروض المميزة: تتمثل في القروض التي تقدمها الحكومة للمستثمرين في المشروعات السياحية بسعر فائدة أقل من السعر السائد في السوق، وتتضمن إدارة عمليات القروض المميزة من الجانب الحكومي:

➤ دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع المقترح؛

➤ متابعة سداد الأقساط والفوائد؛

➤ التأكد من أن القرض أستخدم في الغرض الذي منح من أجله؛

➤ التأكد من أن تنفيذ المشروع سوف يتم في الوقت المحدد له.

• ضمانات القروض: تقوم الحكومات أو الهيئات المتخصصة التابعة لها بضمان القروض التي تمنحها البنوك التجارية لتنمية المشروعات السياحية ويعتبر المشروع السياحي مؤهلا للحصول على قرض مضمون بعد إتمام الخطوات التالية:

➤ تقييم كفاءة المشروع في إطار الشروط الموضوعية من قبل البنك التجاري مانح القرض؛

➤ تقييم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المشروع، أو بعبارة أخرى تقييم المخاطر التي يستلزمها الضمان ويلتزم البنك التجاري بتقديم القرض مقابل إلزام الحكومة أو الهيئات الأخرى المتخصصة بالضمان في حالة توقف المشروع عن السداد.

• دعم عمليات الفوائد المنخفضة: يتمثل الدعم هنا في إلتزام الحكومة بسداد الفرق بين سعر الفائدة المخفض على القرض الذي يحصل عليه المشروع السياحي وسعر الفائدة الجاري الذي تفرضه البنوك التجارية ويتيح هذا النظام تمويل عدد أكبر من المشروعات السياحية مما يسمح به نظام القروض المميزة، وتزداد أهمية عمليات الفوائد المنخفضة في السنوات الأولى من العمليات الإستثمارية حيث لا يحصل المشروع على إيرادات في هذه السنوات.

#### • الأساليب المالية لدعم الإستثمار السياحي

يقتصر هذا النوع من المساعدات على المشروعات السياحية التي بدأت في نشاطها الفعلي وتمكنت من تحقيق أرباح فعلية، وهناك أشكال عديدة للمساعدات المالية تختلف باختلاف البلدان ومنها مثلا السماح للمشروع السياحي بإنشاء إحتياطات إستهلاكية رأسمالية من أرباحه التي يحققها قبل عملية التحصيل الضريبي مما يقلل من مقدار الضرائب على الأرباح.

و على الرغم من تعدد المزايا السابقة إلا أنها ليست كافية لجذب المستثمرين إذ أن النشاط السياحي يتعرض أحيانا للإنكماش لأسباب إقتصادية وغير إقتصادية، ومن ثم فإن المخاطر المرتبطة بالإستثمار في قطاع السياحة تكون عموما أعلى من المخاطر المرتبطة بالإستثمار في العديد من القطاعات الأخرى، ولذلك فمن الضروري التأكيد من الإعانات التي تقدمها الحكومات لأجل التنمية السياحية وتوفير بيئة إقتصادية وقانونية مناسبة لجذب المستثمرين.

## المبحث الثالث: الآثار المختلفة للإستثمار السياحي

إن الإستثمار السياحي كمنشأ إقتصادي له آثار عديدة ومتنوعة على التكوين الإقتصادي والاجتماعي والبيئي، بعضها إيجابي والبعض الآخر سلبي، ويعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى الإزدهار والنمو على كافة الأصعدة رغم الإنتقادات الموجهة له، وسوف نتطرق إلى البعض التأثيرات الإقتصادية المباشرة وغير المباشرة للإستثمار السياحي بالإضافة إلى الآثار الإجتماعية والثقافية والبيئية..

## المطلب الأول: الآثار الإقتصادية المباشرة للإستثمار السياحي

ترتبط بالإنفاق الفعلي على وسائل النقل وتسهيلات الإقامة والإطعام والخدمات...إلخ، وأهمها تأثير النشاط السياحي على ميزان المدفوعات، الدخل القومي، العمالة، الإيرادات العامة للدولة، الإستثمارات الخاصة والعامة، التنمية الإقليمية والمحلية، المستوى العام للأسعار، نمط توزيع الدخل.

## أولاً: أثر الإستثمار السياحي على الدخل القومي

القطاع السياحي كأى قطاع آخر، جزء لا يتجزأ من الإقتصاد القومي له دوره الفعلي في تكوين الناتج القومي (الدخل القومي)، ويختلف هذا الدور بحسب حجم وأهمية القطاع السياحي في الإقتصاد القومي، ولا يقف دور السياحة في تكوين الدخل القومي وحسب. بل إنه يبعث سلسلة في الإقتصاد القومي والتي يتمخض عليها مزيد من الإنتاج والإستخدام<sup>1</sup>.

يؤثر الإستثمار السياحي على الدخل الوطني إنطلاقاً من الأهمية المقدمة للقطاع السياحي من طرف الإقتصاد الوطني، فكلما زادت هذه الأهمية أدت إلى تأثير إيجابي على الدخل الوطني، وذلك من خلال إحداث القيمة المضافة (رواتب الموظفين، أرباح ومدخيل المستثمرين والتدفقات المالية الأخرى).

كما تتمثل هذه الأهمية في إنجاز المشروعات الإستثمارية الجديدة الخاصة بإنتاج السلع والخدمات للقطاع السياحي، والنجاح في تحقيق درجة عالية من التكامل بين القطاع السياحي وبين القطاعات الإقتصادية الأخرى، يمكن أن يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة والناتج القومي للدولة.

ويتمثل بمقدار الدخل المباشر المتولد عن الإستثمار السياحي أو كما يسمى بالقيمة المضافة الحقيقية المتحققة من القطاع السياحي، وعادة تستخدم المعادلة الآتية في إحتساب القيمة المضافة<sup>2</sup>:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج المتحقق - قيمة مستلزمات الإنتاج.

<sup>1</sup> - مصطفى يوسف كافي، فلسفة اقتصاد السياحة والسفر، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، ص 97.

<sup>2</sup> - محمود حسين الواد، كاظم جاسم علي العيساوي، الإقتصاد الكلي-تحليل نظري وتطبيقي، ط 1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 235.

ويمكن احتساب أهمية دور السياحة في الدخل القومي أو الناتج القومي وبشكل رياضي، من خلال إجراء مقارنة نسبية بين الدخل السياحي من جهة والدخل القومي من جهة أخرى، وفق المعادلة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{دور السياحة في الدخل القومي} = 100 \times \frac{\text{الدخل السياحي}}{\text{الدخل القومي}}$$

ولاشك أن السياحة تساهم مساهمة فعالة في زيادة الدخل ومعدلات النمو في الدخل الوطني، بصفته قطاعا إقتصاديا حيويا، من قطاعات الإقتصاد الحديثة، كما يتضح أن نسبة مساهمة السياحة في الدخل القومي لا يتوقف فقط على مدى تطور النشاط السياحي في البلد، وإنما بالإضافة إلى ذلك يتأثر بقدرة القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة والزراعة ومدى منافستها للقطاع السياحي.

كما يمكن للإستثمار السياحي تمويل الميزانية العامة للدولة بإحدى الطرق التالية<sup>2</sup>:

- إن الحكومة في العديد من المجتمعات النامية هي المالكة أو المشرفة على المنشآت الفندقية والمجمعات السياحية، وبالتالي فإن الإيرادات المحققة ستكون ضمن الإيرادات لميزانية الدولة؛
- يمكن أن يكون للحكومة حصة من القطاع السياحي المختلط، بمعنى أن المنشآت السياحية هي تابعة للقطاع المختلط، أي شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، فإن للحكومة حصة من الإيراد المحقق يذهب إلى ميزانيتها؛
- أما الحالة الأخيرة وهي الملكية الكلية للقطاع الخاص، حيث يكون فيها عائد لميزانية الدولة والذي يترتب عن الضرائب التي تفرض على النشاط السياحي، وبالتالي فتمويل ميزانية الدولة يتحقق في جميع الأنظمة الإقتصادية.

ثانيا: أثر الإستثمار السياحي على ميزان المدفوعات

يهدف الإستثمار السياحي إلى خلق رؤوس الأموال، وتكون عملية التمويل للإستثمارات المستهدفة فيه عبر قناتين، أولهما الإنفاق الحكومي على القطاع السياحي، وثانيتهما التدفق الأجنبي لرؤوس الأموال، لكن عملية التمويل لن تكون كافية لتحقيق ذلك الهدف في غياب قوى الطلب السياحي، والتي بدورها تساهم في تحصيل الإيرادات من العملة الصعبة، فزيارة السياح الأجانب إلى بعض المناطق السياحية تصاحبها

<sup>1</sup> - مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطلعة الأولى، دمشق، سوريا، 2009، ص 103.

<sup>2</sup> - مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، إقتصاديات السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2000، ص 212.

نفقات، والتي تتم عن طريق إدخال العملة الصعبة، وقد يستوجب الأمر إستيراد خدمات القوى العاملة أو السلع وبضائع تستعمل في الإستثمارات السياحية وهذا يعني خروج للعملات الأجنبية من داخل الإقتصاد الوطني إلى الإقتصاد العالمي، أو بالشكل العكسي بتصدير قوى عاملة أو سلع وبضائع سياحية يصاحبها دخول العملات الأجنبية إلى دائرة الإقتصاد الوطني ومنه التأثير على وضعية ميزان المدفوعات. يمكن فصل الحقوق والديون الناتجة عن النشاط السياحي العالمي، والمسجلة في سجل المدفوعات، في ميزان خاص يعرف بالميزان السياحي، الذي يتضمن جميع الأنشطة السياحية. كما يتضح في الجدول (1.1) الهدف منه هو تقييم النشاط السياحي على مدار العام وتوضيح تأثيره النهائي على ميزان المدفوعات<sup>1</sup>. ويتضح تأثير النشاط السياحي على ميزان المدفوعات من خلال القيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى الحساب الصافي للميزان التجاري سواء كانت تلك النتيجة إيجابية أو سلبية.

الجدول رقم (01.01): ميزان المعاملات السياحية

الدائن (التصدير)	المدين (الاستيراد)
- الإيرادات السياحية (الإنفاق السياحي بواسطة السياح الأجانب في الداخل)؛	- الإنفاقات السياحية (الإنفاق السياحي بواسطة المواطنين في الخارج)؛
- تحويلات المواطنين العاملين في السياحة للداخل؛	- تحويلات العاملين الأجانب في السياحة للخارج؛
- الصادرات المنظورة (السلع، الهدايا، الآلات والمعدات السياحية)؛	- الإستيرادات (مأكولات، مشروبات، الآلات والمعدات السياحية و سلع أخرى)؛
- النقل (نصيب الشركات الوطنية للطيران والملاحة من النقل السياحي الدولي)؛	- النقل (نصيب الشركات الأجنبية للطيران والملاحة من نقل السياح المواطنين للخارج)؛
- المصروفات على الدعاية والإعلان السياحي الأجنبي بالداخل؛	- المصروف على الدعاية والإشهار السياحي الوطني بالخارج؛
- الإستثمار السياحي الأجنبي بالداخل.	- الإستثمار السياحي الوطني بالخارج.

المصدر: أحمد الجراد، الجغرافيا السياحية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1998، ص 161.

يمثل الجدول السابق ميزان المعاملات السياحية يجمع فيه مختلف الإيرادات التي تدخل في ميزان المدفوعات لأي دولة حيث تسجل في الجانب المدين له كونها تعبر عن دخول النقد الأجنبي في الإقتصاد الوطني، ومجملة النفقات على القطاع السياحي والتي تسجل في جانب المدين لأنها تعبر عن خروج للنقد الأجنبي من الدائرة الإقتصادية الوطنية، وهنا يمكن القول أن الرصيد الصافي الإجمالي هو الذي يمثل تأثير الإستثمار السياحي على ميزان المدفوعات لأي بلد.

<sup>1</sup> - Pierre Py, Le Tourisme un Phénomène Economique, les études de la documentation française, France, 2003, p137.

- كما يمكن تقديم بعض الآثار المختلفة للإستثمار السياحي على ميزان المدفوعات من عدة جوانب منها<sup>1</sup>:
- نفقات السياح الأجانب في الداخل، والمدفوعات السياحية المتمثلة في إنفاق السائحين المواطنين في الخارج ويدخل في حساب التجارة غير المنظورة؛
  - إيرادات ونفقات النقل الدولية وتعد بندا من بنود التجارة غير المنظورة؛
  - صادرات وواردات السلع المختلفة للأغراض السياحية وتشمل (المعدات، التجهيزات، الأثاث والطعام والشراب، المرتبطة بالأنشطة السياحية والفندقية) وتعتبر أيضا من بنود حساب التجارة المنظورة؛
  - الأموال المتحصل عليها من مدفوعات الفوائد والأرباح على الإستثمارات السياحية بالنسبة للدول المصدرة والمستوردة للإستثمارات، وتدرج في حساب التجارة غير المنظورة؛
  - التحويلات النقدية من طرف العاملين في الإستثمارات السياحية في الداخل أو الخارج وتدرج في حساب التحويلات من جانب واحد؛
  - الإنفاق على التسويق للمنتجات السياحية، الدعاية والإعلان، نفقات المكاتب السياحية وشركات الطيران والملاحة في الداخل والخارج، ويدرج في حساب التجارة غير المنظورة؛
  - الإستثمارات الأجنبية في مجال السياحة والفندقة في الداخل والإستثمارات الوطنية في الخارج، وتعتبر أحد بنود حساب رأس المال طويل الأجل.
- ويؤدي الإستثمار السياحي دورا مهما في تحديد نوعية المكاسب من السياحة فيما إذا كانت إيجابية أو سلبية. فإذا إعتد الإستثمار السياحي على عناصر الإنتاج المتوافرة في السوق المحلية فالنتيجة تكون إيجابية، إما إذا عجزت السوق المحلية عن توفير هذه العناصر وإضطر المستثمر إلى إستيرادها من الخارج فالنتيجة تكون سلبية.

### ثالثا: أثر الإستثمار السياحي على الإستخدام وتوفير فرص العمل

للسياحة قدرة فائقة على توليد فرص العمل تفوق بقية الأنشطة الإقتصادية الأخرى (الزراعة والصناعة)، ولأن النشاط السياحي نشاط خدمي يعتمد بدرجة أساسية على عنصر العمل، فإنه يمتاز بصعوبة إحلال الماكنة محل عنصر العمل إلا في مجالات محدودة وضيقة.

كما أن إمكانية السياحة في توليد فرص العمل تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتشمل القطاعات الإقتصادية الأخرى التي تجهز السياحة بمستلزمات الإنتاج. وقد بينت الدراسات العديدة في هذا المجال أن التأثير مرتبط بالأهمية المعطاة للسياحة في الدخل الوطني وأولويتها في قائمة القطاعات الإنتاجية التي

<sup>1</sup>- الروبي نبيل، إقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص 128-129.

يتم الإستثمار فيها، وتشير تلك الدراسات إلى أن كل غرفة فندقية تنشئ 2.75 فرصة عمل في مجالات مختلفة<sup>1</sup>.

ويمكن تصنيف القوى العاملة المرتبطة بصناعة السياحة إلى أربع فئات رئيسية تتمثل في<sup>2</sup>:

- العاملون الدائمون بصورة مباشرة، وهم الفئة التي ترتبط وظائفهم بإنفاق السياح المتكررين على المنشآت السياحية ومرافق خدماتهم كالفنادق ومراكز الترفيه والمطاعم المرتبطة بها ووكلاء السياحة والسفر ومنظمو الحفلات؛
  - العاملون في السياحة بصورة غير مباشرة وهم فئة العاملون بالخدمات المرتبطة بأنشطة السياحة والترويج أي مجمل مناصب العمل الناتجة عن النشاطات والقطاعات التي لها علاقات أمامية وخلفية مع القطاع السياحي، كقطاع البناء، التآثيث والتجهيز؛
  - العاملون المنجذبون إلى السياحة كقوى إضافية مؤقتة نتيجة لطبيعتها المتزايدة، وهم غالبا من سكان المنطقة السياحية وليس من خارجها ويعملون خلال فترة الذروة في المواسم السياحية؛
  - العاملون في القطاعات المختلفة ويستفيدون من صناعة السياحة وهم فئة يطلق عليهم إسم العمالة المستحدثة وتشمل العاملون في قطاع البناء والتشييد والتآثيث والتموين والإمداد والزراعة وتربية الحيوانات والدواجن ويسمى كذلك بالعمل المحرض.
- ويختلف أثر الإستثمار السياحي على العمالة وفقا للأهمية النسبية لهذا القطاع في الإقتصاد الوطني وأهميته كقطاع إنتاجي بالنسبة للقطاعات الإنتاجية الأخرى وتكمن أهم هذه التأثيرات فيما يلي<sup>3</sup>:
- إن تأثير السياحة على العمالة تحدده أنماط النشاط السياحي فبعض الأنشطة تحتاج إلى عمالة مكثفة عن الأنماط الأخرى، فتسهيلات الضيافة ولاسيما في الفنادق وبيوت الضيافة توظف نسبة كبيرة من العمال كما يلي:
- ✓ توفر مؤسسات الإقامة عمل واحدة على الأقل لكل غرفة؛
  - ✓ توفر أنشطة السياحة والترويج ما لا يقل عن 75% من جملة فرص العمل التي توفرها مؤسسات الإقامة؛

<sup>1</sup> - نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2001، ص 83.

<sup>2</sup> - خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الإقتصادية-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2004/2003، ص 85.

<sup>3</sup> - يسرى دعيس، صناعة السياحة -بين النظرية والتطبيق- دراسات وبحوث في أنثروبولوجيا السياحة، كتاب الملتقى المصري للإبداع والتنمية، ط1، الاسكندرية، مصر، 2003، ص ص 534- 538.

✓ تؤمن قطاعات الخدمات المرتبطة بالنشاط السياحي نفس عدد فرص العمل التي توفرها مؤسسات الإقامة.

- إن تأثير السياحة على العمالة تحدده المهارات المتاحة محليا، فالنشاطات السياحية عدد كبير من العمال ذوي المهارات القليلة وبالمقابل فإنها تخلق عددا آخر من الوظائف الإدارية والمتخصصة، وغالبا ما يتم تعبئة هذا القطاع من قطاعات العمل الأخرى في الإقليم أو جليها من الخارج؛
- إن معظم العمالة في القطاع السياحي تتسم بالموسمية حيث يتطلب ذلك تشغيل عمالة إضافية لمواجهة الزيادة في الطلب خلال موسم الذروة، وهو شيء مفيد لأولئك الذين يتطلعون إلى عمل موسمي، كما هو الحال لدى الطلاب وربات البيوت وأصحاب العمل الإضافي، ومن جانب آخر فإن العمل الموسمي يؤدي إلى سلبيات فهو يجتذب قوة العمل الهامشية ويرى البعض أن هذا لا يشجع على الحركة بعيدا عن القطاعات الإقتصادية الأكثر إنتاجا؛
- تعكس موسمية العمل في الإستثمارات السياحية عدة آثار إقتصادية وإجتماعية منها موضوع طاقة العمل العاطلة في الفترات غير الموسمية، كذلك إجتذاب عمال يعملون في وظائف أخرى طوال الوقت يكون ذلك على حساب الأنشطة غير السياحية؛
- إن الإنفاق السياحي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وزيادة العمالة في المجتمع، لكن ليس من الضروري أن يتساوى معامل مضاعف الدخل مع معامل مضاعف العمالة، فتعظيم الدخل وتعظيم العمالة قد لا يكونان متطابقين تماما.

رابعا: أثر الإستثمار السياحي في إعادة توزيع التنمية والدخل بين الأقاليم

والمقصود هنا عدم الإقتصار على الإستثمار الصناعي الذي يتركز في المدن الكبيرة وأطرافها. فالإستثمار السياحي هو الكفيل بنشر الإستثمار إلى غالبية الأقاليم النائية والتي تمتلك المقومات الطبيعية السياحية، وفي هذا الصدد يشير هارفي إلى مجموعتين من الآثار في الأقاليم<sup>1</sup>:

- الإيجابية وتتمثل في توفير الوظائف، وتجلب الأموال إلى المنطقة السياحية، وتوفر حماية أفضل للمباني والمتنزهات والجاذبيات والمرافق العامة، وتوافر طرق وجسور ومواقف للسيارات؛
- السلبية وتتمثل في العبء الزائد على المنطقة، وتدمير البيئة الطبيعية، ورفع الأسعار، وزحام في الشوارع والطرق والمواصلات، وقاحة السياح وعدم حساسيتهم.

<sup>1</sup> - ميدلتون بول هارفي، السياحة والفنادق-التنمية وتطوير السياسة السياحية، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر، 2011، ص 197.

ففي حالة قيام الدولة بتوزيع أو توجيه إنشاء المشروعات السياحية الجديدة سواء كانت وطنية خاصة أو مملوكة للدولة أو أجنبية في الأقاليم المختلفة، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الأقاليم، أي أن ذلك يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وتحسين المعيشة ودعم إستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في هذه الأقاليم، وتنمية وخلق مجتمعات حضرية جديدة وإعادة توزيع الدخل بين المناطق الراقية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإستثمار السياحي

نتج كمحصلة لوجود مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالسياحة، إضافة إلى أثر الدورات المتعاقبة للإنفاق السياحي، التي تمتد إلى الأنشطة المختلفة من خلال تعزيز الروابط الأمامية والخلفية للسياحة التي يتم تحليلها عبر تقدير المضاعف السياحي وأهمها مضاعف الإنتاج، مضاعف الدخل، مضاعف التوظيف.

#### أولاً: أثر الإستثمار السياحي على تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى (مضاعف الإنفاق السياحي)

إن الفكرة المحورية لمضاعف الإنفاق السياحي تكمن في أن الأموال التي تضح في القطاع السياحي تساهم في تحريك عجلة الإقتصاد الوطني من خلال دورات متلاحقة، تتفاوت حسب قوة هذا الإقتصاد، ويكون تأثيرها أكبر من قيمة المبلغ الأولي الثابت، حيث يؤدي الإنفاق الإستثماري في القطاع السياحي وكذا الإنفاق الإستهلاكي من جانب السياح في مقابل الحصول على الخدمات السياحية المختلفة إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتفضيل ذلك أن بالإضافة إلى زيادة حجم العمالة ودفع المرتبات والمكافآت التي تمثل قوة شرائية جديدة نتيجة للسياحة، تستخدم العملات التي تحصل عليها الدولة في الإستيراد مما يؤدي إلى دورات جديدة من الشراء والإنفاق داخل الدولة<sup>2</sup>.

ويعرف المضاعف السياحي على أنه عدد المرات التي ينتقل فيها الدخل السياحي من جهة إلى أخرى قبل أن يختفي أثره، فبواسطة المضاعف السياحي نستطيع أن نتوصل إلى الدخل الكلي الناتج عن النشاط السياحي ليس فقط داخل القطاع السياحي بل على مستوى القطاعات الأخرى، وبالتالي على مستوى الإقتصاد الوطني ككل، وباختصار فإن قانون مضاعف الإستثمار السياحي هو<sup>3</sup>:

$$K_t = \frac{\Delta I_t}{\Delta Y}$$

حيث أن  $K_t$  = المضاعف السياحي ومقياس بعدد المرات

$\Delta I_t$  = مقدار الإستثمار السياحي.

<sup>1</sup> - زيد منير سلمان، الإقتصاد السياحي، دار الراجية، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص 30.

<sup>2</sup> - سهيل الحمدان، الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفندقية، الطبعة الأولى، دار الرضا، عمان، الأردن، 2001، ص 61.

<sup>3</sup> - رعد مجيد العاني، تكنولوجيا التنظيم السياحي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 18.

$\Delta Y =$  التغير في الدخل الناتج عن الإستثمار السياحي.

فلو كانت قيمة المضاعف السياحي (4) مرات وأن الإستثمار السياحي المتحقق (100) مليون دولار فسيحقق زيادة في الدخل القومي تعادل أربعة أضعاف الإستثمار السياحي كما في المعادلة التالية:

$$\Delta Y = 4 \times 100 = 400 \text{ مليون دولار}$$

وهذا النوع من الأثر هو إيجابي ولكن العكس وارد أيضا عندما تكون قيمة مضاعف الإستثمار السياحي سالبة.

ثانيا: أثر الإستثمار السياحي في تنمية البنى التحتية

تختلف التكاليف الإستثمارية لأي مشروع سياحي إقتصادي بحسب الموقع الجغرافي ومدى توافر خدمات المرافق الأساسية فيه، وبناء على ذلك فإن المشروع المقام في مراكز المدن الحضرية، تكون تكاليفه الإستثمارية أقل وذلك لتوافر كل الخدمات التي يحتاجها المشروع من ماء، وكهرباء، وطرق... إلخ، أما المشروع الذي يقام في موقع بعيد عن المراكز الحضرية والتي تفتقر لخدمات المرافق الأساسية فيها، ففي هذه الحالة يضطر المشروع لتحمل جزءا من الأعباء التي تخصص لإنشاء بعض المرافق الأساسية والتي تعد ضرورية جدا لتسيير عمل المشروع السياحي، كأن يتحمل المشروع فتح طريق، أو تشغيل مولد كهربائي أو حفر آبار للمياه... إلخ، مما يؤدي بالنتيجة إلى رفع التكاليف الإستثمارية للمشروع السياحي<sup>1</sup>.

يعمل الإستثمار السياحي على تنمية مشاريع البنى التحتية مثل الطرق ومشاريع الصرف الصحي ومياه الشرب ووسائل النقل والمطارات والموانئ... إلخ، وبالتأكيد سيكون الأثر هنا إيجابيا. ولكن عندما يركز الإستثمار السياحي جهوده في البنى الفوقية ويعمل بما هو متاح من مشاريع بنى تحتية من دون الإستثمار فيها، فإن هذه الحالة ستولد ضغطا كبيرا على مشاريع البنى التحتية ويكون التأثير سلبيا.

ثالثا: أثر الإستثمار السياحي في زيادة فرص الإستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا

تعتبر المشاريع السياحية من أكثر المشاريع إستقطابا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والوطنيين خاصة في الدول التي يزيد فيها الطلب السياحي، ويرجع هذا إلى كون السياحة صناعة مركبة تشمل عدة مجالات من الإستثمارات، إضافة إلى أن المستثمرين يفضلون إستثمار أموالهم في مشاريع مضمونة وسريعة العوائد، إلا أن الإستثمارات الأجنبية الكثيفة في مجال السياحة من شأنها أن تضعف ميزان المدفوعات في حالة التسرب العالي للأموال نحو الخارج، لذلك تلجأ الدول إلى وضع سياسات حمائية وقوانين تنظم الإستثمارات في هذا المجال.

<sup>1</sup> - مثنى طه الحوري، اسماعيل محمد علي الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص ص 188-189 بتصرف.

إن السماح للإستثمار الأجنبي بالدخول في مشروعات سياحية يمكن أن يحقق درجة من التقدم التكنولوجي عن طريق<sup>1</sup>:

- ✓ نقل فنون وأنظمة الإدارة الحديثة بالفنادق وغيرها من المنشآت السياحية؛
- ✓ إدخال تجهيزات ( آلات، معدات...) جديدة يمكن إستخدامها إما في تسهيل تقديم الخدمات السياحية بأنواعها المختلفة أو إنتاج سلع صناعية للأغراض السياحية؛
- ✓ تطوير وتحسين طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية بإتباع برامج تدريب للقوى العاملة؛
- ✓ القيام بحوث التنمية والتحديث في المجالات المختلفة للنشاط السياحي؛
- ✓ القيام بأعمال التنقيب عن الآثار وترميمها.

رابعا: أثر الإستثمار السياحي في تنشيط الحركة التجارية وعلى المستوى العام للأسعار

إن للإستثمار السياحي قدرة ديناميكية فائقة على بعث سلسلة من العمليات الإنتاجية والإستثمارية وخاصة تنشيط الحركة التجارية، وذلك بسبب إمتدادات الطلب السياحي المعقدة المباشرة منها وغير المباشرة إلى أكثر قطاعات الإقتصاد القومي والتي تتميز بسرعة الإنتشار والشمولية، وهنا يكون التأثير إيجابيا عندما يمر الإستثمار السياحي بحالة إنتعاش والعكس وارد عندما يتراجع أو يتوقف الإستثمار السياحي.

كما أن للإستثمار السياحي دور كبير في التأثير على المستوى العام للأسعار في النشاط السياحي، فالإستثمار السياحي يعتبر بمثابة صمام للعرض السياحي، فكلما كانت هناك زيادة في الإستثمار السياحي رافقها قوة زيادة في العرض، وبالتالي مواجهة الطلب العالمي الذي يظهر في مواسم الذروة، وهي الفكرة التي تفسر ثبات الأسعار في بعض المناطق السياحية وعدم التباين الكبير للأسعار فيها.

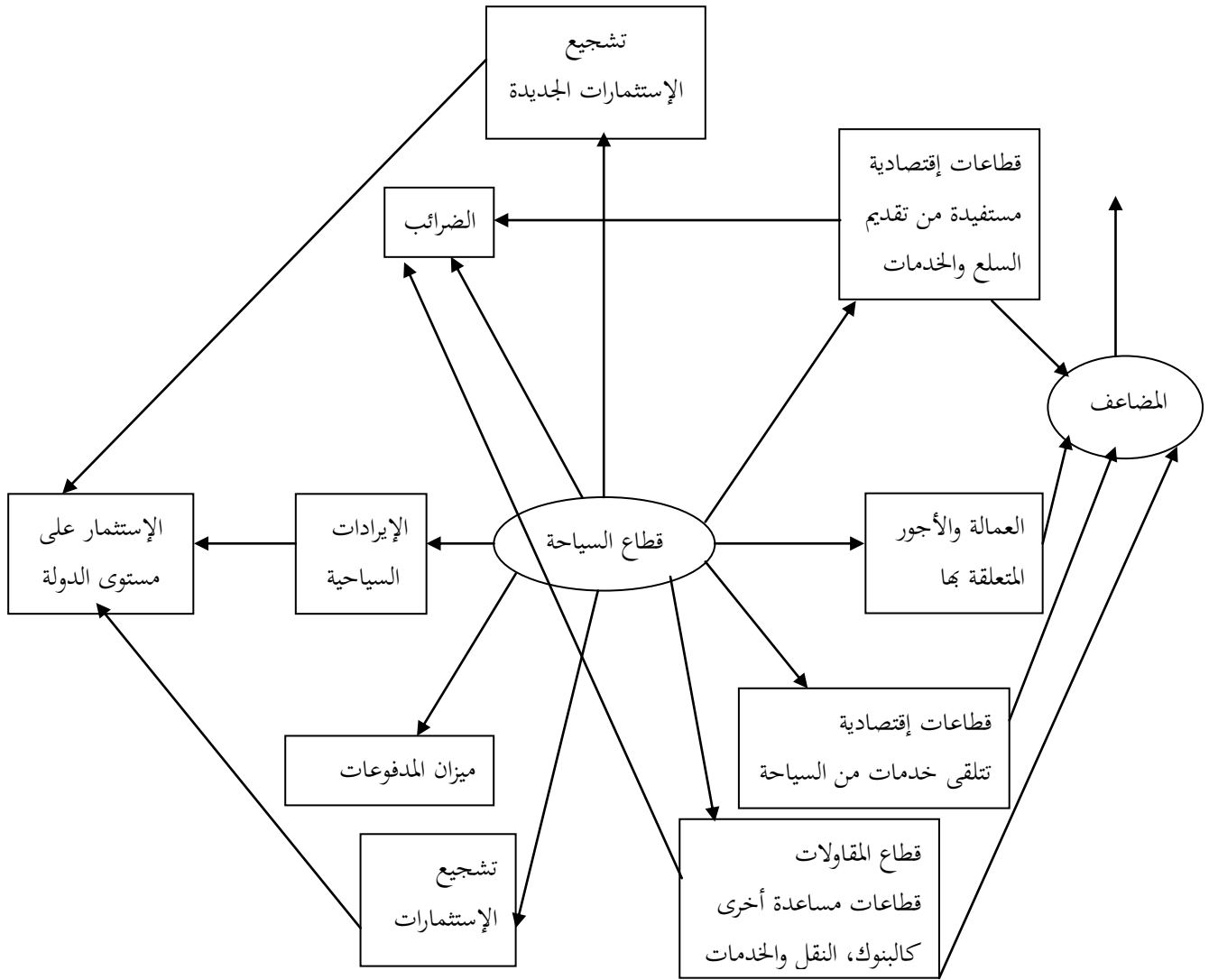
إلا أن هذا النشاط المتزايد للحركة التجارية خاصة في الدول النامية، إذا لم يواجه بسياسة حكيمة من المسؤولين سوف يخلق مشاكل داخلية، فإذا إرتفع الطلب على السلع ونقص العرض إرتفعت الأسعار كثيرا، ويتعرض الإقتصاد بصفة عامة إلى ضغوط تضخمية تظهر من خلال<sup>2</sup>:

- يؤدي إرتفاع الأسعار إلى إستبعاد شرائح إجتماعية محلية عن شراء بعض السلع المتاحة في سوق الدولة المصدرة للسياحة لمصلحة السائحين الذين يقدرّون على شراءها بالثمن الأعلى وتزداد خطورة الأمر إذا كانت السلع ضرورية؛

<sup>1</sup> - عبد السلام أبو قحف، إدارة المنشآت السياحية والفندقية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 2003-2004، ص 24.

<sup>2</sup> - دلال عبد الهادي، دراسات في أساسيات السياحة، دار الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003، ص ص 58-59.

- يؤدي إرتفاع الأسعار إلى زيادة نفقات الإنتاج في الإقتصاد المنتج للخدمة السياحية ومن ثم الحد من القدرة التنافسية في السوق المحلية؛
  - يؤدي الإرتفاع في الأثمان إلى إعادة توزيع الدخل لمصلحة عوائد المشروعات (منها المشروعات السياحية) على حساب المرتبات والأجور والدخول التعاقدية الثابتة نسبياً؛
  - يصعب الإرتفاع المستمر في الأثمان عملية الحساب اللازمة لإتخاذ قرارات في شأن إقامة طاقة إنتاجية جديدة نظراً لصعوبة توقع إتجاهات الأسعار المستقبلية هذا التصعب يحد من إتخاذ القرارات الإستثمارية بصفة عامة والقرارات في قطاع السياحة بصفة خاصة.
- والشكل الموالي، يظهر أهم الآثار الإقتصادية المباشرة وغير المباشرة للإستثمار في القطاع السياحي.
- الشكل رقم (01.01): الآثار الإقتصادية المباشرة وغير المباشرة للإستثمار السياحي



المصدر: عبد السلام أبو قحف، "إدارة المنشآت السياحية والفندقية - بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2004، ص32.

يوضح الشكل السابق علاقة التأثير المباشرة التي يفرضها الإستثمار في القطاع السياحي على بقية القطاعات الإقتصادية، إذ يؤثر على ميزان المدفوعات من خلال جلبه للعملة الأجنبية ويحصل إيرادات يرتفع من خلالها الدخل الوطني وتشجع بالتالي إقامة مشروعات إستثمارية جديدة أو التوسع في تلك القائمة مما يرفع إيرادات الدولة المحصلة كالضرائب على الدخل، هذا ويساهم الإستثمار في القطاع السياحي بتوفير فرص عمل في السياحة وفي القطاعات الأخرى من تقديم سلع وخدمات من السياحة.

### المطلب الثالث: الآثار الإجتماعية والثقافية والبيئية للإستثمار السياحي

السياحة كنشاط إنساني وظاهرة إجتماعية تسود المجتمعات المختلفة التي تتمتع بالمغريات وعناصر الجذب السياحية، فتؤثر فيها سلباً أو إيجاباً، لأنها تقوم على التفاعل المباشر بين ثلاثة أطراف هي السائح والبيئة الإجتماعية وأفراد المجتمع المضيف.

### أولاً: الآثار الاجتماعية والثقافية للإستثمار السياحي

تظهر الآثار الاجتماعية للنشاط السياحي من خلال رصد كل النتائج الإجتماعية والثقافية للإستثمار السياحي التي تتجسد في أثرها على المجتمعات والأفراد وعلاقاتهم وظروفهم الإقتصادية والإجتماعية والخصائص الثقافية المتعلقة بالأنشطة والعادات والتقاليد والفنون والآداب واللغات والأديان، ويمكن رصد تلك الآثار المختلفة سواء كانت إيجابية أو سلبية في النقاط التالية:

#### 1. الآثار الإيجابية على البيئة الإجتماعية والثقافية

وهي الآثار التي يجب العمل على تعظيمها قدر الإمكان وخاصة إذا أخذت بعين الإعتبار مراحل التخطيط السياحي، وتكثيف السياسات التنموية في المجال السياحي وفق متطلبات المجتمع، وتتمثل فيما يلي:

- نشر الوعي السياحي: وهو أحد فروع الوعي الإجتماعي لأن الإحاطة بكل الواقع المحيط بالإنسان والمجتمع والطبيعة هو هدف نشاط السياحة، ومن ثم فإن تنمية الوعي الإجتماعي من خلال التعريف بهده المواقع من خلال رحلات وزيارات ستؤدي حتماً إلى تنمية الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع...مما يجعلهم يتعرفون على قيمة ما يحيط بهم ويعملون على تقديمه في أفضل صورة تجذب إليه السياح من مختلف دول العالم...وتبادل المعرفة وتنمية السلوك النهائي<sup>1</sup>؛
- تعتبر السياحة من أبرز العوامل التي تساهم في التطور الإجتماعي في البلدان المستقبلية، إذ تتيح لأفراد المجتمع المحلي فرصة التعرف على الأفكار والإهتمامات والثقافات الأجنبية المختلفة، ويتحقق ذلك من خلال الإنفتاح على العالم الخارجي، والتفاعل المباشر مع السياح مما ينتج عنه إكتساب خبرات

<sup>1</sup> - نعيم الطاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، سلسلة السياحة والفندقة، 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2007، ص 89.

- متنوعة وقيم إيجابية وموضوعية في الحياة، كما يعزز هذا الإحتكاك دمج تلك الخبرات مع القيم والعادات المحلية مما يعزز سبل الإنفتاح على العالم الخارجي بشكل أكبر<sup>1</sup>؛
- **التحول الطبقي:** يشير إلى إنتقال بعض طبقات المجتمع الذين ترتبط أنشطتهم بالسياحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر الى طبقات أعلى بفضل المكاسب والأرباح الناتجة عن العمل السياحي بالمجالات المختلفة، هذا الإنتقال يؤدي إلى تغير سلوكياتهم وأنماط حياتهم بما يتناسب مع التحسن الذي طرأ على أوضاعهم الإقتصادية نتيجة ممارسة النشاط السياحي، لذلك تعد السياحة في العصر الحالي مصدرا مهما للتغير والتحول الطبقي بين أفراد المجتمعات السياحية<sup>2</sup>؛
- **النمو الحضاري:** تسهم السياحة في تعزيز الإهتمام بالقيم والمعالم الثقافية والفنية في البلدان التي تستضيف الزوار، حيث تركز هذه الدول على إنشاء المسارح والملاهي ودور الأوبرا وصالات العرض الكبرى إضافة الى تطوير المعالم الحضارية الأخرى التي ترتبط بحركة النمو والإزدهار السياحي، كما هو الحال في كثير من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية حيث نجحت في تحقيق توازن حضاري واضح في كثير من وجهاتها السياحية مما أسهم في تقدمها ونموها على الصعيد الحضاري<sup>3</sup>؛
- **تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي بين مختلف المناطق:** تتميز المواقع السياحية بوجود عوامل جذب طبيعية، وعادة ما تقع بعيدة عن المدن الكبرى المزدحمة بالسكان، تكون هذه الأماكن غالبا في الأقاليم الريفية والمناطق النائية مثل الجبال، الشواطئ، البحار، البحيرات أو على ضفاف الأنهار والغابات ... الخ، فإن تشييد المنشآت السياحية يراعى فيها بعين الإعتبار أذواق السياح الذين يأتون في الغالب من المدن الكبرى المكتظة بالسكان الذين يسعون إلى الإبتعاد عن الضوضاء والإزدحام والصخب الموجود فيها الى أماكن أكثر هدوءا وجمالا وتتميز بطبيعتها الخلابة التي تقع عادة في الأقاليم الريفية والنائية البعيدة عن المدن، وبحكم هذه الميزة للمواقع السياحية، لابد من توفير كل الخدمات التي يحتاجها السياح بنفس المستوى إن لم يكن أفضل مما هو موجود في المدن<sup>4</sup>؛
- **توزيع الثروة على المستوى العالمي:** تعد السياحة واحدة من أبرز العوامل المؤثرة في تحقيق التوزيع العالمي للثروة، إذ تشكل نشاطا إجتماعيا للأفراد الذين يمتلكون فائضا في الدخل، هذا الواقع يؤدي إلى زيادة كبيرة في تدفق السياح الأجانب من الدول الغنية نحو الدول الأقل ثراء، لذلك نجد أن نسبة

<sup>1</sup> - وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 182.

<sup>2</sup> - أحمد الجلال، مرجع سابق، ص 25

<sup>3</sup> - عبد القادر إبراهيم حماد، ناصر محمود عبد، مدخل الى جغرافية السياحة. دار الوراق، الاردن، 2013، ص 148.

<sup>4</sup> - مثنى طه الحوري، السيد إسماعيل محمد الدباغ، مرجع سابق، ص 162.

كبيرة من السياحة الدولية تتجه نحو الدول النامية التي تتمتع بجاذبية عالية للسياح، ومن هنا يبرز دور السياحة في المساهمة في إعادة توزيع الثروات بين الدول المتقدمة والدول النامية<sup>1</sup>؛

- تأثير السياحة على النواحي الصحية: يشكل مستوى الخدمات الصحية في وجهات العرض السياحي عنصرا جاذبا لا يمكن التغاضي عنه، خصوصا أن الأوروبيين والأمريكيين يمثلون النسبة الأكبر من السياح الدوليين حيث يحرص السياح على الإلتزام بالمعايير الصحية في حياتهم اليومية، وحتى أثناء رحلاتهم، مما يجعلهم من أكثر الفئات تأثرا بهذا العامل في توجهاتهم المكانية وأكثرهم إستشارة للأطباء عند ظهور أية أعراض صحية غريبة مما يعني أنهم يشكلون مصدر دخل إضافي للدولة المستقبلة، ولا يمنع ذلك من الإشارة إلى إمكانية نقل السياح للأمراض، بمعنى أن السياحة تعمل على تحسين جودة الخدمات الصحية في الأقاليم المضيفة ويمكن أن تكون هي نفسها سببا في إنشار الأمراض<sup>2</sup>؛
- مكافحة الفقر والتخفيف من حدة البطالة:

وفقا للتقارير التي أعدتها المنظمة العالمية للسياحة، تعد السياحة مصدرا هاما لتوفير فرص عمل في العديد من دول العالم خاصة الفقيرة منها، حيث تستفيد منها الفئات الأقل دخلا في المجتمع، فمعظم هذه الوظائف خاصة الموسمية منها، لا تشترط شهادات تعليمية أو تدريب متخصص وإنما تحتاج إلى حسن التعامل وتقبل الثقافات المختلفة وإتقان لغات معينة، حيث أصبح السكان يتحدثونها بحكم التفاعل بالسياح وشغفهم للعمل في المجال السياحي وتؤكد المنظمة العالمية للسياحة على ضرورة التركيز على القطاع السياحي باعتباره قطاع واعد للتنمية ووسيلة فعالة لمواجهة ظاهرة الفقر<sup>3</sup>؛

- الإهتمام بالتراث: يساهم الترويج للسياحة خصوصا الدولية في إحياء التراث الثقافي، حيث يظهر السياح إهتماما كبيرا بالتعرف على ثقافات وعادات المجتمعات المختلفة عنهم، فأحيانا ينجذب السياح إلى بلد معين بدافع إكتشاف عاداته وتقاليد خاصة الأجنبي منهم، خاصة الأثرياء وكبار السن والمتقاعدين الذين يميلون إلى السياحة الثقافية مما يشجع الدول التي تمتلك مثل هذه المقومات في تعزيز إمكاناتها الثقافية من خلال تنظيم مهرجانات تعرف بتراثها وتسهم في جذب المزيد من الزوار نحوها مثل مهرجان الفلكلور والرقص الشعبي والصناعات التقليدية وغيرها.

<sup>1</sup> - ماهر عبد الخالق السبسي، الإتجاهات الحديثة في صناعة السياحة، مطابع الولاء، مصر، 2004، ص 59.

<sup>2</sup> - عبد القادر إبراهيم حماد، ناصر محمود عبد، مرجع سابق، ص 150.

<sup>3</sup> Jean-Louis Caccomo, **Gondements d'économie du tourisme, acteur marchés et stratégies**, édition de boeck, 2007, p 149.

## 2. الآثار السلبية على البيئة الإجتماعية والثقافية

برزت العديد من الآثار سلبية في المجتمعات التي تعتمد على السياحة وبدأت الدول المضيفة للسياح تشهد تحديات داخلية يمكن أن تشكل تهديدا على نمو الأنشطة السياحية فيها، ويمكن الإشارة إلى أهمها كما يلي:

- شعور السكان المحليين بالضيق والإستياء: وينجم ذلك عن الفجوة الإقتصادية القائمة في المجتمع بالإضافة إلى الظروف المحيطة وأنماط السلوك والعادات المحلية مما يؤدي إلى إستياء السكان المحليين<sup>1</sup>، خصوصا عندما يرتفع الطلب على الإيجار والسلع المختلفة، فتزداد الأسعار بشكل ملحوظ مما يدفع بالسكان المحليين إلى التصرف بنوع من العدائية وسوء المعاملة مع الأجانب، لأنهم ينظرون إليهم كسبب رئيسي لتدهور مستوى المعيشة مما يؤثر سلبا في قدوم السياح، لكن هؤلاء السكان يغفلون حقيقة أن الخلل يكمن في ضعف التخطيط وقصور عملية التنمية السياحية في بلادهم؛
- الخلل الإجتماعي: يمكن أن يؤدي تنمية النشاط السياحي في المناطق الضعيفة إقتصاديا إلى تحول المجتمعات القروية من مراكز إنتاجية إلى مجرد قوة عاملة تتركز في أنشطة خدمية، مما يهمل الحياة الإجتماعية للسكان حيث يصبح هدفهم إرضاء السائح الأجنبي حتى ولو تضمنت بعض هذه الأعمال ممارسات غير أخلاقية كتجارة الكحوليات والمخدرات وزواج المتعة والقصر وشيوع ما يعرف بالسياحة الجنسية، وما يترتب عليها من إنتشار لأمراض خطيرة كفقدان المناعة المكتسبة الذي إنتشر في دول كثيرة عن طريق السياح الأجانب (جنوب إفريقيا، جنوب شرق آسيا، أمريكا الوسطى وغيرها)، وتعتبر هذه الآفات من أخطر السلبيات المرتبطة بالسياحة الدولية؛
- التصادم الثقافي: تختلف شعوب العالم في الثقافات السائدة بينها، وغالبا ما يؤدي التقارب بينها ظهور صدمات متعددة، خاصة بين الشعوب التي تنتمي إلى حضارات وديانات مختلفة ولا تشترك بعادات وتقاليد متشابهة، ومثال على ذلك الإحتكاك بين الشعوب العربية المسلمة وبين الشعوب الأوروبية والأمريكية، حيث نجد أن هذا التفاعل يؤثر بشكل ملحوظ على بعض الشباب عندنا نتيجة لضغوط عديدة وإنهمارهم بالثقافة الغربية المتساهلة التي تترك العنان للشهوات والإنحلال الأخلاقي فتظهر في بلاد كثيرة عادات غريبة عن المجتمعات المحلية مما يخلق كثيرا من التدمير خاصة عند معارضي السياحة ويدفعهم إلى الإنتقام من السياح بإعتبارهم سبب الفساد الأخلاقي والثقافي في المجتمعات المحافظة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 201.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 205.

• شيوع وانتشار الجريمة في المناطق السياحية: كثيرا ما يلاحظ السكان المحليين خاصة في المناطق السياحية الفقيرة أن السياح يتمتعون بقدرات مادية كبيرة وينفقون ببذخ، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى مقارنة السكان بين ظروفهم المعيشية الصعبة وما يرونه من رفاهية لدى السياح، مما قد يدفع بعضهم للتفكير في التعدي على السياح ورسقة ممتلكاتهم، وفي الآونة الأخيرة شهدت العديد من الدول سياحية إرتفاعا في الجرائم التي ترتكب ضد السياح لأسباب إقتصادية أو بسبب الجماعات المتطرفة التي تروج للعنف والتطرف وترفض الإنفتاح والتعايش بين الثقافات ويرفضون الحوار ويرون أن السياحة مجرد وسيلة للغزو الثقافي ودعوة للانحراف على القيم والمبادئ التعاليم الدينية<sup>1</sup>.

• الخلل في إنتشار السكان وتوزيعهم بين المناطق السياحية: تشهد المناطق السياحية إزدحاما كبيرا بالسكان بينما تعاني المناطق المجاورة من نزوح الأفراد لأسباب متعددة، يأتي في مقدمتها:

- ✓ المناطق السياحية بالمقارنة مع المناطق المجاورة، تتميز بتوفير بكافة الخدمات التي تضمن أسلوب حياة عصري، إذ أنها مخصصة لجذب السياح وتستهوي السكان المحليين؛
- ✓ توفير مناصب شغل خصوصا خلال المواسم السياحية في فترات الذروة.

فالعديد من الشباب إبتعدوا عن الفلاحة وغيرها من المهن التي تتطلب مجهودا شاقا، وإتجهوا نحو التمركز في المناطق السياحية، هذا التحول أدى إلى إضطراب في التركيبة السكانية للعديد من المناطق في الدول السياحية خاصة الفقيرة منها، حيث أصبحت فئة الشباب تركز على السعي وراء حياة عصرية وتحقيق أرباح سريعة من قطاع السياحة يستقطب العملات الأجنبية، وفي المقابل لم يبقى في القرى ومن يمارس الحرف التقليدية إلا كبار السن المتمسكون بمنزلهم البسيطة وأعمالهم التقليدية.

#### ثانيا: الآثار البيئية للإستثمار السياحي

هناك تأثيرات بيئية كثيرة تولدت عن الإستثمار السياحي منها آثار إيجابية وأخرى سلبية، فبينما يمكن لمشروعات الإستثمار السياحي أن تكون سببا في الإبقاء على مواقع التراث الطبيعي والثقافي وتوفير التمويل للحفاظ عليها، فإنها في الجانب الآخر يمكن أن تتسبب في تدهور وتدمير بيئة التراث الثقافي والطبيعي.

#### 1. الآثار البيئية الإيجابية

ترتبط هذه الآثار بالتخطيط السليم لتنمية وإستغلال المقومات السياحية وتتجسد أساسا في:

- توظيف المباني التراثية والأثرية والتاريخية والحفاظ عليها مع الإهتمام المتزايد عالميا بالتراث ونمو حركة السياحة الثقافية، وتصاعدت النظرة الإيجابية للآثار الإيجابية للإستثمار السياحي على المباني

<sup>1</sup> - مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 270.

التراثية والتاريخية وأصبح يبحث لها عن وسائل للحفاظ عليها بتوفير التمويل الضروري لإعادة تأهيل هذه المباني والإهتمام بالقيم الثقافية والمعمارية المعرضة لخطر الزوال وإعطاء المباني التاريخية والتراثية قيمة إقتصادية لتسويقها ولفت الإهتمام للحفاظ عليها<sup>1</sup>؛

- تحسين الصورة البشرية لبيئة مواقع التراث الطبيعي الثقافي وموارده، فيمكن لمشروعات الإستثمار السياحي المقترحة بالمنطقة أن تعمل على تحسين صورة المنطقة السياحية عند إيجاد خدمات سياحية ذات طابع تراثي مميز، فالإستثمار السياحي يوفر الحوافز لتنظيف البيئة من مراقبة التلوث ورمي النفايات وغيرها من المشاكل البيئية بما يساهم في تحسين الصورة الجمالية للبيئة؛
- زيادة الإهتمام بشبكة الطرق وتحسين كفاءتها حيث تؤدي مشروعات الإستثمار السياحي إلى زيادة الإهتمام بشبكة الطرق للمناطق السياحية في سبيل تطوير تجربة سياحية جديدة للسياح مما يعمل على حل مشاكل الطرق التي عادة ما تعاني منها مواقع التراث الثقافي والطبيعي؛
- تحسين كفاءة البنية التحتية حيث تصاحب مشروعات الإستثمار السياحي في المناطق السياحية في كثير من الأحيان تحسن أنظمة الصرف الصحي وشبكات المياه<sup>2</sup>.

## 2. الأثار البيئية السلبية

- إن الإندفاع الكبير وغير المخطط لتطوير المواقع السياحية يؤثر سلبيا على البيئة، من خلال ما يلي:
- التردّي البيئي: حيث تعد مشكلة التردّي البيئي من أكبر المشاكل التي تؤخذ في الحسبان، ففتح المناطق أمام الحركة السياحية تؤدي إلى حدوث ضغط متزايد على المصادر الطبيعية والتراثية غالبا ما يؤدي إلى تدميرها، وقد يكون هذا التردّي إما مرئي مثل تدمير البنايات وترك المخلفات وتآكل التربة أو غير مرئي مثل التقليل من إنتاجية النبات أو التعديل في سلوك الحيوانات كالهجرة<sup>3</sup>؛
- الأثار على البيئة البحرية والساحلية: فقد يكون للأنشطة السياحية أثار رئيسية على البيئة البحرية والساحلية وعلى ما تأويه من موارد وعلى تنوع تلك الموارد، ومرد هذه الأثار في معظم الأحيان إلى تخطيط غير مضبوط و/أو إلى نقص الثقافة والوعي بتلك الأثار في المنتجعات السياحية على المناطق الساحلية مثلا، ولكن قد تركز أحيانا القرارات الخاصة بتنمية السياحة على ما يمكن جنيه من منفعة إقتصادية فقط، على الرغم مما هو معروف من احتمال الإضرار بالبيئة كما هي الحال في

<sup>1</sup> - Maia Lordkipanidze, Yoram krozer, **Innovations for Tourism in National parks**, nova science publishers, new York, 2008, p10.

<sup>2</sup> - عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، مرجع سابق، ص ص 29-30.

<sup>3</sup> - أكرم عاطف رواشدة، السياحة البيئية، دار اليازة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص ص 152-153.

منتجعات واقعة على الأجراف المرجانية، وكثيرا ما يؤثر على التآكل الساحلي على عدد كبير من البنيات الأساسية الساحلية التي أقيمت لأغراض سياحية وإلى تدهور تلك الموارد والذي قد يسبب إفقارا في تنوعها كما هي الحال بالأنظمة الإيكولوجية لأشجار المنغروف<sup>1</sup>؛

- التطوير المفرط حيث أنه عندما يصبح الموقع السياحي معروف ومشهور سياحيا على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي فإن السكان المحليين سيعملون على إيجاد أماكن الإقامة والمطاعم والخدمات الأخرى التي تعنى بحاجات السياح، وفي بعض الحالات وعندما يكون الطلب السياحي قوي فإن المستثمرين والعمال من داخل المنطقة وخارجها ضمن الدولة سوف يتحركوا إلى الموقع السياحي للإستفادة من الفرص الإقتصادية التي أخذت تتزايد في المنطقة، ومع إزدياد الزوار فإن الأمر سيدفع إلى مزيد من الخدمات السياحية الأمر الذي يؤدي إلى تطوير البنية التحتية السياحية من فنادق ومطاعم وإستراحات والتي ستتطلب المزيد من الأيدي العاملة وما يلزمهم من خدمات سكنية وتعليمية وثقافية وغيرها، وهذا يقود إلى زيادة الضغط على الماء وخدمات الصرف الصحي والكهرباء وغيرها؛

- تتطلب التنمية السياحية إنشاء مناطق للتوسع السياحي ومحميات وحظائر للتنزه والمتعة والتسلية، ويتم هذا في الغالب على حساب الأراضي الفلاحية لاسيما على مستوى السواحل والأرياف وضواحي المدن الكبيرة؛

- التلوث وهو أثر سلبي آخر للإستثمار السياحي، فالنقل هو المصدر الأساسي لتلوث الهواء وإستخدام المبيدات والأسمدة في المنتجعات الطبيعية هو السبب الأساسي لتلوث المياه وكمثال على ذلك، تلوث البحر الكاريبي بسبب وجود مستويات عالية من البكتيريا في المياه المحاذية للشواطئ كما أن مخلفات السياح يمكن أن تسبب مشاكل في نظم ترحيل النفايات والقمامة مثل الغابة الجديدة في بريطانيا تحوي دائما آلاف الزجاجات الفارغة المرمية التي يتم جمعها.

ويختلف حجم تأثير النشاط السياحي على البيئة حسب عدة عوامل هي<sup>2</sup>:

- كمية وحجم السياحة (عدد السياح الفعليين والمدى المتاح للتنمية السياحية) وكثافة أو مركزية إستخدام الخدمات السياحية بالنسبة لسعة الموقع وتنظيم المواعيد له (عدم برمجة أوقات الزيارة أو الأنشطة) يتيح المجال للفوضى وتفاقم السلبيات وتناقص القدرة على مواجهتها؛
- إعداد طرق لقياس حجم التأثيرات ووضع الإجراءات اللازمة لمعالجتها؛

<sup>1</sup> - حزية هي، تحليل مناخ الإستثمار السياحي لتحسين مؤشرات السياحة الوطنية- دراسة تجارب دولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2020/2019، ص 40.

<sup>2</sup> - رعد مجيد العاني، مرجع سابق، ص 36.

- نمط البيئة نفسه: تختلف البيئة في مستويات حساسيتها وهشاشتها في القطب الجنوبي كمثال بيئة هشة بسبب مناخها القاسي، جزر كارول المرجانية أكثر هشاشة من الجزر القارية الأخرى لأنها تتآكل بسرعة ومعرضة للعوامل البيئية، "فينيسيا" أكثر حساسية للضغط السياحي من المواقع التاريخية الأوروبية الأخرى لأنها مقيدة بنمط المرور عبر الممرات المائية التي يكون إستعمالها كثيفا؛
- الإدارة والتخطيط السياحي حيث أن التأثيرات البيئية للنشاطات السياحية ترتبط بأنماط التخطيط والإدارة والمرافق للسياحة، فالعديد من التأثيرات السلبية تحدث في المناطق التي تضعف فيها أساليب الإدارة ومحدودية الإشراف وقلة الخبرة.

## خلاصة الفصل الأول

يمثل الإستثمار أهمية كبيرة حيث من شأنه أن يولد آثار ايجابية على مستوى الإقتصاد الوطني من خلال توزيع الإستثمارات قطاعيا ومكانيا، والذي يؤدي إلى إرتفاع معدلات الدخل الوطني للبلد وتوليد فرص عمل جديدة وإلى زيادة الإنتاج، حيث يؤدي زيادة معدلات الإستثمار إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد وبالتالي زيادة الدخل من خلال عمل مضاعف الإستثمار، إضافة إلى دوره البارز في تحريك النشاط الإقتصادي كونه المتغير الأهم في تحديد معدلات النمو الإقتصادية إضافة إلى إسهامه في دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات ودعم عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من أهمية الإستثمار إلا أن الدول النامية لا تولي الأهمية القصوى له بسبب ندرة رأس المال لديها الناجم عن عدة أسباب والمتمثلة في إرتفاع معدلات الإستهلاك ومعدلات النمو السكاني وإلى انخفاض معدلات نمو الدخل الوطني وإلى ضعف الوعي الإدخاري والإستثماري وإلى عدم توفر البيئة والمناخ الإستثماري الملائم إضافة إلى الإستخدام غير الرشيد لرأس المال المتاح.

يعتبر الإستثمار في صناعة السياحة من الأنشطة المحورية التي تتيح فرصا إستثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، ذلك أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول من خلال نمو الصناعات الأخرى والأنشطة المرتبطة بها، ويمثل هذا الإستثمار جزءا من الإستثمارات الإجمالية للدول، وهو ما يخصص من رؤوس الأموال وتوجيهها إلى تمويل مشروعات سياحية سواء في جانب العرض السياحي، كالفنادق والمنتجعات، والقرى السياحية والمطاعم والمنتزهات، والأماكن السياحية والمزارات الدينية، وشركات النقل السياحي، أو في جانب الطلب السياحي، كالمعارض وشركات التسويق والترويج والإعلام، أو في جانبي الطلب والعرض كما في شركات ووكالات السفر والسياحة التي تتعامل مع الطرفين، ولا تقتصر المصادر المالية على رؤوس الأموال الوطنية فحسب، وإنما يضاف إليها رأس المال الأجنبي خارج الدولة، ويرتبط ذلك بتوفير مناخ ملائم من إكتمال البنى الأساسية والتشريعات، والحوافز المشجعة، والمعلومات المتاحة بشفافية، ونظم الإدارة العامة المتطورة، كما يعد توفير دراسات الجدوى للمشاريع السياحية عنصرا أساسيا في تحفيز وجذب الإستثمار إليها.

لقد أولى الباحثون أهمية بالغة لدراسة الآثار الإقتصادية للسياحة خاصة في الدول النامية، لكنهم أغفلوا الجوانب الإجتماعية والثقافية في بداية الأمر، لكن سرعان ما إلتفتوا إلى ضرورة دراسة البناء والنسيج الإجتماعي والثقافي للمجتمعات السياحية، بإعتبارها أيضا من العوامل التي يمكن أن تساهم في جذب السياح أو تنفرهم، لذلك توجب التعرف على الآثار الاجتماعية والثقافية والبيئية للسياحة حتى يمكن أخذ التدابير اللازمة للإستفادة منها إذا أمكن ذلك أو تفاديها إذا كانت تؤثر على حركة السياحة الدولية.

# الفصل الثاني

السياحة من منظور

التنمية المستدامة

في الجزائر

## تمهيد

شكلت مسألة التنمية هاجس العديد من الدول، وكانت محور إهتمام العديد من المنظمات الدولية خاصة في ظل التفاوت الموجود في مستويات هذه الأخيرة بين دول الشمال والجنوب، وإنطلاقا من سنة 1987 أصبح التطوع العالمي كبيرا نحو تحقيق تنمية متوازنة تراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومنذ ذلك التاريخ شاع استخدام مصطلح التنمية المستدامة بإعتباره الوصف السليم لهذا النموذج التنموي المنشود في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية التي عرقها العالم إلى اليوم، وعلى صعيد دول العالم أصبح تبني مبادئ الإستدامة وإدماجها في مختلف القطاعات الاقتصادية هو ميزة العقود الثلاثة الماضية.

وتعتبر التنمية السياحية من القضايا المعاصرة، نظرا للدور الهام والبارز الذي تلعبه في نمو إقتصاديات العديد من الدول، كونها تؤمن موارد مالية بالعملة الصعبة وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات وتساهم في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، كما تعمل على إيجاد نوع من التوازن الإقتصادي والإجتماعي في المناطق والمجتمعات السياحية، وكذلك بما تحمله من عملية تطوير حضاري شامل لجميع الموارد الطبيعية والإنسانية والمادية، ومن هنا تصبح التنمية السياحية أداة لتعزيز للتنمية الاقتصادية ونتيجة للدور الذي تمارسه السياحة كقطاع إقتصادي رائد وفعال، فإن العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية يعتبر أمرا هاما لضمان نمو هذا القطاع بصورة مستدامة.

تعد السياحة قطاعا مهما في تحقيق التنمية نظرا لآثارها على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، فهي قطاع محوري يعمل على تنشيط قطاعات عديدة، وبالرغم من ذلك بقي هذا القطاع في الجزائر يعاني الكثير من التهميش ولم يرق إلى المستوى المطلوب، وعلى هذا الأساس تبنت الجزائر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030، وجعله كمرجعية رئيسية لتفعيل قطاع السياحة وإعطائه مكانة لائقة به محليا وإقليميا ودوليا تؤهل الجزائر لأن تكون في مصاف الدول السياحية الرائدة.

بناء على ما سبق إرتأينا التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: المقاربات النظرية للتنمية المستدامة؛
- ❖ المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية حول التنمية السياحية المستدامة؛
- ❖ المبحث الثالث: إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

## المبحث الأول : المقاربات النظرية للتنمية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة Sustainable Development منذ بداية سبعينات القرن العشرين من صلب إهتمامات الحكومات وتعتبر وسيلة لتحقيق العدالة في توزيع الثروات بين مختلف الأجيال، وتشكل التنمية المستدامة أداة لمعالجة المشكلات المختلفة والمتنامية للأفراد، ويعتبر الفقر والركود المزمّن الذي تعيش فيه البلدان النامية إحدى هذه المشكلات مما يتطلب خلق نموذج للتنمية يعالج المشكلات السابقة التي خلفتها طرق التنمية السابقة من فقر وبطالة وتفاوت إجتماعي وتلوث بيئي... الخ، وهذا لا يعني بأن عملية التنمية المستدامة سهلة ويمكن الوصول إليها بسهولة ولكن لا بد من السعي لتحقيق الغايات والأهداف المرجوة من نموذج التنمية المستدامة التي تعد عملية معقدة ومتعددة الأبعاد والتي تجمع بين الإنصاف والكفاءة بين الأجيال من النواحي الإقتصادية والإجتماعية والبيئية<sup>1</sup>، وهناك العديد من الدراسات تؤكد الطبيعة الإشكالية لمفهوم التنمية المستدامة<sup>2</sup>، غير أن تجارب التنمية في العالم الثالث حققت نجاحا غير متوقع في معدل النمو الإقتصادي حيث زادت الدخول القومية بمعدلات مرتفعة، في حين زاد عدد الفقراء بأعداد كبيرة جدا، لذلك كان على خطط التنمية أن تأخذ بعين الإعتبار العناصر التالية لمعالجة مشكلة الفقر التي لم تستطع طرق التنمية التقليدية أن تخفف حدة الفقر على المستويين المحلي والدولي<sup>3</sup>:

- توفير الحاجات الأساسية للتمكن من الحصول على الحد الأدنى اللازم للحياة؛
  - توسيع مجالات حصول الفقراء على زيادة دخولهم، مع ضمان حصولهم على الخدمات الإجتماعية والإقتصادية؛
  - مشاركة الفقراء في إتخاذ القرارات الكفيلة بتلبية حاجاتهم حتى تكون خطط التنمية أقرب إلى الواقع وغير محاببة لأصحاب المشاريع على حساب الغالبية من السكان.
- وعلى هذا التنمية اليوم لم تعد أرقام ومؤشرات إقتصادية وإنما تغيرات إجتماعية وتنمية العنصر البشري والمجتمع المحلي إضافة إلى بيئة خالية من عوامل التلوث وكذلك نشر التعليم وتبني المعرفة من أجل مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي، والمبحث الحالي سوف يلقي الضوء على المقاربات النظرية للتنمية المستدامة Sustainable Development، وذلك من خلال إطار مفاهيمي حول التنمية المستدامة والخصائص وأهداف ومبادئ ومؤشرات... الخ.

<sup>1</sup> -Remigijus Ciegis and others, **The Concept of Sustainable Development and its Use for Sustainability Scenarios**, Engineering Economics (2). 2009, p 28.

<sup>2</sup> -Dzemydiene, D, **Preface to sustainable development problems in the issue**. Technological and Economic Development of Economy, 14(1), 2008, p9.

<sup>3</sup> - Romano donoto, **sustainable rural, development** . projet GCP, FAO, Syria 2002. p53.

## المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة إحدى الوسائل للإرتقاء بالبيئة والإنسان فهي تعمل على حفظ الموارد الطبيعية وتعزيز قيمتها الاقتصادية وتحقيق التنمية الإجتماعية ورفع النمو الإقتصادي للمجتمع.

## أولاً: مفهوم التنمية

أستعمل مصطلح التنمية للإشارة إلى التقدم الإقتصادي والرفاهية الإقتصادية للدول، وفي حالات أخرى يكون تعبيراً عن التغيير الإجتماعي والإقتصادي، ودراسة الفقر ومعالجته مثلما هو الحال بالنسبة للبنك الدولي (2001)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003)، فالتنمية من هذا المنظور عبارة عن عملية متعددة الأبعاد، بالإضافة إلى تسريع زيادة النمو الإقتصادي، تغييراً في الهياكل والسلوكيات والمؤسسات، وتقليل الفروقات والقضاء على الفقر، حيث التنمية ليست زيادة في النمو فحسب بل إضافة إلى النمو، فهي تغيير ثقافي إجتماعي وإقتصادي أي ذات بعد كمي ونوعي في آن واحد، وبتعبير آخر وكما عرفها فرانسوا بيرو باعتبارها تركيبة من التحولات الذهنية والإجتماعية للسكان، تجعلهم قادرين على رفع الناتج الإجمالي الحقيقي بطريقة تراكمية ودائمة، فالتنمية تستعمل كمؤشر للنمو، إضافة إلى الجوانب الإجتماعية والهيكليّة الأخرى، فالعوامل التي تدخل في دراسة النمو عبارة عن متغيرات تدخل في دراسة التنمية، لكن العكس غير صحيح<sup>1</sup>.

و بناءاً على ما سبق، تهدف فكرة ودراسات التنمية إلى تحديد الشروط الإجتماعية والإقتصادية الضرورية لتحقيق التقدم والرفاهية في حياة الناس ومعيشتهم ومحيطهم، أدت هذه الفكرة إلى تبني الفكر الأكاديمي ومناقشة مسألة محددات التنمية وشروطها وكيفية تحققها، نتجت عن هذه المناقشة مقاربات نظرية بهدف تحليل تركيبة التنمية وخصائصها، ومن خلال الدراسة والفهم الكاملين لهذه العملية، وفي ما يلي بعض هذه المقاربات:

تتباين التعريفات لمفهوم التنمية إذ هي: "عملية شاملة لمختلف مكونات البناء الإجتماعي من نظم إقتصادية وإجتماعية وثقافية وسياسية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية"<sup>2</sup>، وترى علياء حسن: " أنها عملية معقدة شاملة تضم الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية"<sup>3</sup>. وفي هذا السياق يمكن أن نعرف التنمية بأنها<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>- رانيا بلمداني، "أثر السياسات التنموية في فرص العمل حالة الجزائر"، الكتاب جماعي "النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية و فرص العمل، دراسات قطرية" المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى، 2013، بيروت، ص 12.

<sup>2</sup> - Ray Kiely : **Sociology and Develoment** ,UCL press , 1995 , p.p 2-4.

<sup>3</sup> - علياء حسن حسن، "التنمية نظرياً وتطبيقياً"، دار العلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1985، ص ص 22-20.

أ. العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن؛

ب. عملية تغيير إقتصادي وإجتماعي على نحو إيجابي

ت. التنمية هي عبارة عن تنفيذ مخططات ذات أهداف متوسطة أو بعيدة المدى يقوم بها الإنسان للإنتقال بالمجتمع والظروف الإقتصادية والإنسانية والبيئية المحيطة به إلى وضع أفضل.

لهذا يظل تعريف التنمية مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والإستراتيجيات النظرية، ولكي نلقي مزيدا من الضوء على التنمية سنحاول في مستوى آخر الإقترب أكثر من مفهوم التنمية المستدامة.

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة أو ما يطلق عليها أحيانا التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة<sup>2</sup>، هو تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب ويتلاءم مع متطلبات العصر الحاضر، أي بما يراعي الموارد الإقتصادية والإجتماعية، البيئية المتاحة والممكن إتاحتها مستقبلا لتحقيق التنمية، ومن هذا تعددت مفاهيم التنمية المستدامة والتي نذكر منها ما يلي:

عرفت التنمية المستدامة Sustainable Development لأول مرة عام (1987م) في تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة World commission on Environment and Development برئاسة

"Gro Harlem Brundtland" بعنوان "مستقبلنا المشترك" *Our Common Future* - على أنها:

" تلبية إحتياجات الحاضر دون المساس بالأجيال المقبلة في تلبية إحتياجاتها"، ومبدأ الإستدامة يقوم على النمو الإقتصادي وتحقيق العدالة الإجتماعية مع المحافظة على التوازن الطبيعي<sup>3</sup>.

وجوهر مفهوم التنمية المستدامة، هو وجوب ألا تهدد الممارسات الحالية، مستويات المعيشة في المستقبل، أي ينبغي للنظم الإقتصادية الحالية، أن تحافظ على الموارد والقاعدة البيئية أو تحسنها لضمان نفس المستويات المعيشية، أو مستويات أفضل للأجيال القادمة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، " التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها- مؤشراتها"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الاولى، 2017، القاهرة مصر، ص ص67-68.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص79.

<sup>3</sup> - Blandine Laperche , Anne-Marie Crétiéneau et Dimitri Uzundis, " **Développement durable : pour une nouvelle économie** " P.I.E. Peter Lang, Editions scientifiques internationales, Bruxelles, Belgique, 2009, p49.

<sup>4</sup> - أوريسي هيبه الله ، دور الصناعة السياحية في تحقيق التنوع الإقتصادي والتنمية المستدامة - دراسة حالة (الجزائر، تونس، مصر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، 2018-2019، ص29.

ويربطها المجلس الألماني للتنمية المستدامة *German Council for Sustainable Development* بما يعرف بالإدارة المتمركزة حول المستقبل *Future-oriented management* ، والتي تعني أنه يتعين علينا أن نترك للأجيال القادمة نظما بيئية وإجتماعية وإقتصادية سليمة، فلا يمكن تحقيق واحدة دون الأخرى<sup>1</sup>.

فالتنمية المستدامة تعبر عن التنمية التي تتصف بالإستقرار، وتمتلك عوامل الإستمرار والتواصل<sup>2</sup>، وتعمل على تلبية الإحتياجات الحالية مع المساهمة في إحتياجات الأجيال القادمة<sup>3</sup>. وعرف البنك الدولي سنة 1992 التنمية المستدامة على أنها: "وضع سياسات تنموية وبيئية بالمقارنة بين التكاليف والفوائد والتحليل الإقتصادي الدقيق الذي يعزز حماية البيئة ويؤدي إلى مستويات رفاهية ومستدامة للرفاه"<sup>4</sup>.

ومن منظور الأمم المتحدة ممثلا في اليونسكو، فإن التنمية المستدامة مفهوم ذو أبعاد ثلاثة مترابطة تتضمن المجتمع *Society*، والبيئة *Environment*، والإقتصاد *Economy* بالإضافة للثقافة *Culture* والتي تعتبر بعدا ضمنيا *Underlying dimension* يقوم بالربط بين هذه الأبعاد، وتندرج الجوانب الأساسية تحت بعد المجتمع، وتتحدد الأبعاد الثلاثة كالاتي:

- المجتمع (البعد الإجتماعي): فهم المؤسسات الإجتماعية ودورها في التغيير والتنمية، فضلا عن النظم الديمقراطية والتشاركية التي تعطي فرصة للتعبير عن الرأي، وإختيار الحكومات، وتوافق الآراء، وحسم الخلافات؛
- البيئة (البعد البيئي): الوعي بالموارد وهشاشة البيئة المادية، وتأثيرات ذلك على النشاط البشري والقرارات، مع الإلتزام بعولمة *factoring* الشواغل البيئية *Environmental* في سياسات التنمية الإجتماعية والإقتصادية.
- الاقتصاد (البعد الإقتصادي): الحساسية لحدود وإمكانات النمو الإقتصادي وتأثيرها على المجتمع وعلى البيئة، مع الإلتزام بتقييم مستويات الإستهلاك الشخصية والمجتمعية، التي تخل بالحرص على سلامة البيئة والعدالة الإجتماعية.

<sup>1</sup> - شهدان عادل عبد اللطيف الغرابوي، "التنمية المستدامة ما بين أطر للتنمية الإجتماعية والإقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020، ص14.

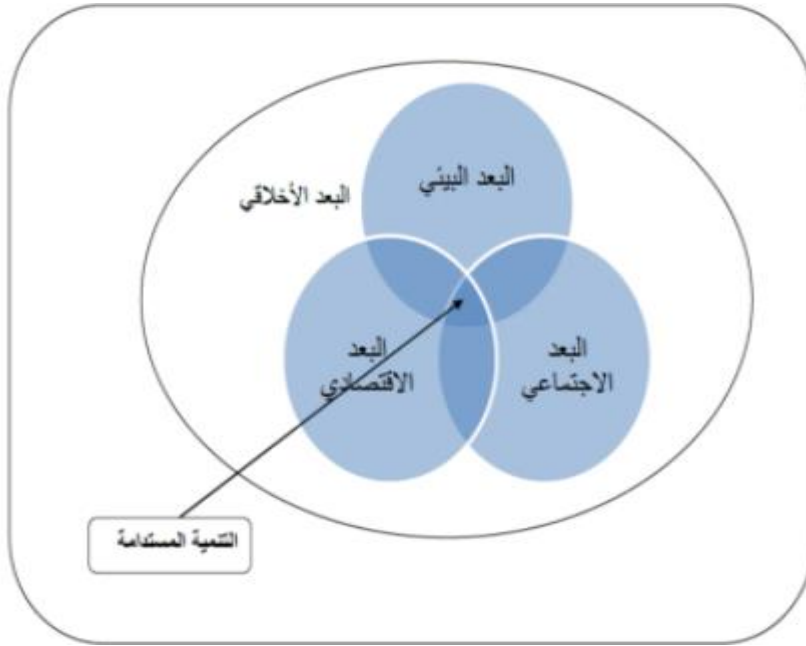
<sup>2</sup> - محمد قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص20.

<sup>3</sup> - Needham, M. T. *A Psychological Approach to a Thriving Resilient Community*, International Journal of Business, Humanities and Technology, Vol 1 no.3. NY, USA: CP, 2011, p279.

<sup>4</sup> - Peter P. Rogers, et al, *An introduction to sustainable development*, Glen Educational Foundation, Earth Scan, United States of America, 2008, P23.

وعلى غرار ما تم التطرق إليه من أدبيات في التنمية المستدامة كذلك يمكننا أن نوضح في الشكل التالي مفهوم التنمية المستدامة الذي يوضح أبعاد التنمية المستدامة:

الشكل رقم (01.02): مفهوم التنمية المستدامة



المصدر: مصطفى يوسف كافي، "التنمية المستدامة"، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2017، ص 60.

من خلال ما يوضحه الشكل أعلاه والذي يمثل مفهوم التنمية المستدامة حيث أنها تتحقق في ظل توفر البعد الاقتصادي والذي يهدف إلى تعظيم المنفعة والرفاه والبعد الاجتماعي الذي يضمن الحق في التعليم والصحة والعمل...إلخ، لمفردات المجتمع مع توفر البعد البيئي الذي هدفه الرئيسي المحافظة على البيئة وأنظمتها، وكل هذا يحدث في ظل توفر البعد الأخلاقي والذي يضمن توفر العدالة ورشاد والإستمرارية وبهذا تتحقق التنمية المستدامة.

كما عرفتها منظمة الأغذية والزراعة : "صيانة وإستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لإحتياجات البشر الحاليين الإجتماعية والإقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحين مع ضمان إستمرارية الموارد لرفاهية الأجيال القادمة<sup>1</sup>، ويمكن إعتبار تعريف التنمية المستدامة الذي وافقت عليه منظمة الأغذية والزراعة بمثابة إطار عام لمفهوم التنمية المستدامة، ويحدد هذا التعريف خمسة عناصر رئيسية هي: الموارد المتعددة في بيئتها، إحتياجات الإنسان الإجتماعية والإقتصادية، التكنولوجيا والمؤسسات، المحافظة على البيئة وضمان الإستمرارية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - صلاح عباس، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010، ص 34.

<sup>2</sup> - الدليل الإرشادي للسياحة في الوطن العربي، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، مصر، 2007، ص 08.

وعرفها *W.Rucklshaus* مدير البيئة الأمريكية على أنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو إقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الإقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليست متناقضتان<sup>1</sup> .

أما مفهوم التنمية المستدامة في التشريع الجزائري فقد جاء في القانون رقم: 10/3 المؤرخ في: 19 جمادى الأولى 1424هـ الموافق لـ 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: "تعني تحقيق التوازن بين تنمية إجتماعية وإقتصادية قابلة للإستمرار والحفاظ على البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية"<sup>2</sup> .

ومما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تلك العمليات التي تسعى لتحسين واقع الدول والمجتمعات مع مراعاة الجوانب الإقتصادية وكذا البيئية بإعتبار أن الانسان هو هدف التنمية والبيئة هي محيطها ومجالها، حيث أنها تتعامل مع الأبعاد البشرية أو الإقتصادية للتنمية بإعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقت المادية بإعتبارها شرطا من شروط تحقيق التنمية<sup>3</sup> .

وبناء على ما سبق يمكننا تلخيص أهم سمات (الخصائص) الأساسية للتنمية المستدامة كما يلي:

- لا يمكن فصل عناصر التنمية المستدامة عن بعضها البعض، كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما هو طبيعي وما هو إجتماعي في التنمية<sup>4</sup>؛
- تهتم التنمية المستدامة كثيرا بالجانب البشري من خلال تلبية إحتياجاته وتحسين نوعية حياته<sup>5</sup>؛
- تحرص التنمية المستدامة على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع، فهي تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها (ثقافيا، دينيا وحضاريا)؛
- تنمية طويلة الأجل تعتمد على تقدير الامكانيات المتوفرة وتخطيطها لأطول فترة مستقبلية ممكنة؛
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية إحتياجات الطبقات الهشة أي أنها تسعى للحد من الفقر العالمي؛
- إستمرارية توليد دخل مرتفع يمكن إعادة إستثماره وبالتالي إجراء الإحلال، التجديد والصيانة للموارد.

<sup>1</sup> - عثمان محمد عني، ماجدة أحمد ابو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص 25 .

<sup>2</sup> - عبد القادر رزيق المخادمي، "التلوث البيئي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2019، ص 11.

<sup>3</sup> - شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، "التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الإقتصادية والإجتماعية وعلاقتها بالموارد البشرية"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020، ص 15.

<sup>4</sup> - محمد صالح الشيخ، الأثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، ط 1، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002، ص 94.

<sup>5</sup> - عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، "التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الإستدامة وتطبيقها مع التركيز على العالم العربي"، عبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015، ص ص 59-60.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من المبادئ الأساسية حيث أنها تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق إستراتيجيتها وأهدافها والتي نوجزها فيما يلي:

أولاً: مبادئ التنمية المستدامة

تتمثل المبادئ الأساسية المكونة للتنمية المستدامة في مبدأ التوفيق بين متطلبات التنمية وتدابير حماية البيئة ما بين الأجيال الحاضرة والقادمة<sup>1</sup>:

- مبدأ التوفيق بين متطلبات التنمية وتدابير حماية البيئة: يظهر الترابط بين البيئة والتنمية من خلال تأثير كل منهما على الآخر، حيث تسبب التنمية في عدة مشاكل إيكولوجية من جراء التقدم الصناعي كالتلوث، في المقابل يسهم نقص التنمية وعدم القدرة على تلبية الإحتياجات الأساسية في إستنزاف الموارد الطبيعية الضرورية وتدهور النظم الإيكولوجية كقطع الغابات وتردي الأراضي الخصبة لسد حاجات المجتمع.

يعتبر مبدأ التوفيق بين البيئة والتنمية طريقة لحل بعض الخلافات الجوهرية في ما بين مواقف الدول الصناعية ومواقف الدول النامية، ويشدد نفس المبدأ على فكرة تؤولها الدول المتقدمة، بشكل واسع ومفادها أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون أخذ البيئة بعين الإعتبار عند إعداد السياسات الإنمائية ومباشرة العمل بها.

- مبدأ العدالة ما بين الأجيال: تجدر الإشارة إلى أنه هناك نوعين من العدالة، عدالة ما بين الأجيال وعدالة داخل الأجيال، فالأولى تعني عدالة بين الشباب والعجزة وبين الأجيال الحاضرة والقادمة وعلى الصعيد الدولي تعني العدالة بين الشمال والجنوب وبين الدول الغنية والفقيرة، أما الثانية العدالة الإجتماعية.

بهذا الصدد يشير أديث وايس براون *Edith Brown Weiss* أن كثير من أعمالنا تضع أثقالاً بيئية خطيرة على الأجيال المقبلة، كما تذهب إلى بيان الإلتزامات الأخلاقية والقانونية للجيل الحالي تجاه الأجيال المقبلة، وعليه فإن كل جيل يعتبر أميناً على كوكب الأرض للأجيال القادمة ومستفيداً من وكالة الأجيال السابقة له.

بالإضافة إلى المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة هناك مبادئ فرعية أهمها مبدأ الإحتياط ومبدأ الإنشغال المشترك للإنسانية:

- مبدأ الإحتياط: تتميز المسائل البيئية عموماً بالتعقيد والجدل بها، وأمام العجز على حل المسائل وإصلاحها، ثم إيجاد شكل جديد للوقاية من الأخطار المهمة وذلك عن طريق الإحتياط على هذا

<sup>1</sup> - مصطفى يوسف كافي، "التنمية المستدامة"، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، 2017، صص 83-84.

الأساس في حالة عدم التيقن العلمي الكامل يستحسن إتخاذ تدابير صارمة للحماية، وهكذا إنطلاقاً من معطيات عملية أنية يتوجب على أصحاب القرار أن يتصرفوا قبل حدوث أي ضرر حتى وإن لم يكن هناك يقين تام بإحتمال حدوث الضرر.

- مبدأ الإنشغال المشترك للإنسانية: يعتبر هذا المبدأ أو كما يسمى المصلحة المشتركة للإنسانية بمثابة صدى لمفهوم "التراث المشترك للإنسانية" وأساساً له، في المقابل يمثل هذا التراث تجسيدا للمصلحة المشتركة للإنسانية سواء الحاضرة أو القادمة، فقد أكدت الإتفاقية الإفريقية الموقعة بالجزائر بتاريخ 15 سبتمبر 1968 بشأن المحافظة على الطبيعة ومواردها على وجوب أن يستهدف إستعمال الموارد الطبيعية تلبية إحتياجات الإنسان حسب قدرة المحيط البيئي والرغبة في مباشرة العمل فردياً وجماعياً للمحافظة على هذه الموارد والإستعمال المعقول لها رفاهية حاضرة ومستقبل الإنسانية، ومن هنا نستنتج بأن مفهوم التراث المشترك للإنسانية ينطوي على فكرة ترك الجيل السابق إرثاً للجيل الحاضر.

#### ثانياً: أهداف التنمية المستدامة

بعد تطرقنا لمبادئ التنمية المستدامة نحاول من خلال هذه النقطة توضيح لأهم الأهداف الأساسية من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للمجتمع، والهدف الرئيسي منها هو إجراء تغييرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون التأثير السلبي على البيئة.

وأهداف التنمية المستدامة متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتركز على الشمولية من حيث تطبيقها، حيث لا يمكن للدولة أن تعمل لوحدها لتحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي داخل حدودها فقط، بل يجب على الدول أن تتكاتف وتتعاون لضمان تحقيق الأهداف والإستدامة للعالم أجمع، ويمكن تلخيصها كما يلي<sup>1</sup>:

1. إحترام البيئة الطبيعية: إذ تركز على العلاقة بين نشاطات السكان كالبيئة وتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان ولهذا تعمل على تطوير تلك العلاقة لتصبح علاقة تكامل وإنسجام.

2. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: إذ تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة الساكنين في المجتمع إقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وروحياً من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية مع التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

<sup>1</sup> - عثمان محمد غنيم ، ماجد أبو زنت، " التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها"، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى، 2010، ص 31.

3. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وهذا قصد تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

4. تحقيق إستغلال وإستخدام عقلائي للموارد: هذا مبنى على فرضية أن الموارد الطبيعية موارد محدودة ولذلك تسعى الدول والهيئات للحفاظ عليها من التدمير والحلول دون ستنزافها وتعمل على إستخدامها وتوظيفها بشكل عقلائي.

5. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: إذ تسعى التنمية المستدامة إلى توظيف التكنولوجيا المدنية من أجل خدمة أغراض المجتمعات وهذا من خلال تحسيس السكان بأهمية التقنيات المختلفة في مجال التنمية وكيفية توظيف المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المسطرة وهذا دون إهمال جانب عدم الإضرار بالبيئة.

6. إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع: بطريقة تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تحقيق التنمية الإقتصادية والسيطرة على جميع الأخطار البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

في عام 1992م إترف مؤتمر الأمم المتحدة المهتم بالبيئة والتنمية بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه المؤشرات في مساعدة البلدان، بشأن التنمية المستدامة<sup>1</sup>، وفي عام 1995 وافقت لجنة التنمية المستدامة (csd) على برنامج عمل محدد بشأن التنمية المستدامة، وقد تم تطوير أول مجموعتين من مؤشرات التنمية المستدامة بين عامي 1994 و2001 ومنه تم تطبيقها وإستخدامها على نطاق واسع للعديد من دول العالم كأساس لتطوير المؤشرات الوطنية للتنمية المستدامة<sup>2</sup>.

حيث تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية، وهذا ما ينجم عنه إتخاذ العديد من القرارات الدولية والوطنية حول السياسات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وتعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وهي تقييم بصورة رئيسة وضع الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، وتساهم في إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة<sup>3</sup>، وقد تم توزيعها في أربع مجموعات قسمت كما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - United Nations, "Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies", Third Edition, New York, 2007, p3

<sup>2</sup> Joachim H. Spangenberg, Stefanie Pfahl, Kerstin Deller, "Towards indicators for institutional sustainability: lessons from an analysis of Agenda 21", Ecological Indicators (2), 2002, p6.

<sup>3</sup> - عبد الرحمن نوزاد الهبتي و إبراهيم حسن المهدي، "التنمية المستدامة في دولة قطر الإنجازات والتحديات"، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، قطر، 2008، ص22.

- مؤشرات بيئية (الغلاف الجوي والأرضي، والمحيطات والبحار، والمياه العذبة، والتنوع الإحيائي)؛
- مؤشرات إقتصادية (الهيكل الإقتصادي، وأنماط الإستهلاك والإنتاج)؛
- مؤشرات إجتماعية (العدالة الإجتماعية، الصحة، التعليم، الأمن والسكان)؛
- مؤشرات مؤسسية (الإطار المؤسسي، القدرة المؤسسية)

### أولاً: المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة

إن المؤشرات البيئية تسمح بمعرفة مدى إستدامة الموارد والتنوع الإحيائي، والتغير في مكونات البيئية نتيجة الإستغلال المفرط لها من أجل تلبية حاجات والرغبات البشرية أحياناً، ويمكن إدراج هذه المؤشرات في النقاط التالية:

#### 1. إستخدامات الأراضي

التشجيع على إتباع نهج متكامل إزاء صنع السياسات والتخطيط لإستعمال الأراضي للهيكل الأساسية وخدمات النقل وشبكاته التي تعزز التنمية المستدامة، بغية توفير نقل آمن وميسور المنال يتسم بالكفاءة، وزيادة كفاءة إستخدام الطاقة، وتخفيض التلوث، وتقليل إزدحام المرور وتقليل الأثار الصحية الضارة، والحد من تمدد المناطق الحضرية، على أن تؤخذ في الإعتبار الأولويات والظروف الوطنية، ومكافحة ظاهرة التصحر والجفاف والحد من تقلص الغابات والمساحات الزراعية التي قضى عليها الزحف العمراني، وأهم المؤشرات المتعلقة بإستخدامات الأراضي تتمثل في<sup>2</sup>:

- أ. الزراعة: يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، وإستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية؛
- ب. الغابات: يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، ومعدلات قطع الغابات؛
- ت. التصحر: يتم قياسها من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛
- ث. الحضرنة: يتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

#### 2. التغيرات في غلاف الجو

إن التغيرات في الغلاف الجوي للأرض وما نتج عنها من إحتباس حراري وثلثب الأوزون وتلوث الهواء، كان لابد من مواجهته والتقليص من مسبباته أو القضاء عليها من خلال العمل على إستعمال التكنولوجيا النظيفة التي تقلل من حدة الإنبعاثات بالمصانع واللجوء إلى وسائل طاقة بديلة عن الطاقة المنتجة من

<sup>1</sup>- عبدالله بن عبدالرحمن البريدي، " التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الإستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي"، فهرسة مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2010، ص48.

<sup>2</sup>- خميس عبد الرحمن ردار، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني بشعار لا تنمية بدون إحصاء، سرت، ليبيا، 2 و 4 نوفمبر، 2009، ص 87.

الوقود الأحفوري، ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة في هذا المجال تم عقد عدة مؤتمرات من أجل معالجة مشكل تغير المناخ والإحتباس الحراري وكانت أهمها قمة كوبنهاغن بالدنمارك من 7 إلى 18 ديسمبر 2009، ونميز ثلاث مؤشرات رئيسية في هذا الجانب وهي:

- التغير المناخي: يتم قياسها من خلال تحديد إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛
  - ترقيق طبقة الأوزون يتم قياسها من خلال إستهلاك المواد المستنزفة للأوزون؛
  - نوعية الهواء: يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات لهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.
3. حماية المسطحات المائية من التلوث:

حماية المسطحات المائية والوسائط المائية من التلوث والصيد الجائر، وحماية الأنواع المعرضة للإنقراض أمر حتمي.

#### 4. المياه العذب

يعاني 35 بالمائة من سكان العالم من نقص في المياه العذبة وتنبه المنظمات العالمية إلى أن حروب القرن الواحد والعشرين ستكون بسبب مصادر المياه ونزاع الشعوب عليها، ويتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما:

- نوعية المياه: تقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه؛
- كمية المياه: تقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها وإستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

#### ثانيا: المؤشرات الإقتصادية للتنمية المستدامة

يعتبر الرفاه الإقتصادي أهم عامل في تحسين الرفاه في المجالات الأخرى، ويعكس الوضع الإقتصادي للفرد على المدى الطويل<sup>1</sup>، بحيث تأثر السياسات الإقتصادية على إستثمار الموارد الطبيعية والتنمية الإقتصادية بتوزيع عادل للثروات بين أفراد المجتمع مما ينعكس على توفير الأساسيات والكماليات لأفراد المجتمع ككل، وتشمل قضايا البنية الإقتصادية وأنماط الإنتاج والإستهلاك وتتمثل في ما يلي:

#### 1. البنية الإقتصادية

حيث يتم تقييم أداء الدول الإقتصادي من خلال:

- معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان، ويمكن تصنيفه من مؤشرات القوة الدافعة؛
- الميزان التجاري للدولة نسبة إلى الصادرات والواردات من سلع وخدمات.

<sup>1</sup> - معي الدين حمداني، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 3، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2009/2008، ص 105.

● نسبة المديونية الخارجية وحجمها ومدى المساعدات المالية المقدمة ونسبتها بالنتائج الوطني وحصص الفرد منها.

## 2. أنماط الإنتاج والإستهلاك

نجد أن معظم الدول تحولت إلى الأنماط الإستهلاكية وأنماط إنتاج غير مستدامة تستنزف الموارد بشكل غير مدروس، وتقاس مؤشرات الإنتاج والإستهلاك بالمؤشرات التالية:

- مدى كثافة إستخدام الموارد في الإنتاج ويقصد هنا كل المواد الخام الطبيعية؛
- معدل إستهلاك الفرد السنوي من الطاقة؛
- كمية النفايات المنزلية والصناعية وإعادة تدويرها؛
- توفير النقل والمواصلات وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة مع نوع المواصلات المستعملة (سيارة خاصة، طائرة، وسائل النقل العامة).

### ثالثا: المؤشرات الإجتماعية للتنمية المستدامة

وتتمثل في العدالة الإجتماعية وهي ترجمة للمساواة وشمولها عند توزيع الموارد وفي الحصول على فرص متكافئة لكل فرد من أفراد المجتمع، فالمؤشرات الإجتماعية تعني توفير الظروف للأفراد كالصحة والتعليم والعمل وغيرها حتى يتمكنوا من تحقيق:

#### 1. المساواة الإجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر

تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الإجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة، وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص وإتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة، والمساواة يمكن أن تكون مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة، ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الإجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر، العمل وتوزيع الدخل، تمكين الأقليات العرقية والدينية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، وعدالة الفرص ما بين الأجيال، وعموما يتم إختيار مؤشرين لقياس مدى تحقيق الدول العدالة الإجتماعية وهما:

- نسبة عدد السكان الذين هم تحت خط الفقر؛
- مقدار التفاوت والفارق بين الفئة الأفقر في المجتمع والأغنى فيه.

#### 2. الرعاية الصحية المتاحة للأفراد المجتمع

إن الرعاية الصحية تكون في أغلب الأحيان ممرزة على مستوى المناطق النائية كالقرى والأرياف، نظرا لتدهور الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية وتفاقم المشاكل البيئية بها، لذا وجب السيطرة على الأمراض

الوبائية المتوطنة وخاصة منها المتنقلة عن طريق الماء أو الحيوان الناجمة عن تلوث البيئة، أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي:

- التغذية الصحية للأفراد المجتمع؛
- حالات الوفيات وخاصة وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات وعند الولادة؛
- مدى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل؛
- نسبة أفراد المجتمع الموصولين بشبكات الربط الصحي للمياه الشرب والمياه القذرة؛
- الرعاية الصحية تقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول على المرافق الصحية وبنسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الاطفال<sup>1</sup>.

### 3. التعليم

والذي يعد أهم حقوق الإنسان لأنه السبيل الأهم لتحقيق تنمية مستدامة في المجتمع بصفة خاصة وللأمة بصفة عامة، وذلك من خلال إعادة توجيه التعليم نحو سبل التنمية ومجالاتها، وزيادة فرص التدريب وتوعية فئات المجتمع بأهمية التعليم ومن مؤشرات قياس مدى التعليم في التنمية المستدامة هي:

- القضاء على الأمية، مع تحقيق المساواة في التعليم الإبتدائي؛
- ضمان وفرة المتدربين لكل أبعاد التنمية الأساسية؛
- إدراج مناهج ذات بعد بيئي لمناهج التعليم المبرمجة؛
- زيادة فرص التدريب والتكوين وهذا بتوعية المواطنين.

### 4. النمو السكاني

حيث يؤثر النمو السكاني السريع والنزوح الريفي إلى المدن في التنمية المستدامة، وتؤدي إلى إعاقة التخطيط الإقتصادي والعمراني، ويتم قياس مؤشر السكن بحصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية.

### 5. الأمن

حماية أفراد المجتمع من الجرائم ويكون هذا بتحقيق الديمقراطية والعدالة والمساواة والسلام الإجتماعي، ويكون مؤشر قياس ذلك بنسبة معدل مرتكبي الجرائم في المجتمع.

رابعا: المؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة:

ينبغي أن تكون التدابير اللازمة لتعزيز الترتيبات المؤسسية للتنمية المستدامة في جميع المستويات متخذة في إطار جدول أعمال القرن 21 وهذا عن طريق تعزيز الإلتزامات بالتنمية المستدامة والسعي نحو تكامل العناصر الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بشكل متوازن، وتوفير تعبئة الموارد المالية

<sup>1</sup> - باتر محمد علي وردم، "كيف يمكن قياس التنمية المستدامة؟"، الموقع:

<http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112> بتاريخ 2022/07/22 على الساعة 21:05.

والتكنولوجية، فضلا عن البرامج والأساليب وتعزيز مشاركة وإشراك المجتمع المدني إشراكا فعالا في تنفيذ الخطط والبرامج، فضلا عن تعزيز الشفافية والمشاركة العامة على نطاق واسع لتحقيق التنمية المستدامة على جميع الأصعدة، ومن أجل تحسين وتعزيز المؤشرات المؤسسية يجب تحسين ما يلي:

✚ الإطار التشريعي والتنظيمي لإستدامة التنمية: ويتمثل في الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تضعها الدول من أجل تحقيق الإستدامة والإطار التشريعي المحلي المساعد على ذلك، والإتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها الدولة مع العالم الخارجي، ضمن إطار من التعاون<sup>1</sup>.

✚ قدرة مؤسسات الدولة على تحقيق التنمية المستدامة: وتقاس من خلال الإمكانيات العلمية والبشرية والإقتصادية والسياسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن ذكر المقاييس التالية<sup>2</sup>:

- تنفيذ الإتفاقيات الدولية المبرمة؛
- عدد أجهزة الراديو أو إشتراكات الأنترنت لكل 1000 نسمة؛
- خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة؛
- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
- الخسائر الإقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث الطبيعية.

وفي النهاية يمكن القول أن التنمية المستدامة تقدم البديل التنموي الأكثر منطقية وعدالة لحل مشاكل عدم المساواة والتباين التنموي، تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدولة المعنية في برامجها التنموية في ميادين تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية وهو ما سينجم عنه جملة من القرارات تخص مجالات متعددة.

<sup>1</sup> - معي الدين . حمداني، مرجع سبق ذكره. ص117.

<sup>2</sup> - تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا، تحليل النتائج، الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، نيويورك، 2001، ص26.

## المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية حول التنمية السياحية المستدامة

إن مصطلح التنمية السياحية يشير إلى العلاقة بين التنمية والسياحة، تبنى على تخصيص منافع أو مكاسب مركزة حول وسيلة معينة (السياحة) للتنمية وتطوير المجتمع، ، لذا فإن جذور مفهومها تكمن في الإستراتيجيات التي سعت لتطوير أشكال بديلة من السياحة والتي برزت في الثمانينيات من القرن العشرين، تلك الإستراتيجيات التي عكست نموذج التنمية البديلة بصورة أشمل، لكن لعله من الصحيح القول أنه في حين برزت التنمية البديلة كنتيجة للإخفاق الملموس للنماذج السابقة في معالجة التحديات التنموية الشائعة بالعموم، مثل الفقر والبطالة وعدم المساواة، بعبارة أخرى فإن السياحة البديلة ظهرت بالمقام الأول كرد فعل على المخاوف المتزايدة حول التبعات السلبية للأنماط الانتاج والإستهلاك المتبعة في نوع معين من أنواع السياحة (المسماة السياحة الجماهيرية) بدلا من الإهتمام بعلاقة السياحة بالتنمية بصورة أشمل، ومن هذا السياق سنتطرق إلى مفاهيم أساسية للتنمية السياحية وعوامل نجاحها وفي الأخير التطرق إلى دور التخطيط السياحي المستدام لنجاح التنمية السياحية.

## المطلب الأول: مفاهيم أساسية للتنمية السياحية - أهدافها وعوامل نجاحها-

تعتبر قضية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم، من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية، ومن هذا تعتبر التنمية السياحية وسيلة للتنمية الإقتصادية.

## أولاً: مفهوم التنمية السياحية ومراحل إعدادها

للتنمية السياحية عدة مفاهيم يعبر بعضها عن الكيفية والهدف من تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، أو زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالإستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية.

## 1. مفهوم التنمية السياحية

تعتبر التنمية السياحية من أحدث أنواع التنمية، وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة، فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية<sup>1</sup>. هناك تعاريف عديدة للتنمية السياحية يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي، بالإستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية وهناك من يعرف التنمية السياحية بأنها إتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع إحتياجات السائحين<sup>2</sup>، بينما يرى الباحث الدكتور مصطفى كافي أن التنمية السياحية يجب أن تشمل تنمية كل من

<sup>1</sup> - حسين كفاي، رؤية عصرية للتنمية السياحية، دار النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1987، ص37.

<sup>2</sup> -Douglas Pearce, **Tourist Development** , 2<sup>nd</sup>, New York : longman,1989,p10.

العرض والطلب السياحي لتحقيق التلاقي بينهم لإشباع رغبات السائحين والوصول إلى أهداف محددة قومية وقطاعية وإقليمية موضوعة سلفا لتكون معيارا لقياس درجات التنمية السياحية المطلوبة<sup>1</sup>. ومنهم من يرى أن التنمية السياحية تعمل على توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح وتشمل كذلك بعض التأثيرات الإيجابية للسياحة مثل إيجاد فرص عمل جديدة وتطوير القطاع السياحي، والدعم الإقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات فتعرف على أنها: نشاط حيوي وحركي متغير يؤثر في سلوك الفرد وتصرفاته وذو تأثير في المجتمع نتيجة لإحتكاك الفرد بثقافات الآخرين وذو أثر إقتصادي بالغ الأهمية<sup>2</sup>.

وتعرف أيضا بأنها: "إحدى الوسائل المهمة في تنمية الأقاليم والأماكن ذات الجذب السياحي إقتصاديا وإجتماعيا وعمرانيا ولاسيما الأقاليم التي لا تملك مقومات إقتصادية فعالة مقارنة بما تمتلكه من المقومات السياحية في حالة التخطيط لتنميتها وإستثمارها بصورة عقلانية لغرض رفع المستوى المعيشي لأفراد ذلك المجتمع على أن يؤخذ بعين الإعتبار المحافظة على البيئة من التلوث"<sup>3</sup>. وعليه تسعى الدول ذات الإمكانيات السياحية إلى إستغلالها سواء كانت طبيعية أو بشرية لتحقيق الموازنة الإقتصادية المرجوة منها، وتغطية الطلب السياحي الداخلي والخارجي.

## 2. مراحل إعداد التنمية السياحية

إن هذا الموضوع تناوله العديد من الباحثين وتطرقوا إلى المراحل التي تمر بها التنمية السياحية وقدموا في ذلك نماذج مختلفة لتحليل الظاهرة نذكر منها<sup>4</sup>:

### أ. نموذج "ميوسى"

قسم نموذج ميوسيك مراحل التنمية السياحية إلى أربع مراحل وهي:

➤ مرحلة الإكتشاف: حيث يتم إكتشاف القدرات السياحية للمقصد السياحي؛

➤ مرحلة النمو: وفيها يبدأ تطوير الموارد السياحية للمنطقة بشكل تدريجي؛

➤ مرحلة الانطلاق: وفيها تأخذ الدولة بمبدأ التخطيط والتوسيع السياحي؛

➤ مرحلة النضج: حيث تظهر المنطقة على الخريطة السياحية وفيها يتكامل النشاط السياحي من خلال

توافر عناصر الجذب السياحي والتسهيلات، ويؤخذ على هذا النموذج توقفه عند مرحلة النضج

<sup>1</sup> - مصطفى يوسف كافي... وآخرون، الإقتصاد السياحي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان- الأردن، 2016، ص242.

<sup>2</sup> - محمد فريد عبد الله... وآخرون، إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015، ص24.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص25.

<sup>4</sup> - جلييلة حسن حسنين، التنمية السياحية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص9.

السياحي وعدم تحليله لأي عوامل سلبية قد تؤدي إلى عدم استمرار النمو، وبالتالي احتمال دخول المنطقة في مرحلة التدهور والانحدار نتيجة لتوجه السائحين إلى مناطق سياحية منافسة.

ب. نموذج "بيتلر"

جاء هذا النموذج سنة 1980 م وقد حدد هذا النموذج ست مراحل للتنمية السياحية وهي<sup>1</sup>:

الإكتشاف؛ المشاركة؛ التطور؛ النضج؛ الثبات أو الركود؛ التجديد أو التدهور.

يتشابه نموذج "بتلر" مع دورة حياة المنتج، فالمرحلة الأولى تبدأ بإكتشاف المنطقة السياحية الجديدة، ومع تزايد إقبال السائحين على المنطقة، تبدأ مرحلة المشاركة فتظهر مجموعة من الخدمات والتسهيلات، ثم تبدأ مرحلة الإنطلاق، حيث يتم توفير الخدمات والتسهيلات بشكل مكثف للسائحين لخدمة الأعداد المتزايدة، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التطور والنمو، وإذا ما إستمر النمو مع مبدأ تحقيق التوازن، تصل المنطقة إلى مرحلة النضج وتلي هذه المرحلة مرحلة الثبات فلا تشهد المنطقة النمو المتزايد للسياح بل يتوقف النمو عند حد معين من السائحين، وفي هذه المرحلة إن لم تظهر في المنطقة تنمية جديدة تعتمد على مقومات سياحية جديدة، فإنها تتجه نحو الإنحدار والتدهور، لذلك فإن الإدارة السليمة للنشاط السياحي في كافة مراحل التنمية تتمثل في تجنب المنطقة الوصول إلى مرحلة الإنحدار ونقلها إلى مرحلة جديدة من التنمية المتوازنة المتواصلة (التنمية المستدامة).

ثانيا: أهداف التنمية السياحية وعوامل نجاحها

إن العمل على تحقيق التنمية السياحية بالمعنى المتكامل هو هدف في حد ذاته، وفي الوقت ذاته هو مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

#### 1. أهداف التنمية السياحية

تتعدد أهداف التنمية السياحية ويأتي في مقدمتها<sup>2</sup>:

- أ- تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية للدولة، للرفع من القدرة التنافسية لصناعة السياحة وذلك برفع إنتاجية الموارد البشرية وغير البشرية الموظفة فيها وبالسياسات التسويقية الخارجية الفعالة.
- ب- تدعيم الإرتباط الإنتاجي بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى.
- ت- تعظيم الآثار الإيجابية للسياحة في النواحي الإجتماعية والثقافية مع التخلص قدر الإمكان من الآثار السلبية لها.
- ث- المساهمة في تنمية البيئة والمحافظة عليها من خلال الإهتمام بمناطق الجذب السياحي وما يحيط بها في المدن والأماكن المختلفة.

<sup>1</sup> - جلييلة حسن حسنين، مرجع سبق ذكره، ص20.

<sup>2</sup> - أماني رضا، "الاعلام والسياحة"، أطلس للنشر والانتاج الاعلامي، الطبعة الاولى، جيزة، مصر، 2017، ص53.

إذن فالتنمية السياحية هي عملية تهدف في المقام الاول إلى جعل فكرة التنمية والتطوير فكرة متأصلة في ذهن الأفراد والمجتمعات، وتحاول أن تصل إلى أن تجعل هذا الفكر التنموي متغلغلا في ذهن كل من السائح والمواطن المقيم، وذلك بهدف تحسين التعامل مع الموارد السياحية المتوفرة والحفاظ عليها كموارد ذات قيمة إيجابية مستمرة للأجيال التالية، كما تهتم الحكومات بتحقيق هذا الهدف العام للتنمية السياحية، حيث إن مجرد التفكير في تطبيق آليات التنمية السياحية ينطوي عليه تحقق التنمية لعدد من القطاعات وبالتالي فهذا يدر نفعاً على الموارد الأخرى في المجتمع، ويعمل على النهوض بمستوى الخدمات في القطاعات المختلفة.

## 2. عوامل نجاح التنمية السياحية

تقوم عوامل التنمية السياحية على مجموعة من الإعتبارات التكتيكية والتجارية التي يجب الإهتمام بها في الفكرة التخطيطية لإنجاح المنتجعات السياحية وجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق السياحية العالمية، ولكي تنجح التنمية السياحية لابد من مراعاة الآتي<sup>1</sup>:

✚ قدرتها على منافسة الأماكن الأخرى؛

✚ درجة قابليتها للتسويق؛

✚ التمييز عن بقية التنمية في الدول المعنية؛

✚ يمكن تقسيمها إلى منتجات جزئية أو مكونات خاصة؛

✚ أن تكون قابلة للربح ومشجعة للمستثمرين ومقدمي القروض والفاعلين في السياحة؛

وللوصول إلى التنمية السياحية الفاعلة يجب أن تكون الخطة السياحية قائمة على أساس المعرفة بالآتي:

♦ البنية الفوقية للمرافق العامة والنقل السياحي؛

♦ التركيب السكاني بالمنطقة وإمكانية تفاعلهم مع النشاط السياحي؛

♦ نوعية برامج التنمية الاقتصادية في المنطقة؛

♦ توافر البيانات والمعلومات عن السوق المحلي والعالمي؛

♦ معرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم؛

♦ التعرف على أهداف خطط التنمية للدولة ككل ولكل إقليم على حده وتحديد دور القطاع

السياحي في هذا الاطار الكبير.

<sup>1</sup>- مرتضى البشير الأمين، وسائل الاتصال والترويج السياحي، أمواج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2016، ص 56.

## المطلب الثاني: مدخل تكاملي لمفاهيم التنمية السياحية المستدامة

تعد التنمية السياحية المستدامة هي المحور الأساسي في إعادة التقويم لدور السياحة في المجتمع، ولهذا يمكن إعتبرها بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية لهذا سنتطرق إلى إعطاء مفاهيمها الأساسية و دور الجهات المختلفة في تحقيقها وتحديات التي تواجهها.

## أولاً: مفاهيم أساسية للتنمية السياحية المستدامة

شهد العالم خلال العقود الماضية وخاصة منتصف الثمانينيات من القرن العشرين إدراكاً متزايداً بأن نموذج التنمية السياحية التقليدي لم يعد مستداماً بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكية المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي في المواقع السياحية وتقلص مساحات الغابات المدارية وتلوث الماء والهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض وغيرها من الظواهر التي ظهرت حديثاً، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الإنسجام بين تحقيق متطلبات التنمية السياحية من جهة والحفاظ على بيئة سياحية سليمة ومستدامة من جهة أخرى.

## 1. تعريف التنمية السياحية المستدامة

يشير مفهوم التنمية السياحية المستدامة *Développement Durable du Tourisme* وفقاً لما جاء به برنامج الأمم المتحدة: " هي نقطة التلاقي ما بين إحتياجات الزوار والمنطقة المضييفة لهم ما يؤدي إلى حماية فرص التطوير المستقبلي ودعمها بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الإحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها<sup>1</sup>.

وعرفها الإتحاد الأوروبي للبيئة والمنتزهات القومية في عام 1993: "بأنها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الإقتصادي والإجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية"<sup>2</sup>، كما تعرف على أنها التنمية التي تقابل وتشبع إحتياجات السياح والمجتمعات الضيفة الحالية وضمان إستفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية

<sup>1</sup> - الجامعة العربية، برنامج الامم المتحدة، دليل إرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي- مفهوم السياحة المستدامة

وتطبيقها"، سلسلة (1)، القاهرة، 2009، ص 07.

<sup>2</sup> - Eman Mohamed Helmy, "Towards Sustainable Tourism Development Planning: The Case of Egypt", A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements of Bournemouth University for the degree of Doctor of Philosophy, egypt,cairo, 1999,p54.

التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والإجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية وإستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية<sup>1</sup>.

ووفقا لمنظور منظمة السياحة العالمية (Organisation Mondiale de Tourisme OMT (1999):

"تقوم بإشباع رغبات السياح وحاجات المجتمعات المضيفة معا، بحيث يضمن تحقيق حماية وتحسين الآفاق السياحية في المستقبل، من خلال إدارة الموارد السياحية بطريقة تستجيب للحاجات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، والتنوع البيولوجي، والعمليات البيئية، والأنظمة المعيشية... الخ"<sup>2</sup>.

إن هذه التعريفات التي أوردها مجموعة من الباحثين والتي سلطت الضوء على أطر مختلفة في مفهوم التنمية السياحية المستدامة، والتي تهدف لإشباع السياح والمجتمعات المحلية من الحاجات والسلع والخدمات السياحية والإنتعاش الاقتصادي والتحسين الإجتماعي والمحافظة على البيئة ومواردها من خلال السياحة المستدامة، نحافظ عليها دعما لأجيال المستقبل، ومن خلال كل ما تقدم يمكن القول على أن التنمية السياحية المستدامة لإدامة الأماكن التاريخية والدينية والأثرية خاصة وأن السياحة بحاجة إلى إهتمام مستمر.

## 2. مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة

دفع الإهتمام المتزايد بالسياحة إلى تعاظم دورها في التنمية من حيث تشجيع الإستثمار في إنشاء المشروعات السياحية في إطار الإعفاءات الضريبية على واردات السياحة، كما ستوفر فرصا مهمة لمساهمة الدول في إنشاء مشاريع البنى التحتية، خاصة في ظل مفهوم الإستدامة، وتمثل مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة في النقاط التالية<sup>3</sup>:

أ. حماية البيئة وزيادة التقدير والإهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمعات؛

ب. تلبية الإحتياجات الأساسية للعنصر البشري والإرتقاء بالمستويات المعيشية؛

ج. تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الإستفادة من الموارد البيئية والدخول.

د. خلق فرص جديدة للإستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتنوع الإقتصاد؛

هـ. زيادة مداخيل الدولة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية؛

<sup>1</sup> - مصطفى يوسف كافي، "السياحة المستدامة السياحة الخضراء: دورها في معالجة ظاهرة البطالة"، ألفا للوثائق، الطبعة الاولى، قسنطينة الجزائر، 2017، ص 98.

<sup>2</sup> - Udo Hirsch, Marie-Christine Lacour, « **Tourisme durable régional : une initiative des villageoises de Haute-Svanétie (Géorgie)** », Dans Mondes en développement 2004/1 (no 125), p 77.

<sup>3</sup> - محمد إبراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله، "التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية: دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية، ورشة عمل السياحة الإسكندرية، المعهد العالي للسياحة والفنادق الإسكندرية-مصر، 2007، ص 5-6.

- و. تحسين البنى التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة؛
- ز. الإرتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء؛
- ح. الإرتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية؛
- ط. مشاركة المجتمعات المحلية في إتخاذ قرارات التنمية السياحية ؛
- ي. التشجيع على الإهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية؛
- ك. إيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية على السياحة؛
- ل. الإستخدم الفعال للأرض وتخطيط المساحات الارضية يتناسب مع البيئة المحيطة.
3. أساليب تطبيق مبادئ ومعايير التنمية السياحية المستدامة:
- تعد التنمية السياحية أحد أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة للدولة لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وخلق فرص مدرة للدخل، فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الإجتماعية والثقافية لجميع أفراد المجتمع.
- حيث تشير الدراسات إلى أن نظريات وفلسفات التنمية السياحية المستدامة تظل على هيئة مسلمات إذا لم تتوفر لها مقومات أساسية عند تنفيذ مخططات التنمية السياحية<sup>1</sup>، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه تطبيق التنمية السياحية المستدامة إلا أنه لا يوجد خلاف على أهمية تبني مبادئ الإستدامة لإدارة وحماية الموارد الطبيعية<sup>2</sup>، كما أنه من الضروري لإنجاح التنمية السياحية المستدامة في المستقبل تكييف الأجهزة والمنظمات القائمة على النشاط السياحي مع التغيير للأسلوب الذي يحقق الإستدامة للنشاط السياحي بمختلف أنواعه .

ويعتبر مفهوم أفضل ممارسة لإدارة بيئية Best Practice for Environmental Management بمثابة الأسلوب الأمثل للإستجابة للتغيير وما يتطلبه من إعادة هيكلة للعمليات المختلفة، كما أنه يعتبر الإطار الشامل الذي يقدم المعايير البيئية المختلفة التي من خلالها يتم تحقيق الجودة البيئية والارتقاء بمستوى التخطيط والتنمية في المناطق السياحية، ويهدف مفهوم أفضل ممارسة لإدارة البيئة إلى<sup>3</sup>:

- أ. الإستخدم الرشيد للموارد الطبيعية مثل الأرض، التربة، الطاقة والمياه وغيرها؛
- ب. العمل على خفض نسب التلوث بأشكاله المختلفة، الصلبة والسائلة والغازية؛
- ت. الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية النباتات والحيوانات والنظام الإيكولوجي؛

<sup>1</sup> - Gunn C.A. and Var T, **Tourism Planning**, Fourth edition, Routledge, New York, USA, 2002, P373.

<sup>2</sup> - Pearson C.S, **Economics and the Global Environment**, First edition, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2000,p 463.

<sup>3</sup> - ربهام يسري السيد، أسس صناعة السياحة، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2020، ص307-308.

- ث. الإبقاء على التراث الثقافي بأشكاله المختلفة من عادات وتقاليد وتراث معماري وغيرها؛
- ج. المشاركة المحلية لكافة طوائف المجتمع في عمليات التنمية مع العمل على تكامل الثقافات المحلية؛
- ح. استخدام العمالة والمنتجات المحلية؛
- خ. وضع سياسة تراعي الشروط البيئية في كافة مراحل التنمية السياحية؛
- د. الأخذ بعين الاعتبار شكاوي السائحين.

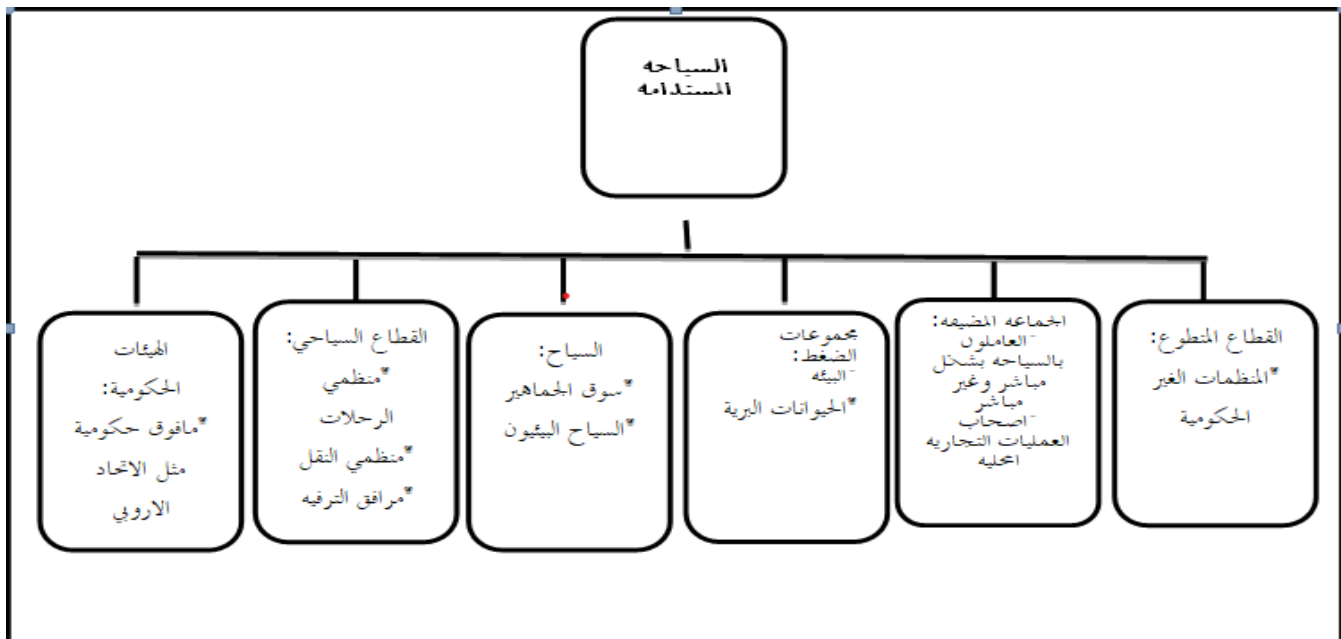
**المطلب الثالث: التنمية السياحية المستدامة- الجهات المسؤولة والتحديات المعاصرة-**

إن السياحة المستدامة تسعى إلى اشراك كل شرائح المجتمع في إتخاذ القرارات، وذلك من خلال الإستغلال الحسن للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للوجهة، وضمان الحد من التدهور البيئي المؤثر بشدة على نماء برامج التنمية السياحية ككل، وتحسين وسائل النقل والمواصلات المستدامة وغيرها من البنى التحتية الأساسية التي يمكن للمجتمعات المحلية والزائرين المحليين والدوليين من إستعمالها.

**أولا: الجهات المسؤولة عن تنفيذ التنمية السياحية المستدامة**

للسيطرة على نطاق السياحة المستدامة هناك العديد من الجهات المعنية في هذا المجال تهتم وتركز على الاطراف الأساسية المعنية بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياحة المستدامة، إما المفتاح هذه المبادئ فهو إمكانية للسياحة المستدامة أن تظال الاهتمام التجاري للشركات، فضلا، عن مسؤولية السياحة المستدامة تقع على عاتق القطاع الخاص والعام معا.

الشكل رقم(02.02): الجهات المسؤولة عن السياحة المستدامة



المصدر: إبراهيم خليل بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2010، ص

لذا على الحكومات والسلطات المعنية الترويج لكل الاعمال التي من شأنها تكامل وتفاعل النشاط السياحي بصورة مستدامة وذلك من خلال التخطيط السياحي المستدام والبرامج التسويقية بالتضافر مع جمهور المنظمات الحكومية والمنظمات الغير الحكومية<sup>1</sup>، ويظهر ذلك من خلال:

### 1. دور الدولة في التنمية السياحية المستدامة

في المراحل الأولى من عملية التنمية السياحية المستدامة لابد للدولة من الإستثمار في مجال المشاريع السياحية وتنميتها وكذا الحال عند محاولة الدولة تنمية بعض الاقاليم التي لم يتم تنميتها من قبل وهذا يمكن أن يتمثل ببناء فنادق وإستراحات سياحية ومراكز معلومات سياحية، مما يساعد على تشجيع القطاع الخاص للإستثمار والمساهمة في التنمية السياحية، وفي بعض حالات لا تحبذ الدولة الإستثمار المباشر في مجال صناعة السياحة لكنها تقدم بعض الحوافز التي من شأنها تشجيع الإستثمار للراغبين من القطاع الخاص، مثل: الإعفاءات الضريبية، والإعفاءات الجمركية على المستوردات، وتقديم القروض المالية بأسعار فائدة مناسبة للراغبين في الإستثمار في المناطق البعيدة عن العاصمة والمدن الرئيسية، كما يتم السماح للمستثمرين الأجانب تحويل الأرباح كاملة أو جزء كبير منها للخارج<sup>2</sup>.

ومن الملاحظ، أن موضوع دور الدولة ومسؤوليتها عن إدارة وتخطيط تنمية الموارد (الطبيعية، البشرية،... إلخ) لأغراض التنمية والإستثمار السياحي بصورة مستدامة، أخذ حيزا كبيرا من اهتمام المجتمع السياحي العربي والعالمي على حد سواء، بعد إطلاق الأجنحة 21 للسياحة والسفر في عام 1996، والتي أصبحت أساسا جوهريا للبرامج والخطط والإستراتيجيات العالمية الصادرة عن المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC)، ومنظمة السياحة العالمية (UN-WTO)<sup>3</sup>، أي أن الحكومة تلعب دورا حاسما في خلق السياق وإجراءات التحفيز لضمان أن تكون السياحة أكثر تنمويا وإستدامة في سياق الوجهة السياحية<sup>4</sup>. ويأتي دور الدولة على أشكال عدة ومستويات مختلفة، في إعداد ومتابعة تنفيذ خطط السياحة المستدامة، ضمن التخطيط الإقتصادي الوطني<sup>5</sup>، كما ويرسم التشريعات والقوانين السياحية اللازمة

<sup>1</sup> الطائي، حميد النبي، أصول صناعة السياحة، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن، 2009، ص460.

<sup>2</sup> موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحة، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2010، ص266.

<sup>3</sup> مصطفى أحمد السيد مكاي، ثنائية السياحة ونخيل التمرفي بعض الدول العربية: مدخل استراتيجي لتطوير العلاقات التشابكية المستدامة بأساليب تخطيطية ذكية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص38

<sup>4</sup> -Nsizwazikhona Simon Chili and Nokwanda Xulu , **The role of local government to facilitate and spearhead sustainable tourism development.**, Problems and Perspectives in Management, 13(4), p28.

<sup>5</sup> - Md. Anowar Hossain Bhuiyan, Chamhuri Siwar, Shaharuddin Mohamad Ismail and Rabiul Islam;” **The Role of Government for Ecotourism Development: Focusing on East Coast Economic Region**”; Journal of Social Sciences 7 (4); 2011;p558. <https://thescipub.com/pdf/jssp.2011.557.564>

بتقديم الحوافز والتشجيع المناسب للإستثمار السياحي، وتمويل المشاريع السياحية والإهتمام بالبنية التحتية السياحية<sup>1</sup>.

ومن هذا المنطلق يتوقع أن تقوم الدولة بترتيب أولوياتها وأهدافها لدعم السياحة المستدامة والتي يمكن تلخيصها في ما يلي<sup>2</sup>:

- ❖ إستحداث إستراتيجيات وطنية وخطط عملية للتنمية المستدامة في قطاع السياحة، وتقييم القواعد والأنظمة والإرشادات والإجراءات المطبقة ومراجعتها بحيث تتلائم مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة للسياحة، ويتضمن تطوير هذه القواعد والأنظمة والإرشادات والإجراءات تصديق الدول على الإتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية والعمل على تنفيذها بشكل فعال؛
- ❖ وضع آليات ووسائل تنظيمية مناسبة للتقييم البيئي وتطوير الأنظمة والمعايير البيئية فيما يخص قطاع السياحة، مع تحفيز إستخدام الأدوات الإقتصادية بحيث تتضمن أسعار السلع والخدمات السياحية أي تكاليف ناجمة عن الآثار السلبية للإستخدام على البيئة، وتوفير مفاهيم تحليل التكاليف والمنافع لسلوك الأفراد والمنظمات وإيجاد نظام لتحفيزهم على السلوك المستدام؛
- ❖ إنشاء مناطق محمية برية وبحرية وشاطئية وتطوير تخطيط إستخدام الأرض بأسلوب أوسع نطاقا وحماية الخط الساحلي من خلال فرض قيود على البناء، وكذلك تطوير خطط خاصة بالمناطق السياحية لضمان أفضل إستخدامات للأراضي؛
- ❖ فحص أساليب التشغيل وأعمال المؤسسات وتقييم آثارها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية ثم التخطيط والتوجيه لتحسين الأداء بصورة متلائمة مع السياحة المستدامة، مثل إستخدام الموارد بكفاءة، وتقليل الهدر والنفايات وتوفير الدعم عن طريق المشروعات التجريبية وبرامج تنمية القدرات؛
- ❖ العمل على تحفيز التوعية البيئية وتدريب وتعليم العاملين في قطاعات السياحة بأهمية السلوك المستدام وسبل تحقيق أهداف أجندة - 21 وتحسين تفهم منافع وتكاليف السياحة من الجوانب البيئية والثقافية والإقتصادية والإجتماعية؛
- ❖ تحفيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال السياحة المستدامة لنقل الخبرات والتجارب والتقنيات وتطوير برامج خاصة لتفعيل التعاون بين الدول؛

<sup>1</sup> - أكرم جميل كرمول، تطور القطاعات الإقتصادية والإستثمارية عبر تاريخ الأردن، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2017، ص 301.

<sup>2</sup> - عبيده عبد السلام حسنة، أثر التخطيط السياحي على التنمية السياحية من وجهة نظر مدراء مكاتب السياحة، دار غيداء للنشر، الطبعة الأولى عمان، 2016، ص 62-64.

- ❖ تحفيز كل فئات وقطاعات المجتمع للمشاركة في تنمية السياحة المستدامة بحيث تضمن مشاركة الأقبليات والمجتمعات المحلية والمرأة والشباب والكبار وغيرهم في هذه التنمية؛
- ❖ تطوير أنماط جديدة من السياحة تكون أكثر توافقا مع إحتياجات البيئة وضمنان المساهمة الإيجابية للسياحة في الإقتصاد على تقاسم المنافع الإقتصادية للسياحة على نحو عادل؛
- ❖ تطوير معايير واقعية لمتابعة عمليات تنمية السياحة المستدامة في كل القطاعات والمستويات، والعمل على تنفيذ الأنظمة والمعايير تنفيذا فعالا؛
- ❖ تشجيع وتحفيز مبادرات القطاع الخاص والمتعلقة بالسياحة المستدامة بكافة القطاعات السياحية مثل الفنادق وشركات السفر والسياحة والنقل البرى والجوي والبحري ومؤسسات الترفيه وغيرها؛
- ❖ تشجيع التغيير في أنماط سلوك المستهلكين في الدول التي يسافر منها السياح والدول التي يقصدها لتحقيق أهداف تنمية السياحة المستدامة؛
- ❖ مراقبة التقدم في عمليات تنمية السياحة المستدامة وإستحداث أنشطة رصد الآثار السلبية الناجمة على الأنشطة السياحية، والعمل على تحديد الحجم الأمثل للسياحة بحيث يتم عند الحاجة تقليل معدلات نمو قطاع السياحة من أجل المحافظة الموارد الطبيعية والتراث الحضاري للجهات السياحية المقصودة بالإضافة إلى التقاليد الإجتماعية والثقافية لدى المجتمعات.

## 2. دور القطاع الخاص تنمية السياحة المستدامة

يركز هذا القسم على المبادرات التي يمكن أن تتخذها صناعة السياحة نفسها من أجل تحسين صورتها البيئية والثقافية والإجتماعية والإقتصادية والتأكد من إستدامتها<sup>1</sup>، ويجب أن تضمن صناعة السياحة والسفر الكثير من القرارات (الإستثمار، التوظيف والتشغيل وغيرها من الأعمال)، وأن تدرك أهمية السياحة المستدامة وأن تأخذ في الإعتبار مبادئ جدول أعمال القرن "أجندة 21" بشكل كامل<sup>2</sup>، وتحقيق أهدافها من خلال<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - Terry De Lacy, Marion Battig, Stewart Moore, Steve Noakes, **PUBLIC / PRIVATE PARTNERSHIPS FOR SUSTAINABLE TOURISM: DELIVERING A SUSTAINABILITY STRATEGY FOR TOURISM DESTINATIONS**, Reports, Publication Under SOM Steering Committee on Economic and Technical Cooperation (SCE), Tourism Working Group (TWG), July 2002, p7. <https://www.apec.org>

<sup>2</sup> - WTTC, and IHRA , Tourism and Sustainable Development – The Global Importance of Tourism Background Paper 1, Department of Economic and Social Affairs, New York, 1999 Commission on Sustainable Development (7th Session 19-30 April), p3. <https://sustainabledevelopment.un.org>

<sup>3</sup> - United Nations Division for Sustainable Development, Tourism and Sustainable Development – A NonGovernmental Organization Perspective, Steering Committee, Commission on Sustainable Development (7th Session 19-30 April) 1999, Department of Economic and Social Affairs, New York.

- ❖ تطوير نظام داخلي في الشركات والمؤسسات العاملة بهذا القطاع لتضمين موضوعات التنمية المستدامة في أهداف الإدارة مع توضيح الآثار الإيجابية على أداء العمل والربحية أو المؤشرات الأخرى؛
  - ❖ تحفيز العمل على تقليل الموارد المستخدمة والتركيز على زيادة نوعية الإنتاج وتقليص الهدر والنفائات، وتشجيع الجهات على دعم حماية البيئة والإجراءات؛
  - ❖ تشجيع المشاريع المتوافقة مع الثقافات المحلية وتدعمها؛
  - ❖ تسهيل المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشجع ريادة الأعمال المحلية؛
  - ❖ دعم جوائز الصناعة لأفضل أداء مستدام؛
  - ❖ تشجيع النهج التشاركي في التخطيط؛
  - ❖ تشجيع الابتكار في العمليات والإدارة من خلال تبني التكنولوجيا.
- ويمكنه أن يكون الشريك الرئيسي القادر على تنفيذ المشروعات والإستثمار ليصبح أداة إستشارية وتمويلية وتسويقية، مع توجيه وإقامة هذه المشاريع التنموية المستدامة التي تحقق وفرا إقتصاديا يستفيد منه العاملون بمختلف القطاعات السياحية بشكل مباشر وغير مباشر.

### 3. دور المنظمات غير الحكومية

- تلعب المنظمات غير الحكومية (المنظمات الاقليمية والدولية) دورا حيويا في إدارة السياحة المستدامة، وتمثل المهام التي تهض بها فيما يلي<sup>1</sup>:
- ❖ مساعدة الحكومة على وضع مواصفة لصناعة السياحة بصورة مستدامة؛
  - ❖ مساعدة المجتمعات والمجموعات المجتمعية على تنظيم نفسها للسياحة وتنفيذ مشروعات سياحية؛
  - ❖ مساعدة الحكومة في تنفيذ برامج للوعي البيئي والسياحي تستهدف المجتمعات وصناعة السياحة ككل؛
  - ❖ تنمية قنوات الإتصال مع المجتمعات المحلية والمساهمة في إقامة مراكز التدريب المهني والوظيفي ومشغل لبعض المشاريع لتحقيق أهداف التوعية والتثقيف والتدريب السياحي؛
  - ❖ ضمان أخذ مصالح كل الأطراف المعنية في الحسبان وذلك عن طريق ورش العمل والمؤتمرات وحلقات التدريب لضمان عليا التنمية المستدامة في الأنشطة السياحية<sup>2</sup>؛
  - ❖ تحفيز التعاون وتقديم المساعدات التقنية للحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية لضمان تحقيق تنمية سياحية مستدامة؛

<sup>1</sup> -Escap Tourism Review, **Managing Sustainable Tourism Development**, Bangkok, United Nations, 2001, p6. <https://repository.unescap.org>

<sup>2</sup> - سيد فتحي احمد الخولي، تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 14م، ع 1، 2000، ص 35.

❖ تقديم التمويل اللازم سواء أكان مالياً أو تقنياً وخاصة للبلدان النامية لتطوير قطاع السياحة التنافسية المستدامة؛

❖ تشكيل جمعيات المستهلكين؛

#### 4. دور المجتمعات المحلية

يعد المجتمع المحلي المحرك الأول للنهوض بعجلة التنمية السياحية، وذلك للدور الجوهري الذي يلعبه السكان المحليين لنجاح التجربة السياحية بالمقصد السياحي، يتفاوت أفراد المجتمع المحلي بمدى الدعم والتأييد للحركة التنموية السياحية بحسب خلفياتهم المعرفية تجاه النشاط السياحي، ومن الأهمية بمكان التأكد من مستوى دعم أفراد المجتمع المحلي قبل الشروع بالتنمية السياحية لضمان بيئة سياحية إيجابية تزخر بمواطنين ذوو طبيعة مضيافة يحرص أفرادها على تقديم تجربة سياحية تتماشى مع توقعات وإحتياجات السائحين<sup>1</sup>، وهنا يأتي دور المجتمع المحلي من خلال<sup>2</sup>:

❖ لتحقيق تنمية السياحة المستدامة، تحتاج المجتمعات المحلية إلى المشاركة في عملية صنع القرار؛

❖ يمكن للمجتمعات المحلية المشاركة في تحديد وتعزيز الموارد والمعالم السياحية التي تشكل أساس تنمية السياحة المجتمعية؛

❖ قطاع فاعل ومشارك في صنع القرار وتقديم الخدمات المساندة وخاصة في مشاريع التنمية السياحية المستدامة في المناطق النائية.

❖ قطاع منتج ومورد للأيدي العاملة؛

❖ دعم خطط التنمية السياحية من خلال وعي أفراد المجتمع بالآثار المترتبة على النهوض بالقطاع السياحي لضمان نجاح التجربة السياحية من خلال خلق بيئة سياحية يتسم مواطنها بطبيعة مضيافة ومدركة لأهمية السائح من ناحية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية؛

❖ مشاركة أفراد المجتمعات المحلية في تخطيط السياحة ومراعاة الهياكل الإجتماعية التقليدية وبخاصة تلك التي تنتمي إليها مجموعات السكان الأصليين؛

<sup>1</sup> - Hanna Michniewicz-Ankiersztajn, Alicja Gonia, Anna Dłużewska, "THE ROLE OF LOCAL COMMUNITIES IN SUSTAINABLE TOURISM DEVELOPMENT – NOTEĆ RIVER VALLEY CASE STUDY", Economic Problems of Tourism 4/2018 (44),p 189.

<https://www.researchgate.net/>

<sup>2</sup> - Michael Muganda, Agnes Sirima1 and Peter Marwa Ezra, "The Role of Local Communities in Tourism Development: Grassroots Perspectives from Tanzania", Article in Journal of human ecology( 41)1, (Delhi, India) , January 2013,p 55-56.

5. دور الاعلام في التنمية السياحية المستدامة

الإعلام السياحي هو المنوط به الترويج للمنتج السياحي داخل وخارج الدولة وعن طريق الترويج للسياحة في البلد والبلدان الأخرى يساهم هذا الترويج بزيادة أعداد المقبلين علي السياحة سواء كان سياح محليين أو دوليين وزيادة الإقبال علي السياحة هي من أهم أهداف التنمية السياحية المستدامة، والخطة الإعلامية الترويجية يخطط لها ضمن برامج التنمية السياحية، كما يساهم الإعلام السياحي في نشر الوعي والثقافة السياحية بين المواطنين والثقافة السياحية لذى هي من أهم الأشياء التي تؤدي نجاح خطة التنمية السياحية المستدامة فكلما زادت نسبة الثقافة السياحية في المجتمع كلما تقدم في مجال التنمية السياحية والعكس صحيح<sup>1</sup>، ويتمثل دور الإعلام في تحقيق التنمية السياحية المستدامة وذلك من خلال<sup>2</sup>:

- ❖ بث الوعي السياحي والثقافة السياحية بين السكان بشكل عام؛
- ❖ القيام بحملات ترويج للسياحة المستدامة وكيفية إستخدامها؛
- ❖ القيام بالتقارير والإحصائيات السياحية على مستوى العالم لبث المعالم السياحية التي تتميز بها الوجهة السياحية؛
- ❖ فإن دوره في إيصال المجتمع والسياحة إلى قاسم مشترك؛
- ❖ تمثل دور وسائل الإعلام في التوسط في عملية نقل المنتجات السياحية من المنتجين إلى المستهلكين.

ثانيا: التحديات المعاصرة للتنمية السياحية المستدامة

إن تطوير السياحة المستدامة لأي بلد يتطلب حلا للمعادلة الصعبة لمفترضات التنمية السياحية المستدامة الخاصة بمحافظلة على التنمية الإجتماعية والثقافية والبيئية والمقاصد السياحية عموما وفي نفس الوقت حتمية مساهمة قطاع السياحة في ثراء الأمة وتحريك التنمية الشاملة، إلا أن هذا تعوقه ما يشهده العالم من متغيرات كثيرة والتي تتمثل في ( إقتصادية، إجتماعية، بيئية، سياسية إعلامية... إلخ) حيث أنها تغزو مجالات التنمية السياحية بشكل منظم و غير منظم أحيانا، وتقف حائلا دون تقدمها وازدهارها<sup>3</sup> ، ويمكن حصر هذه التحديات في ما يلي :

<sup>1</sup> - أحمد علي عبد الله، التخطيط والتنمية السياحية، أمواج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2014، 167.

<sup>2</sup> - NISTOR, Andreea; NEDELEA, Alexandru-Mircea, **THE ROLE OF MASS-MEDIA ON TOURISM DEVELOPMENT** , Revista de Turism - Studii si Cercetari in Turism . 2018, Issue 26, p17.

<sup>3</sup> - عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات المعاصرة، دار النهضة العربية، الطبعة 1، 2005، ص105.

## 1. عولمة النشاط السياحي:

إن السياحة تعتبر إحدى أولى مظاهر العولمة، لأن النشاطات السياحية عالمية بطبيعتها، ولأن طبيعة النشاط السياحي تستدعي إنتقال الأفراد وتبادل الثقافات داخل الدول وخارجها، وأوجد إنتشار تيار العولمة وتوسعها في السنوات الأخيرة، بيئة خصبة ومساندة لنمو النشاطات السياحية، كما مكنت أدوات العولمة من سهولة الإتصالات وإستخدام شبكة المعلومات العالمية من إحداث تغيرات جوهرية في كل من مستويات وهياكل العرض والطلب السياحيين على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي. ويلاحظ وجود علاقة وتأثير متبادل بين السياحة والعولمة؛ فالسياحة تعد في الواقع احد أهم مظاهر العولمة في الزمن المعاصر، وأبرز عوامل تفاقمها؛ إذ يعتبرها بعض الباحثين الركن الثالث من أركان العولمة فضلا عن الركن الأول المتمثل بثورة المعلومات وشبكة الإتصالات، والثاني الخاص بتحرير التجارة، ولهذه الظاهرة إيجابيات على جميع النواحي والمجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والتقنية والمعلوماتية، كونها تعمل على إعادة تشكيل هياكل الإنتاج والتسويق والتمويل في العالم، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل، ورفع درجة التخصص والكفاءة البشرية والفنية، وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية وزيادة درجة تكامل الإقتصاد العالمي<sup>1</sup>، كما أن لظاهرة العولمة آثارها السلبية كونها تعمل على إلغاء الهوية والثقافة الوطنية، فضلا عن تأثيرها سلبا في المصالح الوطنية والإقليمية وبخاصة للدول الفقيرة، وإيجاد أسواق إستهلاكية للدول الصناعية، والسيطرة على الأسواق المحلية، وفرض الهيمنة السياسية والثقافية والإجتماعية في ظل شعارات الحرية الإقتصادية. مما تقود هذه السلبيات إلى إرتفاع معدلات البطالة، والفساد الإداري وسوء توزيع الدخل والتبعية الخارجية و تنامي النزاعات القومية والكرهية بين الشعوب والأمم، إن الإعتقاد بأن العولمة ظاهرة حتمية لا يمكن صدها أو الوقوف في وجهها مرده الإيمان بحتمية التطور أو التقدم التكنولوجي، ولكن لا يغفل علينا أنها شكل من أشكال الغزو الثقافي أي غزو الثقافة القوية لثقافة أضعف منها، أن التسارع الكبير للعولمة السياحية في السنوات الأخيرة وتزايد نمو القطاع السياحي وتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وقيام العولمة بتهيئة فرص جديدة للأسواق السياحية الجديدة والإزدياد الحاد في نشاطات الشركات السياحية المتعددة الجنسيات، إلا أننا نجد بأن تأثير العمليات الإقتصادية في المجال السياحي في البلدان العربية ليس له دور يذكر نتيجة تقلص دور الدولة كجهاز مستقل يسيطر على قطاع السياحة فضلا عن أن هناك خشية من العولمة السياحية إن ينتج عنها عدم إستقرار وتغيرات سريعة في الأيدي العاملة المحلية، إضافة إلى تأثيراتها على المنشآت الفندقية والسياحية المتوسطة والصغيرة والتي قد تطغى عليها تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتدفعها إلى

<sup>1</sup> - الهيئة العليا للسياحة، "تأثير العولمة على سياحة في مملكة العربية السعودية"، المملكة العربية السعودية، ورقة عمل الهيئة العليا للسياحة مقدمة لندوة ((السياحة والعولمة))، ابها، مصر، 2004، ص10.

الكساد<sup>1</sup>، من ناحية أخرى، أن العولمة سوف تؤدي إلى فقدان الدول النامية الإستقلال الذي طالما حلمت به والرجوع إلى التبعية السياسية والإقتصادية، وفي إطار ذلك أن الشركات السياحية الكبرى العالمية ستصبح هي المحتكر الأول لصناعة السياحة وسحق الشركات الصغيرة وتركز النشاط السياحي بيد شركات والمؤسسات الكبرى والسيطرة على السوق العالمية.

### 1. ظاهرة التكتلات الإقليمية

إن ظاهرة التكتلات الإقتصادية الإقليمية برزت في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي كإتجاه نحو التعاون الإقتصادي بين الدول التي إتفتت فيما بينها لتيسير أمورها في مجال الإقتصاد والتجارة والسياحة التي تعد إحدى القطاعات المهمة في إقتصاديات هذه الدول<sup>2</sup>، وقد لوحظ من خلال إحصائيات منظمة السياحة العالمية أن لهذه التكتلات إنعكاسات سياحية ايجابية على بعض الدول (بين الدول أعضاء التكتل)، أي توسع نطاق السياحة الإقليمية، وإنعكاسات سلبية على الدول الأخرى (التي كانت تتجه للدول الأخرى) أي سيتقلص حجم السياحة الدولية، إذ تشير الدراسات إلى إستحواذ السياحة الإقليمية على نحو 75% من حجم حركة السياحة العالمية، ومن المتوقع إن تزداد تلك النسبة مع توجه التكتلات الإقليمية على حل المشكلات السياحية البينية ووضع التأشيرات السياحية المشتركة التي تسمح بالدخول إلى مختلف الدول داخل التكتل<sup>3</sup>، كتلك التي تقدمها بلدان الاتحاد الأوربي، فضلا عن ذلك أن تحقيق الإنسجام بين العملات المختلفة بين دول العالم مثل التعامل الأوربي بالعملة الأوربية الموحدة (اليورو) قد ينعكس على السياحة الدولية من جوانب إيجابية عدة<sup>4</sup>.

### 2. الأزمات والكوارث الطبيعية:

تعتبر الأزمات والكوارث (سواء من صنع الإنسان أم الطبيعية) أحد العوامل الرئيسة الخارجية التي بإمكانها التأثير بصورة عكسية في النشاط السياحي ولا يمكن للمؤسسات السياحية والدول توقعها إلى حد كبير، وتثير هذه الكوارث والأزمات قلق الهيئات والمؤسسات المعنية في كيفية التكيف مع نتائجها كما حدث في أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 وموجات توسونامي التي حدثت في عام 2004 والأعاصير التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2005<sup>5</sup>، إن الكوارث التي تتعرض لها البيئة

<sup>1</sup> - عامر عيساني، " الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة"، أطروحة دكتوراه علوم التسيير تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة باتنة 1، 2010، ص 104.

<sup>2</sup> - رؤوف محمد علي الانصاري، " السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار"، مطبعة هادي برس، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، 2008، ص 151.

<sup>3</sup> - عبد الباسط وفا، " التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة"، مرجع سابق، ص 128.

<sup>4</sup> - مصطفى يوسف كافي، " صناعة السياحة والامن السياحي"، دار رسلان لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، دمشق، سوريا، 2009، ص 318.

<sup>5</sup> - ستيفن بيج، إدارة السياحة، ترجمة خالد العامري، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مؤسسة محمد راشد ال مكتوم، القاهرة، مصر، 2008، ص 632.

المحيطة بالنشاط السياحي قد إنعكست سلبا وبشكل ملحوظ على حجم الطلب السياحي وعلى العائد السياحي لمدة تمتد حسب نوعية الأزمة ومدتها، من أمثلتها الزلازل والسيول والأوبئة والأمراض، التلوث سوء الخدمات السياحية وعدم الإستقرار السياسي والأمن الداخلي والإرهاب والدعاية الضارة وإنخفاض الوعي السياحي، فضلا عن تأثر السياحة بنقص الموارد البشرية المتخصصة وقلة كفاءتها، فقد أشارت الإحصائيات في هذا الصدد بأنه تمثل المشاكل السياسية بمنطقة الشرق الأوسط أكبر نسبة تأثير في السياحة إذ بلغت 6,93%، يلها عدم الاستقرار في الوضع الأمني إذ تصل نسبتها إلى 5,87% أما الدعاية السياسية الضارة فقد أثرت في السياحة بنسبة 2,72%، بينما تشكل الحوادث الإرهابية أكبر نسبة للأزمات التي ترتبط بالنواحي الإجتماعية والبشرية والصحية فقد وصلت 7,91%، بينما كانت نسبة تأثير الأزمات الطبيعية 4,76%<sup>1</sup>.

أن إرتفاع أسعار النفط والتغير المناخي كانا أقرب التحديات التي تواجه السياحة المستدامة ولنبدأ بأسعار النفط وتقلباته، إذ تعتمد جميع أنواع السفر على التنقل والمواصلات، حتى السياحة المستدامة تعتمد بشكل كبير على أشكال التنقل التقليدية كالتنقل عبر السيارة أو السفر الجوي، ويعتمد كلاهما على الوقود الذي بدأت أسعاره بالإرتفاع عام 2008، مما أعطى إنطباع أن ازدهار السياحة خلال العقود الماضية مؤقت ومرهون بعدة عوامل ومنها إرتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى إرتفاع رسوم رحلات شركات الطيران، وإرتفاع أسعار البنزين والديزل في محطات تعبئة بنسبة 100% مما أثر أيضا في أسعار الأغذية والكهرباء وغيرها من الصناعات التي تعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على النفط. أما التغير المناخي فهو الخطر الأكبر الذي يمس السياحة لتأثيره في الظواهر المناخية العالمية من إزدياد درجات الحرارة، والتغيرات في معدلات هطول الأمطار، والتغيرات في مد والجزر البحري، هذه التغيرات ستمثل خطرا حقيقيا للكثير من الوجهات السياحية المعتمدة على البيئة الطبيعية كمورد أساسي.

وكذلك من بين أهم التحديات التي تواجه التنمية السياحية هي: عدم وجود جدوى إقتصادية مخصصة للقطاع السياحي والمشاريع السياحية، وعدم الإهتمام الكبير بالتنافس السياحي بين الدول أو المناطق السياحية، وجودة الوظائف والعمالة المحلية والتي يجب أن تتلاءم مع القطاع السياحي وجميع السائحين الوافدين أو القادمين من خارج البلاد، وهذه من أكبر التحديات التي من الممكن أن تواجه التنمية السياحية المستدامة؛ حيث أنه يجب العمل بشكل دائم وبإستمرار على تحسين الموظفين والعمل على صقل قدراتهم وخبراتهم وإعطائهم العديد من الدورات التدريبية والثقافية، لمقاومة ومواكبة جميع التطورات التكنولوجية والوظيفة بشكل عام.

<sup>1</sup> - نشوى فؤاد ، محاضرات في السياحة المتواصلة والبيئة، دار الوفاء لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، 2008، ص80.

إضافة إلى عدم قدرة الدولة على المحافظة على الثراء الثقافي وعدم القدرة على تثقيف الشعب بأكمله ببعض العادات والتقاليد الخاصة باحترام السائح ومنحه الخصوصية، وكذلك إحترام جميع الثقافات الخاصة بالشعوب الأخرى، وكذلك تشكل الموارد المحلية سواء الموارد الطبيعية أو الموارد البشرية أو الصناعية تحديا كبيرا قد يواجهه العديد من الأفراد في القطاع السياحي، فغالبا ما تكون هذه الموارد قليلة نسبيا<sup>1</sup>، مقارنة مع أعداد السائحين والعمل على تجديدها أو تنميتها قد يكون صعب بعض الشيء.

#### المطلب الرابع: دور التخطيط السياحي المستدام في تحقيق التنمية السياحية

إن الدراسات الحديثة التي أجريت على العديد من مناطق الجذب السياحي أجمعت أن التنمية السياحية لا يمكن لها أن تزدهر إلا عندما يسبقها وأن يرافقها تخطيط محكم في هذا المجال، فالتخطيط للسياحة لا يقل أهمية عن التخطيط لبقية الأنشطة الاقتصادية، وذلك للسياحة من أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات القومية والاقليمية والمحلية.

ويعمل التخطيط السياحي المستدام على تنظيم الظروف التي تؤدي إلى التنمية السياحية، وإختيار الأهداف وتقدير الموارد وتجديد حجم الإستثمارات ووسائل تمويلها وإختيار المشروعات التي تتطلبها أهداف الخطة، كما يشير التخطيط السياحي المستدام أيضا إلى: "التخطيط الذي يحافظ على البيئة من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة والتحليلات قبل اتخاذ قرار التنمية السياحية، بهدف منع الإستخدام الضار للموارد السياحية والحفاظ عليها<sup>2</sup>، كما يساعد على توحيد جهود جميع الجهات المسؤولة عن تنمية وتطوير القطاع السياحي وتنسيق أعمالها والتقليل من إزدواجية القرارات وتداخل الأنشطة والمسئوليات مما يساعد على تحقيق الأهداف المنشودة، ويعرف التخطيط السياحي على أنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في الدول وفي فترة محددة، وذلك يقتضي حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحقيق أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية وسريعة ومنظمة من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بالشمولية لكل فروع النشاط السياحي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص 130.

<sup>2</sup> -Katerina Angelevska-Najdeskaa, Gabriela Rakicevik, "Planning of sustainable tourism development", Procedia - Social and Behavioral Sciences No 44 ( 2012 ), p 211, [https://www.researchgate.net/publication/257716150\\_Planning\\_of\\_Sustainable\\_Tourism\\_Development](https://www.researchgate.net/publication/257716150_Planning_of_Sustainable_Tourism_Development) consulté le 04/08/2022 .

<sup>3</sup> -Joanne ConnellStephen J. PageTim Bentley, "Towards sustainable tourism planning in New Zealand: Monitoring local government planning under the Resource Management Act", Tourism Management, Vol 30 No (6), December 2009,p 869, <https://journals.scholarsportal.info/details/02615177/v30i0006/867> consulté le 04/08/2022.

وتتمثل أهمية التخطيط السياحي المستدام في تعدد الفوائد البيئية والإقتصادية والإجتماعية التي تنتج عنه لما له الأثر الكبير في دعم توجهات وجهود الحفاظ علي البيئة وعللي الموارد الطبيعية للأجيال المستقبلية، بالإضافة إلي المكاسب الإقتصادية التي تعود علي الفرد وعللي المجتمع ككل<sup>1</sup>.

أي أن التخطيط السياحي يعد وسيلة للتنسيق بين مختلف القطاعات المرتبطة بقطاع السياحة، وتحقيق التوازن المطلوب في ضوء الموارد المحدودة، وتعظيم الآثار الإيجابية للتنمية السياحية المستدامة، وتخفيف آثارها السلبية، وتتطلب تنمية المناطق السياحية وتجهيتها للطلب السياحي تخطيطا شاملا للقطاعات الإقتصادية المختلفة بهذه المناطق، وضرورة التنسيق فيما بينها، مع ضرورة الأخذ في الإعتبار الآثار الإيجابية والسلبية للتنمية.

يتميز التخطيط السياحي الجيد بكونه أسلوب يحقق التوازن بين الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ضمن إطار التنمية السياحية المستدامة، وهو ما يهدف إليه التخطيط السياحي المستدام، لذلك يمكن القول بأن التخطيط السياحي المستدام لابد وأن تتوافر فيه الخصائص الآتية<sup>2</sup>:

- ✓ تخطيط مرن: يتطلب إجراء أي تعديلات طارئة بناء علي المتابعة المستمرة والتغذية الراجعة؛
- ✓ تخطيط شامل: لجميع جوانب التنمية السياحية سواء الإقتصادية أو الثقافية أو البيئية أو السكانية... إلخ؛
- ✓ تخطيط متكامل: يعتبر السياحة علي أنها نظام متكامل، يكمل كل جزء الأجزاء الأخرى، ويؤثر كل عنصر ويتأثر بباقي عناصر عملية التخطيط.
- ✓ تخطيط مجتمعي: يقوم بإشراك جميع الجهات المعنية في المراحل المختلفة لعملية التخطيط.
- ✓ تخطيط بيئي: يحول دون تدهور عناصر الجذب السياحية الطبيعية والتاريخية ويعمل علي صيانتها بشكل مستمر، للحفاظ عليها أطول فترة ممكنة؛
- ✓ تخطيط واقعي: أي لا تتجاوز أهدافه حدود الإمكانيات المتاحة من الموارد الطبيعية والمالية والبشرية؛
- ✓ تخطيط مرحلي منظم: يتكون من مجموعة من الخطوات والنشاطات المتتابعة والمتسلسلة؛
- ✓ تخطيط يتعامل مع السياحة كنظام له مدخلات ومخرجات ويتم تقييمه من خلال التغذية الراجعة.

<sup>1</sup> - بسام سمير عبد الحميد الرميدي، يحي شحاته حسن الزق، التخطيط السياحي المستدام كمدخل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في مصر، مارس 2017، متاح على الرابط: <https://www.researchgate.net/publication/327681146> المطلع عليه بتاريخ 2022/08/02.

<sup>2</sup> - Nouredin Hermez, "Tourist Planning and Development", Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (28) No (3) 2006, p17

المبحث الثالث: إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

تبنت الجزائر إستراتيجية لتنمية القطاع السياحي نظرا لما تملكه من مؤهلات وإمكانات، تهدف من خلالها تحسين صورة الجزائر وجذب الإستثمارات من أجل تسويق المنتج السياحي وجعله أكثر جاذبية داخليا وخارجيا، لذلك بادرت الدولة الجزائرية منذ بداية الألفية إلى صياغة برنامج التنمية السياحية المستدامة 2001-2013، والمخطط الخماسي للسياحة ضمن برنامج الإستثمارات العامة 2010-2014، والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030 بأهدافه وآلياته وديناميكيته يتم على أساسه النهوض بصناعة السياحة في الجزائر، مقوماتها التميز والجودة لضمان موارد مستدامة تستفيد منها الأجيال المتعاقبة.

المطلب الأول: برنامج التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر (2000-2014)

مع مطلع سنة 2000 تم وضع خطة لتطوير القطاع السياحي في شكل وثيقة تحت عنوان "مخطط أعمال التنمية المستدامة في الجزائر في آفاق 2010"، بغية تنمية وترقية النشاطات السياحية لتكوين صناعة سياحية حقيقية من خلال ما يلي<sup>1</sup>:

- إسهام القطاع الخاص في الإستثمارات السياحية بغلاف مالي قدره 75 مليار دينار؛
- زيادة عدد السياح نحو الجزائر ليصل إلى حدود 2.1 مليون سائح خلال سنة 2010؛
- خلق 25 آلاف منصب شغل مباشر؛
- توفير الإيرادات من العملة الصعبة تفوق 1.6 مليار دولار أمريكي؛
- خلق مناطق توسع سياحية جديدة؛
- وضع إطار سياسي يهدف إلى تنمية سياحية مستدامة؛
- وضع مخطط يحدد المناطق الواجب إستغلالها ونوع المنتج السياحي لكل منطقة؛
- سياسة تكوين الموارد البشرية الخاصة بتسيير المصالح السياحية؛
- إتخاذ إجراءات واضحة وعقلانية خاصة بالتهيئة العمرانية؛
- تحسين صورة الجزائر السياحية، وإسترجاع مكانتها بين الدول السياحية، وإبرازها كوجهة سياحية عالمية، من خلال المشاركة في المهرجانات الدولية والمعارض والمؤتمرات؛
- تفعيل عملية الشراكة والخصوصية وفتح القطاع أمام الإستثمارات الأجنبية؛
- إعادة تأهيل وترقية الصناعات الفندقية؛
- تأهيل وترقية الصناعات التقليدية التي تعطي الديناميكية للقطاع السياحي.

<sup>1</sup>-Ministère du tourisme, élément de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie horizon 2010, 2001, p52.

والجدول الموالي يلخص إستراتيجية السياحة للفترة 2010/2001

الجدول رقم (01.02): إستراتيجية السياحة للفترة 2010/2001

أهداف المخطط	2001 إلى 2005	2005 إلى 2010	المجموع	الملاحظات
الرفع من قدرات الإيواء	20 ألف سرير	30 ألف سرير	50 ألف سرير	- معدل الإنجاز 4 آلاف سرير خلال الفترة الأولى - معدل الإنجاز 6 آلاف سرير خلال الفترة الثانية
زيادة الإستثمارات الخاصة	30 مليار دينار	45 مليار دينار	75.000 مليار دينار	تكلفة إنجاز سرير واحد تقدر ب 1.5 مليون دينار خارج تكلفة العقار
زيادة التدفقات السياحية الأجنبية	685 ألف سائح	/	1.2 مليون سائح	السنة المرجعية 1990 ونسبة زيادة تقدر ب 10% تقريبا
زيادة التدفقات السياحية للجزائريين غير المقيمين	452 ألف سائح	/	980 ألف سائح	السنة المرجعية 1990 ونسبة زيادة تقدر ب 50%
التدفقات السياحية الإجمالية	1.137.000 سائح	/	2.180.000 سائح	نسبة زيادة تقدر ب 10% سنويا
التشغيل: -التوظيف المباشر -التوظيف غير مباشر	10.000 30.000	15.000 45.000	25.000 75.000	حسب المنظمة العالمية للسياحة كل إنجاز سرير واحد يسمح بخلق منصب شغل مباشر و 03 مناصب غير مباشرة
المجموع	40.000 منصب شغل	60.000 منصب شغل	100.000 منصب شغل	/

المصدر: عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 276.

من خلال الجدول يتضح أن حجم الأهداف المسطرة تبقى نظرية ويصعب تجسيدها على أرض الواقع والتفاوت كبير بين ما تم التخطيط له والواقع العملي المحقق أو المرجو تحقيقه، بدليل النتائج المحققة، حيث أنه تم توقع الوصول إلى 2.1 مليون سائح سنة 2010، ولكن لم يتم إستقبال سوى 1.4 مليون سائح خلال نفس السنة، بعجز قارب 700 ألف سائح.

حيث أنه بعد مضي سنتين من الانطلاق في البرنامج المسطر تم مراجعة الخطة وإعادة النظر فيها وإدخال بعض التعديلات، وطرح المشروع السابق في شكل مشروع جديد يراعي التغيرات الحاصلة على الصعيد الداخلي تحت إسم "مخطط إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر لآفاق 2013" يصبو إلى تطوير المنتج السياحي الجزائري دوليا بالإضافة إلى الإهتمام بالسياحة الداخلية من خلال:

- تحديد الأهداف الكمية والنوعية على المدى القصير والمتوسط والطويل؛
  - تأطير وتنظيم القطاع لدعم الإستراتيجية الجديدة عن طريق إجراءات التهيئة والتحكم في العقار السياحي من جهة، وتمويل المشاريع السياحية من جهة أخرى؛
  - دعم تكوين الموارد البشرية والنوعية والترويج السياحي؛
  - تنوع وتنمية منتجات سياحية جديدة: (الصحراوية، الساحلية، سياحة الأعمال والمؤتمرات، السياحة الحموية والعلاجية، السياحة الثقافية، السياحة الرياضية والترفيهية).
- هذا التصور يستمد محتواه من المبادئ والاختيارات الأساسية المكرسة في جملة من القوانين والتشريعات، الهدف منها تنظيم وتسهيل الإجراءات القانونية لتطوير الإستثمار السياحي في الجزائر، والتي يمكن عرضها كما يلي:

- قانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة: لقد صدر هذا القانون في 17 فيفري 2003؛ يحدد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكل أدوات وآليات تطبيقها، حيث يهدف إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل<sup>1</sup>:
- ترقية الإستثمار وترقية الشراكة في السياحة؛
  - إدماج مقصد "الجزائر" ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية؛
  - إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال؛
  - تنوع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية؛
  - تلبية حاجيات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والإستجمام والتسلية؛
  - المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية؛
  - تحسين نوعية الخدمات السياحية وترقية وتنمية الشغل في الميدان السياحي؛
  - التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية وتثمين التراث السياحي الوطني.

<sup>1</sup> -المادة (02) من قانون التنمية المستدامة للسياحة رقم (01-03)، المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 17 فيفري 2003، الجريدة الرسمية عدد 11، الصادرة بتاريخ 18 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 19 فيفري 2003، ص.05.

- قانون رقم 02-03: الذي ينظم القواعد العامة للإستغلال والإستعمال السياحيين للشواطئ، وقد صدر هذا القانون في 16 ذي الحجة عام 1423هـ الموافق لـ 17 فيفري 2003م، ويهدف إلى<sup>1</sup>:
- حماية وتثمين الشواطئ قصد إستفادة المصطافين منها بالاستجمام والخدمات المرتبطة بها؛
  - توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجات المصطافين من حيث النظافة والصحة والأمن وحماية البيئة؛
  - تحسين خدمات إقامة المصطافين؛
  - تحديد نظام تسليية مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية.
- قانون رقم 03-03، يحدد هذا القانون مبادئ وقواعد حماية وتهيئة وترقية وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية، ويهدف إلى<sup>2</sup>:
- الإستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية لضمان التنمية المستدامة للسياحة؛
  - إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم وحماية المقومات الطبيعية للسياحة؛
  - المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال إستعمال وإستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية؛
  - إنشاء عمران مهياً ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المميز.
- أولاً: الأهداف النوعية والكمية لمخطط التنمية المستدامة للسياحة أفاق 2013**
- رغم توفر الجزائر على قدرات سياحية غنية ومتنوعة من شأنها أن تتيح على الصعيد الكمي تقديم عرض سياحي متكامل، إلا أن هذه القدرات لم تستغل إستغلالاً أمثل، وفي مسعى شامل ومنسجم للتنمية الإقتصادية بصفة عامة والتنمية السياحية المستدامة بصفة خاصة، حيث قامت وزارة السياحة بوضع تصور لتطوير القطاع السياحي الذي يمتد إلى غاية 2013، وقد تضمن هذا البرنامج أهدافاً كمية ونوعية من شأنها المساهمة في ترقية اقتصاد بديل للمحروقات، ويبقى انتعاش قطاع السياحة مرهون بمدى إمكانية تنفيذ الإختيارات الأساسية المتعلقة بمسيرة تنميته وللأهداف النوعية والكمية المسطرة.
- 1. الأهداف النوعية**
- تتمثل الأهداف النوعية التي تضمنها البرنامج الخاص بالتنمية المستدامة للسياحة ما يلي<sup>1</sup>:
- 
- <sup>1</sup>- المادة (02) من القانون (02-03) المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 17 فيفري 2003، الجريدة الرسمية عدد 11، الصادرة في 18 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 19 فيفري 2003، ص 09.
- <sup>2</sup>- المادة (01) من القانون (03-03) المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 17 فيفري 2003، الجريدة الرسمية عدد 11، الصادرة في 18 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 19 فيفري 2003، ص ص: 14-15.

- ترمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية؛
- تحسين أداء القطاع السياحي من خلال الشراكة في التسيير؛
- تحسين نوعية الخدمات، والإرتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية؛
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية؛
- المحافظة على البيئة والفضاءات الهشة لتوسيع السياحة البيئية؛
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة، بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية المستدامة؛
- تلبية حاجيات الطب الوطني المتزايد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج.

## 2. الأهداف الكمية<sup>2</sup>

لتحقيق الأهداف النوعية السابقة لابد من توفير شروط النجاح والمتمثلة في الهياكل القاعدية الأساسية، لذا كان حجم المشاريع والإستثمار في قطاع السياحة في السنوات الأخيرة الضمانة لتعزيز الانتعاش وتحقيق التواصل للقطاع، ويبقى الرهان مرتبطا برفع العوائق والصعوبات التي يواجهها المتعاملون في ميدان السياحة.

### أ- ترمين الإستثمار السياحي

يهدف برنامج الإستثمار السياحي لتغطية العجز المسجل في مجال الإيواء، هذا الأخير الذي يبقى بعيدا عن تلبية الطلب في ظل الرواج المتزايد للسياحة الجزائرية، وكذا بعيدا عن طاقات الإيواء مقارنة مع بعض الدول العربية، وتتمثل في تجسيد مشاريع جديدة من شأنها الإستجابة للتدفق المرتقب للسياح، وإنتعاش السياحة المحلية والوطنية والذي سيعرف وتيرة توسع على مرحلتين 2004-2007 و2008-2013، إن نمو القطاع مرهون بالمشاريع المسجلة والمحقة في المرحلة الأولى.

أ-1- المرحلة 2004-2007: في هذه المرحلة يتوقع إنجاز طاقات إيواء إضافية بـ 55.000 سرير من طرف المتعاملين، وهي محصلة المشاريع التي هي في طور الإنجاز وتلك المتوقفة وباعتماد مبلغ 1.5 مليون دج للسرير الواحد فإن الإستثمارات تصل إلى مبلغ نظري يقدر بـ 82.5 مليار دج في نهاية المرحلة.

أ-2- المرحلة 2008-2013: إعتبار المشاريع المبادر بها والمقرر إنجازها في هذه المرحلة من النوع المتوسط والرفيع، فالنسبة لـ 60000 سرير المنتظر إنجازها، يكون حجم الإستثمار المتوقع 150 مليار دج، متبنيا تكلفة متوسطة تقدر بـ 2.5 مليون دج للسرير الواحد.

<sup>1</sup> - الديوان الوطني للسياحة: تصور التنمية المستدامة للسياحة بالجزائر لافاق 2013، في مجلة: الجزائر سياحة، العدد 26، مطبعة الديوان، بدون سنة نشر، الجزائر، ص 21.

<sup>2</sup> - وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تصور تطوير السياحة للعشرية (2004-2010)، ص 17.

وعليه فإن حجم الإستثمار المتوقع خلال الفترة 2004-2013 يصل إلى 232.5 مليار دج مع العلم أن مبلغ الأرض ليس محسوبا ضمن هذا التقييم بسبب الفوارق الكبيرة التي تبقى تميز سوق العقار.

ب. رفع قدرات الاستقبال السياحي: ويتم ذلك من خلال إعادة بعث الإستثمار السياحي على مرحلتين أساسيتين هما:

ب-1- المرحلة الأولى: تمتد من 2004-2007، في هذه المرحلة يتوقع إنجاز طاقة إيواء إضافية ب 55000 سرير، وهي محصلة المشاريع التي هي في طور الإنجاز أو تلك المتوقعة، ورغم غياب عقار سياحي مهماً وإنعدام طرق تمويل متماشية مع الإستثمار وإستمرار عدة عوامل معيقة فإنه تم في المرحلة السابقة للمرحلة 2004-2007 دخول 8300 سرير حيز الاستغلال بعد إنجاز 115 فندقاً.

وقد سجل على مختلف الولايات 387 مشروعاً في طور الإنجاز بحيث بلغت النسبة المتوسطة للإنجاز 75% وطاقة تقديرية للإيواء في حدود 38000 سرير، كما سجل توقف 254 مشروعاً، وهي في مستوى إنجاز يصل إلى 50% تقدر طاقتها الإضافية بأكثر من 17000 سرير في جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن طلبات الإستثمار المعطلة بسبب عدم الحصول على قطع أرضية إلى غاية نهاية 2002 لازالت مخزونا للمشاريع الفعلية حيث بلغ عددها 671 مشروعاً وطاقة نظرية حجمها 50000 سرير.

إن إزالة مختلف العقبات سيسمح باستكمال المشاريع في طور الإنجاز وتلك المتوقفة في الفترة ما بين 2004-2007 سيؤدي إلى الحصول على طاقة إضافية تقدر ب 55000 سرير، أي الدخول في حيز الإستغلال لطاقة سنوية متوسطة تقدر ب 13750 سرير.

ب-2- المرحلة الثانية: تمتد من 2008-2013، في هذه المرحلة ولأسباب إقتصادية وتجارية فإن طاقات الإيواء ستعرف تطورا أقل أهمية من المرحلة 2004-2007، وبالتالي نموا سنويا متوسطا يقدر ب 7% وإعتباراً لذلك فإن الطاقة الإضافية المحتملة في نهاية المرحلة ستكون أكثر بقليل من 60000 سرير أي بمتوسط سنوي يقدر ب 10000 سرير.

من هذه التحاليل يتبين أنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاؤها في نهاية 2002 فإن الطاقات التي تم توقعها للمرحلتين (2004-2007) و(2008-2013) ستكون على التوالي 55000 و 60000 سرير، أي بمجموع كلي يقدر ب 187000 سرير في آفاق 2013، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم (02.02): تطور طاقات الإيواء في أفاق 2013

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الأسرة (ألف سرير)	94	105	116	127	137	147	157	167	177	187
نسبة النمو (%)	-	11.7	10.4	9.48	7.87	7.30	6.80	6.37	5.99	5.65

المصدر: عامر عيساني، الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2009، ص 118.

ت. رفع التدفقات السياحية

لقد تم اعتماد سنة 2003 كمرجع لإجراء التقديرات، حيث سجلت هذه السنة توافد 1086866 سائحا، وبنسبة نمو تقدر سنويا بـ 10%، حيث ينتظر بلوغ التدفقات السياحية حوالي 159121 سائحا سنة 2007، أما خلال المرحلة 2008-2013 فإن نسب الزيادة المنتظرة كانت متصاعدة على النحو التالي: النمو بنسبة 11% خلال سنتي 2008-2009ن والزيادة تقدر بنسبة 12% خلال سنتي 2010 و2011، ثم الزيادة المقدر بنسبة 13% خلال سنتي 2012، 2013، وستبلغ المحصلة النهائية للتدفقات المنتظرة خلال سنة 2013 حوالي 3098531، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (03.02): تطور التدفقات السياحية في أفاق 2013

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الوافدين	1195553	1315108	1446619	1591281	1758365	1951785	2176240	2437389	2742063	3098531
نسبة النمو	-	10%	10%	10%	11%	11%	12%	12%	13%	13%

المصدر: عامر عيساني، مرجع السابق، ص 119.

ث. إيجاد مناصب شغل

على أساس تقديرات المنظمة العالمية للسياحة فيما يخص مناصب الشغل التي يوفرها قطاع السياحة يؤدي إنجاز سريرين إلى إحداث منصب شغل مباشر دائم في قطاع السياحة، وثلاثة مناصب أخرى غير مباشرة في النشاطات المرتبطة بالسياحة وإنطلاقا من هذه الفرضية وعلى أساس القدرات الإضافية المبرمجة في هذا المخطط فإن عدد المناصب الجديدة التي يتم إنشاؤها في أفاق 2013 هو 57500 منصب شغل مباشر و172500 منصب شغل غير مباشر ليصل مجموع المناصب الإضافية في هاته الفترة إلى 230000 منصب شغل.

ج. زيادة المداخيل من العملة الصعبة

لقد تم تقدير الزيادة في الإيرادات على أساس الإيرادات المسجلة سنة 2003 والتي أتمدت كمرجع أساسي لتحديد مؤشر "النفقات المتوسطة السنوية لكل سائح"، أما بالنسبة لإيرادات الجزائريين المقيمين بالخارج فلا يمكن التحكم فيها حاليا، وبالتالي لا يمكن أن تكون موضوع تقييم مدقق، إن حساب الإيرادات يأخذ في الحسبان نفقات السياح الأجانب خارج مصاريف النقل مع إعتبار أن متوسط الإنفاق لكل سائح قدر بـ 520 دولارا أمريكيا بالنسبة لسنة 2002 معدلة سنويا بزيادة 3% مما يرفع حجم الإيرادات من 133 مليون دولار أمريكي في سنة 2002 إلى 1.3 مليار دولار سنة 2013، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (04.02): المداخيل السياحية السنوية لأفاق 2013

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المداخيل السنوية (مليون دولار)	200	252	316	397	485	592	722	882	1076	1313

المصدر: عامر عيساني، مرجع سابق، ص 120.

ثانيا: إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة ضمن برنامج الإستثمارات العامة 2010-2014

عانت السياحة الجزائرية في السنوات الماضية من معوقات حالت دون إزدهارها، ومن أجل تحقيق مستويات الإستدامة للسياحة كرسست السلطات مجهودات من خلال عدة برامج من بينها برنامج الإستثمارات العامة 2010/2014 الذي يساهم بتخصيص 27.754 مليار دج للسياحة، والجدول الموالي يوضح توزيع الإستثمارات على قطاع السياحة بصفة عامة ضمن برنامج الإستثمارات العامة 2010/2014.

الجدول رقم (05.02): المخطط الخماسي للسياحة 2010/2014 (البرنامج المركزي الجديد)

صياغة المشروع	مليار دج
السياحة	
اقتناء وتعويض الأراضي السياحية	9.300
نشر مخطط الجودة السياحية	1.500
تحقيق مشروع "دار الجزائر"	1.000
برنامج الدراسات العامة للسياحة	500
دراسات وأعمال خدمة وتطوير	2.000
البنية التحتية الإدارية	
تصميم بناء وتجهيز مقر ومرفقات وكالة تنمية السياحة الوطنية	500
المجموع (1)	14.800

المصدر: خديجة عزوزي، التنمية السياحية المستدامة بين الإمكانيات والآفاق، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2014/2015، ص 239.

كما خصص برنامج الإستثمارات العامة 2010/2014 ميزانية أخرى ضمن البرنامج اللامركزي للسياحة يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم (06.02): المخطط الخماسي للسياحة 2010/2014 (البرنامج اللامركزي الجديد)

صياغة المشروع	مليون دج
السياحة	
دراسة المخطط الرئيسي للسياحة	645
إعادة تأهيل وتطوير المواقع التاريخية، الثقافية والأثرية	2.000
تحقيق الدراسة، الدليل، الخريطة السياحية، الخطة الترويجية، دراسة وإدارة الشواطئ، دراسة المواقع السياحية، دراسة مواقع المياه المعدنية والمواقع المناخية، تطبيق الإشارات الدالة على المواقع السياحية.	6.900
تطوير الرحلات السياحية والسياحة البيئية	500
التعليم العالي	
إنشاء معهد وطني لتقنيات الفنادق والسياحة	500
البنية التحتية الإدارية	
تصميم بناء وتجهيز مقر ومرفقات وكالة تنمية السياحة الوطنية مركز المعلومات والتوجيه السياحي	2.400
المجموع (2)	12.945
المجموع (2+1)	27754

المصدر: خديجة عزوزي، نفس المرجع، نفس الصفحة.

ويتكفل صندوق دعم الإستثمارات والترقية ونوعية النشاطات السياحية بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وتلك الخاصة بدعم إنجاز مشاريع استثمارية سياحية، كما تمنح إمتيازات وتسهيلات و ضمانات للإستثمارات السياحية ضمن هذا البرنامج في إطار قانون المالية لسنة 2008 والقانون التكميلي لسنة 2009، وأهمها ما يلي<sup>1</sup>:

- تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19%، في حين الأخرى لنسبة 25% من هذه الضريبة؛
  - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي يتم إنشاؤها (المقاولون الوطنيون أو الأجانب)، بإستثناء وكالات السياحة والأسفار، وكذا شركات الإقتصاد المختلط التي تنشط في السياحة؛
  - تستفيد الإستثمارات في المشاريع السياحية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال والجنوب على التوالي من تخفيض 3% و4.5% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛
  - الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المبرني بالنسبة للنشاطات السياحية والفندقية والحموية؛
  - تطبيق النسبة المخفضة بـ 7% من الرسم على القيمة المضافة إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية، بالإضافة إلى نشاطات المطاعم السياحية المصنفة والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي؛
  - من أجل التحفيز على تطوير قطاع السياحة على مستوى الجنوب والهضاب العليا تستفيد عمليات منح الإمتياز على القطع الضرورية لإنجاز المشاريع الإستثمارية السياحية، من تخفيض من نسبة تقدر على التوالي بـ 50% و80%؛
  - توسيع المزايا الممنوحة في إطار الترتيب الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لفائدة الإستثمارات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية.
- ومن أجل تحقيق أهداف التهيئة السياحية وأفق التنمية على المدى المتوسط (2010-2014)، يركز هذا المخطط على تطبيق الآليات التالية<sup>2</sup>:

- تثمين وجهة الجزائر من خلال إعادة تفعيل مكاتب السياحة المحلية وإقامة شراكة بين وكالات السياحة الكبرى ووكالات سياحية جزائرية معتمدة؛

<sup>1</sup> - خديجة عزوزي، بلايلية ربيع، تطوير وترقية السياحة في الجزائر، الكتاب الجماعي: القطاع السياحي ورهانات التنوع الإقتصادي في الجزائر، مخبر الطرق الكمية في العلوم الإقتصادية وعلوم الادارة وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزء الأول، مارس 2022، ص 97.

<sup>2</sup> - فتحي حنيش، لخضر بن علي، مكانة الإستثمار السياحي في تحقيق التنمية الإقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2006/2016 ضمن برنامج SDAT، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13 العدد 1، جامعة غرداية، 2020، ص 31.

- مخطط الجودة السياحية والتي إنعكس تطبيقه بالنتائج التالية:
  - إنضمام مهني السلسلة السياحية لحد الآن إلى مسعى النوعية من خلال التوقيع على عقود التزامات سياحية تتعلق بإحترام مؤشرات النوعية؛
  - عصرنة 65 مؤسسة تابعة للقطاع العمومي في طور الدراسة؛
  - برنامج تكوين مكثف يسمح بتكوين 1100 مهني في مختلف الفروع؛
  - في مجال الإستثمارات تعد النتائج المحققة واعدة بحيث تم إطلاق 342 مشروع ما يعادل 34000 سرير؛
  - أما فيما يتعلق بتسيير العقار السياحي تمت مباشرة عمليات مسح الأراضي ورسم الحدود لصالح 47 منطقة توسع سياحي مع تجديد المخزون العقاري لصالح 147 منطقة جديدة أخرى؛
  - الإهتمام بالتكوين وعصرنة القطاع من خلال إستكمال كل من المدرسة العليا للسياحة بتيبازة ومعهد تقنيات الفنادق بعين تموشنت في الأجل المحددة؛
- يمكن القول أن برنامج الإستثمارات العامة (2010-2014) له دور كبير في تحسين مناخ الإستثمار السياحي من خلال توفير شروط وظروف ملائمة للسياحة والسائح وهذا يتطلب توفير المرافق الضرورية والبنى الأساسية، وتوفير الأمن ووسائل الإقامة السياحية وتعزيز كل النشاطات المباشرة في إطار الإنعاش الإستثمار السياحي ومنح المزيد من الإجراءات المالية والجبائية الرامية إلى تحفيز وتطوير السياحة الوطنية والدولية.

#### المطلب الثاني: مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030

كان المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 موضع نقاش وطني واسع، جهوي ومحلي جمع مختلف الفاعلين والمتعاملين في السياحة الوطنية: مستثمرين، مراقبون، أصحاب وكالات أسفار، مرشدون، ناقلون، مقدمو خدمات، فندقيون، أصحاب مطاعم، دواوين السياحة، الحركات الجمعوية، المجموعات المحلية... إلخ، ويتمثل الرهان في إعادة ملائمة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من طرف مجمل المتعاملين والفاعلين في السياحة<sup>1</sup>.

#### أولا: تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

يعتبر هذا المخطط التوجيهي عنصرا من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية SNAT 2030، الذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بموجب القانون رقم: 01-02 المؤرخ في: 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم

<sup>1</sup> - وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025"، الكتاب رقم (01): تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص 07.

والتنمية المستدامة كعمليات تطوير الأنشطة السياحية ومنشآتها الأساسية في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والتي تراعي خصوصيات المناطق وإمكانياتها، الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وواجبات الإستغلال العقلاني والمتسق للمناطق والفضاءات السياحية.

تم إعداد المخطط التوجيهي سنة 2007، من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، بالتعاون مع اللجنة الفرنسية (ODIT-France)، التي قامت بكتابة تقرير الخبراء حول نقاط المحاور المرجعية لهذا المخطط.

يعد المخطط الوطني للتهيئة السياحية (SDAT 2030) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياحة السياحية في الجزائر فهو بمثابة نظرتها للسياحة الوطنية في مختلف الآفاق، على المدى القصير (2009)، المدى المتوسط (2015)، المدى الطويل (2025)، وتم تمديده إلى سنة 2030، وهو يمثل الوثيقة التي تعلن بها الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الاقليمي إذ أنه يحدد الادوات الكفيلة بتنفيذها وشروط تحقيقها مبينا الكيفية التي تريد من خلالها الدولة ضمان التوازن الثلاثي: العدالة الإجتماعية، الفعالية الإقتصادية، الدعم الإيكولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى كامل التراب الوطني خلال العشرين سنة القادمة<sup>1</sup>.

كما يعتبر هذا الأخير أداة تترجم عن إرادة الدولة الفعلية في تامين مختلف القدرات السياحية والثقافية والتاريخية، بغية إستغلالها لصالح السياحة الجزائرية والنهوض بها وجعلها قطبا سياحيا في المنطقة الأورو متوسطية، ويعد هذا المخطط أرضية العمل الرئيسية لتنمية السياحة في الجزائر، وكذلك تجسيد التوجه الساعي إلى تامين الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، ويعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية نتيجة عمل فكري وإستشارة واسعة بمشاركة المتعاملين والمحليين والعموميين والخواص<sup>2</sup>.

ركزت السياسة السياحية الجديدة المنتهجة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على تحقيق الأهداف الإستراتيجية الكبرى التالية<sup>3</sup>:

✓ جعل السياحة إحدى محركات النمو الإقتصادي من خلال:

○ ترقية اقتصاد بديل للمحروقات؛

○ تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية؛

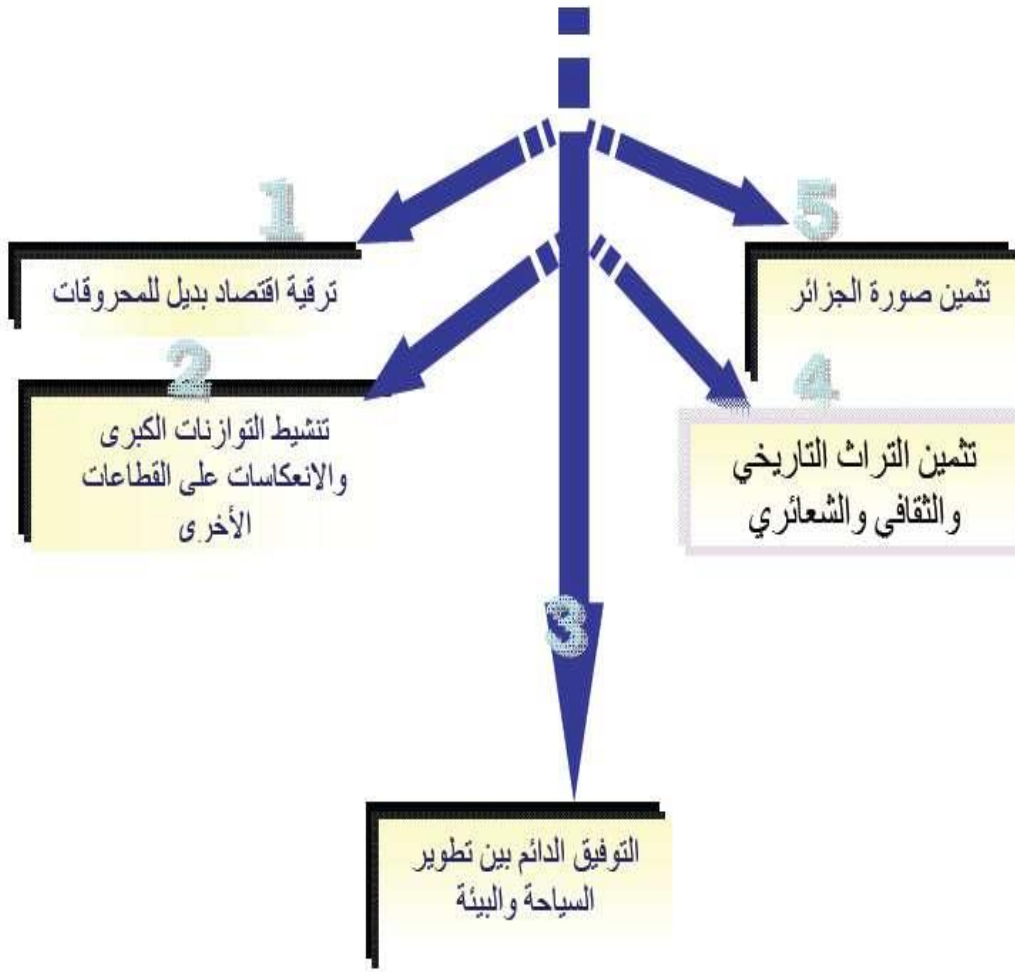
<sup>1</sup> -Ministère de l'aménagement du territoire , de l'environnement et du tourisme, le diagnostique; audit du tourisme algérien, livre n°01, Schéma Directeur d'aménagement touristique (SDAT 2030, janvier 2008, p4.

<sup>2</sup> - وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025"، الكتاب رقم (03): الأقطاب السياحية السبعة للإمتياز، جانفي 2008، ص03.

<sup>3</sup> - وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025"، الكتاب رقم (01): تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص: 22-23.

- إعطاء الجزائر إنتشارا سياحيا دوليا والمساهمة في خلق وظائف جديدة؛
- المساهمة في تحسين التوازنات الكلية (التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي، الإستثمار).
- ✓ الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات أخرى(الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، التشغيل).
- ✓ التوفيق بين الترقية السياحية والبيئة، ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية السياحية(اقتران اجتماعي، إقتصادي وبيئي).
- ✓ تثمين التراث الثقافي والتاريخي والديني، لكونه تمثل عناصر جذب هامة للاستثمار السياحي.
- ✓ التحسين الدائم لصورة الجزائر، حيث يهدف هذا البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون تجاه السوق الجزائرية، ضمن آفاق تجعل منها سوق رئيسية وليست ثانوية. ويمكن تمثيل الأهداف السابقة في الشكل الموالي.

الشكل (03.02): الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030



المصدر: وزارة الإقليم والبيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الأول: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص24.

ثانيا: خطة أعمال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

يفرض المخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2030 تعريف الأهداف المادية وصيغة الميزانية المطلوبة لبلوغ ذلك (عدد الأسرة، عدد السياح، المداخيل، العمال الواجب تكوينهم...)، وبصيغة أخرى يتعلق الأمر بتحديد خطة الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، يرمي هذا المخطط أيضا إلى ضمان الإنطلاق السريع للسياحة الجزائرية، إذ يركز على مخطط الأعمال بأهداف مادية ونقدية ترمي إلى تلبية الطلب الدولي والطلب الوطني الذي سيزيد عن 11 مليون سائحا في أفق 2025.

1. الأهداف المادية للمرحلة (2008-2015):<sup>1</sup>

عدد الأسرة التجارية المطلوب توفيرها، وعلى سبيل المثال ومن أجل إستقبال 6.5 مليون سائح في ظروف جيدة، تمتلك تونس 220 ألف سرير، تسعى الجزائر من خلال هذا المخطط في أفق 2015 إلى تحقيق جملة من الأهداف المادية يمكن إيجازها في الآتي:

- ✓ سطر المخطط برنامج للوصول إلى طاقة فندقية تصل إلى أكثر من 60 ألف سرير مع نهاية 2013؛
- ✓ الوصول إلى إستقبال 2.5 مليون سائح اجنبي في أفق 2015 وهو ما يتطلب توفير 75 ألف سرير ذات جودة عالية؛
- ✓ بالنسبة للأقطاب السياحية ذات الأولوية فتهدف إلى الوصول إلى 40 ألف سرير بالمعايير العالمية، منها 30 ألف من الطراز الرفيع في المدى القصير، و 10 ألف سرير إضافي في المدى المتوسط؛
- ✓ خلق 400 ألف منصب شغل (مباشر وغير مباشر) و 91.6 ألف منصب بيداغوجي للتكوين.

2. الأهداف النقدية للمرحلة 2008-2015:

إن خطة الأعمال لوضع ورقة طريق تخدم القطاع السياحي قدرت الإستثمار الإجمالي العمومي والخاص الضروري بين 2008-2015 ب 2.5 مليار دولار امريكي، وزع بين الإستثمارات المادية وغير المادية (الهيكل، الطبيعة، الإتصالات)، ب 60.000 دولار امريكي، لكل سرير يوضع (بكل الترتيبات) منها 55.000 دولار أمريكي من الإستثمارات مادية و 5000 دولار امريكي في إستثمارات غير مادية. ومن أجل توفير 40.000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للإمتياز، يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الإستثمار عن 2.5 مليار دولار على مدى 7 سنوات لأفاق 2015، أي 350 مليون دولار سنويا، وبالنسبة لأقطاب الامتياز يمكن تصور جهدا اضافيا بمبلغ 1 مليار دولار لكل البلاد يمكن توظيفه لإزالة العجز البنيوي الحالي.

<sup>1</sup> Ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, livre n°02, Schéma Directeur d'aménagement touristique (SDAT 2030, janvier 2008, p17.

أما بالنسبة لحصة الإستثمار العمومي فالنسبة الإعتبارية المقدرة له هي 15% بما فيها المادي وغير المادي لهذا يجب على السلطات العمومية التكفل ب 375 مليون دولار على مدى السبع سنوات أي حوالي 54 مليون دولار أمريكي للسنة،

والجدول الموالي يلخص مختلف الأهداف المادية والمالية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للفترة 2015-2008:

الجدول رقم(07.02): خطة الأعمال للقطاع السياحي لأفاق 2015

السنة	2007	2015
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84.869 يعاد تأهيلها	75.000 عالية الجودة
المساهمة في الناتج المحلي الخام	1.7%	3%
الايادات السياحية(مليون دولار)	2,5	1500 إلى 2000
مناصب العمل	200.000	400.000 (مباشر وغير مباشر)
التكوين: مقاعد بيداغوجية	51.200	91.600

المصدر: وزارة تهيئة الاقليم والبيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 02، 2008، ص18.

تبين أرقام الجدول أن تطور عدد السياح المتوقع مع نهاية المرحلة (2015/2008) سيكون في حدود 2.5 مليون وافد إلى الجزائر، أي 1.47 ضعف ما هو محقق سنة 2007 أي زيادة بمقدار 800 ألف سائح خلال هذه المدة، أي بمعدل 100 سائح سنويا، أما عدد الأسرة فإن مستوى التطور المستهدف حدد بـ 1.8 ضعف ما هو متاح حاليا لتصبح الطاقة الإجمالية مساوية لـ 159868 سيرا<sup>1</sup>، وبخصوص معدل تطور مساهمة الناتج المحلي الإجمالي كان بمعدل 1.3 مرة مع نهاية سنة 2015، في حين قدرت الزيادة في الإيرادات السياحية بما يقارب 7 إلى 9 مرات أضعاف مقارنة بسنة 2007، بينما قدرت الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها القطاع السياحي في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة 2007، كما وضعت الخطة تصورا لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبلغ عدد المناصب البيداغوجية المتاحة 142800 مقعدا بيداغوجيا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - ساعد بوراوي، تأثير الإستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة 1، 2016/2017، ص67.

<sup>2</sup> - عامر عيساني، مرجع سابق، ص131.

من جهة أخرى تشير مؤشرات الأرقام الفعلية للقطاع السياحي في الجزائر إلى أن عدد السياح بلغ 1 مليون و700 ألف سائح سنة 2015، وبلغ حجم الإيرادات السياحية 357 مليون دولار لنفس السنة، بينما بلغ حجم الطاقة الايوائية 92737 سرير عام 2011، وبلغ حجم التشغيل في القطاع السياحي الجزائري 628.5 ألف عامل بصفة مباشرة وغير مباشرة سنة 2015<sup>1</sup>، وهو ما يبين التفاوت الكبير بين الأهداف المسطرة من قبل الدولة للفترة (2015/2008) والنتائج المحققة بها.

### 3. المشاريع ذات الأولوية ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

لقد تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 كما يلي<sup>2</sup>:

- فنادق السلسلة (Hôtels de chaine): عدد الاسرة من كل الانواع والأصناف بحوالي 29.386 سرير؛
- عشرون قرية سياحية متميزة (VTE) وأرضيات جديدة مدمجة مخصصة للتوسع السياحي مصممة لتناسب مع الطلب الدولي والوطني؛
- خمس حظائر بيئية وسياحية، وثلاثة مراكز للعلاج والصحة والرفاهية؛
- إنطلاق 80 مشروعا سياحيا في 6 اقطاب سياحية بامتياز: 5986 سرير و8000 منصب شغل في الأفق موزعة حسب الجدول التالي:

#### جدول رقم (08.02): توزيع المشاريع السياحية ضمن الاقطاب السياحية للامتياز

عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد المشاريع	الاقطاب السياحية بامتياز
5965	86	23	الشمال الشرقي
9295	49	32	الشمال الوسط
10146	85	18	الشمال الغربي
2092	26	04	الجنوب الغربي الواحات
1513	23	02	الجنوب الغربي توات - قورارة
150	01	01	الجنوب الكبير - الاهقار
225	04	00	الجنوب الكبير-الطاسيلي
29386	274	80	المجموع

المصدر: وزارة تهيئة الاقليم والبيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 02، مرجع سابق، ص19.

<sup>1</sup> - عادل مستوي، أثر تطوير القطاع السياحي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة: "1990-2016"، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2018-2019، ص84

<sup>2</sup> - وزارة تهيئة الاقليم والبيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 02، مرجع سابق، ص19.

من الجدول نلاحظ مدى إهتمام الجزائر بالتنمية السياحية والإنطلاق فيها من الشمال حيث نسجل من أصل 80 مشروعا إستثماريا حوالي 73 منها مرتكزة في الشمال الجزائري خاصة للوسط الذي إستفاد من 32 مشروع نظرا للطلب المتزايد على المنتجات السياحية لهذه المنطقة، في حين أن التنمية في الغرب تكون أقل بحوالي 18 مشروعا والشرق بـ 23 مشروعا، أما الجنوب فبالرغم من مساحته الشاسعة وغناه بالمواقع السياحية والمصنفة كتراث عالمي فلم يعطي الأهمية اللازمة لجعلها قائدا للتنمية السياحية في الجزائر وهذا يظهر من خلال عدد المشاريع المسطرة والتي لم تتجاوز السبعة في كل الأقطاب السياحية الأربعة. كما يتضح من خلال بيانات الجدول أنه مع نهاية المرحلة (2015/2008) سيتم إنجاز 274 فندقا موزعة عبر كامل التراب الوطني بطاقة إيواء تعادل 29386 سرير، مما يعزز الحضيرة الفندقية بالجزائر، مع ملاحظة أن أكبر المشاريع تتمركز في الأقطاب الشمالية بـ 220 فندق مقابل 54 فندقا في الأقطاب الجنوبية، ويرجع ذلك لحيوية المنطقة الشمالية وإقبال السواح على السياحة الشاطئية وسياحة الأعمال، وبالنسبة للأهداف المحددة للأقطاب السياحية ذات الأولوية تشكل أكثر من نصف طاقة الإستقبال والتي تقدر بـ 46 ألف سرير بالمعايير العالمية منها 30 ألف تابعة لعلامات تجارية عالمية على المدى القصير<sup>1</sup>.

### ثالثا: أجندة تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030

يتمر تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية عبر مراحل وفق خارطة طريق تحدد الإطار التنفيذي، الترتيبات التنظيمية، النشاطات التي يتعين القيام بها والمدة الزمنية، وتتمثل مراحل المخطط كالاتي<sup>2</sup>:

1. المرحلة الأولى: وضع هيكل القيادة: تكون بمثابة الخطوة الأولى في المسار، حيث يتم العمل على

تعيين مدير الهيئة، مدراء القطاعات، ورؤساء المهام، والمكلفين بالمهام لأجل:

- تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وشرح أهدافه ومحتواه؛
- تنظيم المستفيدين من المتعاملين في السياحة (الجلسات الجهوية والوطنية لتنمية السياحة)؛
- توضيح أدوار الفاعلين في السياحة؛
- تحديد البرنامج التقديري لإنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية؛
- تحديد طريقة سير الهيئة؛
- تخطيط إجتماعات العمل.

<sup>1</sup> - عبد القادر عوينان، مرجع سابق، ص 306.

<sup>2</sup> - Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, Livre 4 : La mise en œuvre duSDAT 2025 : le plan opérationnel, pp : 32-35.

2. المرحلة الثانية: تنظيم ورشات العمل لكل مشروع: يتمثل هدف ورشات العمل في جمع كل أعضاء الخلية للعمل حول مشروع محدد، وتحديد الطريقة العملية المناسبة، كما تسعى لمعالجة مختلف الإشكاليات (الفروع العقارية، الهياكل المالية، والقطاعات التي لها العلاقة بكل مشروع)، إضافة إلى التطرق إلى مختلف الموضوعات ذات العلاقة التي يمكن أن تكون على سبيل المثال: الإيواء، الإطعام، تجهيزات سياحية وترفيهية، المقاربات العمرانية، إعتبرات التنمية المستدامة، التي يجب العمل على تكييف المشاريع وفقها. كما يتوجب على كل الورشات أن تسمح بتحديد مخطط العمل وأولويات التدخل و الحصص العمومية في الميزانية التقديرية (طرق الدخول، الإضاءة العمومية) لإنجاز المشروع.
3. المرحلة الثالثة: تعريف الإستراتيجية وفقا لكل قطب سياحي: بناء على ما تم تحديده في المرحلة الثانية يقوم كل مكلف بمهمة محلية بتحديد مراحل تنفيذ المخطط على مستوى قطبه، وهكذا سيرز أولوية التدخل كما حددتها مختلف الورشات، لكن فقط التي تخص القطب السياحي الذي يتولى التكفل به. إضافة إلى تحديد مختلف الدراسات الضرورية لإنجاز الأقطاب (دراسة السوق، دراسة قابلية الإنجاز، دراسة التهيئة السياحية)، والتي سيقوم على ضوئها المكلفون بالأقطاب برسم مخطط العمل وإعداد رزنامة تقديرية، بالتشاور مع رؤساء المهام.
4. المرحلة الرابعة: إطلاق مرحلة ما قبل التشغيل للمخطط: تتمثل في إجتماع إتصالي مع ممثلي القطاعات الأخرى، الفاعلين المحليين المعنيين بالمشروع وممثلي مختلف الفروع، من أجل الشروع في الدراسات ومتابعتها، كما يتموضع المرصد وأداة المتابعة والتقييم من طرف الأقطاب السبعة السياحية، البحث عن المستثمرين والمطورين، وتنظيم الفروع والمهنيين والإجتماعيين، وبهذا الخصوص تمت برمجة جلسات وطنية للتنمية السياحية لأفاق 2030، مع بداية 2008 بعنوان إطلاق المخطط التوجيهي للهيئة السياحية 2030، من أجل تحويل الجزائر إلى بلد سياحي عن طريق ما يلي:
- ✓ مضاعفة جاذبية وشهرة وجهة الجزائر (تسويق وترقية سياحية...);
  - ✓ تطوير وتأهيل العرض داخل الأقطاب السياحية للإمتياز، المكرسة للإستثمار مع تعيين الفروع المستقبلية؛
  - ✓ تحديد مخطط نوعية السياحة: المحددة من قبل الزبون، عقلنة الإستثمارات (بوابات الدخول للبلاد، المواقع الاستدلالية، الترتيب المقياسي)
  - ✓ مفصلة الشبكة السياحية؛
  - ✓ حشد التمويل العملياتي.

5. المرحلة الخامسة: إنطلاق أول الورشات والمفاوضات: الورشات الأولى هي المشاريع ذات الأولوية، إضافة إلى تلك التي تتعلق بإعادة تأهيل الموجود أصلا والتي لا ترتبط بأي قيود (كالعقار مثلا). ويتعين على رؤساء المهام بمجرد إنطلاق الورشات الأولى الشروع في المفاوضات الضرورية لتنفيذ المشاريع الأخرى للمخطط التوجيهي (إشراك القطاعات الأخرى، إقتناء العقارات، والبحث عن التمويل، والتعرف على كافة الشركاء المحتملين).

6. المرحلة السادسة: وضع إستراتيجية للترقية والاتصال: في المرحلة الأولى يتوجه الإعلام أولا إلى المهنيين (المتعامل السياحي ووكالات السفر) لاستعادة الثقة وتجديد صورة الجزائر، وإعطاء ضمانات بتنمية سياحية ذات نوعية. كما يجب أن تكون الإستراتيجية على مراحل متتالية لتحديد الأسواق المستهدفة والأهداف حسب الأسواق، تحديد وسائل الاتصال الفعالة.

7. المرحلة السابعة: إطلاق مخطط نوعية السياحة (PQT): تجسيد مخطط نوعية السياحة بمعرفة المؤسسات الفندقية (فنادق، مخيمات، إقامات)، أصحاب المطاعم، الدواوين السياحية المحلية، وكالات السياحة والسفر والناقلين، والعمل على تصنيفه، تشمل عملية مخطط نوعية السياحة على 20% من الحظيرة الفندقية ( 200 وحدة مصنفة أو يعاد تصنيفها من أجل تحديثها وعصرنتها، خلق تصنيف قانوني، والبدء في مخطط التكوين).

8. المرحلة الثامنة: تنفيذ المخطط التوجيهي للسياحة SDAT 2030: يجب على الحركيات التي شرع فيها لإنجاز المشاريع المدعومة بمختلف الإجراءات المرافقة، بالإرتكاز على مخططات العمل المحدد في المرحلتين الثانية والثالثة، كما يتعين على هيئة القيادة عقد إجتماع كل ستة أشهر للوقوف على درجة تقدم المشاريع لإحصاء الإختلالات وإعادة ضبط طريقة العمل الضرورية.

كل هذه السياسات السياحية تستدعي تنظيما وإدارة جديدة فالتنمية السياحية تمر بالفعل عبر ترقية وتأسيس إدارة سياحية جديدة ترمي إلى تشجيع إقامة تفاعل بناء بين الفاعلين الرئيسيين للتنمية السياحية، وتتولى الدولة تصميم السياسة السياحية على المستوى الوطني وتقوم الجماعات المحلية بتنفيذها على المستوى الجهوي والمحلي.

ولأجل إنجاز وتنفيذ المخطط التوجيهي، كان لابد من وضع جدول زمني لكل مرحلة من مراحل المخطط:

➤ من جوان 2007 إلى ديسمبر 2007: يتم فيها إنجاز المراحل الأربعة الأولى:

- إرساء الأسس الجديدة للإستراتيجية السياحية؛
- تجسيد مسار إعادة الإستراتيجية من خلال عقد الجلسات الوطنية؛
- ربط الشبكة السياحية وتحويل الاقليم إلى قطب سياحي؛

■ إطلاق مخطط التكوين ومدارس التكوين في السياحة.

➤ من أكتوبر 2007 إلى جوان 2008:

■ وضع إستراتيجية لتسويق وجهة الجزائر؛

■ تنصيب لجنة قيادة وجهة الجزائر؛

■ إطلاق مخطط نوعية السياحة "PQT"

■ الشروع في ترتيبات الإستقبال في الأرضيات لكبرى لدخول التراب الوطني؛

■ تعزيز أعمال تنفيذ المخطط والمرافقة المالية؛

■ قياس وتيرة التقدم في بلوغ أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

➤ ديسمبر 2007 إلى سنة 2015: إطلاق مشاريع الإستثمار السياحي والإطلاق المتزامن للحركيات الخمس:

■ تعريف وتحديد الأقطاب والقرى السياحية للامتياز؛

■ تحديد الإستراتيجية الخاصة بكل قطب والمسعى الخاص بكل قرية سياحية للامتياز؛

■ مساعي المتعاملين، المرقين والمستثمرين؛

■ إنطلاق مفاوضات الشروع في إنجاز القرى السياحية للامتياز.

➤ سنة 2015 إلى غاية سنة 2030: سيتم تعزيز سياسة التحول السياحي بالجزائر، وتجسيد

المخطط التوجيهي، ويتم تسيير متابعة المشاريع من خلال اللجنة الوطنية للقيادة لضمان

المطابقة والتصديق على مراحل الإنجاز بالنظر لإلتزامات مكتب التسيير بسمعة دولية،

والوساطة بين القوى العمومية والمستثمرين ومكتب متخصص للإستشارة في المنازعات وإعداد

دليل بالشروط المطبقة على المشاريع<sup>1</sup>.

**المطلب الثالث: الديناميكيات الخمس لتفعيل للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**

إعتمدت الدولة في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس ديناميكيات تحدد المعالم

الكبرى له، وتشكل الطريق السريع والمستدام لإنعاش السياحة، مدعومة بعودة الجزائر إلى الساحة

وتتمين موقعها الإستراتيجي، وإعادة الإعتبار للمكان والدور الذي يتعين على السياحة أن تلعبه ضمن آفاق

التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أية سياسة للتنمية المستدامة.

**أولاً: مخطط وجهة الجزائر**

تعاني الجزائر من تصور سلبي لدى السياح خاصة الأجانب منهم، فعدم الإستقرار الأمني الذي مرت به

الجزائر خلال العشرية السوداء ترك أثرا سلبيا لدى الأجانب، ومن ثم وجب على القائمين على السياحة

<sup>1</sup> - سعاد دولي، آليات ترقية السياحة في الجزائر وأثارها على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2013/2014، ص 165.

العمل على ترقية صورة الجزائر لتصبح وجهة سياحية مستقطبة للسياح والمستثمرين في القطاع السياحي، وعليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالتموضع بالصورة على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها والفئات السكانية المستهدفة، ففي المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة عليها مع حصر الفروع والمنتوج الواجب تطويره، كما يتعين تحديد الأهداف لهذه الأسواق.

حيث ترمي سياسة التنمية السياحية لآفاق 2030 إلى وضع بنية وجهة سياحية<sup>1</sup>:

- منافسة على المستوى الدولي؛

- قدرة على تلبية الإحتياجات الوطنية من التسلية، الراحة والعطل؛

- منتجة إقتصاديا واجتماعيا.

ويهدف مخطط وجهة الجزائر إلى<sup>2</sup>:

✓ تنمية القدرة التساهمية للسياحة في الإقتصاد الوطني على أساس: (التنافسية، الأداء، العدالة

الإجتماعية، تثمين الهوية والموروث)

✓ جعل الجزائر وجهة جذابة في المغرب والمنطقة المتوسطية وتعزيز الصورة الإيجابية والقيمة

للجزائر لدى السواح المحليين والأجانب؛

✓ التمرکز في الفروع الواعدة والأسواق الجذابة والتكليف الدائم للعرض حسب الطلب، وتشجيع

بروز الأقطاب السياحية للامتياز.

ثانيا: الأقطاب السياحية للامتياز

القطب السياحي هو تركيبة من القرى السياحية للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات

الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية الإقليمية، كما

أنه يستجيب لطلب السوق ويتمتع بالإستقلالية الكافية ليكون له الإشعاع على المستوى الوطني والدولي<sup>3</sup>.

وقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في هذا الإطار، سبعة أقطاب سياحية للامتياز هي<sup>4</sup>:

✓ القطب السياحي للامتياز شمال شرق: ويشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة،

سوق أهراس؛

<sup>1</sup>-المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب 02: المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات

الأولوية، مرجع سبق ذكره، ص22.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص32.

<sup>3</sup>- الرجوع نفسه، ص38.

<sup>4</sup>- الكتاب 03، الأقطاب السياحية للامتياز، المرجع سبق ذكره، ص06.

✓ القطب السياحي للإمتياز شمال وسط: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلة، البويرة، بجاية، تيزي وزو؛

✓ القطب السياحي للإمتياز شمال غرب: مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيلزان؛

✓ القطب السياحي للإمتياز جنوب شرق: الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعه؛

✓ القطب السياحي للإمتياز جنوب غرب: توات، القرارة، طرق القصور: أدرار، تيميمون، بشار؛

✓ القطب السياحي للإمتياز الجنوب الكبير: طاسيلي، إليزي، جانت؛

✓ القطب السياحي للإمتياز الجنوب الكبير: أدرار، تمنراست.

ويتشكل كل قطب من الأقطاب السبعة من عدة مركبات تستدعي وضعها في تكامل وفقا لقدراتها، بحيث تستجيب لتوقعات مختلف الزبائن، وستسمح هذه الأقطاب السياحية للإمتياز ب بروز تنوع سياحي على كافة الإقليم وتستخدم كنقطة إرتكاز وكقاطرة للتطور السياحي.

إن الهدف الرئيسي المتوخى من بناء هذه الأقطاب السبعة هو تحريك الرافع الذي يسهل الإنتشار السياحي في كافة التراب الوطني، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التالية<sup>1</sup>:

- تسهيل التنافسية، الجاذبية، وإستمرارية الأقاليم؛
- تطوير الأقاليم وفقا لميزاتهم (سياحة الحمامات البحرية، سياحة المدن والأعمال، السياحة الصحراوية والتجوال، السياحة العلاجية، الصحية والرفاهية، السياحة الثقافية والتعبدية، السياحة النوعية)؛
- السماح بوصول جيد لمختلف المركبات السياحية وتكامل الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية على كامل تراب القطب؛
- ضمان إمتياز الصورة النوعية لوجهة الجزائر الجديدة؛
- إشراك السكان المحليين.

### ثالثا: مخطط النوعية السياحية (PQT)

يرمي مخطط النوعية السياحية إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يرتكز على التكوين والتعليم، كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والإتصال فيتناسق مع تطور المنتج السياحي في العالم، ويشمل مخطط النوعية السياحية ما يلي:

✓ تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي؛

<sup>1</sup>-المخطط التوجيهي للهيئة السياحية 2030، الكتاب 02: المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، مرجع سبق ذكره، ص45.

✓ منح رؤية جديدة للمحترفين.

✓ حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية؛

✓ نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية.

وقصد الإستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال 2030، أصبح تكوين العنصر البشري أمرا ضروريا، وعلى هذا الأساس حدد المخطط ثلاثة أهداف إستراتيجية للتكوين، قصد تحفيز الجزائر سياحيا في آفاق 2030 هي:

❖ ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية، وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة؛

❖ إعداد مقاييس الإمتياز للتربية والتكوين السياحي؛

❖ الإبتكار وإستعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال في مخطط النوعية السياحية.

رابعا: مخطط الشراكة العمومية/ الخاصة (PPP)

لا يمكن تصور تنمية سياحية دائمة دون تعاون فعال بين القطاع العام والخاص، وذلك عندما يتحرك المتعاملون العموميين والخواص للإستجابة بأكثر فعالية للطلب الجماعي، حيث تلعب الدولة والجماعات المحلية دورا ضروريا في المجال السياحي خاصة تهيئة الإقليم وحماية المناطق العامة، ووضع المنشآت كالمطارات والطرق في خدمة السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام والأمن، أما القطاع الخاص فهو يضمن أساسيات الإستثمار والإستغلال السياحيين، كما يثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت التصرف<sup>1</sup>.

فأهداف خطة الشراكة تكمن أساسا في صياغة السلسلة السياحية من البداية إلى النهاية، من خلال<sup>2</sup>:

- حماية ومرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة؛
- جذب كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- تشجيع الإستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية والمالية؛
- تسهيل وتكثيف التمويل البنكي للنشاطات السياحية، وخاصة الإستثمار في إطار إنشاء (بنك للاستثمار السياحي) لتطوير تدابير الدعم والحوافز والمساعدة في تقييم المخاطر.

خامسا: مخطط تمويل السياحة

نظرا لخصوصية السياحة كونها تتطلب إستثمارات ضخمة من جهة، وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فإن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة، من خلال دعم

<sup>1</sup> - المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة 2030، الكتاب 02: المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، المرجع السابق، ص51.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص52.

ومرافقة الشريك المرقى أو المطور، وجذب المستثمرين والمحليين والأجانب، ويتضمن مخطط تمويل السياحة النقاط التالية:

- ✓ حماية ومرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين والاجانب؛
- ✓ تشجيع الإستثمار في القطاع السياحي من خلال اللجوء للحوافز الضريبية والمالية؛
- ✓ تسهيل وتكثيف التمويل البنكي للنشاطات السياحية، إنشاء أداة جديدة لتمويل الإستثمارات السياحية مثل إنشاء بنك الإستثمار السياحي.

## خلاصة الفصل الثاني

تبلور مفهوم التنمية المستدامة منذ سنة 1987 وتطور بعدها عبر عدة محطات تاريخية حركتها رغبة المجتمع الدولي في وضع حلول للتحديات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية التي تواجه العالم بدءا بتحقيق تنمية عادلة وشاملة ومحاربة الفقر وإيجاد حلول للتغيرات المناخية عبر تقليل ظاهرة الإحتباس الحراري، ليصبح بعدها تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو الغاية التي يصبو إليها العالم وفق خطة تمتد لسنة 2030، وقد تباين تقدم دول العالم في مسيرة تحقيق هذه الأهداف حيث لا يزال الكثير من العمل ينتظر أغلب الدول النامية، بينما تشكل الأهداف المرتبطة بالقضايا البيئية تحديا لجميع دول العالم بدرجات متفاوتة.

وترتبط مسألة التنمية المستدامة إرتباطا وثيقا بالقطاع السياحي نظرا لآثاره التي تشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، لذلك إتجهت جهود الدول والمنظمات على رأسها منظمة السياحة العالمية نحو العمل والتطوير السياحي من خلال تحديد مبادئ وأهداف مستمدة من مفهوم التنمية المستدامة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد دارت العديد من النقاشات بين الباحثين حول الصعوبات التي تعترض تطبيق مؤشرات السياحة المستدامة، وتداخل المؤشرات بحيث يصعب الفصل بين المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية على سبيل المثال، كذلك صعوبة قياس العديد من المؤشرات كليا، الأمر الذي يؤدي إلى عدم المقدرة على الخروج بمقياس واضح ومتدرج لمؤشرات السياحة المستدامة بأبعادها المختلفة يمكن من خلاله إصدار حكم نهائي على ما يمكن تسميته بالسياحة المستدامة.

# الفصل الثالث

---

تحليل وقياس أثر

الإستثمار السياحي

على التنمية

المستدامة في الجزائر

والدول المقارنة

## تمهيد

إن الإستثمار السياحي يعتبر أداة فعالة لتحقيق التنمية السياحية على إعتبار أن أي إضافة أولية في الإستثمارات المباشرة ستؤدي إلى زيادات مضاعفة في الدخل الفردي والوطني، من خلال مضاعف الإستثمار، حيث أن كل زيادة في الدخل سيخصص جزء منها إلى زيادة الإستثمارات الأخرى المرتبطة بالتنمية السياحية عن طريق ما يسمى - بمبدأ المعجل Accelerator - كما يؤدي الإستثمار السياحي إلى زيادة العرض السياحي بمختلف أشكاله وبالتالي زيادة الطلب السياحي، الشيء الذي تسعى إلى تحقيقه كل دولة تزخر بثروات ومقومات سياحية متنوعة، وفي هذا السياق يجب تهيئة مناخ الأعمال عن طريق تحديث قوانين الإستثمار وملائمتها مع التشريعات الدولية وتفعيل التشريعات المالية والإتفاقيات الدولية. ولتحقيق التنمية السياحية قامت الجزائر منذ الإستقلال بإتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية لذلك من خلال النصوص التشريعية وتحديث للبنية التحتية السياحية وغيرها، من خلال مختلف المخططات التنموية المبرمجة في المجال الإستثمار السياحي، كما قامت في السنوات الأخيرة بوضع إستراتيجية شاملة للنهوض بالقطاع وتنشيطه من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يمتد لأفاق 2030، الذي يعمل على تحديد مناطق ومواقع للتوسع السياحي "ZET"، وجلب الإستثمار السياحي إليها.

وفي هذا السياق سنسعى من خلال هذا الفصل إلى تسليط الضوء على التطور الديناميكي للإستثمار السياحي في الجزائر منذ الإستقلال إلى غاية 2020، ثم توضيح واقع وأهمية الإستثمارات السياحية ودورها في المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر، ثم محاولة تطبيق مجموعة من الطرق الكمية والنماذج الرياضية لقياس أثر الإستثمار السياحي على أبعاد التنمية السياحية في الجزائر مقارنة بـ (تونس، مصر والمغرب) خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1995 إلى غاية 2022، من خلال المباحث التالية :

- المبحث الأول: تطور الإستثمارات السياحية في الجزائر؛
- المبحث الثاني: تحليل دور الإستثمار السياحي في قضايا التنمية في الجزائر؛
- المبحث الثالث: قياس العلاقة بين الإستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الدول المقارنة.

### المبحث الأول: تطور الإستثمارات السياحية في الجزائر

شهد القطاع السياحي في الجزائر عدة تغيرات متأثرا بالتحويلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية منذ مطلع الإستقلال إلى غاية نظام الإقتصاد الموجه ثم الإصلاحات الإقتصادية والإفتاح على إقتصاد السوق، هذا الأخير الذي ساهم بشكل كبير بفتح المجال أمام الإستثمار المباشر في قطاع السياحة ودفع عجلة التنمية الإقتصادية، سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على تاريخ تطور الإستثمارات السياحية في الجزائر.

#### المطلب الأول: الإستثمارات السياحية في ظل الإقتصاد الموجه (1962-1989)

عملت الجزائر خلال فترة الإقتصاد الموجه التي إمتدت من 1962 إلى غاية 1989 على توفير إطار تشريعي ومؤسسي منظم للقطاع السياحي، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لتثمين الموارد السياحية التي تتمتع بها الجزائر، ولم يعطي الجزائر صورة سياحية كفيلا بجعل القطاع أحد أهم المكونات الداعمة للمسار التنموي بالجزائر.

#### أولا: الإستثمارات السياحية خلال الفترة (1962-1966)

كانت الجزائر قبل الإستقلال وقبل إكتشاف الموارد السياحية، تشكل مركز جذب للعديد من السياح الأجانب، حيث قدر عدد السياح الذي وفد على الجزائر سنة 1950 بـ 150 ألف سائح، إلى أن تراجع مع بداية حرب التحرير الوطنية سنة 1954، ولمواجهة التدفقات المتزايدة لعدد الزوار، وضع برنامج موسع للتجهيزات السياحية سمي بمخطط قسنطينة سنة 1957 يخص بناء 17200 غرفة لفنادق حضرية منها 2924 متمركزة في الجزائر العاصمة، وبناء 1130 غرفة في المحطات المعدنية والمناخية، والباقي موزع بين مناطق حضرية وصحراوية<sup>1</sup>، حيث بلغ عدد الفنادق 186 فندقا بإجمالي 6417 سرير، كانت أغلبها متمركزة في الشمال موزعة على ثلاث ولايات كبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة).  
خلال الفترة (1962-1966) نميز بين مرحلتين.

#### 1. السياحة الجزائرية قبل صدور الميثاق السياحي لسنة 1966

غداة الإستقلال قررت الدولة إجراء إحصاء عام وشامل للممتلكات السياحية والفندقية بهدف إلى إعداد جرد وتشخيص للهياكل الموروثة بغية إدماجها في القطاع العمومي، أدى هذا الإحصاء إلى تشخيص طاقات إيواء تقدر بـ 5922 سرير، بالإضافة إلى مجموعة من المطاعم الموزعة على كبريات المدن، حيث كانت هذه الهياكل موزعة حسب نوعية المنتج السياحي وفق الجدول التالي:

<sup>1</sup> - Belkacem Heddar, *Rôle socio-économique du tourisme. Cas de l'Algérie*, Edition ENAP/ENAL/OPU, 1988, Alger, p48.

الجدول رقم (01.03): توزيع طاقة الإيواء الفندقية سنة 1962

المنتجات السياحية	حضري	صحراوي	شاطئي	مناخي	المجموع
عدد الأسرة	2377	486	2969	90	5922
النسبة المئوية (%)	40	08	50	02	100

Source: Belkacem Heddar. Rôle socio-économique du tourisme OPU. Alger. P48

من خلال الجدول السابق، نلاحظ تركيز الطاقات الإيوائية في السياحة الشاطئية والحضرية بنسبة 50% و40% على التوالي، هذا التخصيص للإستثمار يعود إلى معيار الربح الفوري وتبعاً لطبيعة ونوعية وأذواق الزبائن المتوجهة نحو المنتج الشاطئي، وكذلك متطلبات النشاط الإقتصادي التي كونت زبائن تخص المنتج الحضري، ورغم ما عرفته المنطقة الصحراوية من قدوم السياح غير أننا نجدها قد سجلت 8% فقط من مجموع طاقات الإيواء.

وكان تسيير هذه الهياكل السياحية من مهام لجنة مختصة في تسيير الفنادق والمطاعم (COGEHORE)، حيث تأسست في 19 جوان 1963 وهي خاضعة لنظام التسيير الذاتي.

عام 1966 تخلت الدولة عن لجنة تسيير الفنادق والمطاعم وأسندت مهامها إلى الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) الذي أنشأ سنة 1962، وكان تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة، وتمثل مهام الديوان في تسيير أملاك الدولة والتعريف بالمنتج السياحي الجزائري في السوق الدولي للسياحة وذلك بواسطة وسطائه الثلاث في الخارج (ستوكهولم، باريس، فرانكفورت)<sup>1</sup>، وكذلك كلف بعملية إحصاء شامل لكل الثروات السياحية والمشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي قصد الشروع في عملية التنمية السياحية بعد تنظيم القطاع غير أن الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي كانت تعاني منها الدولة والنقص في المردود السياحي وضعف الإمكانيات المالية والنظرة إلى الأولويات التنموية في تلك المرحلة والتي لا تصف السياحة كقطاع تنموي هام، كل ذلك حال دون بلوغ القطاع السياحي لأهدافه، وحاولت الدولة في سنة 1964 النهوض بالقطاع من جديد من خلال إستحداث وزارة مستقلة خاصة بالقطاع السياحي سميت بوزارة السياحة، رغم ذلك بقيت وضعية القطاع تراوح مكانها.

<sup>1</sup> - خالد كواش، مرجع سابق، ص 122.

ورغم أن القطاع السياحي لم يشهد تنمية حقيقية في الفترة ما بين سنتي 1962 و1966، إلا أن الدولة بادرت إلى وضع برنامج يهدف إلى تهيئة مناطق للتوسع السياحي من أجل بناء مرافق للأعمال والمؤتمرات والملتقيات المختلفة، وحددت ثلاث مناطق كبرى وهي<sup>1</sup>:

- الجهة الشرقية، سرايدي بعنابة، وفندق بالقالة ولاية الطارف؛
  - الجهة الغربية للجزائر العاصمة تتمثل في مركب موريتي بسيدي فرج، مركب تيبازة؛
  - الجهة الغربية للوطن الأندلسيات بوهران.
- إن تخلف القطاع السياحي لم يكن يتمثل فقط في جانب الإيواء أو الإستقبال بل يشمل جميع الجوانب التي لها علاقة بالسياحة، نذكر منها ما يلي<sup>2</sup>:
- النظرة إلى السياحة من جانب السياسيين الذين كانوا يعتبرون السياحة نشاط ثانوي وصب كل الإهتمام على المجالات والقطاعات الإقتصادية الأخرى؛
  - الوضع الإجتماعي السائد عشية الإستقلال من (التخلف والفقر) مما جعل غالبية الجزائريين غير مهتمين بالسياحة وكانوا يجهلون معنى العطل مدفوعة الأجر؛
  - نقص العمال المؤهلين والأكفاء في المجال السياحي؛
  - ضعف البنية التحتية السياحية في مختلف القطاعات، بما في ذلك الصناعات التقليدية والفنادق والمرافق المرتبطة بها والترفيه والإتصالات والنقل؛
  - غياب الثقافة السياحية لدى المواطن الجزائري وتعامله غير المبالي مع المعالم الحضارية؛
  - ضعف شبكة الطرقات والمطارات والموانئ والمواصلات بصفة عامة والمؤدية إلى المناطق السياحية بصفة خاصة؛
  - إنعدام الإعلام والإشهار والإنعدام شبه الكلي للوكالات السياحية في الداخل والخارج؛
  - عدم فتح القطاع أمام الخواص للمساهمة في تنمية القطاع بإستثناء مشروعين أحدهما في عنابة والآخر في وهران، كما كانت الإستثمارات الأجنبية منعدمة.

نستخلص مما سبق أن الدولة لم تبذل مجهود كبير لتطوير القطاع السياحي في بداية الإستقلال بدليل أنها لم تنجز أي إستثمار سياحي سواء في الهياكل الفندقية أو المنشآت القاعدية وإكتفت فقط بإنشاء

<sup>1</sup> - محمد يونس، "سبل دعم القطاع السياحي من خلال الإستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2016/2015، ص52.

<sup>2</sup> - Ahmed Houari, *La Politique Touristique et les Investissement en Algérie Depuis 1965*, DE.S.I.S.E, 1974, p05.

وزارة خاصة بهذا القطاع تمثل دورها في تسيير الهياكل السياحية الموروثة والقيام ببعض الأعمال المتعلقة بالجوانب التنظيمية والهيكلية وجمع المعلومات والدراسات والإحصائيات المتوفرة حول المتاحات السياحية قصد توظيفها لاحقا في تحديد مناطق السياحي.

بقي هذا الوضع إلى غاية سنة 1966، أين بدأت الدولة تفكر في إعداد سياسة وطنية لتطوير القطاع السياحي من خلال سن قانون يتعلق بتحديد المناطق والمواقع السياحية<sup>1</sup>، تمهيدا لرسم سياسة شاملة لتطوير هذا القطاع، ولقد كان لهذا الإجراء القانوني دورا هاما في المحافظة على الأقل على الموارد الطبيعية ذات الطابع السياحي آنذاك والوقوف أمام تحويلها لإستعمالات أخرى من قبل مختلف القطاعات الأخرى والهيئات الرسمية المحلية وحتى المتعاملين الخواص.

## 2. السياحة الجزائرية بعد صدور الميثاق السياحي لسنة 1966

تعتبر سنة 1966 بداية الإهتمام الفعلي بالنشاط السياحي من طرف الدولة، حيث قامت الجزائر بتحديد سياسة للتنمية السياحية وفق أطر تشريعية وقانونية، حيث تمت المصادقة على ميثاق السياحة لسنة 1966 والذي حدد توجه السياسة السياحية الجزائرية، حيث يعتبر بمثابة رؤية مستقبلية شاملة لتنمية القطاع السياحي، وقد رسم الميثاق الخطوط العريضة للتنمية السياحية في الجزائر على ثلاثة أصعدة<sup>2</sup>:

- توجيه النشاط السياحي نحو السياسة الخارجية، بغية جلب العملة الصعبة، نظرا لحاجة الجزائر للموارد المالية لأجل تغطية برامج التنمية المختلفة؛
- تشجيع والتركيز على الإستثمار وخلق فرص العمل في مجال السياحة من خلال توسيع هيكلية القطاع مع دمج الجزائر في الأسواق الدولية؛
- إنشاء جهاز خاص بالتكوين السياحي والفندقي لأجل تأهيل اليد العاملة.

في أبريل 1966 (مرسوم رقم: 66-75) تم إصدار أمر يتعلق بمناطق التوسع السياحي والأماكن السياحية، وبذلك تم إدماج قطاع السياحة في مجالات التنمية الإقتصادية، وبعد تحديد أهمية وفوائد السياحة على المستويين الإقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى دراسة ديناميكية السوق الدولي للسياحة، ونوع المنشآت السياحية الواجب إحداثها.

ومن أجل بلوغ تلك الأهداف تم وضع إستراتيجية لتنمية القطاع تمثلت في ما يلي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> -Ordonnance n° 66-62 du 26 Mars 1966 relative aux zones et aux sites touristiques.

<sup>2</sup> -Bilan du développement touristique 62/76, Ministère du tourisme, 1977, p05.

<sup>3</sup> -عزالدين محمدي، أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص ص:97-98.

➤ الشروع في تطوير الصناعة الفندقية، حيث برمج إنشاء 11 ألف سرير عند نهاية المخطط الثلاثي (1967-1969)، مع إختيار الفنادق والمطاعم والمقاهي ذات الطابع السياحي وإصلاحها وإعادة تهيئتها مما يجعلها تتماشى مع نوع الزبون المقصود "السياح الأجانب"؛

➤ تجديد وترميم كافة المرافق السياحية منها الشواطئ والصحراء والمناطق السياحية الجبلية والريفية؛  
➤ حصر وإحصاء كافة المعالم السياحية والتاريخية وتحسينها مع تطوير جوانبها الثقافية والفنية وخلق تقاليد وثقافة سياحية لدى الشعب الجزائري؛

➤ الشروع في إقامة الهياكل اللازمة لتكوين الإطارات السياحية المختصة واليد العاملة المؤهلة في مجال الصناعة الفندقية، حيث تم إنشاء مركزين للتكوين الفندقي سنة 1966 في وهران وقسنطينة.

وبالإضافة إلى الأهداف السابقة نص هذا الميثاق على أهداف أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>1</sup>:

- ضرورة تأسيس الهياكل القاعدية للإستقبال والتي تسمح بالتعريف بالمقومات السياحية للبلاد؛
  - تحقيق التوازن الجهوي وهذا بإنشاء هياكل سياحية بمختلف عناصرها (فنادق، مطاعم، مقاهي،... إلخ) في المناطق النائية؛
  - تحسين وتهيئة الظروف المالية والإدارية والمالية اللازمة لإستقطاب السياح؛
  - تحديد نوع وطبيعة المنتجات السياحية الواجب ترقيتها حسب رغبات الزبائن المستهدفة وبشروط تنافسية عالمية؛
  - تخفيض أسعار الخدمات السياحية والفندقية، وتنظيم حركة التنقل وتطويره؛
  - إنشاء الوكالات السياحية في الداخل والخارج تهدف إلى الإشهار والدعاية بالمنتج السياحي الجزائري، مع تسهيل إجراءات الدخول عبر الحدود والمطارات.
- حسب رأي الخبراء والمختصين للقطاع السياحي في الجزائر فإنه رغم أن الدولة من خلال وضعها لإستراتيجية السياحة للنهوض بتطويره إلا أنها قد فشلت وهذا راجع لأسباب عديدة نذكر منها:
- الإهتمام بالسياحة الدولية دون إعطاء نفس الإهتمام بالنسبة للسياحة الداخلية؛
  - التكلفة المرتفعة للمشاريع السياحة المنجزة والموجهة لإستقطاب السياحة الدولية أدت إلى إنفاق أموال ضخمة بالعملة الصعبة (مركبات: زرالدة، سيدي فرج، تيبازة)، دون تحقيق الأهداف التجارية والمردودية المتوقعة.

<sup>1</sup> - Ministère de la culture et du tourisme: L'avenir de l'industrie touristique, mai 2002, p02.

لقد تم التكفل بالتوجهات والأهداف المسطرة في هذا الميثاق ضمن مختلف المخططات التنموية التي رسمتها الدولة، حيث خصصت في هذا الشأن مكانة لا يستهان بها لقطاع السياحة كما سنرى في النقاط الموالية.

#### ثانيا: الإستثمارات السياحية خلال الفترة (1967-1979)

بعدما حددت الحكومة أهدافها فيما يخص التنمية السياحية، وحددت نوع السياحة التي ترغب في تطويرها، حاولت تحقيق ذلك من خلال المخطط الثلاثي والمخططين الرباعين الأول والثاني، وكان الهدف من وراء ذلك هو جعل القطاع السياحي يساهم في عملية الوطنية مثله مثل القطاعات الأخرى.

#### 1. الإستثمارات السياحية في الجزائر خلال المخطط الثلاثي (1967-1969)

سجلت السياحة في هذا المخطط لأول مرة كبند مستقل ضمن بيانات الإستثمارات الوطنية المخصصة لإنجاز المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية، ورصدت الحكومة لتلك الفترة ما قيمته 11078 مليون دينار جزائري لتمويل الإستثمارات المدرجة في هذا المخطط، ولمعرفة مكانة القطاع السياحي في التنمية سنحاول مقارنة قيمة الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع السياحي مع تلك المخصصة لقطاعات إقتصادية أخرى لنفس الفترة، من خلال الجدول التالي:

#### الجدول رقم (02.03): توزيع الإستثمارات على القطاعات ضمن المخطط الثلاثي (1967-1969)

القطاعات	المبالغ المخصصة لكل قطاع (مليون دج)	النسبة المئوية (%)
الصناعة	5400	48.74
الزراعة	1869	16.87
الهياكل الأساسية	1124	10.14
التربية	912	08.23
السكن	413	03.72
السياحة	282	02.54
التكوين	127	01.14
الضمان الاجتماعي	295	02.66
الإدارة	441	03.68
متفرقات	215	01.94
المجموع	11078	100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الثلاثي 67-69، ص 41.

من خلال تحليلنا للجدول السابق نلاحظ أن القطاع السياحي رتب في آخر الإهتمامات من حيث مبلغ الإستثمار المالي المخصص له مقارنة مع باقي القطاعات الإقتصادية، حيث لا يتجاوز مبلغ 282 مليون دينار جزائري بنسبة قدرها 2.54 % من الإعتمادات المالية الكلية. بمعنى أن القطاع السياحي لم يكن ضمن القطاعات الأولية في التنمية، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى طبيعة النموذج التنموي الذي إنتهجه الدولة بصفة عامة والذي يركز على الصناعات المصنعة، وهو ما يفسر الحصة الممنوحة للصناعة والمقدرة بـ 48.74 % من إجمالي الإستثمارات المبرمجة في هذا المخطط.

حيث كان الهدف من وراء هذه الأموال المرصودة للسياحة الشروع في تهيئة الشروط الضرورية لتنمية سياحية بعيدة المدى من خلال مخططات إقتصادية لاحقة وكانت البداية مع المخطط الثلاثي 69/67، من خلال إنجاز وتهيئة القاعدة السياحية كبناء الفنادق والمركبات السياحية، وتكوين اليد العاملة والإطارات السياحية من خلال إنشاء معاهد للتكوين السياحي والفندقي والقيام بالدراسات التقنية الضرورية والكافية لتحديد مناطق التوسع السياحي المستقبلي والعمل على تنميتها في المخططات اللاحقة. وقد تقرر في هذا المخطط في مجال الإستثمار برمجة إنجاز 11690 سرير فندقي<sup>1</sup>، موجهة على الخصوص للسياحة الشاطئية والصحراوية دون إهمال الأنواع الأخرى للسياحة (الحضرية والمعدنية)، تطبيقا لتوجيهات الميثاق السياحي لسنة 1966 الذي أعطى الأولوية لتلبية الطلب السياحي الخارجي، وقد تم التوزيع على مختلف المناطق السياحية حسب نوع المنتج السياحي، وبما أن الإستثمارات المبرمجة لم تكن كافية، فإن حصيلة الإنجازات لم تكن في مستوى التقديرات، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (03.03): حصيلة برنامج الإستثمارات السياحية للمخطط الثلاثي 69-67

العجز المسجل		المشاريع السياحية المنجزة في 1969		المشاريع السياحية المبرمجة		المنتج السياحي
النسبة %	عدد الأسرة	النسبة %	عدد الأسرة	النسبة المقررة %	عدد الأسرة	
64.5	4360	35.5	2406	51.7	6766	الشاطئي
84.6	1396	15.4	254	12.6	1650	الحضري
84.3	1532	15.7	286	13.9	1818	الصحراوي
78.20	2847	0	0	21.8	2847	المعدني
77.5	10135	22.5	2946	100	13081	المجموع

**Source:** Conseil National Economique et Social, **Rapport Contribution pour la Redéfinition de la Politique Nationale du Tourisme**, 16ème Session plénière, novembre 2000, p29.consulter le 23-10-2024 site web: <https://www.cnese.dz>.

<sup>1</sup> - Ministère de la culture et du tourisme, **l'avenir de l'industrie touristique: proposition pour un projet de développement à long terme**, Mai 1986, p:03.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الإنجاز لمجموع الأنواع السياحية لم تتجاوز نسبة 22.5 % أي ما يعادل 2946 سرير من مجموع 13081 سرير المقرر إنجازها، حيث تم تسجيل عجز شبه كلي في المشاريع السياحية بنسبة 77.5 % عن المشاريع المبرمجة، ويرجع هذا العجز إلى عدم كفاية الموارد المالية المتاحة بالتالي نتج عنه تأخر في الإنجاز، حيث تم إستهلاك 49.25 % فقط من الغلاف المالي لمجمل الإعتمادات المالية المخصصة للقطاع، كما لم يسجل أي إنجاز للمشاريع المبرمجة للإستثمار في المنتج السياحي للحمامات المعدنية بأعلى نسبة عجز قدرت بـ 78.20 %، كما أن أعلى نسبة إنجاز في هذا المخطط تم تسجيلها في المنتج السياحي الشاطئي بنسبة قدرت بـ 35.5 % أي 2406 سرير تم إنجازها من 6766 سرير المبرمجة، وهذا يعود للوضعية الممتازة التي كان يتميز بها المنتج السياحي للشاطئي في الجزائر<sup>1</sup>.

رغم العجز الكبير المسجل في حجم الإستثمارات السياحية إلا أن هذه الانجازات قد ساهمت ولو بقسط ضئيل في رفع طاقة الإيواء السياحي من 5922 سرير غداة الإستقلال إلى 8658 سرير عند نهاية المخطط الثلاثي 67-69<sup>2</sup>.

إن ما تم إنجازه فعلا يتمركز في المناطق الحضرية الشاطئية بالدرجة الأولى والتي تركز على سياحة المركبات والسياحة الشاطئية مثل مركب موريتي ومركب تيبازة، كما بدأ الإهتمام في هذه الفترة بالسياحة الصحراوية من خلال إنجاز ثلاث فنادق متوسطة والمتمثلة في فندق المهري بورقلة، فندق القائد ببوسعادة وفندق المرحبا بالأغواط.

إن المشاريع المجسدة فعليا في هذا المخطط الثلاثي كانت ضعيفة جدا مقارنة بما كان من المقرر إنجازها، ويعود سبب الفارق بين التقديرات والإنجاز إلى ما يلي<sup>3</sup>:

- ضعف قدرات الإنجاز وسوء تحديد المسؤوليات الإدارية؛
- غياب شركات متخصصة تشرف على عمليات الإنجاز؛
- سوء التسيير وإنعدام المراقبة؛
- التركيز على إنشاء المرافق السياحية في المناطق التي بها منشأة أساسية دون العمل على تهيئة مناطق جديدة وتوسيع المناطق المستخدمة.

<sup>1</sup> - CNES, Contribution pour la redéfinition de la politique nationale du tourisme, novembre 2000, p28.

<sup>2</sup> - صالح موهوب، تطور السياحة في الجزائر في ظل المعطيات السياحية الدولية الجديدة، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 138.

<sup>3</sup> - بديعة بوعقلين، الإستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 108.

2. الإستثمارات السياحية في الجزائر خلال المخطط الرباعي الأول (1970/1973)

إن هذا المخطط جاء بنفس الأهداف المسطرة في ميثاق السياحة والمخطط الثلاثي وهي العمل على بناء مرافق سياحية موجهة بالدرجة الأولى للسياحة الخارجية حيث ترمي الأهداف المسطرة في هذا البرنامج إلى إستقبال أكثر من مليون سائح ، وحسب تقديرات المختصين فإنه يجب رفع قدرات الإيواء إلى 70.000 و90.000 سرير نهاية العشرية .

وتم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 700 مليون دينار من إجمالي الإعتمادات المالية والمقدرة بحوالي 27736 مليون دينار لتمويل مختلف الإستثمارات.

ويمثل الجدول الموالي توزيع الإعتمادات المالية على مختلف القطاعات التنموية.

جدول رقم (04.03): توزيع الإستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي (1970-1973)

(الوحدة: مليون دج)

النسبة المئوية (%)	المبلغ المخصص لكل قطاع	القطاعات التنموية
40	12.400	الصناعة
15	4.140	الزراعة
08	2.307	الهياكل الأساسية
05	1.520	السكن
10	2.718	التربية
2.5	700	السياحة
02	585	التكوين
3.5	934	الضمان الاجتماعي
3.2	870	الإدارة
3	800	متفرقات
3.1	760	النقل
100	27.736	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، إنشاء المخطط الرباعي الأول، 1970/1973

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن القطاع السياحي لم يخصص له سوى 2.5% من إجمالي الإستثمارات المبرمجة في المخطط الرباعي الأول وهو ما يؤكد مواصلة تهميش القطاع السياحي، حيث مازال يحتل المراتب الأخيرة بين القطاعات الإقتصادية قبل التكوين، ورغم الزيادة في الميزانية المخصصة للقطاع إلى أكثر من النصف بالنسبة للمخطط الثلاثي السابق، غير أن هذا لا يدل على إعطاء العناية اللازمة للقطاع السياحي بل هو ناتج عن الزيادة الكلية في ميزانية المخطط الرباعي الأول، بل بالعكس نلاحظ أن ميزانية السياحة قد تقلصت بنسبة قدرها 0.04% من الميزانية العامة مما كانت عليه في المخطط الثلاثي السابق. ولأجل تحقيق الأهداف المسطرة تقرر بلوغ 35.000 سرير كطاقة إيواء سياحي خلال نهاية المخطط الرباعي الأول، من خلال إدراج 10 مشاريع ذات طابع ساحلي و11 ذات طابع صحراوي<sup>1</sup>، ورصدت ميزانية قدرت بـ 120 مليون دينار جزائري من أجل إنجاز محطات الحمامات المعدنية والبالغ عددها 08 محطات. كما أعطت الدولة الأولوية لإستكمال مشاريع المخطط الثلاثي الأول، حيث خصص له مبلغ 420 مليون دينار<sup>2</sup>، ومبلغ 280 مليون جزائري وزعت على المشاريع الجديدة، والجدول الموالي يوضح حجم المشاريع المقررة في هذا المخطط.

الجدول رقم (05.03): حجم المشاريع الإستثمارية المقررة في المخطط الرباعي الاول (1970-1973)

الوحدة مليون دج

المشاريع الجديدة			المشاريع القديمة	نوعية المشاريع السياحية
الدراسات والهيكل	النقل السياحي	الإقامات السياحية		
14	15	221	420	حجم الإستثمارات السياحية

Source: Ministère du tourisme: Bilan du développement touristique, 1972-1977, p09.

نلاحظ أن الصناعة الفندقية خصص لها مبالغ معتبرة، فهي تستحوذ على أكثر من 85% من إجمالي مبلغ الإستثمارات المخصصة للمشاريع الجديدة في هذا المخطط، وهو ما يعكس الإهتمام بالصناعة الفندقية حسب توجهات ميثاق السياحة، والمتمثلة أساسا في مضاعفة طاقات الإيواء السياحي.

إضافة إلى إنجاز بعض الهياكل القاعدية الأساسية والتجهيزات الخاصة:

- مركبات موريتي بزراة والأندلسيات بوهران وسيدي فرج بالعاصمة؛
- إعادة تهيئة نادي الصنوبر البحري؛

<sup>1</sup> - Ahmed Tessa, **Economie touristique et aménagement du territoire**, OPU, Alger, 1994, p11.

<sup>2</sup> -Ministère du tourisme et de l'artisanat: **Bilan de développement touristique (1972-1977)**, p09.

• تنمية السياحة في تيبازة ومنطقة القبائل؛

• إصلاح وتهيئة الفنادق الحضرية وبناء فنادق جديدة.

ويظهر الجدول أيضا أن الأولوية الكبرى أعطيت للمشاريع المتبقية من المخطط الثلاثي السابق التي حازت على نسبة 60% من مجموع الميزانية ، وهذا ما يبين عدم القدرة على الإنجاز في الفترة المحددة وعدم تقدير ميزانية المشاريع بطريقة ناجحة أدى إلى تداخل المشاريع المتبقية على حساب المشاريع الجديدة.

وفي نهاية فترة المخططين الثلاثي والرابعي الأول الممتدة من 1967 إلى 1973 وصل عدد الأسرة المنجزة إلى 9220 سرير بعجز يفوق 20.000 سرير عما كان مقررا إنجازه، حيث تم إنجاز 6860 سرير فقط من البرنامج المقرر في المخطط الرباعي، حيث بلغت نسبة الإنجاز حوالي 30%<sup>1</sup>.

والجدول الموالي يوضح طاقات الإيواء السياحي المنجزة في نهاية المخطط الرباعي حسب نوع المنتج السياحي.

جدول رقم (06.03): عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط الرباعي الاول حسب نوع المنتج السياحي

نوع المنتج	شاطئي	صحراوي	حضري	مناخي	معدني	المجموع
عدد الأسرة	4300	1250	710	300	300	6860
النسبة المئوية (%)	62.68	18.22	10.34	04.37	04.37	100

المصدر: خالد كواش، مرجع سابق، ص 143.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الأسرة المنجزة خلال هذا المخطط تخص المنتج السياحي الشاطئي بأعلى نسبة قدرت بـ 62.68%، يلها المنتج السياحي الصحراوي بدرجة أقل، كما أن مجموع المشاريع المجسدة فعليا تبقى بعيدة عن الأهداف المسطرة والمقدرة بإنجاز 35.000 سرير.

وعموما فإن نسبة الإنجاز المحققة في المخطط الرباعي الأول في المجال السياحي كانت ضعيفة جدا، ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها ما يلي:

• إدخال هيئة التخطيط لما تبقى من المخطط الثلاثي ضمن المخطط الرباعي الأول مع الإحتفاظ بنفس وسائل الانجاز ونفس الآليات، حيث أوكلت مهمة إنجاز المشاريع إلى مقاولات عمومية غير مؤهلة لمشاريع ذات النوعية العالية، خاصة المركبات السياحية الكبرى؛

• ضعف حصة الميزانية الموجهة للإستثمارات السياحية، مما أدى إلى تحمل تكاليف إضافية دون تحقيق الأهداف المسطرة، بالإضافة إلى سوء التسيير وعدم التحكم في تقنيات الإنجاز ونقص الإطارات الفنية وعدم المطابقة بين الوسائل والأهداف.

<sup>1</sup> - تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية، نوفمبر 2000، ص 30.

### 3. الإستثمارات السياحية في الجزائر خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

لقد جاء هذا المخطط الرباعي الثاني إستمرارا لإستراتيجية التنمية التي إختارها الجزائر خلال المخطط الثلاثي والمخطط الرباعي الأول، حيث تميز هذا المخطط بتخصيص مبلغ 110.236 مليون دج لتمويل الإستثمارات في مختلف القطاعات أي ما يعادل أربع أضعاف قيمة الغلاف المالي للمخطط الرباعي الأول. حيث حظيت الإستثمارات السياحية بتخصيص مبلغ 1500 مليون دج والتي تقدر بضعف المبلغ الذي كان مخصصا في المخطط السابق، وذلك لمتابعة عمليات التهيئة السياحية خلال الفترات السابقة والشروع في إنجاز منشآت إضافية، والجدول الموالي يوضح توزيع الإستثمارات على مختلف القطاعات التنموية. الجدول رقم (07.03): توزيع الإستثمارات على مختلف القطاعات التنموية خلال المخطط الرباعي الثاني

القطاعات التنموية	المبلغ المخصص لكل قطاع (مليون دج)	النسبة المئوية (%)
الصناعة	48.000	43.5
الزراعة	12.005	10
المياه	4.600	04.2
السياحة	1.500	01.4
الصيد	155	01
البنية الإقتصادية	15.500	14
التربية والتكوين	9.947	09
الشؤون الإجتماعية	14.610	13.3
الإدارة	1.399	01.3
ورشات مختلفة	2.520	02.3
المجموع	110.236	100

المصدر: عبد القادر عوينان، مرجع سبق ذكره، ص 212.

من خلال الملاحظات على الجدول أعلاه، فإن الحصة المخصصة للقطاع السياحي إنخفضت مقارنة بالمخطط الرباعي الأول من 02.5 % إلى 01.4 %، ورغم هذه زيادة الرقمية في الإعتمادات المالية لقطاع السياحة والمقدرة بـ 1500 مليون دينار جزائري، لا يعني ذلك أن القطاع إرتفع في سلم أولويات التنمية الوطنية، لأن مقدار الزيادة المقررة في هذا المخطط كانت نفسها بالنسبة لجميع القطاعات الأخرى، وإنما يعود إلى زيادة حجم الميزانية العامة نتيجة تحسن مداخيل البترول، وإرتفاع تكاليف الإستثمار في جميع القطاعات.

والشيء المؤكد في هذا المخطط، هو الإهتمام الكبير بتطوير والنهوض بالسياحة الداخلية التي كانت مهمة من خلال الميثاق الوطني لسنة 1976 الذي أعطى الأولوية للسياحة الداخلية على حساب السياحة الدولية، إضافة إلى إجراء تعديلات فيما يتعلق بحق العمال والمداومون بصفة مستمرة على الإنتاج في العطل والراحة و توفير أسباب الترفيه الإجتماعي<sup>1</sup>.

أما الأهداف المسطرة في هذا المخطط فكانت توسيع الحظيرة الفندقية إلى 25.000 سرير والوصول إلى 60.000 سرير قبل نهاية سنة 1980 من خلال إنجاز 51 مشروع سياحي، أي حوالي ضعف حصة المشاريع المبرمجة خلال المخطط الرباعي الأول، إلا أن الإنجازات خلال المخطط الرباعي الثاني لم تتجاوز 7.960 سرير بمعدل إنجاز 31.84% .

وعند نهاية مرحلة المخطط الرباعي الثاني كانت الطاقة الفندقية غير كافية وتوزيعها غير متساوي غير مختلف مناطق الوطن، ففي سنة 1977 بلغ عدد المنشآت الفندقية 131 فندقا، موزعة على الجزائر العاصمة، وهران وعنابة بنسب 25%، 11%، 9% على التوالي<sup>2</sup>.

كما قررت الدولة تخصيص سنتي 1978 و1979 إلى إستكمال ما تبقى من المشاريع المسطرة في المخططات السابقة ووضع تقييم عام للوضع الإقتصادية للبلاد تحضيراً لخطط تنمية جديدة<sup>3</sup>، حيث تم تخصيص مبلغ 328.5 مليون دينار جزائري للقطاع السياحي، وتم إنجاز 860 سرير لتصل الطاقة الإجمالية التي تتوفر عليها الجزائر في نهاية 1978 إلى حوالي 8.820 سرير<sup>4</sup>.

جدول رقم (08.03): توزيع طاقة الايواء السياحي المنجزة خلال الفترة (78/74) حسب نوع المنتج

السياحي

المنتج السياحي	عدد الأسرة	النسبة المئوية (%)
محطات شاطئية	3400	38.54
محطات صحراوية	800	9.07
محطات حضرية	2620	29.70
محطات مناخية	300	3.40
محطات معدنية	1700	19.27
المجموع	8820	100

المصدر: خالد كواش، مرجع سبق ذكره، ص 145.

<sup>1</sup> - عزالدين محمدي، مرجع سابق، ص 106.

<sup>2</sup> - Ministère du tourisme, Bilan du développement du secteur touristique, 2008, p05.

<sup>3</sup> - Ministère du tourisme, L'avenir de l'industrie touristique, proposition pour un projet de développement a long terme, Mai 1986, p40.

<sup>4</sup> - خالد كواش، مرجع سابق، ص 144.

من خلال الجدول نلاحظ أنه تم توزيع الإستثمارات في المشاريع السياحية على مجموعة من المحطات السياحية، حيث حظيت المحطات الشاطئية بالنصيب الأكبر بـ 3400 سرير ونسبة 38.54 % مما يدل على مواصلة التركيز على جذب السياح الأجانب، كما تم إعادة الإعتبار بشكل ملحوظ للمنتج السياحي للحمامات المعدنية بغية تدارك النقائص المسجلة في المشاريع السياحية المبرمجة في المخطط الثلاثي (69/67)، وذلك بإنجاز 1700 سرير بنسبة 19.27% مقارنة بالمخطط الرباعي الأول الذي أنجز فيه 300 سرير فقط بنسبة 4.37 %، كما يلاحظ من خلال الجدول زيادة الإهتمام بالمنتج السياحي الحضري (سياحة الأعمال) حيث تم إنجاز 2620 سرير بثاني أعلى نسبة إنجاز تقدر بـ 29.70 %.

#### ثالثا: الإستثمارات السياحية خلال الفترة (1980-1989)

إلى غاية سنة 1979، عرفت المؤسسات السياحية مشاكل تسيير عويصة، مما أدى إلى عدة نقائص في التوجهات السياحية بسبب غياب نظرة شاملة لتنمية القطاع السياحي، لذا أصبح من الضروري إعادة النظر في السياسات السياحية المتتالية للعمل على إعادة توجيه الإستثمارات السياحية بشكل مغاير. وتميزت فترة بداية الثمانينات بتنفيذ مخططين:

- المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

#### 1. الإستثمارات السياحية خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

خلال هذا المخطط تم تغيير الإتجاهات السياحية من تنمية السياحة الخارجية إلى محاولة تنمية السياحة الداخلية منذ بداية السبعينات بسبب إرتفاع مستوى المعيشة وتغير النظرة إلى العطل المدفوعة الأجر، لتلبية وإشباع الحاجيات المحلية في مجال الترفيه والراحة والتسلية، مع مواصلة برمجة المشاريع الإستثمارية السياحية بهدف: إستحداث مناصب شغل جديدة في القطاع السياحي، المساهمة في الإستغلال العقلاني للموارد السياحية لتنمية السياحة الداخلية قصد تقليل الفوارق الجهوية بين المناطق، زيادة المداخل من العملة الصعبة وذلك بتدعيم السياحة الدولية بمختلف الإمكانيات المادية والوسائل القانونية.

حيث حدد المخطط الخماسي الأول إنجاز 26.000 سرير فندقي، منها 12.000 سرير في إطار إستكمال المشاريع قيد التنفيذ عن البرامج السابقة والباقي أي 14.000 سرير عبارة عن مشاريع فندقية جديدة، إضافة إلى ذلك، تم وضع برنامج للتخييم بهدف إلى تطوير سعة إستقبال إجمالية قدرها 7.500 خيمة.

من الناحية الكمية، يتوزع البرنامج الإستثماري الجديد الخاص بهذا المخطط والمقدر بحوالي 14.000 سرير كالتالي<sup>1</sup>:

- إنجاز برامج للفندقة الحضرية بطاقة إيواء قدرها 8.500 سرير يتم توطينها في أهم المدن التي لم تشملها الإستثمارات السابقة أو تلك التي تعاني من ضغط كبير في الطلب على هذا النوع من السياحة؛
- برنامج لتوسيع (Extension) المؤسسات الفندقية الصحراوية يتضمن إستحداث 2.500 سرير جديد؛
- برنامج للسياحة الحموية يتضمن توسيع المحطات الموجودة بطاقة إيواء إضافية قدرها 1.500 سرير؛
- إنجاز مراكز للتخييم بسعة إجمالية قدرها 15.000 مكان-سرير (place-lit).

ولتمويل هذا المخطط التنموي في جانبه المتعلق بالسياحة ، رصدت الدولة إعتمادات مالية قدرها 3400 مليون دج للقطاع ، من أصل 400 مليار دج مخصصة للإستثمار الإجمالية للمخطط الخماسي الأول، حيث كانت حصة السياحة تمثل 0.85 % فقط من إجمالي الإستثمارات، وتم توزيع المبلغ المخصص للقطاع السياحي على النحو التالي<sup>2</sup>:

مبلغ 1.6 مليار دج خاص بإتمام المشاريع الباقية دون إنجاز، و1.8 مليار دج خاصة بإنجاز مشاريع سياحية جديدة، من أجل بلوغ طاقة إيواء تقدر ب 50880 سرير، ومن أجل تحقيق ذلك تم برمجة 89 مشروع سياحي بطاقة إيواء 16550 سرير مقسمة على مختلف المنتجات السياحية حسب الجدول الموالي:

**جدول رقم (09.03): المشاريع السياحية وعدد الأسرة المبرمجة خلال المخطط الخماسي الأول**

نوع المنتج	شاطئ	صحراوي	معدني	مناخي	حضري	مخيمات	المجموع
المشاريع السياحية	02	01	09	05	32	40	89
الأسرة المبرمجة	3300	2350	1650	1150	6900	1200	16550

المصدر: شرفاوي عائشة ، السياحة الجزائرية بين متطلبات الإقتصاد الوطني والمتغيرات الإقتصادية

الدولية، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص151.

من خلال الجدول أعلاه يتبين جليا الإهتمام الكبير الذي أولته الدولة آنذاك بالسياحة الداخلية، من خلال بروز منتج سياحي جديد يتمثل في إقامة المخيمات والحمامات المعدنية الذي يهدف إلى تلبية الطلب الداخلي لفئة العمال محدودي الدخل لكون تكلفتها منخفضة مقارنة بباقي المنتجات، حيث تم تخصيص 49 مشروع لهما من جملة 89 مشروع مبرمج أي ما يعادل 2850 سرير، كما كان الإهتمام واضح بالمنتج الحضري إستجابة للطلب المحلي من خلال برمجة 32 مشروع سياحي بطاقة إيواء تعادل 6900 سرير.

<sup>1</sup>- صالح موهوب، مرجع سابق، ص152.

<sup>2</sup>- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، تقرير عام للمخطط الخماسي الأول (80-84)، ص187.

في نهاية هذا المخطط لم يتم إنجاز سوى 20 مشروع من أصل 89 مشروع المبرمجة، ما يعادل 4050 سرير من أصل 16550 سرير مبرمج منها 1800 سرير خاصة بالمخيمات<sup>1</sup>.

والجدول الموالي يوضح طاقات الإيواء المنجزة عند نهاية المخطط الخماسي الأول سنة 1984.

جدول رقم (10.03): طاقات الإيواء المنجزة خلال المخطط الخماسي الأول (1984/1980)

المنتجات السياحية	شاطئي	صحراوي	مناخي ومعدني	هياكل المؤتمرات والمحاضرات	حضري	الجموع
عدد الأسرة	4035	2144	2000	1148	5405	14.732
النسبة المئوية (%)	27.38	14.55	13.57	07.79	36.68	100

المصدر: نبيل بن مرزوق ، الإستثمار السياحي كألية لترقية الصناعة السياحية- دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 02، 2020/2019، ص 264.

من خلال الجدول يتضح لنا جليا التفاوت الكبير بين التقديرات والإنجازات، حيث أن ما تم إنجازه فعلا في هذا المخطط يتمثل في طاقة إيواء تقدر بـ 14732 سرير، أي ما يعادل نسبة 28.69 %، بنسبة عجز تعادل 71.04 %، ويرجع الفرق الكبير بين البرمجة والإنجاز الفعلي، ويرجع هذا العجز إلى عدة عوامل<sup>2</sup>:

- إرتفاع تكاليف الإنجاز المتعلقة بإنشاء البرامج وتهيئة المناطق السياحية، حيث إرتفع ثمن م<sup>2</sup> الواحد من 867 دج سنة 1969 إلى أكثر من 3913 دج سنة 1980، وهذا ما يعادل أربع مرات تقريبا الثمن السابق وهو عكس حجم المبلغ المرصود لبرنامج المخطط الخماسي الأول للقطاع السياحي؛

- عدم وجود كفاءات للمراقبة والإنجاز وتسيير هذه المشاريع؛

- عدم وجود خبرات وتقنيات في البناء للحد من إرتفاع تكاليف الإنجاز.

## 2. الإستثمارات السياحية خلال المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

أعطى هذا المخطط الأولوية للسياحة الداخلية مع الشروع في تنفيذ برامج خاصة لإستقبال السياح الأجانب، والتأكيد على ضرورة تهيئة مناطق التوسع السياحي (ZET)، حيث تم تسطير الأهداف التالية<sup>3</sup>:

- تدعيم الهياكل والمنجزات المحققة في المخططات السابقة؛

- متابعة تهيئة المناطق السياحية؛

- تطوير محطات المياه المعدنية والمراكز المناخية؛

<sup>1</sup>-conseil national économique et social (CNES), contribution pour la redéfinition de la politique du tourisme, novembre, p37.

<sup>2</sup> -عزالدين محمدي، مرجع سابق، ص 117.

<sup>3</sup> -وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير عام حول المخطط الخماسي الثاني (85-89)، ص 68.

- لامركزية الإستثمارات وتنوع المتعاملين مثل: (الجماعات المحلية، القطاع الخاص المحلي ومؤسسات عمومية أخرى كشركة سوناطراك، البنوك وشركات التأمين)؛
- توسيع ومضاعفة الأماكن المخصصة للمخيمات السياحية،
- إنشاء وإنجاز مشاريع سياحية بالولايات الجديدة، ذات طاقة إيواء تتراوح ما بين 80 إلى 150 سرير من أجل استقبال المؤتمرات والندوات الولائية وكذلك السياحة ومختلف النشاطات الأخرى.

بلغ نصيب القطاع السياحي من الإستثمارات المبرمجة خلال هذا المخطط 3500 مليون دج من أصل 550 مليار دج كمخصصات إجمالية، حيث كانت حصة السياحة تمثل 0.63% فقط من المبلغ الاجمالي، وكان من المقرر إنجاز 22970 سرير فندقى، تشمل المشاريع الموجودة قيد التنفيذ، إضافة إلى المشاريع المؤجلة من المخططات السابقة، كما تم في هذا المخطط الإهتمام بتغطية السياحة الداخلية للمواطنين ذوو الدخل الضعيف والمتوسط، حيث تم تخصيص مبلغ 1800 مليون دج لتوسيع وتهيئة مناطق التخيم، وتم توزيع المشاريع المقرر إنجازها خلال هذا المخطط كما هو مبين في الجدول الموالي:

**جدول رقم (11.03) : المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)**

السنوات	طبيعة المشروع السياحي المبرمج
1985	<ul style="list-style-type: none"> <li>● إعادة تحريك المشاريع السياحية قيد الإنجاز؛</li> <li>● توسيع العديد من الفنادق.</li> </ul>
1986	<ul style="list-style-type: none"> <li>● إنشاء فندقشاطوناف بوهران بقدرة إيواء 600 سرير،</li> <li>● إنجاز مشروع سياحي خاص بالمنتوج المناخي في تيكجدة بطاقة إيواء 1000 سرير.</li> </ul>
1987	<ul style="list-style-type: none"> <li>● إنجاز فندق بجيجل بطاقة إيواء: 300 سرير؛</li> <li>● إنجاز فندق بأرزيو بطاقة إيواء: 300 سرير؛</li> <li>● تجديد بعض الوحدات السياحية الصحراوية؛</li> <li>● تسطير برنامج تنموي طويل المدى إلى غاية سنة 2000، يهدف إلى إنشاء 120 ألف سرير.</li> </ul>
1988	<ul style="list-style-type: none"> <li>● إنجاز فندق في غرداية بطاقة إيواء: 600 سرير؛</li> <li>● إنجاز فندق بمدينة الوادي بطاقة إيواء: 300 سرير؛</li> <li>● إنجاز مركب سياحي بسوق الاثنين بولاية بجاية بطاقة إيواء: 400 سرير؛</li> <li>● توسيع الفنادق السياحية بتيميمون بطاقة إيواء: 120 سرير.</li> </ul>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على: وزارة التخطيط التهيئة العمرانية، تقرير عام حول المخطط الخماسي الثاني (85-89)، مرجع سابق، ص ص 75-76.

إن أهم ما يميز هذه الفترة هو فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، حيث بلغت طاقات الإيواء 48.302 سرير في نهاية سنة 1989، مثلت حصة القطاع الخاص نسبة 46.5% ما يعادل 22.460 سرير<sup>1</sup>، والجدول الموالي يوضح توزيع طاقة الإيواء حسب نوع المنتج السياحي.

جدول رقم (12.03): توزيع طاقات الايواء السياحي في الجزائر حسب نوع المنتج السياحي في نهاية 1989

القطاع المنتج	القطاع العام		القطاع الخاص		الإجمالي	
	عدد الأسرة	النسبة (%)	عدد الأسرة	النسبة (%)	عدد الأسرة	النسبة (%)
الشاطئي	12182	47.12	1145	5.10	13327	27.59
الصحراوي	3781	14.63	2250	11.35	6331	13.11
المعدني	3588	13.88	1528	6.80	5116	10.59
المناخي	954	3.69	76	0.34	1030	02.13
الحضري	5337	20.65	17161	76.41	22498	46.58
المجموع	25842	53.5	22460	46.5	48302	100

المصدر: يونسى محمد، مرجع سابق، ص 65.

وإذا ما قارنا الفترات السابقة، أي من سنة 1966 إلى 1980 مع الفترة الممتدة ما بين 1980-1989، نلاحظ إعادة بعث دور القطاع الخاص في المجال السياحي بعدما غاب عن المخططات السابقة حيث تضاعف بحوالي 04 مرات، حيث إرتفعت طاقات الإيواء خلال هذه الفترة من 5.896 إلى 22.460 سرير أي بنسبة 46.5% للقطاع الخاص، كما نلاحظ أن الفنادق الحضرية تحتل المرتبة الأولى بنسبة 46.58%، وهذا ما يبين جهود الدولة الرامية إلى تنمية السياحة الداخلية، بينما الفنادق المناخية تبقى جد ضئيلة أي بنسبة 2.13%<sup>2</sup>، أما التدفقات السياحية بقيت مستقرة مقارنة بالفترة السابقة، إذ تراوحت بين 250.000 و400.000 سائح حسب السنوات وبمعدل سنوي يقدر بـ 324.000 سائح<sup>3</sup>.

تميزت كذلك هذه الفترة بإتمام البرامج المسطرة في المخططات التنموية السابقة، وتم وضع نموذج قيادي للهيئة السياحية يرتكز على لا مركزية الإستثمارات، وتشجيع القطاع الخاص في هذا المجال، إلا النتائج

<sup>1</sup> عبد الكريم مسعودي، دور الإستثمار السياحي في تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية بالجزائر-دراسة حالة مشروع إستثمار سياحي فندق قورارة بتميمون، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018/2017، ص 137.

<sup>2</sup> توفيق بن سهلة ثاني، أثر المنظومة البنكية في الجزائر على ترقية الإستثمار في القطاع السياحي، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016، ص 77.

<sup>3</sup> صورية مساني، الإستثمار السياحي كبديل إستراتيجي لمرحلة ما بعد البترول- دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014 دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 01، 2018-2019، ص 230.

المحققة بقيت ضعيفة بالنظر إلى الأهداف المسطرة مما إستوجب الدخول في مرحلة جديدة تعتمد على الإنفتاح الإقتصادي<sup>1</sup>.

وفي إطار الإصلاحات الإقتصادية نهاية الثمانينات والمتعلقة بإستقلالية المؤسسات وإعادة هيكلتها تم إنشاء المركز الوطني للسياحة سنة 1989 كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري، والديوان الوطني للسياحة، ووزارة السياحة والصناعات التقليدية المكلفة بتسيير القطاع، كما تم إعادة هيكلة الديوان الوطني للسياحة "ONAT" وإستبداله بمؤسسات جهوية، وهي الشركة الوطنية للفندقة الحضرية "SNHU" بالمدينة، والمؤسسة الوطنية للدراسات السياحية "ENET" بسيدي فرج<sup>2</sup>.

#### المطلب الثاني: الإستثمارات السياحية في ظل الإصلاحات الإقتصادية (1990-2000)

تعتبر فترة التسعينات مميزة على جميع الأصعدة وبالأخص من الناحية الإقتصادية، حيث تميزت هذه الفترة بدخول الإصلاحات الإقتصادية وتبني آليات السوق، قامت الجزائر بإعادة هيكلة القطاع السياحي من خلال توجيهه نحو الخصوصية، تشجيع الإستثمارات السياحية، والإهتمام بمناطق الجذب السياحي، مع بروز الدور الجديد للدولة المتمثل في التخلي عن الإستثمار الإقتصادي المباشر، والتكفل بالتنظيم والتشريع والمراقبة وتوفير الشروط الضرورية للتنمية.

تميزت بداية هذه المرحلة بظهور الإطار التشريعي والقانوني الضروري لتنمية الإستثمارات الخاصة والأجنبية في كل المجالات منها القطاع السياحي، حيث صدرت عدة نصوص تشريعية أساسية منها:

- قانون النقد والقرض (10-90)<sup>3</sup>: يعتبر حجر الزاوية في بداية الإصلاحات الإقتصادية، حيث يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات إقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو لمؤسساتها الفرعية أو لأي شخص معنوي يشار إليه صراحة بموجب نص قانوني؛
- قانون ترقية الإستثمار (12-93)<sup>4</sup>: الذي تم بموجبه إلغاء التفرقة بين المتعاملين العموميين والخواص وبين الجزائريين والأجانب، وينص كذلك على ترقية الإستثمارات وفق ما يتطلبه نظام إقتصاد السوق، يخص كل نشاطات الإنتاج والخدمات؛

<sup>1</sup> - بديعة بوعقلين، مرجع سابق، ص 127.

<sup>2</sup> - رفيق بودريالة، دور القطاع السياحي في التنمية الإقتصادية دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016/2017، ص 185

<sup>3</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 14 أبريل 1990، ص 542.

<sup>4</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05/10/1993 المتعلق بترقية الإستثمار والمنظم للإستثمار الخاص والذي يحدد الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمرين الوطنيين والأجانب، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 10/10/1993، ص 04.

- القانون (01-99)<sup>1</sup>: المحدد لقواعد تسيير الفنادق وكيفية تطوير نشاطها، وتضمن هذا القانون أساسا حقوق وواجبات أصحاب الفنادق والزبائن ، وشروط بناء وإستغلال المؤسسات الفندقية؛
- القانون (06-99)<sup>2</sup>: والذي يهدف إلى تنظيم وترقية النشاطات والأسفار السياحية، ووضع أخلاقيات المهنة وقواعد ممارستها ودعم الإحترافية، بالإضافة إلى تحسين مستوى الخدمات، كما حدد مجالات نشاط الوكالات السياحية وشروط إنشائها .

#### أولا: الامتيازات الممنوحة للإستثمار السياحي

يكرس قانون الإستثمار لسنة 1990 قرار البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية والإستقرار الداخلي، كما يسمح بإستحداث بنوك أجنبية في الجزائر وبالتالي تفتحه على رأس المال الأجنبي في الإستثمار المباشر أو الشراكة، كما قيد تحويل رؤوس الأموال فيما يتعلق بالقطاع السياحي ببعض الشروط منها<sup>3</sup>:

- (1) إستحداث مناصب شغل جديدة مع تأهيل الإطارات الجزائرية وكذا المستخدمين؛
- (2) التخصص والخبرة في الميدان السياحي والعمل على تطوير الوسائل المستخدمة في القطاع السياحي؛
- (3) خلق فائض من العملة الصعبة؛
- (4) تحسين المنتج السياحي؛
- (5) المحافظة وصيانة أملاك الدولة المستغلة في النشاط.

وفي مقابل هذه الشروط يستفيد المستثمر الأجنبي في الجزائر من تحويل رؤوس أمواله مع الفوائد حسب المادة 184 من نفس القانون لسنة 1990، وبعد صدور هذا القانون المشجع لجلب رؤوس الاموال أتاح لوزارة السياحة من إقتراح برنامج إستثماري تحت اسم "الجنوب الكبير" وهو برنامج يمتد لفترة 10 سنوات ينطلق من سنة 1991 ويتوزع بين إستثمارات عمومية وخاصة.

ومن بين أهم الخصائص التي جاء بها القانون الخاص بترقية الإستثمار لسنة 1993، توزيع الامتيازات الجبائية والجمركية وتمييزها من منطقة إلى أخرى من أجل جلب الإستثمارات السياحية للمناطق الأقل حظا في الإستثمار ووزعت خريطة مناطق الإستثمار السياحي كما يلي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10-99 المؤرخ في 06 جانفي 1999 المحدد للقواعد المتعلقة بالفندقة، الجريدة الرسمية، العدد 2، ص 04.

<sup>2</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06-99 المؤرخ في 04 أفريل 1999 المحدد لقواعد ممارسة نشاط وكالة السياحة والسفر، الجريدة الرسمية، العدد 24، ص 13-12.

<sup>3</sup> - عزالدين محمدي، مرجع سابق، ص 150.

<sup>4</sup> - الوكالة الوطنية للتنمية السياحية والمؤسسة الوطنية للدراسات السياحية، الإستثمار والشراكة في السياحة، تقرير صادر عن الوكالة الوطنية للسياحة الجزائري، 90، ص 06.

- النظام العام: يخص الإستثمارات التي تنجز خارج المناطق الحرة والنوعية وخارج نظام الإتفاقيات؛
- النظام النوعي: يخص المناطق التي أعطيت لها الأولوية في التنمية والتي تحتاج إلى تطوير وهي تقدر بـ 671 بلدية، حددت وفق معايير إجتماعية وإقتصادية بالإضافة إلى المناطق المعدة للتوسع السياحي؛
- النظام الخاص بالجنوب الكبير: يخص ولايات أقصى الجنوب: أدرار، إليزي، تمنراست، تيندوف؛
- النظام الخاص بالطوق الثاني من الجنوب: ويخص الإستثمارات المراد إنجازها في الولايات التالية: بشار، البيض، غرداية، النعامة، ورقلة، الأغواط، وادي سوف، بسكرة، الجلفة؛
- النظام المتعلق بالمناطق الحرة: ويخص مناطق محددة لا تخضع للأنظمة الجبائية والجمركية الداخلية، ويتمتع المستثمر داخل المنطقة الحرة بالإعفاء من جميع الضرائب والرسوم والإقتطاعات؛
- نظام الاتفاقيات: ويخص الإستثمارات العامة والإستراتيجية وهذا النظام تمنحه الدولة للمستثمرين على أساس اتفاقيات خاصة. والجدول الموالي يلخص كل المزايا الممنوحة للإستثمارات السياحية

#### جدول رقم (13.03): المزايا الجبائية الممنوحة للإستثمارات السياحية

إمتيازات النظام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الإنجاز	3 سنوات	3 سنوات	3 سنوات	3 سنوات
حقوق التسجيل	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
حقوق التسجيل بعقود تأسيس الشركات ورفع رؤوس أموالها	0.5%	0.5%	0.5%	0.5%
الرسم العقاري	إعفاء من 02 إلى 05 سنوات	إعفاء من 05 إلى 10 سنوات	إعفاء من 07 سنوات على الأقل	إعفاء 10 سنوات
TVA	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
الحقوق الجمركية	03%	03%	03%	03 سنوات
أشغال المنشآت القاعدية	لا شيء	تكفل جزئي أو كلي	50%	تكفل جزئي أو كلي
التنازل على الأراضي العمومية	إتاوة التأجير بقيمة حقيقية	إمتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض 50%	إمتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي
التخفيض على نسبة الفوائد	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء

المصدر: مجلة الإستثمار والشراكة في السياحة، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 1994، ص 15.

كما منحت السلطات في نفس القانون ضمانات داخلية ودولية<sup>1</sup>:

- مبدأ المعاملة العادلة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب على حد سواء؛
- لا يمكن اللجوء إلى تسخير من طرف العدالة، إلا في الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به؛
- إمكانية تحويل رأس المال المستثمر الناجم عنه، ويخص هذا الضمان أيضا الناتج الصافي للتنازل أو التصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للمستثمر.

كما قامت الوكالة الوطنية لترقية ودعم الإستثمار (APSI) سنة 1993 بحملة إعلامية وإشهارية مكثفة نحو المستثمرين المحليين والأجانب، والجدول الموالي يوضح المشاريع الممولة من طرف القطاع الخاص المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات الإقتصادية بما فيها القطاع السياحي خلال الفترة 1993-2000.

الجدول رقم (14.03): توزيع المشاريع الإستثمارية على مختلف القطاعات الإقتصادية (1993-2000)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)
الفلاحة	22227	5	116070	3
البناء والأشغال العمومية	8124	19	738995	22
الصناعة	16141	37	1503426	45
الصحة	732	2	37443	1
الخدمات	4099	9	301834	9
السياحة	1778	4	232571	7
النقل	9681	22	385746	12
التجارة	431	1	27413	1
المجموع	43213	100	3343499	100

المصدر: عادل مستوي، مرجع سابق، ص 51.

يتبين من خلال الجدول أن المشاريع الإستثمارية في القطاع السياحي لم تحظى سوى بـ 1778 مشروع سياحي ما نسبته 4% من حجم الإستثمارات الكلية، و7% من المبلغ الاجمالي للإستثمارات، رغم الإجراءات التحفيزية للإستثمار الخاص إلا أن الإستثمارات الموجهة للقطاع السياحي تبقى دون المستوى المطلوب، وهو ما ينطبق على باقي القطاعات الإقتصادية، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى تدهور الأوضاع الأمنية في الجزائر خلال هذه الفترة، وإحجام المستثمرين بسبب عدم تهيئة العقار السياحي وعدم تلاءم التمويل المصرفي مع طبيعة الإستثمارات السياحية التي تعتمد على القروض طويلة الأجل وبسعر فائدة مدروس

<sup>1</sup> - علي وشقر يوع أمال، قانون الإستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 63.

نظرا لكون الإستثمار السياحي يعتمد كثيرا على التمويل النقدي ومردوده ضعيف على المدى المتوسط، وتوجيه الإقتصاد الوطني بشكل كلي نحو الاعتماد على قطاع المحروقات.

ثانيا: إستراتيجية خوصصة الإستثمارات السياحية

تبنت الجزائر سياسة الخوصصة في القطاع السياحي بموجب الأمر رقم: (95-22)<sup>1</sup>، والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية التنافسية والتي من بينها مؤسسات القطاع السياحي، وتعرف الخوصصة على أنها: "التحويل الجزئي أو الكلي للأصول المادية أو المعنوية للمؤسسات التابعة للقطاع العام، أو كل رأسمالها أو جزء منه لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقطاع الخاص، وتتمثل أيضا في وضع إطار تأسيسي وتنظيمي ملائم لتنمية القطاع الخاص وقوانين السوق ورفع الاحتكار وتحرير التجارة"<sup>2</sup>.

أما الأسباب التي أدت بالجزائر إلى تبني خيار الخوصصة السياحية هي<sup>3</sup>:

- العجز الذي سجلته المؤسسات السياحية، حيث في سنة 1992 سجل عجزا ماليا ل 13 مؤسسة من 17 مؤسسة عمومية إقتصادية للتسيير الفندقي والسياحي؛
- ضعف القطاع السياحي وعجزه على عكس صورة الجزائر السياحية؛
- إرتفاع أسعار الخدمات السياحية مقارنة مع نوعيتها وإنعدام صيانة المرافق السياحية؛
- ضعف المستوى التكويني لمستخدمي القطاع السياحي؛
- ضعف مشاركة قطاع السياحة في إمتصاص البطالة وخلق مناصب عمل؛
- غياب الثقافة والصيانة والمتابعة في المرافق السياحية؛

وكان هدف الدولة من وراء الخوصصة السياحية ما يلي<sup>4</sup>:

- الخوصصة الكلية للتسيير؛
- الخوصصة الجزئية أو الكلية لرأس المال؛
- الخوصصة الكلية للإستثمارات المستقبلية؛
- إنفتاح الجزائر على رأس المال الخاص والأجنبي؛
- توجيه المؤسسات السياحية نحو الطرق الحديثة للتسيير.

<sup>1</sup> - المادة رقم 01، الأمر رقم 22-95، الجريدة الرسمية رقم 48، الصادرة في: 26/08/1995.

<sup>2</sup> - وزارة إعادة الهيكلة والمشاركة، تصحيح الإقتصاد الوطني وسياسة إعادة الصناعية، 1994، ص 20.

<sup>3</sup> - Hachemi Madoudouche, **Le tourisme en Algérie**, édition houma, Alger, 2003, p80

<sup>4</sup> - نجود حمري، الإستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة (الجزائر، المغرب، الإمارات العربية المتحدة)، أطروحة دكتوراه (ل.م.د) في العلوم التجارية، جامعة البويرة، 2022/2021، ص 218.

وقد تمت عملية الخوصصة وفق عدة إستراتيجيات عن طريق إقتراح خوصصة عينة من المؤسسات وفق عروض كما يلي:

أ. المرحلة الأولى: وتتمثل في العرض الفوري الذي يخص المشاريع الفندقية التي هي في طور الإنجاز أو في طريق الإنتهاء، وقد شرع في سنة 1995 في عرض مناقصة وطنية ودولية من أجل بيعها، وقد شملت هذه المناقصة خمسة (05) فنادق مرتبة حسب ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (15.03): قائمة الفنادق المعروضة للبيع

المشروع	نوع المنتج	طاقة الايواء	التصنيف	نسبة الإنجاز
الفندق الدولي مطار الجزائر العاصمة	حضري	660 سرير	4 ★	90%
فندق اللوس بالوادي	صحراوي	300 سرير	3 ★	90%
فندق بجاية	حضري	300 سرير	3 ★	50%
فندق المسيلة	حضري	300 سرير	2 ★	85%
فندق شاطوناف وهران	حضري	600 سرير	4 ★	60%

المصدر: رانية إدير ، تشخيص واقع القطاع السياحي الجزائري ومساهمته في التنمية الإقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2000-2017)، أطروحة دكتوراه (ل م د) في العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة 2، 2019/2020، ص153.

لم تكن المرحلة الأولى من خوصصة الفنادق ناجحة، حيث لم يتمكن من بيع أي من الفنادق الخمسة نظرا لغياب عقود ملكية، وبقاء ملكية الأراضي لدى الدولة بناء على قانون العقار.

فيما حظي فندق شاطوناف بوهران بطلب لأجل شراءه من أحد المستثمرين الخواص، إضافة إلى مبلغ 500 مليون كإيجار للأرض سنويا، إلا أن العملية لم تتم، نظرا لعدم توفر المشتري على المبالغ اللازمة<sup>1</sup>.

ب. المرحلة الثانية: وتتمثل في عرض إضافي يشمل على مجموع المؤسسات الفندقية قيد الاستغلال والتي لا تتمتع بنفس الوضعية المالية والتجارية والمادية وليست لها نفس التجهيزات، يعتمد في ترتيبها على 5 معايير هي: (الموقع، السوق الاحتمالية، المردودية التقديرية، حالة تجهيزات المؤسسة، الإنجازات السابقة)، والمبدأ المطبق لخوصصتها يعتمد على تصنيفها إلى ثلاثة أصناف وهي:

- جيدة (صنف أ): مؤسسات ذات خزينة إيجابية؛
- متوسطة (صنف ب): مؤسسات ذات خزينة متوسطة؛
- دون المتوسطة (صنف ج): مؤسسات تعاني من العجز ولها القدرة على تعديل طاقتها ومعالجة العجز.

<sup>1</sup> - عبد القادر عوينان، مرجع سابق، ص75.

ووفقا لهذه المعايير وضعت وزارة السياحة والصناعات التقليدية نموذجا لتصنيف 60 مؤسسة فندقية قيد الإستغلال، والتي تهدف إلى خصوصتها وهي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (16.03): تصنيف 60 فندق لغرض الخوصصة

المجموع	الصف ج	الصف ب	الصف أ	المؤسسات الفندقية
03	/	/	03	فنادق حضرية من الطراز العالي
18	02	10	06	فنادق حضرية من الطراز المتوسط
10	01	02	07	مركبات شاطئية
18	05	07	06	فنادق صحراوية
08	01	07	/	محطات معدنية
02	/	02	/	محطات مناخية
01	/	/	01	مركز الاستحمام بمياه البحر
60	09	28	23	المجموع

المصدر: بديعة بوعقلين، مرجع سابق، ص 136.

وبناء على التصنيف الوارد في الجدول السابق الذكر، حددت الوزارة ترتيبا للمستثمرين المستهدفين الذين سوف يقومون بخصوصية كل نوع من هذه الاصناف، وهذا حسب الإمكانيات المالية<sup>1</sup>:

- **المستثمرين في الصف "أ"**: تمنح الأولوية للمجموعات التابعة لأكبر البلدان الموفدة للسياح مثل أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ودول الخليج، ذلك أن إختيار هذه المجموعات يمكن الجزائر من الدخول في السوق السياحية الدولية وتحقيق مداخيل العملة الصعبة على المديين المتوسط والبعيد، وفي حالة عدم تلقي عروض إيجابية فإنه يمكن أخذ المبادرة للوطنيين المقيمين بالخارج والذين لهم خبرة في ميدان الفنادق، وبعدها المستثمرين التأسيسيون مثل (البنوك، المؤسسات الخاصة... إلخ)؛
- **المستثمرون في الصف "ب"**: وتعرض هذه المؤسسات على المستثمرين الأجانب غير مختارين (السلاسل الفندقية، الشركات السياحية، الوكالات السياحية، البنوك، شركات تأمين، مراكز التوزيع... إلخ)، وأيضا على المستثمرين المؤسساتيين الجزائريين المقيمين وغير المقيمين؛
- **المستثمرين في الصف "ج"**: تتكون هذه المجموعة من المؤسسات التي لم تحقق مردودية مرضية، وتوجه هذه المؤسسات إلى المستثمرين الوطنيين والأجانب غير المختارين، فإذا كان رد فعل المستثمرين إيجابيا يشرع في تلبية طلباتهم، مع الإحتفاظ بجزء من هذه المؤسسات لبيعها للعمال.

<sup>1</sup> - شرفاوي عائشة، مرجع سابق، ص 157.

يهدف برنامج الخوصصة السياحية إلى جعل الإستثمارات السياحية المستقبلية تتبع القطاع الخاص، وعليه تم تحديد المناطق ذات الأفضلية المعروضة للإستثمار الخاص الأجنبي أو الوطني، وفي هذا الإطار تم تحديد 06 مناطق ذات أولوية من بين 174 منطقة توسع سياحي وكذا المنابع الحموية ذات الأفضلية وهي: موسكاردا (تلمسان)، مسيدة (الطارف)، العقيد عباس (تيبازة)، زالدة الغربية (محافظة الجزائر)، قورصو (بومرداس)، البئر (حاسي مسعود)<sup>1</sup>.

وبعد صدور القانون رقم 01/89 المؤرخ في 1989/02/07 والمتضمن المبادئ العامة التي تحكم عقود التسيير، قامت الحكومة بعدة تجارب في مجال خوصصة القطاع السياحي ومنها<sup>2</sup>:

➤ تجربة مجمع أكور: وهو مجمع فرنسي له شهرة عالمية في مجال السياحة والفندقة والخدمات الأخرى، بدأ التعامل مع الجزائر من خلال إبرام عقدين للتسيير هما:

- عقد التسيير مع مؤسسة التسيير السياحي للوسط (فندق سوفيتال) سنة 1992؛
- عقد التسيير مع مؤسسة التسيير السياحي للوسط فندق مطار الجزائر مركيز سنة 2000.

وتم الحفاظ على إستمرار العقدين إلى وقتنا الحالي، وقد إستطاع مجمع أكور أن يحقق نجاحا في الجزائر نتيجة لعدة إعتبرات منها معرفته للسوق الجزائري وخبرته الدولية في مجال التسيير وإدارة المؤسسات الفندقية.

➤ تجربة مجمع فلامينكو: وهو مجمع إسباني يعمل في إطار النشاط السياحي والفندقي، حيث قام هذا المجمع بإبرام عقدين من عقود التسيير هما:

- عقد مع فندق الرياض (مؤسسة التسيير السياحي سيدي فرج)؛
- عقد مع فندق الزبانيين (مؤسسة التسيير السياحي لتلمسان).

إلا أن تجربة مجمع فلامينكو فشلت نظرا لغياب الخبرة وضعف إتصالاته الدولية وشبكاته الترويجية للسياحة على المستوى الدولي.

➤ تجربة مجمع هيلتون: قامت الشركة الجزائرية للفندقة وترقية العقارات سنة 1993 بإبرام عقد مع المجمع الإنجليزي هيلتون من أجل تسيير فندق الجزائر الدولي الذي يسع لـ 946 سرير، إلا أن هذا العقد تم فسخه بعد مدة قصيرة، بسبب تدهور الوضع الأمني في تلك الفترة وضعف مداخيل هذا الفندق وعجزه عن تسديد إلتزاماته، وقد تم إبرام عقد جديد سنة 2000 لتسيير نفس الفندق.

<sup>1</sup> - محمد يونس مرجع سابق، ص 84.

<sup>2</sup> - عادل مستوي، " أثر تطوير القطاع السياحي على النمو الإقتصادي خلال الفترة "1990-2016"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2018-2019، ص ص: 54-55 بتصرف.

كما تولت المجموعة الكويتية سفير تسيير فندق مزافران في الجهة الغربية للعاصمة من خلال ترميمه كلية للاستجابة إلى معايير التسيير الدولية.

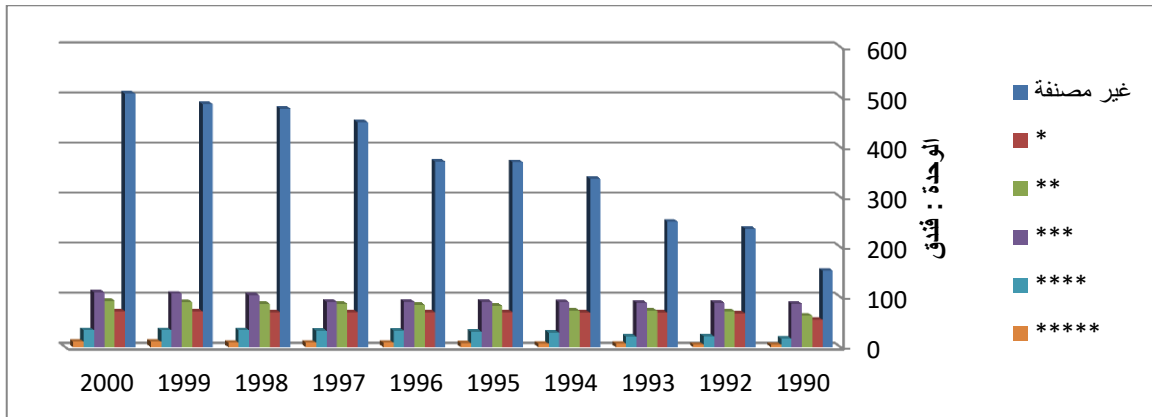
واجهت عملية خصخصة المؤسسات السياحية والفندقية العمومية عامة مشاكل عديدة أهمها<sup>1</sup>:

- غياب سندات ملكية الأراضي التي أقيمت عليها المؤسسات السياحية والفنادق؛
- مشكل تقييم المؤسسات العمومية لغياب أجهزة حديثة للتسيير، وضعف التقييم المحاسبي وغياب النزاهة في الوثائق المحاسبية وغياب السوق الذي يسمح بالتقييم الموضوعي لقيمة الأصول؛
- غياب السوق المالي الذي يعمل على زيادة المدخرات لأجل الإستثمار؛
- نقص رؤوس الأموال لدى المستثمرين؛
- عدم توفر بنك معلومات سياحي من أجل توفير المعلومات الضرورية لتسهيل عملية الخصخصة؛
- الموقف المعارض لعملية الخصخصة، خوفا من تدهور الوضع الاجتماعي للعمال.

#### ثالثا: طاقات الإيواء السياحي خلال الفترة 1990-2000

عرفت طاقات الإيواء السياحي في الجزائر تطورا ملحوظا، لكن يبقى هذا التطور بعيدا إذا ما قورن مع مستوى الطاقات الايوائية التي تتوفر عليها دول الجوار، فيما يلي الشكلين يبينان تطور عدد الفنادق وعدد الأسرة للفترة 1990-2000، وعدد الأسرة حسب نوعية المنتج السياحي للفترة (1991-2000).

الشكل رقم (01.03): تطور عدد الفنادق للفترة 1990-2000

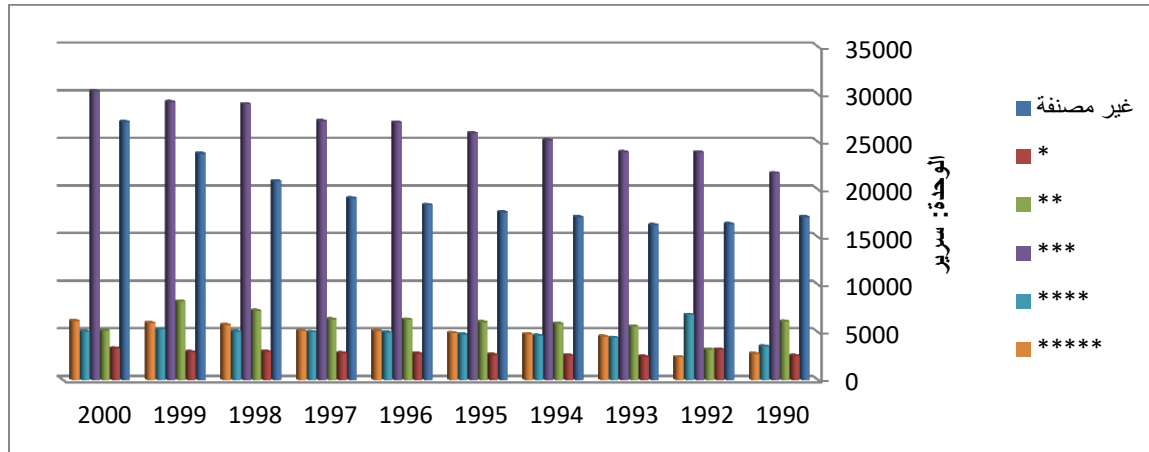


المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الملحق رقم 01

من خلال الشكل أعلاه والملحق رقم (01) يتبين لنا بأن عدد الفنادق عرف تطور ملموسا، حيث إرتفع من 380 فندقا سنة 1990 إلى 827 فندقا سنة 2000 بمعدل نمو قدره 17.6% إلا أن عددها يتمركز في الهياكل الفندقية غير المصنفة (الدرجة السادسة) بنسبة 61%.

<sup>1</sup> - بن سهلة توفيق ثاني، مرجع سابق، ص 86.

الشكل رقم (02.03): تطور عدد الاسرة للفترة 1990-2000



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الملحق رقم 01

كما أن عدد الأسرة المنجزة شهد نموا متزايدا خلال الفترة 1990-2000، ولكنها تتمركز أيضا في الهياكل الفندقية الغير مصنفة وفنادق الدرجة الثالثة، حيث إرتفع عدد الأسرة المنجزة من 53812 سرير سنة 1990 إلى 77424 سرير سنة 2000 بمعدل نمو قارب 44 % خلال عشر سنوات، وهي نسبة جيدة لكنها لا تعكس الأهمية التي تعطيها الدولة للإستثمار في القطاع السياحي ولا تعكس التسهيلات المقدمة للمستثمرين والمشاريع التنموية في المجال السياحي.

جدول رقم (17.03): تطور عدد الأسرة حسب نوع المنتج السياحي في الفترة (1991-2000)

(الوحدة: سرير)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المنتج السياحي										
حضري	26286	26928	27874	29304	29689	30980	30828	32777	32300	33000
شاطئي	18972	18972	19272	20263	19410	20254	20395	23000	24255	25442
صحراوي	5026	5026	5146	5415	7615	7946	8663	9000	9150	9000
معدني	3696	3714	3714	3903	3934	4105	4308	4629	7500	8500
مناخي	1006	1284	1284	1350	1352	1410	1510	1575	2300	1300
المجموع	54986	55924	57290	60235	62000	64695	65704	70981	75505	77242

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول يتضح لنا أن عدد الأسرة سنة 2000 يتوزع في الهياكل الفندقية ذات الطابع الحضري والشاطئي، حيث يشكلان معا ما نسبته 75 % من مجموع عدد الأسرة الكلية، في حين لم تحظى المنتجات السياحية ذات الطابع الصحراوي والمعدني والمناخي بالإهتمام الكافي.

المطلب الثالث: الإستثمارات السياحية في ظل إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر قامت الدولة بالعمل على تشخيص معوقات الإستثمار السياحي ومعالجتها لخلق مناخ ملائم للإستثمار يتجه إلى تغطية العجز المسجل في مجال الإيواء السياحي، هذا الأخير يبقى بعيدا عن تلبية الطلب في ظل الرواج المتزايد للسياحة، ولأجل ذلك جاء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، الذي يهدف إلى خلق نوع من التناسق والتناغم في إنجاز مختلف المشاريع الإستثمارية القطاعية.

#### أولا: حجم الإستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة (2002-2022)

يعد حجم الإستثمارات السياحية من بين أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس حجم الإهتمام بالنشاط السياحي، وتبرز أهمية هذا القطاع بالنسبة للإقتصاد، ويعبر عن موقعه من الإستراتيجية التنموية الوطنية، حيث لقي الإستثمار السياحي إهتماما بالغا من طرف الوزارة الوصية حيث تم منح العديد من الإمتيازات المالية والجبائية والإدارية للمستثمرين في القطاع السياحي والعمل على إزالة كمال العقبات التي تقف أمامهم.

وفيما يلي توضيح لحجم رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع السياحي خلال الفترة: 2002-2022.

#### الجدول رقم (18.03): حجم الإستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2002-2022)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة المالية	50.04	65.78	85.03	120.17	133.67	165.60	134.33
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة المالية	128.58	123.25	132.04	145.54	150.34	160.50	182.16
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القيمة المالية	199.38	202.49	198.46	219.18	247.27	280.81	315.29

المصدر: المجلس العالمي للسياحة والسفر على الموقع: <https://wtcc.org> (consulté: 16/04/2024)

يتضح من خلال الجدول أنه مع بداية الألفية الجديدة عرف حجم الإستثمار السياحي إرتفاعا محسوسا نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات وتخصيص مبالغ مالية إضافية للقطاع السياحي في إطار مختلف البرامج التنموية المسطرة، وتنفيذ الحكومة لسياسة إقتصادية حديثة تعتمد على التوسع في الإنفاق الإستثماري الحكومي الذي شمل مجالات عدة منها القطاع السياحي، وخلال الفترة 2008-2010 عرف حجم الإستثمار السياحي تراجعاً نتيجة إنخفاض العوائد البترولية ومن ثم الإنفاق السياحي الحكومي الذي يفوق في نسبته إنفاق الإستثمار الخاص بسبب العراقيل التي تحول دون إستقطاب الإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى إرتفاع تكاليف الإستثمار السياحي وطول مدة تحصيل العوائد، وإبتداءاً من سنة 2011 إرتفع الإستثمار السياحي مجدداً نتيجة زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية الحكومية منها والخاصة بعد إرتفاع أسعار البترول وما تبعه من زيادة حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري من جهة، وإتخاذ العديد من الإجراءات الرامية إلى تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في القطاع السياحي من جهة أخرى<sup>1</sup>.

وعرفت سنة 2018 إنخفاضا ملحوظا في حجم الإستثمار لتصل إلى 198.46 مليون دينار ويعود سبب الإنخفاض في حجم الإستثمارات السياحية إلى التقشف الذي اتبعته الحكومة ما أدى إلى تجميد العديد من المشاريع في أغلب القطاعات نتيجة لتراجع في أسعار المحروقات<sup>2</sup>.

ثانياً: حصيلة الإستثمارات السياحية من مجموع الإستثمار الإجمالي

من أجل معرفة توزيع المشاريع الإستثمارية نحو مختلف القطاعات الإقتصادية نقوم بإدراج الجدول الموالي والذي يوضح القيمة المالية المخصصة للقطاع السياحي وما يقابلها من مشاريع إستثمارية ومناصب شغل المحققة.

<sup>1</sup> - شوقي ناجم، بوفنش وسيلة، " أثر الإستثمار السياحي على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1996-2018" مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 1، 2022، جامعة غرداية، ص1286.

<sup>2</sup> - الحاج حاجي، محمد بوبكر، دراسة تحليلية لواقع الإستثمار ومناخ الأعمال في الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 08، العدد 02، 2023، جامعة المسيلة، ص148.

الجدول رقم (19.03): حصيلة الإستثمارات حسب القطاعات الإقتصادية خلال الفترة 2002-2020

النسبة المئوية (%)	مناصب الشغل	النسبة المئوية (%)	القيمة (مليون دج)	النسبة المئوية (%)	عدد المشاريع	القطاعات
4.65	569.5	2.23	341134	2.36	1437	الزراعة
19.48	238368	9.20	1409676	18.83	11473	البناء
45.78	560065	59.17	9065273	22.30	13587	الصناعة
2.35	28785	1.75	268814	2	1217	الصحة
11.57	141514	6.94	1063087	42.71	26019	النقل
<b>6.06</b>	<b>74190</b>	<b>8.67</b>	<b>1327593</b>	<b>2.03</b>	<b>1238</b>	<b>السياحة</b>
10.11	123638	12.05	1845681	9.76	5945	الخدمات
100	1223465	100	15321258	100	60916	المجموع

المصدر: الحاج حاجي، محمد بوبكر، دراسة تحليلية لواقع الإستثمار ومناخ الأعمال في الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 08، العدد 02، 2023، جامعة المسيلة، ص: 148.

من خلال الجدول نلاحظ تركيز أغلب المشاريع الإستثمارات في ثلاث قطاعات رئيسية هي النقل والصناعة والبناء، وأنه على الرغم من التحفيزات الممنوحة للمستثمرين في القطاع السياحي إلا أن عدد المشاريع لم يرتق إلى المستوى المطلوب، حيث بلغت عدد المشاريع المصرح بها في القطاع السياحي 1238 مشروعاً فقط بنسبة 2.03% من إجمالي عدد المشاريع، بقيمة مالية تبلغ 1327593 مليون دج ما يعادل نسبة 8.67%، وقدّر عدد مناصب الشغل في القطاع السياحي بـ 74190 منصبا بنسبة ضعيفة جدا تقدر بـ 6.06%، وهذا دليل على غياب الإرادة السياسية الحقيقية لجعل القطاع السياحي مورداً هاماً وبديلاً مناسباً للثروة البترولية، كما أنه لا يستقطب عمالة كافية سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كما يعكس عزوف المستثمرين المحليين والأجانب في توظيف أموالهم في هذا النوع من الإستثمارات للصعوبات والعراقيل المختلفة التي تواجهها.

ثالثاً: المشاريع الإستثمارية السياحية نهاية سنة 2022

وبالنسبة للمشاريع السياحية في الجزائر إلى غاية: 2022/12/31، فيمكن رصد أربع حالات لهذه الإستثمارات حسب إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، كما يلي:

- إستثمارات سياحية في طور الإنجاز؛

- إستثمارات سياحية متوقفة؛

- إستثمارات سياحية غير منطلقة؛

- إستثمارات سياحية منجزة.

والجدول التالي يوضح حالة المشاريع السياحية بالأرقام.

الجدول رقم (20.03): ملخص مشروعات الإستثمار السياحي نهاية سنة 2022

تكلفة المشاريع (مليار دج)	عدد مناصب الشغل	عدد الأسرة	مجموع المشاريع	
438 412,969	33973	84663	701	مشاريع في طور الإنجاز
238 264,797	21896	54077	427	مشاريع متوقفة
665 422,892	62804	163640	1342	مشاريع غير منطلقة
14 937,431	2635	6932	92	مشاريع منجزة
1 387 038,089	121332	309312	2562	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، ملخص لوحة القيادة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2022، ص 05.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أنه في سنة 2022 بلغ عدد المشاريع كمؤسسات فندقية المتوقع إنجازها في الفترة المستقبلية حوالي 2562 فندق وإذا ما أضفنا إليها العدد الحالي للفنادق 1576 فسيصبح عدد الفنادق الإجمالي حوالي 4138 فندق أي بنسبة زيادة تقدر بـ 62.51% عدد المشاريع الفندقية غير المنطلق فيها 52.38% من مجموع عدد المشاريع بطاقة إستيعاب تقدر بـ 163640 سرير، توفر 62804 منصب شغل في المستقبل، مع تخصيص غلاف مالي قدره 665 422,892 مليار دج، تلمها المشاريع الفندقية في طور الإنجاز بنسبة 27.36% بطاقة إستيعاب تقدر بـ 84663 سرير، ستوفر 33973 منصب شغل، بتكلفة مالية قدره 468 412,969 دج، وقد بلغ عدد المشاريع المتوقفة نسبة 16.67% بطاقة إستيعاب قدرت بـ 54077 سرير و 21896 منصب عمل وبكلفة مالية قدرها 238 264,797 مليار دج، وفي الأخير بلغ عدد المشاريع منتهية الأشغال نسبة 3.59% خلال نهاية سنة 2022 بطاقة إستيعاب تقدر بـ 6932 سرير وقد وفرت 2635 منصب شغل، وقد بلغت تكلفة انشاءها ما قيمته 14 937,431 مليار دج<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - هبة الله بن زغوية، نصيرة راجف، المؤهلات والعوامل المؤثرة في جذب الإستثمارات السياحية في الوطن العربي (دراسة تحليلية لواقع الإستثمار السياحي في الجزائر)، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 11، العدد 02، جامعة تيبازة، 2024، ص 291.

### المبحث الثاني: تحليل دور الإستثمار السياحي في قضايا التنمية في الجزائر

تعد الإستثمارات السياحية من أهم مؤشرات العرض السياحي في العالم، كما تعتبر عامل مهما يؤثر بشكل مباشر على أبعاد التنمية المستدامة، كما لها دور هام في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا هاما في جلب العملات الصعبة وتوفير فرص العمل وهدفا رئيسيا لتحقيق برامج التنمية المحلية، والجزائر بحكم موقعها الجغرافي وشساعة مساحتها تتوفر على مقومات وموارد سياحية نادرا ما تكون مجتمعة في دولة واحدة كما تؤهلها لأن تكون ضمن مصاف الدول الرائدة سياحيا.

#### المطلب الأول: مقومات الإستثمار السياحي في الجزائر

يتطلب الإستثمار السياحي توفر جملة من الشروط الموضوعية والأساسية المتمثلة في الموارد السياحية وتمثل أساسا في المعطيات الجغرافية كالمناظر الطبيعية بالإضافة إلى الموارد التاريخية المعمارية والدينية والصناعات التقليدية، والعادات والتقاليد كل هذه الموارد تعتبر أساس الإستثمار في السياحة فبدونها لا وجود للنشاط السياحي، والجزائر بفضل موقعها الإستراتيجي المميز ومساحتها الشاسعة تزخر بمجموعة كبيرة من الموارد السياحية التي من شأنها أن تكون مخفزا على الإستثمار السياحي في الجزائر.

#### أولا: المقومات السياحية الطبيعية

تتمتع الجزائر بموارد سياحية طبيعية متنوعة ومختلفة باختلاف المناطق الجغرافية لها، ومنها الموقع الجغرافي والتضاريس بالإضافة إلى المناخ السائد وتنوعه، وتشكل الحمأامات المعدنية الطبيعية جزءا مهما من المعطيات الطبيعية للسياحة الجزائرية ويمكن إبراز المقومات الطبيعية الجزائرية في العناصر التالية:

#### 1. الموقع الجغرافي والمناخ

تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، تحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي الإقتصادي ومميزاتها الإجتماعية و الثقافية<sup>1</sup>، فهي دولة تجمع بين الصفات الافريقية والمتوسطية، تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم<sup>2</sup>، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الغرب المغرب الأقصى ومن الجنوب الغربي موريتانيا والصحراء الغربية، ويحدها من الجنوب مالي والنيجر، تقع الجزائر بين خطي 18 و30 من خط العرض الشمالي، وبين 09 من خط الطول الغربي و12 من خط الطول الشرقي، إذ يبلغ إمتدادها الشمالي الجنوبي بـ 1900 كلم، وإمتدادها الشرقي الغربي 1200 كلم<sup>2</sup>، وتتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ، حيث يسود منطقة التل في الشمال مناخ البحر المتوسط فهو دافئ جاف صيفا ومعتدل

<sup>1</sup>- كواش خالد، مقالة بعنوان "مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة اقتصاد شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 2015.

<sup>2</sup>- عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص 141.

مطر شتاء وهي أكثر المناطق رطوبة، ومناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم بارد ورطب في الشتاء أما باقي أشهر السنة فتتميز بالحرارة، أما منطقة الصحراء فتعتبر من المناطق المتطرفة في درجات الحرارة اليومية فضلا عن الرياح والجفاف الشديد، وعموما لا يزيد معدل سقوط الأمطار سنويا عن 102 ملم حيث تصل أحيانا درجات الحرارة إلى أكثر من 40° أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسط ودافئ ما يساعد على نشاط حركة السواح في فصل الصيف<sup>1</sup>.

## 2. الشريط الساحلي

يمتد من "واد كيس" الواقع ببلدية "مرسى بن مهدي بولاية تلمسان" غربا إلى "واد سواني السبع" الواقع ببلدية الصواخ بولاية الطارف شرقا، كما يمر على 420 بلدية ساحلية. حيث يمثل حزاما أرضيا عرضه الأدنى 800 متر مكون من مجموعة كبيرة من الجزر و الجزر الصغيرة، وقد اكتشف مؤخرا أن طول الساحل الحقيقي يفوق 1200 كلم الذي يشير إلى الرقم الموروث عن الإستعمار الفرنسي، وتجاوزه بـ 422 كلم ليصبح طول الشريط الساحلي "1622,48 كلم"<sup>2</sup>.

## 3. الصحراء

تعتبر صحراء الجزائر من أكبر المزايا التي تزخر بها البلاد في مجال السياحة، فهي تربع على مساحة شاسعة تقدر بـ 2 مليون كلم<sup>2</sup>، حيث تشكل 80% من إجمالي مساحة الكلية للبلاد وتتميز برمالتها المتناهية وجبالها الغرانيتية والبركانية، وتربتها الخصبة وكثبانها الرملية وبغابات النخيل، ولا سيما واحات وادي سوف، ووادي ميزاب، الساورة، القرارة، والزيان، تعد الصحراء الجزائرية ثاني أكبر صحراء في العالم، وفيها كل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة، مزروعة عبر المناطق الصحراوية: بسكرة، ورقلة، أدرار، بشار، توقرت، تندوف، تمنراست، إليزي، غرداية<sup>3</sup>، حيث تكتسي هذه المواقع أهمية كبيرة في التراث الطبيعي للبلاد، كما تتميز بجبالها الشاهقة إذ يوجد بها قمة "تاهاات" بإرتفاع قدره حوالي 2918م، بالإضافة إلى وجودها بقايا حيوانية و نباتية تدل على وجود الحياة بهذه المناطق منذ العصور الجيولوجية القديمة تعود إلى أكثر من 10 آلاف سنة، "كزرافة"، "وحيد القرن"، و"الفيلة"، ويهد على ذلك تلك الرسوم

<sup>1</sup> - زيان بروجية علي، واقع وأهمية التنافسية السياحية للدول العربية في ظل التحديات المعاصرة دراسة حالات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسبية بن بوعليل الشلف، 2018، ص 261.

<sup>2</sup> - مروان صحراوي، تقييم مساهمة عناصر المزيج التسويقي في إختيار الوجهة السياحية- حالة السياحة الحموية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2016/2017، ص 194.

<sup>3</sup> - زرار العياشي ومداحي محمد، مقال بعنوان "السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة الواقع والأفاق" مجلة المستقبل العربي، العدد 433، مركز دراسات الوحدة العربي، مارس 2015، ص 54.

والنقوش الصخرية المتواجدة في معظم مناطق هذا المتحف الطبيعي والتاريخي<sup>1</sup>، تعتبر صحراء الجزائر منتوجا سياحيا ثريا يجب حمايته وإستغلاله للنهوض بالسياحة الصحراوية، لتصبح موردا لتحقيق إيرادات سياحية لخزينة الدولة إذا حظي بمزيد من الإهتمام في التوجهات الإقتصادية المستقبلية للجزائر<sup>2</sup>.

#### 4. المناطق الجبلية

تتمثل هذه المرتفعات في مرتفعات الأطلس التلي الذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب حيث أن هذه المرتفعات تشكل فرصة كبيرة لسياحة الإستكشاف والراحة، وقد أقيمت عدة محطات سياحية على هذه المرتفعات منها محطة الشريعة السياحية على إرتفاع 1500م والتي تمنح للزائر فرصة ممارسة رياضة التزلج على الثلج، بالإضافة إلى جبال القبائل والتي تشكل حدائق طبيعية أين أقيمت عليها محطة تيكجدة السياحية، والتي تمنح كذلك لزائرها فرصة ممارسة الرياضات الشتوية وإمكانية التمتع بجولات للصيد البري، بالإضافة إلى أطلسها الصحراوي والذي يختلف عن سابقه في المناظر والمناخ والنباتات<sup>3</sup>.

#### 5. الحمامات المعدنية

تزخر الجزائر بالعديد من الحمامات و المحطات المعدنية رائعة، حيث يتوفر بها ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية الجوفية، أغلبها قابل للإستغلال كمحطات حموية عصرية، فضلا عن فرص الإستثمار المتوفرة لدى الشريط الساحلي الذي يفوق 1200 كلم، لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر مثل "مركز طلاسو تيرابي" بسيدي فرج الذي يقدم خدمات العلاج بمياه البحر والإستحمام والتدليك، وإعادة اللياقة البدنية بالإعتماد على أطباء مختصين في هذا المجال، بالإضافة إلى العلاج عن طريق الطمي والدفن في الرمال في بعض مناطق الصحراوية، مثل بسكرة ووادي سوف، وبالنسبة للحمامات المعدنية، فهي حمام "بوغرارة" بتلمسان، حمام "بوحجر" ب تيموشنت، حمام "بوحنيفية" ب معسكر، حمام " الشلالة" بقالمة، أما عن المنابع الحموية غير مستغلة التي لاتزال على حالتها الطبيعية ما يفوق 60% من المنابع المحصاة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - سليمان ناصر، مداخلة عنوان "قطاع السياحة في الجزائر، الواقع ومتطلبات التأهيل"، ولاية غرداية نموذجا"، الملتقى العلمي الثامن حول "تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر- بعض الدول العربية و الاسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، يومي 19/20 ديسمبر 2009، ص.02.

<sup>2</sup> - مفيدة نادي، تقييم أثر البيئة المستحدثة على نمو القطاع السياحي من اجل تحقيق التنمية السياحية المستدامة- حالة القطاع السياحي في الجزائر- أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف -الجزائر، 2017/2018، ص 121.

<sup>3</sup> - بودية فاطمة، قياس محددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية-دراسة حالة الجزائر وتونس، أطروحة دكتوراه في علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، 2017-2018، ص 137.

<sup>4</sup> - حنان حراث، قياس أثر جودة وتنافسية الخدمات السياحية على النمو الإقتصادي للدول المغاربية، أطروحة دكتوراه ل.م.د في العلوم الإقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2019/2020، ص 111.

## 6. الحضائر الوطنية والمحميات الطبيعية

تتوفر الجزائر على 21 منطقة محمية وحدائق طبيعية موزعة على الأراضي الوطنية في أكثر من 53 مليون هكتار، وتقع أغلبها في الجنوب، ولعل أبرزها منتزه "أهغار" الوطني في تمنراست الذي يغطي حوالي 45 مليون هكتار، ومنتزه "تاسيلي" الوطني الذي يغطي 8 ملايين هكتار بأنواعه الحيوانية والنباتية<sup>1</sup>، وهناك العديد من الحدائق والمحميات الطبيعية تقع شمال البلاد، نذكر منها<sup>2</sup>:

- الحضيرة الوطنية للقاللة (الطارف): 76438 هكتار؛
- الحضيرة الوطنية بجرجرة (تيزي وزو- البويرة): 18550 هكتار؛
- الحضيرة الوطنية لثنية الحد (تيسمسيلت): 3424 هكتار؛
- الحضيرة الوطنية الشريعة (البليدة-المدية): 26587 هكتار؛
- الحضيرة الوطنية بلزمة (باتنة): 26250 هكتار؛
- الحضيرة الوطنية تازا (جيجل): 300 هكتار؛
- الحضيرة الوطنية غوراية (بجاية): 2080 هكتار؛
- الحضيرة الوطنية تلمسان: 8825 هكتار.

### ثانيا: المقومات التاريخية والثقافية

تعاقب على الجزائر العديد من الحضارات المختلفة مثل الفينيقية، الرومانية، البيزنطية، الوندالية، العثمانية، ولدت تراكمات تاريخية تركت بصماتها على الإرث العمراني والثقافي للجزائر، مما جعلها وجهة سياحية بإمتياز لعلماء ومكتشفي المقاصد السياحية التاريخية والأثرية.

### 1. المواقع الأثرية

تتميز الجزائر بالعديد من المواقع التاريخية والتراثية العريقة، حيث أحصت الجزائر أكثر من 1000 معلم ثقافي وتاريخي ضمن التراث الوطني، صنفت سبعة منها مؤخرا من طرف اليونسكو ضمن لائحة التراث العالمي للإنسانية، وهي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - مسعود بن تركية، محددات الطلب السياحي الدولي في الجزائر "دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2019"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، 2024/2023، ص:64.

<sup>2</sup> - شرفاوي عائشة، مرجع سابق، 140.

<sup>3</sup> - سهام بجاوية، التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية-دراسة إستراتيجية بتجربة تونس-اسقاط على الجزائر، أطروحة دكتوراه في الإدارة التسويقية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2015، ص ص: 135-136.

- مدينة القصبة: تقع بالجزائر العاصمة، أنشأها العثمانيون منذ أكثر من 2000 سنة لتكون حصنا لهم، تحتوي على العديد من المواقع الأثرية منها: المسجد الكبير، مسجد كتشاوة، قصر الداوي وقصر خداج العمية، وصنفت كتراث عالمي سنة 1992؛
- المنطقة الأثرية بتيبازة: تقع غرب العاصمة، أسسها الفينيقيون، وكانت مركزا تجاريا قرطاجيا وقاعدة إستراتيجية للرومان؛
- موقع تيمقاد الأثري: أنشأها الرومان عام 100 ميلادي وتقع على بعد 37 كلم من مدينة باتنة؛
- مدينة جميلة الأثرية: تقع بولاية سطيف، تأسست من طرف الرومان في أواخر القرن الأول ميلادي وسجلت ضمن التراث العالمي سنة 1982؛
- قلعة بني حماد: تقع في ولاية المسيلة، يوعده تأسيسها إلى عام 1007 ميلادي وصنفت تراثا عالميا سنة 1980، تتوفر على آثار رومانية وأخرى إسلامية تعود للدولة الحمادية ودولة الموحدين خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة؛
- موقع الطاسيلي ناجر: يقع في مدينة إيزي، ويعد أكبر متحف في العالم لفن النحت على الصخور لفترة ما قبل التاريخ، حيث يضم أزيد من 15000 رسما ونقشا للمتغيرات المناخية والثروة الحيوانية والحياة البشرية للصحراء منذ حوالي 6000 سنة قبل الميلاد حتى القرون الأولى الميلادية، صنفت تراثا عالميا عام 1982 م؛
- وادي ميزاب: يقع بولاية غرداية، يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي من طرف الإباضيين، وسجل ضمن التراث العالمي عام 1980 م؛

## 2. المتاحف والمعالم الدينية

- يشمل التراث الثقافي و الحضاري رصيذا هاما من المتاحف، موزعة على كل ربوع التراب الوطني، تغطي عددا من المواضيع المختلفة مثل: الآثار، الفنون، الصناعات التقليدية القديمة، التاريخ الطبيعي ، وهي تدل على الثراء الذي تزخر به الجزائر، الضارب في عمق التاريخ والحضارة، و التي نذكر منها مايلي<sup>1</sup>:
- متحف باردو الوطني : يوجد بالجزائر العاصمة، بني في أواخر القرن الثامن عشر تعرض به حفريات عن أصل الشعوب التي كانت موجودة بالجزائر تعود إلى عصور ما قبل التاريخ، بالإضافة إلى قطع أثرية من أصل أفريقي؛

<sup>1</sup>- قويدر الويزة، "إقتصاد السياحة وسبل ترفيحتها في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص267.

- المتحف الوطني سيرتا: يقع بقسنطينة من أقدم المتاحف في الجزائر تم تشييده سنة 1982م، يجمع كل الحفريات والقطع الأثرية الخاصة بالشرق الجزائري؛
- المتحف الوطني زبانة: يوجد بمدينة وهران، يشمل حفريات عن عصور ما قبل التاريخ؛
- المتحف الوطني للمجاهد: يوجد بالجزائر العاصمة، يعرض آثار الثورة التحريرية؛
- المتحف الوطني للفنون الشعبية: يقع بالقصبة بالجزائر العاصمة، يضم هذا المتحف معروضات عن ألوان الصناعة التقليدية و تقاليد وفنون شعبية؛
- المتحف الوطني للفنون الجميلة: يوجد بالحامة بالجزائر العاصمة، تعرض فيه ألوانا من الفن العصري كالرسم، التصوير، النحت والنقش؛
- متحف تيمقاد: يوجد بمدينة باتنة، يضم قطعاً من الفسيفساء وأثار قديمة منها نقود وأسلحة قديمة وتمثيل؛
- متحف هيبتون: يوجد بمدينة عنابة ويحتوي أثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة النوميدية الرومانية؛

كما تتوفر الجزائر على آثار ومعالم دينية المتشعبة بالتاريخ والحضارة الموزعة على كامل أرجاء البلاد تتمثل في أضرحة ومقامات ومساجد وكنائس وزوايا أثرية، تتنوع هذه المعالم والشواهد بين إسلامية ومسيحية، من أشهرها مسجد الأمير عبد القادر بقسنطينة، المسجد الكبير بندرومة ومسجد سيدي بلحسين بتلمسان، المسجد العتيق بالأغواط، وجامعة كتنشواة أشهر المساجد التاريخية بالعاصمة بالإضافة إلى إنجاز المسجد الأعظم ثالث أكبر مسجد في العالم سنة 2018، ومن المعالم المسيحية كاتدرائية القديس أوغستين بعنابة، كاتدرائية سانت فيليب بالعاصمة، دير سانتاكروز بوهران والكنيسة القديمة بالأغواط<sup>1</sup>.

### ثالثاً: الخدمات والتسهيلات السياحية

توفر الخدمات والتسهيلات السياحية بالجودة والكمية اللازمة عامل أساسي في جذب السياح، وتتنوع هذه الخدمات من هياكل الاستقبال والإيواء، وسائل النقل بأنواعها، البريد والاتصالات، وكالات السياحة والأسفار إلى غيرها من مقومات النية التحتية.

<sup>1</sup> - سميرة عبد الصمد، فوزية برسولي، " تفعيل السياحة الجزائرية بالتركيز على السياحة الدينية ومقوماتها، مجلة الإقتصاد الصناعي"، المجلد 9، العدد 2، جامعة باتنة، ديسمبر 2019، ص ص: 89-93.

## 1. النقل والمواصلات

يعد النقل من المقومات الأساسية التي يعتمد عليها القطاع السياحي لإستقطاب السياح، إعتقادا على تكلفة الخدمة وجودتها، لذا تسعى الجزائر لتطوير منظومتها الخدمية عن طريق تهيئة بنيتها التحتية من خلال المخطط التوجيهي للطرق "2005-2025" الذي باشرته وزارة الأشغال العمومية، وتتوفر الجزائر على شبكة متشعبة من أنواع النقل منها البري والجوي والبحري والنقل بالسكة الحديدية، نعرضها كما يلي<sup>1</sup>:

### أ. النقل البري

تتمتع الجزائر بشبكة كبرى من الطرقات تعتبر الأهم من نوعها في الدول العربية، حيث بلغ طولها حوالي 109452 كلم سنة 2007، ويعتبر النقل البري الأهم إستعمالا بالنسبة للسياح وخاصة في ما يتعلق بالسياحة الداخلية وتنقسم هذه الشبكة إلى:

- الطرق الوطنية: 28275 كلم؛
- الطرق الولائية: 23926 كلم؛
- الطرق البلدية: 57251 كلم؛

كما تم إنشاء الطريق السيار شرق-غرب والذي يربط الحدود مع كل من تونس والمغرب لتسهيل الحركة بين جهات الزطن والذي طوله مسافة 1216 كلم.

### ب. النقل الجوي

تتوفر الجزائر على 35 مطارا منها 15 مطارا دوليا، وتغطي شبكة الخطوط الجوية 96400 كلم وتتوفر على 150 وكالة موزعة في الجزائر وخارجها.

ومن أهم المطارات في الجزائر نجد مطار هواري بومدين الذي يتوفر على طاقة إستيعاب تقدر بـ 6 ملايين مسافر سنويا ومجهز بأحدث التقنيات إلى جانب مطار قسنطينة ووهران ومطار باتنة...إلخ.

### ج. النقل البحري

تتوفر الجزائر على 13 ميناء بحريا رئيسيا منه تسعة موانئ معدة لإستقبال وتنقل الأشخاص والبضائع، ومن أهمها ميناء الجزائر الذي يستقبل 30 % من واردات البلاد وأربعة موانئ مخصصة للمحروقات، ومن أهم الموانئ التي يستعملها السياح: الجزائر-وهران- عنابة- سكيكدة- بجاية- الغزوات.

<sup>1</sup>- فؤاد بن غضبان، "السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص: 238-

### ت. النقل بالسكك الحديدية

تتوفر الجزائر على أزيد من 200 محطة للسكك الحديدية، وتمتد شبكتها على مساحة 4500 كلم عبر التراب الوطني، وقد أعد مخطط لعصرنة وتنمية النقل بالسكك الحديدية بين المدن، وهذا النوع من النقل يستعمل أيضا من قبل السياح وبالأخص السياحة الداخلية.

### ث. البريد والاتصالات

إن التقدم في مجال الاعلام والاتصال أصبح في غاية الأهمية لبناء إقتصاد كفاء قائم على المعرفة والمعلومات، كما لها دور مهم في تدعيم و تنشيط قطاع السياحة، فهي أيضا أداة للترويج السياحي من خلال المواقع التي أصبحت تلعب دور الوكالة السياحية بحيث توفر ما تحتاجه للسائح في المكان والوقت المناسب، وقد عرف قطاع الإتصالات في الجزائر تطورا كبيرا من حيث الأسعار و الخدمات المقدمة خصوصا مع إنتشار خدمة الأنترنت وظهور خدمة الجيل الثالث والرابع.

وحسب إحصائيات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية لشهر أكتوبر 2020، فقد بلغت نسبة ولوج الهاتف الثابت للأسر الجزائرية 57 %، أما عن كثافة إستعمال الهاتف النقال فقدرت بـ 101.07، وبلغت كثافة إستعمال أنترنت الهاتف النقال 83.44، وحسب نفس المصدر فإن نسبة تغطية السكان بالجيل الرابع قدرت بـ 53.63 % في نهاية سنة 2019<sup>1</sup>.

### د. وكالات السياحة والأسفار

تلعب وكالات السياحة والأسفار دور مهم في ترقية المنتج السياحي الوطني من خلال ما تقدمه من عروض ترقويه مختلفة تعمل على جذب السياح تجاه المنتجات السياحية الوطنية، فهي عبارة عن وسيط بين مقدمي الخدمات السياحية والسائح، ونظرا لأهمية الوكالات السياحية في المنظومة السياحية، تسعى الجزائر الي تنظيم نشاط هذه المؤسسات وتحسين جودة خدماتها من خلال تشجيع إنخراطها في مخطط الجودة السياحية الجزائرية وإعتماد العديد منها لمسيرة متطلبات الأسواق السياحية الدولية والمحلية. شكلت وكالات السياحة والأسفار العاملة بالجزائر ما مجموعه 4267 وكالة معتمدة من بينها 3648 وكالة سياحية أم و716 فرع، توفر 11506 منصب شغل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - مسعود بن تركية، مرجع سابق، ص 73.

<sup>2</sup> - وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، ملخص لوحة القيادة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2022، ص 03.

المطلب الثاني: مؤشرات الإستثمار السياحي في الجزائر

نحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم مؤشرات تقييم الإستثمار السياحي في الجزائر، حيث توضح هذه المؤشرات مدى إستغلال المقومات الجذب السياحي التي تتمتع بها الجزائر، من خلال طاقة الإستقبال الفندقية ومؤشرات التدفقات السياحية الأجنبية وعدد الليالي السياحية في الفنادق الجزائرية.

أولا: مؤشر الطاقة الإيوائية (عدد الفنادق- عدد الأسرة)

تمثل الطاقة الإستيعابية للمؤسسات الفندقية المعدة للإستقبال السياح الوافدين للدولة المستضيفة إحدى أهم مؤشرات قياس مدى نمو وتطور القطاع السياحي في بلد معين ، كما يعكس أيضا مدى إهتمام القطاع الخاص والعام بالإستثمار في القطاع السياحي له، وفي الجزائر بلغ عدد الأسرة قبل الإستقلال 5922 سرير موزعين على المدن الكبرى، وقد تم إنجاز 66.624 سرير موزعة على 800 فندق عام 1999، وقد عرفت طاقة الإيواء الفندقية خلال الفترة 2000-2022 تطور ملحوظا، وهو ما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم (21.03): تطور الاطاقة الإيوائية في الجزائر حسب معياري عدد الفنادق وعدد الأسرة

الوحدة: وحدة واحدة

خلال الفترة (2000-2022)

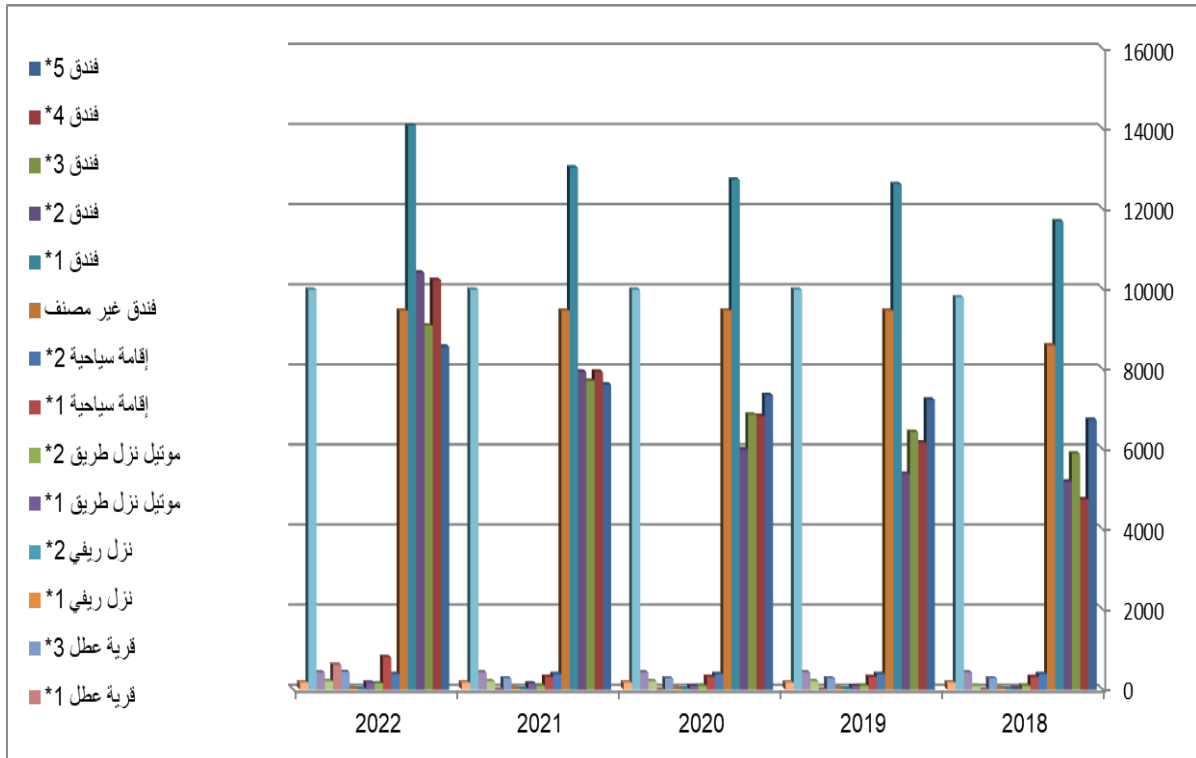
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد الفنادق	827	927	935	1042	1057	1105	1134	1140
عدد الأسرة	77242	72485	73584	77473	82034	83895	84869	85000
معدل نمو (عدد الأسرة)	2.3	6.1-	1.5	5.2	5.9	2.2	1.2	0.15
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الفنادق	1147	1151	1174	1184	1155	1176	1185	1195
عدد الأسرة	85876	86383	92377	92773	96889	98804	99605	102244
معدل نمو (عدد الأسرة)	1.03	1.0	7.0	0.4	4.4	2.0	0.8	2.6
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
عدد الفنادق	1231	1289	1368	1417	1449	1502	1567	
عدد الأسرة	107420	112264	119155	125676	127614	132266	145526	
معدل نمو (عدد الأسرة)	5.0	4.5	6.1	5.4	1.5	3.6	10.0	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة السياحة والصناعة التقليدية

يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه أن الحظيرة الفندقية في الجزائر عرفت زيادة مستمرة لكنها بمعدلات ضعيفة جدا حيث إرتفع عدد الفنادق من 827 فندق سنة 2000 إلى 1567 فندق سنة 2022 بزيادة عدد فنادق بلغ 740 فندق خلال 22 سنة وهو عدد قليل جدا مقارنة مع الفترة والمشاريع الإستثمارية المطلقة لزيادة طاقة الإستيعاب الفندقية.

كما توضح البيانات الظاهرة في الجدول أعلاه أن عدد الأسرة في الفنادق في تطور مستمر ولكن بمعدلات بطيئة ومتباينة من سنة إلى أخرى، حيث إرتفعت الطاقة الاستيعابية للفنادق من 77242 سرير سنة 2000 إلى 145526 سرير سنة 2022، بزيادة قدرها 68284 سرير بمعدل نمو متوسط للفترة (2000-2022) قدر بـ 3% وهو معدل نمو ضعيف جدا ولا يرقى للمستوى المطلوب ولا يتوافق مع الإمكانيات الضخمة التي تتوفر عليها الجزائر، ويبين أن هناك عدم اهتمام كافي بالمؤسسات الفندقية وهيكلها والخدمات السياحية المرافقة لها.

الشكل رقم (03.03): تطور طاقة الإيواء في الجزائر حسب صفة التصنيف الفندقية خلال الفترة (2022-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات الملحق رقم 02

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه شهدت الفترة (2022-2018) استمرار الزيادة في عدد الأسرة إلا أنه بوتيرة بطيئة، حيث انتقل عدد الأسرة على اختلاف أنواع الإيواء السياحي (فنادق مصنفة وغير مصنفة و إقامات سياحية ونزل وقرى العطل والهياكل الأخرى) الموجهة للاستقبال السياحي من 119155 سرير سنة

2018 إلى 145526 سرير سنة 2022، بمعدل نمو بلغ 5% خلال الفترة (2018-2022)، وهذا التطور لا يختلف عن تطور عدد الفنادق في توزيع النسب من حيث التصنيف، حيث أن الفنادق التي كانت لها أكبر حصة من إجمالي الطاقة الاستيعابية هي الفنادق المصنفة التي تستحوذ على نسبة 52% ويرجع ذلك إلى الجهود المبذولة من طرف الجهات الوصية لاعتماد مخطط جودة السياحة الذي يركز على استهداف السياحة الدولية إبتداء من سنة 2012 تمت بموجبه عملية إعادة تصنيف الفنادق والتي أسفرت عن ترقية فنادق إلى درجات أعلى ودحرجت فنادق إلى درجات دنيا.

كما نلاحظ أن عدد أسرة الفنادق ذات النجمة الواحدة تحتل المرتبة الأولى بين التصنيفات الأخرى حيث بلغ عدد أسرتها 14075 سرير سنة 2022، حيث تتواجد في أغلب الأقاليم السياحية وتتميز بأسعارها وجودتها المنخفضة وتجذب السياح المحليين بأعداد كبيرة فيما يعرف بالسياحة الجماهيرية أو الإجتماعية.

الجدول رقم (22.03): تطور طاقة الإيواء في الجزائر حسب فئة طابع المنتج السياحي خلال الفترة (2018-2022)

2022		2121		2020		219		2018		الطابع
عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	
1154	93906	1115	85577	1070	81863	1045	80470	1002	74712	حضري
283	37586	258	33588	253	32971	252	32926	249	32581	ساحلي
86	6946	83	6620	80	6299	76	5895	73	5477	صحراوي
33	5189	27	4598	27	4598	25	4502	25	4502	حموي
20	1899	19	1883	19	1883	19	1883	19	1883	مناخي
1576	145526	1502	132266	1449	127614	1417	125676	1368	119155	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المقومات الأساسية للسياحة عبر الموقع الرسمي:

consulté le : 04/05/2024 [/https://www.mta.gov.dz](https://www.mta.gov.dz)

إن الطاقات الفندقية تركز بشكل كبير على المنتج الحضري بنسبة 73 % من عدد الفنادق والتي سجلت نموا إيجابيا فيه بحوالي 1368 فندقا عام 2018 مقابل 1576 فندقا عام 2022، وذلك أن اغلب الفنادق

تتواجد بالمدن الكبرى للجزائر (وهران، قسنطينة، عنابة، سكيكدة، الجزائر العاصمة ...) كونها قريبة من المرافق والخدمات التي تتماشى مع متطلبات السياح.

أما المنتج الساحلي والذي احتل المرتبة الثانية من حيث الطاقة الفندقية بنسبة 18 % عام 2022 بالرغم من إمتلاكها على شريط ساحلي جدهام الذي يتميز بالسياحة الشاطئية، و الذي سجل إرتفاعا طيلة فترة الدراسة من 283 فندقا و37586 سريرا عام 2022 مقابل 249 فندقا و32581 سريرا عام 2018. ويأتي المنتج الصحراوي في المرتبة الثالثة والذي يمثل حوالي 5 % من عدد الفنادق في الجزائر، إلا أن هذه النسبة ضئيلة جدا مقابل مستوى الطلب عليها والذي يحظى بالإهتمام من طرف السياح الأجانب والمحليين بوجود مواقع سياحية جذابة في الصحراء تحتاج إلى مقومات فندقية كبيرة، أما عن باقي فنادق المنتجات السياحية ذات الطابع الحموي والمناخي فهي لم تتجاوز مجتمعة 4 رغم وجود مناخ طبيعي ومنابع حيوية لإنشائها.

ثانيا: مؤشر التدفقات السياحية (عدد السياح)

يشير مؤشر السياحة الوافدة لعدد السياح القادمين إلى الجزائر في فترة زمنية محددة، ويعتبر من أصدق مؤشرات على تطور الخدمات الفندقية والسياحية في البلد، والجدول الموالي يبين تطور عدد السياح الوافدين خلال الفترة (2000-2020).

جدول رقم (23.03): تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد السياح	865984	901416	988060	1166287	1233719	1443090	1637582
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد السياح	1743084	1771749	1911506	2070496	2394887	2634056	2732731
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد السياح	2301373	1709994	2039444	2450785	2657113	2371056	591031

المصدر: من إعداد الطالب، بالإعتماد على موقع البنك الدولي: (السياحة الدولية- عدد الوافدين)

<https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.ARVL?end=2019&locations=DZ&start=199>

[5&view=chart](#) تاريخ الإطلاع: 2024/05/10.

من خلال الجدول نلاحظ تطور متزايد للسياحة الوافدة من مختلف الدول، حيث إرتفع من 865 ألف سائح سنة 2000 ليصل إلى 2.732 مليون سائح سنة 2013 ليتراجع بعدها إلى حدود 2.04 مليون سائح سنة 2016، ليعاود الإرتفاع حتى سنة 2018 أين سجل 2.371 مليون سائح، ثم إنخفض مجددا ليحقق أدنى مستوى له سنة 2020 ليصل إلى 591 ألف سائح وافد فقط.

وحسب تقرير وزارة السياحة والصناعات التقليدية يزور الجزائر بشكل أكبر سياح من فرنسا وتونس، بعد ذلك تأتي كل من إيطاليا، إسبانيا وألمانيا، أما الصين وتركيا فتعتبران سوقين حديثي النشأة، فيما يعتبر رقم 2.3 مليون سائح رقما ضعيفا جدا مقارنة بدول الجوار (14 مليون وافد على مصر، 10 مليون وافد على المغرب و 7 مليون وافد على تونس) التي تمتلك تقريبا نفس الجغرافيا السياحية والعادات (والتقاليد)، كما يعتبر عدد السياح الدوليين الوافدين إلى الجزائر ضعيفا وهامشيا مقارنة بالقياس إلى الدول الرائدة سياحيا (يزور فرنسا وإسبانيا 90 و 83 مليون سائح سنويا على التوالي)، الأمر الذي يدل على محدودية القطاع السياحي في الجزائر وضعف تنافسيته الإقليمية والعالمية<sup>1</sup>.

ولعل من أسباب الإرتفاع في الحركة السياحية بداية الألفية هو تحسن الوضع الأمني وعودة الإستقرار والعروض السياحية التي توفرها الجزائر خاصة بعد إطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وعلى النقيض من ذلك فيعود تراجع التوافد السياحي إلى الجزائر لوجود أسواق سياحية جذابة لدول الجوار منها الأسعار التنافسية والتسهيلات في السفر وعملية الحصول على التأشيرات، بالإضافة إلى إنخفاض التدفق السياحي في كل دول العالم بسبب الإجراءات الدولية المتخذة تجاه تفشي فيروس كورونا.

تعتبر السياحة الواردة مؤشرا هاما ولكنه غير كافي، فإختلاف مدة إقامة السائح تؤثر حتما على إنفاقه، ويعبر عن هذه المدة بمؤشر الليالي السياحية.

### ثالثا: مؤشر الليالي السياحية

تمثل الليالي السياحية أبرز مؤشرات الطلب السياحي وهي تعبر عن المدة الزمنية التي يقضيها السياح في الإقامة بفنادق للبلد السياحي المضيف طيلة رحلاتهم السياحية، والتغير في معدل الليالي السياحية يتناسب طرذا مع معدل تغير عدد السائحين الوافدين على المناطق السياحية المعنية.

وعن الليالي السياحية في الجزائر فإنها تتسم بمحدوديتها وذلك تماشيا مع حجم الطلب السياحي لها.

<sup>1</sup> - شوقي ناجم، مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، المركز الجامعي بربكة، 2023، ص 366.

الجدول رقم (24.03): تطور الليالي السياحية الجزائرية خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد الليالي السياحية	3748135	4028286	4128567	4324238	4543057	4705637	4905216
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الليالي السياحية	5119940	5346543	5645828	5939334	6329472	6640181	6921234
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الليالي السياحية	7053744	7146572	7276521	7406181	7565733	6815873	2242517

المصدر: مسعود بن جواد، تقدير محددات الإيراد العام للقطاع السياحي في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 16، العدد 1، جامعة غرداية، 2023، ص ص 377-378.

نلاحظ من خلال الجدول وأنه خلال عشرين سنة شهد عدد الليالي السياحية إرتفاعا مستمرا من 3.7 مليون ليلة سنة 2000 إلى 7.4 مليون ليلة سنة 2017 قبل أن يتراجع إلى حدود 6.8 مليون ليلة سنة 2019، إذا ما إستثنينا سنة 2020 والتي شهدت انخفاضا حادا في عدد الليالي السياحية وصل إلى 2.2 مليون ليلة نتيجة غلق المجال السياحي الدولي بسبب جائحة فيروس كورونا.

إن محدودية الليالي السياحية يتوافق مع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، وهذه نتيجة حتمية لعدم قدرة المنتج السياحي في الجزائر على المنافسة في السوق السياحية الدولية، وحتى بين جيرانها وفي المنطقة العربية ككل، ومما لا ريب فيه أن الأزمة السياسية والأمنية التي عصفت بالبلاد خلال العقد الأخير من القرن الماضي قد ساهمت في معاناة القطاع السياحي إلى جانب تهميشه ضمن الإستراتيجيات التنموية، ومن الطبيعي أن يختار السياح الأجانب وجهات أخرى غير الجزائر، بالإضافة إلى عزوف الجزائريين المقيمين بالخارج عن قضاء عطلتهم بالجزائر بسبب الظروف التي كانت تعيشها البلاد.

المطلب الثالث: مساهمة الإستثمار السياحي في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2020)

بعد طرح مجموعة من المقومات التي تزخر بها الجزائر سنتطرق الآن الى مساهمة الإستثمار السياحي في مختلف مؤشرات التنمية المستدامة والتي تكون كما يلي :

أولاً: مساهمة الإستثمار السياحي في تحقيق الإيرادات السياحية في الجزائر

وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الإستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة إيجاد علاقات إقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى، متزامنا مع ما تحصل عليه الدولة من منافع إقتصادية من الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية مما يسهم في زيادة الناتج الوطني للدولة بشكل مباشر وغير مباشر، وبالتالي المساهمة في عملية البناء الإقتصادي فضلا عما تحققه هذه الصناعة من إنتعاش شرائح واسعة من المجتمع.

كما يعتبر تعظيم الإيرادات السياحية من أهداف السياسة العامة المتعلقة بتطوير القطاع السياحي بمختلف أنشطته، ومن العناصر التي تستغلها الحكومات في تحسين الأداء الإقتصادي والإجتماعي، وهذه الإيرادات تتحقق من إنفاق السائحين في الدول السياحية المضييفة على مختلف السلع والخدمات السياحية، ومختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع، إذ كلما إتسع نطاق الخدمات السياحية كلما إزدادت الإيرادات المتأتية منها، وفي الجزائر شهدت الإيرادات السياحية تذبذبات وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم (25.03): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: دولار

السنوات	الإيرادات السياحية	السنوات	الإيرادات السياحية	السنوات	الإيرادات السياحية
2000	102.000.000	2007	219.000.000	2014	258.000.000
2001	100.000.000	2008	325.000.000	2015	304.000.000
2002	111.000.000	2009	266.000.000	2016	209.000.000
2003	112.000.000	2010	219.000.000	2017	140.500.000
2004	179.000.000	2011	208.000.000	2018	169.000.000
2005	184.000.000	2012	196.000.000	2019	165.000.000
2006	215.000.000	2013	230.000.000	2020	42.900.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

- وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2023.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الإيرادات السياحية متذبذبة وضعيفة مقارنة بحجم الإمكانيات المتوفرة، خاصة خلال السنوات الثلاث الأولى لفترة الدراسة حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2001، ثم سجلت نموا تدريجيا لتبلغ ذروتها سنة 2008 محققة إيرادات قدرها 325 مليون دولار، يعود إرتفاعها إلى محاولة الجزائر بناء صورتها في الخارج كوجهة سياحية مثل غيرها من الدول في منطقة المغرب العربي حيث تبنت في هذا الإطار إستراتيجية شاملة طويلة المدى لتطوير السياحة و جذب الإستثمار المحلي والأجنبي نحو هذا القطاع، ولكن سرعان ما عادت للإخفاض مجددا وكان ذلك تزامنا مع الأزمة العالمية التي أثرت على السياحة الدولية بشكل عام، ثم شهدت إنخفاضا محسوسا سنوات 2016، 2017، 2018، 2019، وكان ذلك نتيجة تغيير وجهة السياح نحو دول أخرى خاصة دول الجوار تونس ومصر وبدرجة أقل تركيا وفرنسا، وهذا ما يدل على ضعف تنافسية القطاع السياحي في الجزائر سواء من ناحية الأسعار أو جودة الخدمات السياحية، لتصل إلى أدنى قيمة لها سنة 2020 لتبلغ 42.9 مليون دولار نتيجة بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا والتي تسببت في إنخفاض حاد في حجم الإيرادات السياحية الدولية.

ويمكن تفسير ضعف الإيرادات السياحية إلى تسرب جزء منها في السوق الموازية بالإضافة إلى طبيعة السياح الوافدين إلى الجزائر الذين أغلبهم من الجزائريين المتواجدين في المهجر، والذين ينخفض إنفاقهم السياحي مقارنة بالسياح الأجانب، حيث غالبا ما يستقبلون من قبل عائلاتهم<sup>1</sup>، وإمتلاك بعضهم مساكن خاصة بهم في الجزائر، وبحكم أن عدد الجزائريين المتجهين إلى الخارج أكبر من عدد السياح الوافدين إلى الجزائر فإن هذا سيؤدي إلى إرتفاع الإنفاق السياحي عن الإيرادات السياحية في الجزائر مما سينعكس سلبا على رصيد الميزان السياحي.

ثانيا: مساهمة العوائد السياحية في حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 10% على المستوى العالمي<sup>2</sup>، وتتحقق هذه الإيرادات من إنفاق السائحين في الدول السياحية المضييفة على مختلف السلع والخدمات السياحية ومختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع، فالإنفاق السياحي يمثل دخلا مباشرا للعاملين في هذا القطاع و الذين بدورهم يقومون بإنفاق جزء منه لتلبية إحتياجاتهم الإستهلاكية من السلع والخدمات و من ثم دخول أخرى جديدة لأصحاب عناصر الإنتاج و التي ستقوم بدورها بإنفاق

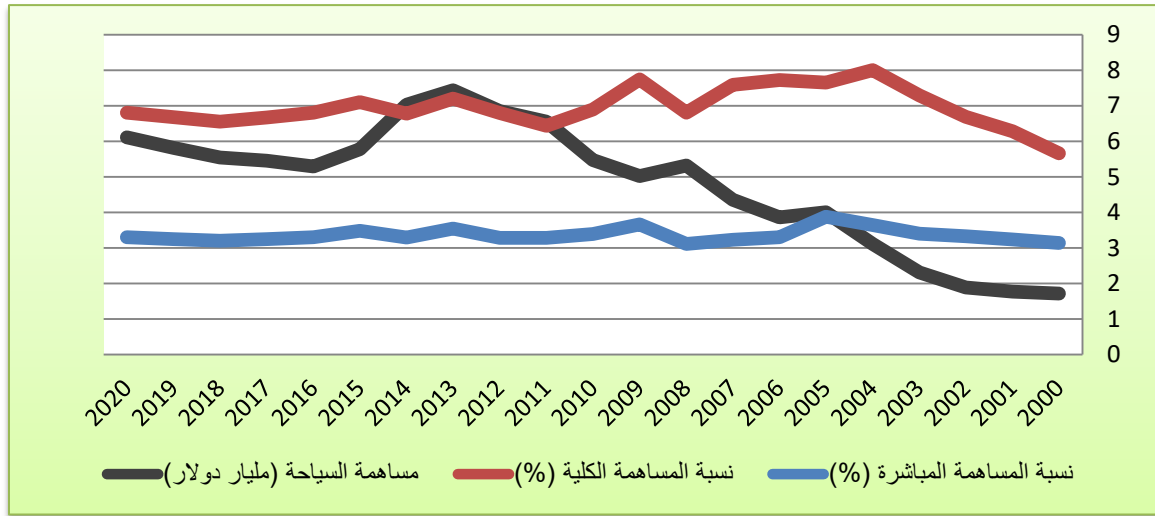
<sup>1</sup>- رانية إيدير، "تشخيص واقع القطاع السياحي الجزائري ومساهمته في التنمية الإقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2000-2017)"،

أطروحة دكتوراه (ل.م.د) في العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة 2، 2019-2020، ص232.

<sup>2</sup>- يحي سعيدي، سليم العمرابي، "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية-حالة الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة العدد السادس والثلاثون، 2013، ص104.

جزء منها على إحتياجاتهم الإستهلاكية و هذا ما يسمى "بالمضاعف السياحي"، و يعتبر هذا القطاع أكبر قطاع مكون للنتاج المحلي في كثير من الدول غير البترولية مثل تونس، المغرب، مصر، إسبانيا،... إلخ، كما أن الدول المصدرة للبترول أعطت السياحة أهمية كبرى كقطاع رئيسي في الإقتصاد، وبالنسبة للجزائر، فان مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لها تفسره حجم الإيرادات التي تم تسجيلها على مستوى هذا القطاع التي تعد جد ضعيفة و يوضح الجدول الموالي تطور حجم المساهمة قطاع السياحي الجزائري ونسبتها الكلية والمباشرة في الناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم (04.03): تطور مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالب إعتقادا على معطيات الملحق رقم 03

نلاحظ من الشكل أعلاه ومعطيات الملحق رقم 03 أنه على الرغم من الإرتفاع التدريجي لحجم مساهمة هذا القطاع خلال فترة الدراسة ما عدا سنتي 2015 و 2016 التي شهدتا إنخفاضاً بسبب إنخفاض أسعار البترول وإنخفاض حجم الإستثمارات الموجهة للقطاع السياحي خلالهما، كما يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة مساهمة هذا القطاع تراوحت بين الإرتفاع والإنخفاض شهدت أعلى قيمة لها سنة 2013 حيث بلغت 7.43 مليار دولار وأدنى قيمة قد بلغت 1.7 مليار دولار سنة 2000، وتراوحت نسبة المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 3.11% و 3.88% بمتوسط مساهمة مباشرة إجمالية تقدر بـ 3.35% خلال فترة الدراسة.

إن ضعف مردودية القطاع السياحي و محدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساساً إلى أن هذا القطاع لم يكن له أي دور في التنمية الإقتصادية منذ إستقلال الجزائر، ومرد ذلك إعتقاد الدولة الكلي على قطاع المحروقات بإعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع، ومن ثم مساهمتها في تطوير القطاعات الأخرى بما في ذلك السياحة.

ثالثا: أثر الإستثمار السياحي على ميزان المدفوعات في الجزائر- بند السياحة والسفر-

إن السياحة كصناعة تصديرية لا شك تساهم في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية والإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين، وخلق إستخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع التي يمكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات إقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى، والجدول الموالي يوضح تطور ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال بند السياحة والسفر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020.

الجدول رقم (26.03): تطور ميزان المدفوعات الجزائري-بند السفر- خلال الفترة (2000- 2020)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات السياحية	102	100	111	112	179	184	215
النفقات السياحية	193	194	248	255	341	370	381
رصيد الميزان السياحي	91-	94-	137-	143-	162-	186-	166-
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات السياحية	219	325	266	219	208	196	230
النفقات السياحية	377	469	457	574	502	428	410
رصيد الميزان السياحي	158-	144-	191-	355-	294-	232-	180-
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإيرادات السياحية	258	304	209	140.5	169	165	42.9
النفقات السياحية	611	677	475	580	494	500	232.6
رصيد الميزان السياحي	353-	373-	266-	439.5-	325-	335-	189.7-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

- وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2023.

تشير إحصائيات الجدول أعلاه العجز المستمر الذي سجله الميزان السياحي في الجزائر طوال فترة الدراسة، كما عرف هذا العجز إتجاها متباينا بين الإنخفاض والإرتفاع، وفي السنوات الأخيرة بلغ الرصيد الميزان السياحي أدنى قيمة سالبة (439.5 مليون دولار) سنة 2017 ، وهذا بفعل الإنفاق السياحي للمقيمين الجزائريين الذي تجاوز بشكل كبير حجم الإيرادات السياحية الناتجة عن السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر وذلك لإرتفاع السياحة العكسية (خروج السياح الجزائريين نحو الخارج)، وهذا ما يجعل الميزان السياحي يؤثر سلبا على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري، كما تجدر الإشارة إلى أن حجم

الإيرادات والنفقات السياحية يتم تقديرها من خلال عمليات تحويل العملة الأجنبية التي تتم بصفة رسمية في مكاتب الصرف المعتمدة، أي تستثنى منها التحويلات التي تقام في السوق الموازية، مما يدل مدى الأثر السلبي لإرتفاع حصيللة مدفوعات السياحة العكسية مقارنة بإيرادات السياحة الوافدة، الأمر الذي يؤثر سلبا على مساهمة الميزان السياحي في تعديل ميزان المدفوعات في الجزائر.

ويعود هذا العجز في الميزان التجاري السياحي الجزائري لأسباب عديدة نذكر منها<sup>1</sup>:

- تعد الجزائر دولة مصدرة للسياحة مما يستوجب خروج للعملة الاجنبية؛
- نقص في هياكل العرض السياحي (وسائل النقل المختلفة، هياكل الإقامة، المطاعم)، وعدم مطابقتها للمعايير الدولية، بالإضافة إلى تدني جودة الخدمات السياحية وضعف نوعية المنتج السياحي في الجزائر؛
- الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي وبالتالي يعتمد على إستيراد مستلزمات القطاع السياحي مما يكبد الإقتصاد الوطني خسائر نتيجة إستنزاف العملة الصعبة؛
- غياب استراتيجية لتسويق وجهة الجزائر داخل وخارج الوطن؛
- إرتفاع في أسعار الخدمات المقدمة للسكان المحليين، وبجودة أقل مقارنة ببعض دول الجوار كتونس.

#### رابعا: مساهمة الإستثمار السياحي في توظيف اليد العاملة

تعد السياحة من أكبر القطاعات الإقتصادية توفيراً لفرص العمل فهي تستوعب نحو 11 % من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وذلك لكونها تعتمد بالدرجة الأولى على المورد البشري، كما أنه من المتوقع طبقاً لإحصائيات مجلس السفر والسياحة العالمي أن تستوعب السياحة وبشكل متزايد عدد كبير من الموظفين في هذا المجال.

إن مساهمة الإستثمار السياحي في التشغيل يعد مؤشراً هاماً للدور الإقتصادي لقطاع السياحة، إذ يعمل إنشاء المشاريع السياحية المباشرة أو المساعدة لها بمختلف أنواعها إلى خلق مناصب عمل جديدة للمجتمعات المحلية سواء كان تمويل هذه المشاريع برأسمال أجنبي أو وطني، مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة وتحسين مستويات الدخل، كما يعمل على تحسين البنية التحتية والخدمات العامة في المناطق السياحية يعود بالفائدة على جودة حياة السكان المحليين.

وطبقاً للتقديرات التي وضعتها كل من المنظمة العالمية للسياحة ومنظمة العمل، فإن إنجاز سريين يؤدي إلى خلق فرصة عمل مباشرة وثلاث فرص غير مباشرة تتعلق بالنشاطات ذات الصلة بالسياحة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - حاسين صكوشي، السياحة كرهان بديل لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس، 2020-2021، ص130.

<sup>2</sup> - ministère du tourisme: plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, 2013, p4.

إن مساهمة الإستثمار السياحي في التوظيف بالجزائر سواء تعلق الأمر عدد العمال في القطاع السياحي ونسبة المساهمة المباشرة والكلية في التشغيل، فقد جاءت موزعة على النحو المبين في الجدول الموالي.

جدول رقم (27.03) مساهمة الإستثمار السياحي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	عدد العمال في القطاع السياحي (بالآلاف)	النسبة المباشرة في التشغيل (%)	النسبة الكلية في التشغيل (%)
2000	154.738	2.47	4.67
2001	166.309	2.50	5.09
2002	180.496	2.60	5.47
2003	180.391	2.46	5.63
2004	227.499	2.8	6.47
2005	258.853	3.04	6.27
2006	239.024	2.66	6.43
2007	225.393	2.50	6.13
2008	227.642	2.41	5.49
2009	269.115	2.76	6.12
2010	254.012	2.53	5.42
2011	266.622	2.61	5.31
2012	289.271	2.80	5.99
2013	321.881	2.96	6.24
2014	298.997	2.87	6.08
2015	305.453	2.92	6.12
2016	299.017	2.79	5.91
2017	302.012	2.78	5.83
2018	300.723	2.76	5.78
2019	309.505	2.83	5.94
2020	318.966	2.90	6.08

المصدر: الهادي بكاي، عبد القادر قديد، دراسة وتحليل الأثر الإقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة الميادين الإقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 77.

من خلال ما نلاحظه في إحصائيات الموضحة في الجدول أعلاه أن عدد العمال في القطاع السياحي خلال الفترة 2000-2020 حقق تطورا ملحوظا، حيث في عام 2020 تجاوز عدد العمال 318 ألف عامل بعد أن كان عددهم 154 الف عامل عام 2000 محققا بذلك نموا بحوالي 100 % إلا أن نسبة المساهمة المباشرة في إجمالي التشغيل حققت متوسطا ضئيلا بنسبة 2.71 %، وهذا نظرا لمحدودية القطاع وضعف أدائه الإقتصادي في الجزائر، وبما أن طبيعة النشاط السياحي الذي يتصف بتشابكه مع قطاعات أخرى فإنه يساهم كذلك في توليد فرص عمل غير مباشرة في هذه القطاعات نسبتها تتراوح ما بين 4.67 % و6.43 %، حيث بلغ المتوسط النسبي 5.83 % خلال فترة الدراسة ، وهذا ما يفسر أهمية هذا القطاع في تخفيض معدلات البطالة إذا ما أستثمر فيه بنحو جيد.

يعود الإرتفاع في نسبة العمالة في القطاع السياحي إلى الإستثمارات السياحية بالجزائر وخاصة في زيادة الطاقة الفندقية، فالجزائر تسعى من خلال الإستراتيجية الوطنية التي وضعتها ضمن المخطط التوجيهي للسياحة إلى ترقية القطاع السياحي وجعله ينافس دول الجوار، إلا أن هذه الإستراتيجية تبقى رهينة المورد البشري المؤهل الذي يعتبر اللبنة الأساسية في قيام صناعة السياحة، كما يعتبر المتدخل المباشر في إعطاء صورة عن الخدمة السياحية بالجزائر والتي تعبر عنها مدى رضا السائح، وهذا ما ينقص الجزائر بالدرجة الأولى لجعلها وجهة سياحية بإمتياز<sup>1</sup>.

في الأخير تبين هذه الإحصائيات والمتدنية جدا المكانة التي يحتلها القطاع السياحي في الجزائر ضمن خارطة القطاعات الإنتاجية بالنسبة لمساهمته في مستوى التشغيل وبالتالي ضعف مساهمته في محاربة البطالة، ويفسر هذا الضعف في التشغيل بالعجز في هياكل الإيواء وبالتالي غياب المنافسة الذي ترك المسيرين سواء في القطاع العمومي أو الخاص يكتفون عادة بوظيفتي الإسكان والإطعام دون القيام بمبادرات أخرى تهدف إلى إستغلال كل المتاحات والطاقات المتوفرة على مستوى مؤسساتهم لاسيما الجوانب المتعلقة بالأنشطة الثقافية والرياضية والترفيه والتي تعتمد كثيرا على توظيف العنصر البشري<sup>2</sup>.

جاءت الجزائر في المرتبة 143 عالميا بنسبة 6% في المساهمة الإجمالية للسياحة في إجمالي العمالة وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسبة المتوسطة في شمال إفريقيا والتي قدرت ب 9.8%، ويعود هذا الأداء الضعيف للقطاع السياحي الجزائري في إمتصاص القوى العاملة إلى عدة إعتبارات نذكر منها<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - لخضر بن علي، دور الإستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017/2018، ص200.

<sup>2</sup> - كمال طرفاية، سبل النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر في ظل مستجدات الصناعة السياحية العالمية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2021-2022، ص175.

<sup>3</sup> حيزية هني، محمد زيدان، دور الإستثمار السياحي في تنمية الإقتصادية الجزائرية، المجلد 20، العدد 25، مجلة الإحياء، جامعة باتنة 01، جوان 2020، ص-ص: 885-886.

- نقص التأهيل والتكوين السياحي الذي يشجع على الإستثمار في قطاع السياحة والفندقة والذي يتولد عنه عمالة مباشرة وغير مباشرة؛
- العجز في هياكل الإيواء السياحي وغياب المنافسة بسبب ضعف الخدمات السياحية الجزائرية؛
- غياب الإستقرار والإستمرارية في البرامج والإجراءات بسبب تغيير المسؤولين؛
- موسمية النشاط السياحي في الجزائر والذي يتزامن مع فترة الصيف أين يتزايد عدد العاملين في النشاط السياحي لكن سرعان ما يتناقص هذا العدد بزوال موسم الذروة؛
- وجود عراقيل أمام المستثمرين الراغبين في الإستثمار في القطاع السياحي تتأرجح بين عراقيل إدارية، مالية وتنظيمية، بالإضافة إلى تردد الكثير من المستثمرين في ولوج هذا النوع من الإستثمارات لطول فترة الحصول على العائد وكثرة المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المستثمر.

المبحث الثالث: قياس العلاقة بين الإستثمار السياحي ومؤشرات التنمية المستدامة في الدول المقارنة بعد التطرق في المباحث السابقة إلى تحليل التطور الديناميكي لمراحل الإستثمار السياحي في الجزائر وعلاقته ببعض المتغيرات الإقتصادية الكلية، سنحاول في هذا المبحث تطبيق مجموعة من الطرق الكمية والنماذج القياسية لقياس وتقدير العلاقة بين الإستثمار السياحي ومختلف مؤشرات التنمية المستدامة (التنمية الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية) للدول المقارنة (الجزائر، تونس، المغرب، مصر) محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2022، وذلك من خلال العناصر التالية:

المطلب الأول: قياس أثر الإستثمار السياحي على النمو الإقتصادي للدول المقارنة

أولاً: منهجية الدراسة

يوجد عدة إختبارات للتكامل المشترك بين المتغيرات منها: إختبار [Johannen (1988 ;1191)]، إختبار [Engel and Granger (1987)]، إختبار [Gregory and Hansen (1996)]، إختبار [Johannsen and Juselius (1990)]، إن إختبارات التكامل المشترك سالفه الذكر تشترط أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة كما ينتج عن هذه الإختبارات في حالة دراسة عينة صغيرة نتائج غير دقيقة، ونتيجة لهاتين المشكلتين ظهر نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag Model)، كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدره لها نفس درجة التكامل ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الصفر (0)، أو من الدرجة الأولى (1) أو الدمج بينهما بشرط عدم وجود متغيرات من النوع (2) في النموذج، كما يمكن الإعتماد عليها في حالة عينة الدراسة صغيرة. كما تمتاز هذه المنهجية بالفصل بين التأثيرات في المدى القصير والتأثيرات في المدى الطويل.

يتم إختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL من خلال أسلوب " إختبار الحدود Bound Test" المطور من قبل (Pesaran et al(2001). حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) ونماذج فترات الابطاء الموزعة (Distributed Lag Model) <sup>1</sup>، في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمتها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر. وعلى هذا السياق سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية (Autoregressive Distributed Lag Model, ARDL) الذي طورها كل من (Pesaran et a (1997 Pesaran) <sup>2</sup>، حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Model (AR(p)) ونماذج فترات الابطاء الموزعة (Distributed Lag Model) <sup>3</sup>، في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمتها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر، ويتميز هذا الإختبار.

ويتم تقدير ARDL(p,q,q...q) العادي على بيانات panel وفقا للصيغة الرياضية التالية <sup>4</sup>:

$$y_{it} = \sum_{j=1}^p \lambda_{ij} y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^q \delta_{ij} X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it}$$

$$\Delta g_{rit} = \alpha + \beta_1 g_{rit-1} + \beta_2 g_{rit-1}^t + \beta_3 Nt_{it} + \beta_4 \sum g_{rit-i} + \beta_5 \sum g_{rit-i}^t + \beta_6 Nt_{it} + \varepsilon_i$$

حيث:  $\alpha$  و  $\varepsilon_i$  هما على التوالي الحد الثابت و حد الخطأ.

$\beta_1$ ،  $\beta_2$ ،  $\beta_3$ : معلمات المدى الطويل،  $\beta_4$ ،  $\beta_5$ ،  $\beta_6$ : معلمات المدى القصير.

ثانيا: توصيف متغيرات ونموذج الدراسة

الهدف من هذه الدراسة يتمثل في دراسة العلاقة السببية الطويلة والقصيرة المدى بين الإستثمار السياحي والنمو الإقتصادي للفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2022 وذلك من خلال إستعمال منهجية (Autoregressive Distributed Lag Model, ARDL) للدول المقارنة (الجزائر، تونس، المغرب، مصر).

<sup>1</sup> -İbrahim Doğan, Nadide Sevil Tülüce, Aydan Doğan, « Dynamics of Health Expenditures in OECD Countries: Panel ARDL Approach », Theoretical Economics Letters, vol (4), 2014, p651.

<sup>2</sup> -M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin and Richard J. Smith, " Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, ", Journal of Applied Econometrics, [Vol. 16, No. 3, Special Issue in Memory of John Denis Sargan, 1924-1996: Studies in Empirical Macroeconometrics \(May - Jun., 2001\)](#), p300.

<sup>3</sup> -İbrahim Doğan, Nadide Sevil Tülüce, Aydan Doğan, " Dynamics of Health Expenditures in OECD Countries: Panel ARDL Approach", Theoretical Economics Letters , Vol.4 No.8, October 2014,p651.

<sup>4</sup> - M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin, Ron P Smith, « Pooled Mean Group Estimation of Dynamics Heterogeneous Panels », November 1998,pp 4-5.

ومنه تم تحديد الشكل الرياضي لنموذج الدراسة كما يلي :

$$g_{r_t} = f(Tr_t, ReeR_t, To_t) \dots \dots \dots (1)$$

- ♦ **معدل النمو الإقتصادي %Economic growth rate**: ويقاس النمو الإقتصادي بمعدل الناتج المحلي الإجمالي، وينظر إلى هذا الأخير على أنه الهدف النهائي للتنمية الإقتصادية وجميع مكوناتها من الإستراتيجيات والسياسات، وهو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات (المعترف بها) التي ينتجها بلد معين في فترة زمنية معينة، ويعتبر معظم الإقتصاديين بأن وجود نمو أسرع في الناتج المحلي الإجمالي في بلد ما مقارنة بدول الجوار أو منافسها هو دليل على النجاح الإقتصادي لهذا البلد<sup>1</sup>، لهذا تم إستخدام هذا المؤشر (معدل النمو الإقتصادي) كمتغير تابع للدراسة، تم الإشارة له بالرمز  $g_r$ .
- ♦ **معدل الإستثمار السياحي Tourism investment Rate**: حيث يعد الإستثمار في جميع الأنشطة السياحية لتحقيق التنمية السياحية ومحفازا للإقتصاد القومي بسبب تشابكه مع بقية القطاعات الإقتصادية ويزداد تأثيره من خلال عمل مضاعفي الإستثمار والإستخدام السياحي، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأبعادها سواء الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وعلى هذا تم إستخدام هذا المؤشر (معدل الإستثمار السياحي) كمتغير مستقل (خارجي)، والذي تم الإشارة له بالرمز  $TI_r$ .
- ♦ **سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate**: كمقياس للمنافسة الخارجية<sup>2</sup>، يضاف متغير سعر الصرف إلى قائمة المتغيرات التفسيرية، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي لعملة دولة مقصد السائح مقابل عملة دولة مصدر السائح، وأن العلاقة بين حجم الطلب السياحي ومتغير سعر الصرف يمكن تفسيره على أن إنخفاض سعر الصرف عملة الدولة المضيفة يجعل السلع والخدمات هذه الأخيرة أرخص وذلك ما يشجع السياح الوافدين إلى بلد المقصد السياحي<sup>3</sup>، وفي هذه الدراسة تم إختيار سعر الصرف لعملة دول محل الدراسة (دول المغاربية)/دولار الأمريكي والذي تم حسابه بالعلاقة التالية<sup>4</sup>:

$$RER_{it} = \frac{(NER_{it} \times HICPG_{it})}{HICPD_{it}}$$

$NER_{it}$ : يرمز لسعر الصرف الاسمي للبلد i في سنة t.

<sup>1</sup> - Dupeyras, A. and N. MacCallum, "Indicators for Measuring Competitiveness in Tourism", A Guidance Document", *OECD Tourism Papers*, 2013, p18.

<sup>2</sup> -Mohamed Bouzazhah, Younesse EL MENYARI "The Relationship between International Tourism and Economic Growth: the case of Morocco and Tunisia", MPRA Paper No. 44102, posted 1. February 2013, p06.

<sup>3</sup> -Joel Hinaunye Eita, André C. Jordaan and Yolanda Jordaan, "An econometric analysis of the determinants impacting on businesses in the tourism industry", *African Journal of Business Management* Vol. 5(3), 4 February, 2011, p670.

<sup>4</sup> -Serdar Ongan , Cem I,sik , and Dilek Özdemir, " The Effects of Real Exchange Rates and Income on International Tourism Demand for the USA from Some European Union Countries ", *Economies*, Vol 5( 51), 18 December 2017, p5.

$HICPG_{it}$ : يرمز لمؤشر أسعار الإستهلاك في بلد المصدر (دولار الأمريكي).

$HICPD_{it}$ : يرمز لمؤشر أسعار الإستهلاك في بلد المقصد.

♦ معدل الانفتاح التجاري *Trade openness rate*: مقياس بنسبة مجموع الصادرات والواردات من

السلعة والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعلى هذا تم إستخدام هذا المؤشر (معدل الانفتاح

التجاري) كمتغير مستقل (خارجي) والذي تم الإشارة له بالرمز  $Tor$ .

وتم الحصول على بيانات النمو الإقتصادي والانفتاح التجاري للدول محل الدراسة من قاعدة بيانات

البنك الدولي (albankaldawli.org)، أما بيانات الإستثمار السياحي للدول تم الحصول عليها من المنتدى

العالمي للسياحة والسفر <https://wtcc.org/research/data-enquiries>، بينما تم الحصول على بيانات

سعر الصرف الحقيقي من قاعدة بيانات الصندوق النقد الدولي (<https://data.imf.org>).

ثالثا: خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج

في هذا الجزء من الدراسة سيتم عرض مجموعة من مراحل عملية تقدير النموذج على عينة الدراسة

والمكونة من 4 دول (الجزائر، تونس، المغرب، مصر)، كل على حدى للفترة المذكورة سابقا ومن ثم عرض

نتائج هذا النموذج.

أ. نتائج إختبار جذر الوحدة *unit root tests*

قبل إختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج *panel ARDL* ومن ثم دراسة العلاقة السببية (طويلة/قصيرة

المدى)، لابد أولا من إختبار جذر الوحدة لبيانات *panel*، ومن ثم التحقق من وجود تكامل مشترك بين

الإستثمار السياحي و النمو الإقتصادي للدول محل الدراسة وقد ظهر حديثا عدد من الإختبارات المطورة

لتحليل وإختبار جذر الوحدة لبيانات *panel* *tests root unit panel*، وأكثرها إستخداما إختبار LLC<sup>1</sup>،

وإختبار *Breitung t-stat* وهذه إختبارات مشتركة، وإختبار IPS<sup>2</sup>، كما يوجد إختبارين وهما إختبار *the*

*fisher-ADF* وإختبار *Fisher-phillips-peron* (Fisher-pp)<sup>3</sup>، وتتفوق إختبارات جذر الوحدة لبيانات

*panel* على إختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية (*unit series time tests root*) نظرا لأنها

تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معا، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من إختبارات

<sup>1</sup> - Andrew Levina, Chien-Fu Linb, Chia-Shang James Chub;" **Unit root tests in panel data: asymptotic and "nite-sample properties"**, Journal of Econometrics 108 (2002).p 10.

<sup>2</sup> - Kyung So Im, Mohammad Pesaran and Yongcheol Shin," **Testing for unit roots in heterogeneous panels**", Journal of Econometrics, vol. 115, issue 1, 2003,p61.

<sup>3</sup> - In Choi," Unit root tests for panel data", Journal of International Money and Finance Volume 20, Issue 2, April 2001, P 260.

السلاسل الزمنية الفردية<sup>1</sup> وعلى ما ورد قمنا بتطبيق الإختبارات جذر الوحدة سالفة الذكر على كل متغيرة على حدى والمتمثلة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (28.03): إختبار جذر الوحدة للنموذج الأول <i>Panel data unit root tests</i>							
التفاضل الاول (1st difference) (1)			المتغيرات (Variables) في المستوى (Level) (0)				الإختبارات الاحصائية
$\Delta T_o$	$\Delta RER$	-2.5873 (0.004)	$T_o$	$RER$	$TI_r$	$g_r$	
-4.0173 (0.0000)	-5.05648 (0.0000)	-2.4668 (0.006)	0.34954 (0.6367)	2.1853 (0.9856)	20.1689 (1.000)	-8.3738 (0.0000)	<i>LLC</i>
-2.08333 (0.0466)	-1.8621 (0.0313)	-3.3581 (0.000)	0.8484 (0.8019)	1.7796 (0.9624)	-2.5665 (0.005)	-2.9654 (0.0015)	<i>Breitung</i> <i>t-stat</i>
-4.51059 (0.0000)	-3.8528 (0.0001)	24.6807 (0.0018)	-0.07217 (0.4712)	2.98093 (0.9986)	1.2972 (0.9027)	-9.8661 (0.0000)	<i>IPS</i>
32.6392 (0.0001)	27.1466 (0.0007)	24.7469 (0.0017)	7.6828 (0.4650)	0.98948 (0.9983)	1.4591 (0.9934)	136.668 (0.0000)	<i>Fisher-ADF</i>
31.7333 (0.0001)	25.1059 (0.0015)	-2.5873 (0.004)	7.2932 (0.5053)	1.1556 (0.9971)	26.2952 (0.0009)	159.795 (0.0000)	<i>Fisher-PP</i>
(. ) القيمة الاحتمالية عند مستوى المعنوية 1%، 5%، 10%.							

المصدر: من إعداد الطالب بإستعمال البرنامج الاحصائي Eviews12

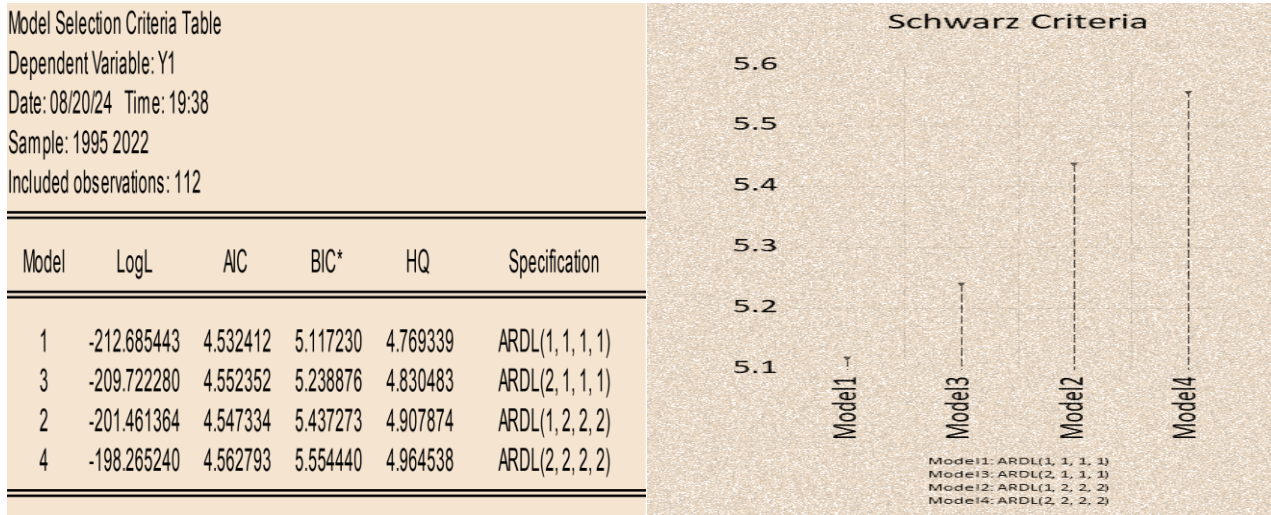
تبين نتائج الجدول أعلاه، بأن السلسلة الزمنية لمتغير معدل النمو الإقتصادي ( $g_r$ ) تستقر في المستوى  $level(0)$ ، عند مستوى المعنوية 5%، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة، أما عن السلاسل الزمنية كل من معدل نمو الإستثمار السياحي ( $TI_r$ ) وسعر الصرف الحقيقي ( $RER$ ) والإفتتاح التجاري  $T_o$ ، غير مستقر في مستوى (0)، إلا بعد إجراء الفروقات الأولى  $(1st\ difference)|(1)$  عند مستوى المعنوية 5%، وبالتالي تبين أن بيانات panel غير مستقرة من نفس الدرجة منها متكامل من الدرجة واحد (1) ومنها متكامل من الدرجة (0) مع عدم وجود بيانات من الدرجة الثانية (2) .

<sup>1</sup> - Olumuyiwa S. Adedeji, John Thornton, " Saving, Investment and Capital Mobility in African Countries", Journal of African Economies, Volume 16, Issue 3, June 2007, P 395.

وبعد التأكد من درجات الاستقرار التي إتضح أنها مزيج من متغيرة مستقرة عند الفرق الأول ومتغير إستقر عند المستوى، ما يشكل عائقا أمام إستعمال منهجية التكامل المنتزامن Engel and Grange, Johannen الخاصة ببيانات panel لكل من Ficher, Kao, pedroni وكذا صعوبة الإعتماد على منهجية Grange التقليدية السببية لما تسببه من نتائج زائفة<sup>1</sup>، إذا في هذه الحالة وحسب المنهج القياسي فإنه من المرجح أن تكون منهجية ARDL-panel هي الملائمة للدراسة وفق تقدير نموذجي بصيغة pooled mean group (PMG)، لدراسة علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في حال ما إذا وجد مع إختبار العلاقة التوازنية على المدى البعيد وقياس العلاقة الديناميكية ثم تحديد الآثار الطويلة والقصيرة المدى على النمو الإقتصادي.

وقد تم إستعمال مؤشر Schwarz من أجل تحديد أفضل نموذج من خلال النماذج الممكنة والشكل التالي يوضح نتيجة التقدير، وكذا معاملات Schwarz للنماذج الممكنة:

الشكل رقم (05.03): إختبار النموذج الأمثل (الأول) ARDL



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النموذج الأمثل الذي يدني من قيمة Schwarz هو النموذج ARDL(1.1.1.1) بمعنى فجوة واحدة لمعدل النمو الإقتصادي، وفجوة واحدة لمعدل نمو الإستثمار السياحي، وفجوة واحدة لسعر الصرف، وفجوة واحدة للإنتاح التجاري.

<sup>1</sup> - Dervis Kirikkalelia, Abderrahmane Sokri, Mehmet Candemir, Hasan Murat Ertugrud, " Panel cointegration: Long-run relationship between internet, electricity consumption and economic growth. Evidence from OECD countries", Investigación económica, vol.77 no.303 Ciudad de México ene./mar. 2018.

ب. النتائج التطبيقية لمقاربة *Pooled Mean Group/ Panel ARDL*

بعد تحديد درجة التكامل لمتغيرات الدراسة وكذا تحديد أفضل نموذج لدراسة العلاقة التكاملية بين الإستثمار السياحي والنمو الإقتصادي على المدى القصير والطويل والنتائج موضحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (29.03): تقدير نموذج الأول *Pooled Mean Group/ Panel ARDL*

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
TIR	0.053678	0.014805	3.625630	0.0005
RER	-0.030484	0.016751	-1.819857	0.0721
TO	-0.020530	0.022425	-0.915499	0.3624
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.946661	0.245423	-3.857263	0.0002
D(TIR)	0.006786	0.010625	0.638675	0.5247
D(RER)	-0.316749	0.419548	-0.754978	0.4523
D(TO)	0.124145	0.038183	3.251310	0.0016
C	5.070868	1.168252	4.340560	0.0000
Root MSE	2.005825	Mean dependent var	0.074959	
S.D. dependent var	4.138243	S.E. of regression	2.250127	
Akaike info criterion	4.362600	Sum squared resid	450.6133	
Schwarz criterion	4.920863	Log likelihood	-221.3056	
Hannan-Quinn criter.	4.589105			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن معامل الأمد الطويل Long Run Equation له دلالة احصائية قوية عند مستوى المعنوية 5 %، وهذا ما يحقق أول شروط منهجية تقدير *Pooled Mean Group* كما جاء في دراسة [pesaran, Shin & Smith 1998]، إن نموذج PMG يقوم بتقييد المقدرات على الأمد الطويل ويسمح باختلافها في الأمد القصير (يعني يسمح بالتعديل القصير الأجل أن يكون خاصا بكل بلد)<sup>1</sup>، وكذا نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لحد تصحيح الخطأ COINTEQ01 والمساوية لـ 0.0002 أصغر من 0.05 أي لها دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 5 % مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تسلك سلوكا متشابهها في المدى الطويل، وقيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة تبلغ 0.9466. كما نلاحظ أن المعاملات المدى الطويل: حيث أن معامل معدل نمو الإستثمار السياحي (TIR) موجب أي هناك علاقة طردية بينه وبين معدل نمو الإقتصادي g، للدول المقارنة ( الجزائر – تونس – المغرب – مصر) على المدى الطويل، كما له معنوية من الناحية الاحصائية  $Prob_t = 0.000 < 0.05$  عند مستوى المعنوية

<sup>1</sup> - Gour Gobinda Goswami and Mohammad Zariab Hossain, « **Testing Black Market vs. Official PPP: A Pooled Mean Group Estimation Approach** », The Empirical Economics Letters, 12(12): (December 2013),p1293.

5%، أي أن عندما يكون إرتفاع معدل نمو الإستثمار السياحي (Tlr) بـ 1% سنويا سيؤثر على النمو الإقتصادي إيجابيا بـ 0.6%، وهذا موافق للنظرية الإقتصادية، أما بالنسبة للمتغير الثاني والمتمثل في سعر الصرف الحقيقي (RER) فهناك علاقة عكسية بينه وبين معدل النمو الإقتصادي للدول المقارنة على المدى الطويل، مع وجود معنوية إحصائية للمتغير عند مستوى المعنوية 10 %، أما عن المتغير الثالث المتمثل في الانفتاح التجاري To يوجد علاقة عكسية مع عدم وجود معنوية احصائية للمتغير. من ناحية الثانية: نلاحظ أن أغلبية المعاملات على المدى القصير غير معنوية مما يدل على عدم وجود علاقة قصيرة المدى بين المتغيرات الخارجية كل من الإستثمار السياحي وسعر الصرف والمتغير الداخلي النمو الإقتصادي عند مستوى المعنوية 5%.

ويمكننا القول أن الإستثمار السياحي في الجزائر والدول المقارنة (تونس ، المغرب، مصر)، خلال فترة الدراسة من 1995-2022 ، له تأثير بشكل كبير وإيجابي على إقتصاديات الدول المحل الدراسة على المدى الطويل للبلدان التي تعتمد عليه كمصدر رئيسي للدخل، وهذا يعكس نمو الإقتصاد وزيادة النشاط الإقتصادي بشكل عام والإعتماد على السياحة والإستثمار في هذا المجال كمورد لتعزيز النمو الإقتصادي وزيادة -خلق فرص العمل، مع مراعاة أن هذا التأثير الإيجابي قد يختلف من دولة إلى أخرى بناء على الظروف الإقتصادية والسياحية الخاصة بها، كما يمكن أن تكون ظروف وعوامل أخرى تتأثر بالنمو الإقتصادي مثل الإستثمارات الأخرى والتجارة والصناعة والخدمات الأخرى، وتوسيع الإنفتاح التجاري من خلال الصادرات والواردات سيؤدي إلى زيادة اقتصادات الدول المقارنة، وكما هو متوقع، فإن أسعار الصرف لها تأثير سلبي كبير على النمو الإقتصادي وهذا على المدى الطويل، وما يعزز هذه النتائج المتحصل عليها هي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة هو إختبار wald test الذي يقوم بإختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل)، مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين مستوى متغيرات النموذج،<sup>1</sup>

#### الجدول رقم (30.03) : إختبار WALT TEST للنموذج الأول

Wald Test			
Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	12.22719	(3, 45)	0.0000
Chi-square	36.68156	3	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بإستعمال البرنامج الإحصائي Eviews12

<sup>1</sup> - محمد أدريوش دحماني، عبد القادر ناصور، دراسة قياسية لمحددات الإستثمار الخاص في الجزائر بإستخدام الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، مؤتمر دولي حول تقييم اثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والإستثمارات والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، سطيف، 2013، ص25.

وبناء على هذه النتائج، نقترح على صناعات السياسات أن يبادروا إلى وضع سياسات فعالة لزيادة الإستثمارات السياحية في جميع أنحاء في الجزائر والدول المقارنة (تونس، المغرب، مصر) حيث توجد إمكانات كبيرة لصناعة السياحة للتوسع بشكل أكبر في هذه الدول وقد تحقق عوائد إيجابية.

المطلب الثاني: قياس أثر الإستثمار السياحي على إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون للدول المقارنة  
أولاً: منهجية الدراسة

لدراسة العلاقة بين الإستثمار السياحي ومؤشر إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون للدول محل الدراسة (الجزائر، المغرب، تونس، مصر) للفترة ما بين 1995 إلى غاية 2022 وذلك بإستعمال نموذج *panel ARDL*، يعتبر من النماذج الدينامكية والذي يسمح بإختبار علاقة توازن طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات في نفس المعادلة<sup>1</sup>، وبعد جمع البيانات المتعلقة بكل متغيرة لكل دولة من دول محل الدراسة يتم تحديد الشكل الرياضي لنموذج الدراسة كما يلي:

$$CDE_{it} = f(TI_{r\ it}, To_{it}, G_r^{PC}_{it}) \dots \dots \dots (..)$$

حيث يمثل *CDE* إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون دالة على الإستثمار السياحي *TI<sub>r</sub>* و معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي *G<sub>r</sub><sup>PC</sup>* والانفتاح التجاري *To*، ويهدف النموذج الدراسة الموضح أعلاه إلى معالجة تأثير الإستثمار السياحي على إجمالي إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون إضافة إلى بعض المحددات المحتملة الأخرى بما في ذلك الإنفتاح التجاري و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

<sup>1</sup>- Hyun Mo Sung & Jorge L. Urrutia, "Long-Term And Short-Term Causal Relations Between Dividends And Stock Prices: A Test Of Lintner'S Dividend Model And The Present Value Model Of Stock Prices," Journal of Financial Research, Southern Finance Association;Southwestern Finance Association, vol. 18(2), 1995, p177.

ثانيا: خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج

أ. نتائج إختبار جذر الوحدة: *Panel data unit root tests*

الجدول رقم (31.03): إختبار جذر الوحدة للنموذج الثاني *Panel data unit root tests*

المتغيرات (Variables)								الإختبارات
الأول التفاضل (1st difference)I(1)				المستوى في (Level)I(0)				الاحصائية
$\Delta G_r^{PC}$	$\Delta T_o$	$\Delta T I_r$	$\Delta CDE$	$G_r^{PC}$	$T_o$	$T I_r$	$CDE$	
-9.5063 (0.000)	-4.0173 (0.0000)	-2.5873 (0.004)	-4.4068 (0.000)	8.7985 (1.000)	0.34954 (0.6367)	20.1689 (1.000)	0.2876 (0.6132)	LLC
-2.6486 (0.0040)	-2.08333 (0.0466)	-2.4668 (0.006)	-4.1697 (0.000)	-0.7427 (0.2288)	0.8484 (0.8019)	-2.5665 (0.005)	0.3769 (0.6469)	Breitung t-stat
-9.6563 (0.0000)	-4.51059 (0.0000)	-3.3581 (0.000)	-3.7382 (0.000)	-0.9984 (0.1590)	-0.07217 (0.4712)	1.2972 (0.9027)	0.4597 (0.6772)	IPS
136.833 (0.000)	32.6392 (0.0001)	24.6807 (0.0018)	27.384 (0.001)	9.6400 (0.2912)	7.6828 (0.4650)	1.4591 (0.9934)	5.6711 (0.6840)	Fisher-ADF
160.558 (0.000)	31.7333 (0.0001)	24.7469 (0.0017)	141.86 (0.000)	142.987 (0.0000)	7.2932 (0.5053)	26.2952 (0.0009)	19.0121 (0.0148)	Fisher-PP
(. ) القيمة الاحتمالية عند مستوى المعنوية 1%، 5%، 10%.								

المصدر: من إعداد الطالب بإستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12

حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه لإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية *Panel data unit root tests* ومن خلالها أتضح لنا أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات *CDE* إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون ، الإستثمار السياحي *T I\_r* و معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي  $G_r^{PC}$  والانفتاح التجاري *T\_o* غير مستقرة في المستوى *Level(0)* عند مستوى المعنوية 5 %، أي نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ولكن بعد إجراء الفروقات الأولى (التفاضل الاول) *I(1)* عند مستوى المعنوية 5 %، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة، أي أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى *I(1)*.

ت. نتائج إختبار عدم ارتباط بين الأخطاء *Panel cross-sectional residual dependence*

يعتبر إختبار cross-sectional residual dependence أحد الخطوات المهمة التي يجب أخذها بعين الإعتبار في دراسة السببية Granger causality tests لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية panel data خاصة في ظل تقارب وتكامل دول العينة فيما بينها، وهذا ما يمكن أو إحتمال للتغيير الهيكلي أو الصدمة التي تحدث في دولة ما أن تؤثر على الدول الأخرى (الدول المقارنة) وفي هذا السياق ومن الضروري سيتم إجراء عدة إختبارات ومنه تجنب التحيز في نتائج التقدير لدراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة خاصة في نماذج بانل الديناميكية وكان أول إختبار Breusch and Lagrange multiplier approach (Pagan 1980) وهذا في حالة ما إذا يكون عدد الأفراد (cross-sectional) ( $N$ ) محدود و عدد الفترات الزمنية غير منتهي  $T \rightarrow \infty$  وفق العلاقة الرياضية<sup>1</sup>:

$$LM_{BP} = T \sum_{i=1}^{n-1} \sum_{j=i+1}^n \tilde{\rho}_{ij}^2 \dots \dots \dots (3)$$

وهذا الإختبار يتبع توزيع  $\chi^2$  عند درجة الحرية  $n(n-1)/2$ ، ولكن إختبار Breusch and LM Test 1980(Pagan) غير مناسب في حالة ما إذا كانت عدد الافراد cross-sectional غير منتهي  $n \rightarrow \infty$  و عدد الفترات الزمنية  $T$  محدود ،

اقترح (PESARAN, 2004) نسخة مصححة لـ Breusch-Pagan LM Test وكانت علاقة الرياضية كما يلي<sup>2</sup>:

$$LM_p = \sqrt{\frac{1}{n(n-1)}} \left( \sum_{i=1}^{n-1} \sum_{j=i+1}^n (T\tilde{\rho}_{ij}^2 - 1) \right) \dots \dots \dots (4)$$

أما عن الإختبار الثاني المقترح من قبل (Pesaran, Aman, & Yamagata, 2008) تم ذلك في سياق نموذج بيانات سلاسل الزمنية المقطعية panel data الغير متجانسة ويكون  $n \rightarrow \infty$  و  $T \rightarrow \infty$  والمشار إليه PUY's LM<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> -Badi H. Baltagi, Qu Feng , Chihwa Kao," **A Lagrange Multiplier test for cross-sectional dependence in a fixed effects panel data model**", Journal of Econometrics Volume 170, Issue 1, September 2012, P169.  
<sup>2</sup> - M. Hashem Pesaran ," General Diagnostic Tests for CrossSection Dependence in Panels ", IZA Discussion Paper,N1240,2004,p04.  
<sup>3</sup> -M. Hashem Pesaran, Aman Ullah and Takashi Yamagata," **A bias-adjusted LM test of error cross-section independence**",The Econometrics Journal,Vol. 11, No. 1 (2008), p 110.

$$PUY'S_{LM} = \sqrt{\frac{2}{n(n-1)}} \sum_{i=1}^{n-1} \sum_{j=i+1}^n \frac{(T-K)\tilde{\rho}_{ij}^2 - \mu_{Tij}}{\sigma_{Tij}} \dots \dots \dots (5)$$

حسب نتائج الجدول (02) لإختبار CSD نقبل الفرضية الصفرية(العدم) القائلة لعدم وجود ارتباط (cross-sectional residual dependence) في المتغيرات أو البواقي داخل العينة أي أن القيم الاحتمالية لكل من إختبارات Breusch-Pagan LM و Pesaran scaled LM و Pesaran CD أقل من مستوى المعنوية 5%.

جدول رقم (32.03): إختبار النموذج الثاني Panel cross-sectional residual dependence				
Variables	Test	Statistic	d.f.	Prob.
CDE/TI <sub>r</sub> / G <sub>r</sub> <sup>PC</sup> /To	Breusch-Pagan LM	20.91201	6	0.0019*
	Pesaran scaled LM	4.304726		0.0000*
	Pesaran CD	-4.025769		0.0001*
(*) : القيمة الاحتمالية عند مستوى المعنوية 5%.				

المصدر: من إعداد الطالب بإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.

وبعد تأكد من جميع السلاسل الزمنية المقطعية لبيانات *panel data* مستقرة عند التفاضل الأول (1st difference) أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى، وهذا ما يقودنا في الخطوة الموالية إلى التحقق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي وجود علاقة توازنه طويلة المدى بين الإستثمار السياحي وإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الدول المقارنة ( الجزائر، تونس، المغرب، مصر).

ث. نتائج إختبار التكامل المشترك (*Panel cointegration test*):

نقوم بإجراء إختبارات تكامل البيانات *panel data* لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازن طويلة المدى بين المتغيرات غير المستقرة. وتؤثر نتائج هذه الإختبارات على استراتيجية إختبار *panel Granger causality test* وهناك عدة إختبارات حديثة مطورة لإختبار التكامل المشترك لبيانات *panel data*، نذكر منها إختبار (Pedroni, 2004) و إختبار (kao, 1999) و إختبار (Johansen, 2000) وسوف نقتصر فقط على إختبار Pedroni وارتكز هذا الإختبار على تقدير بواقي علاقة الأجل الطويل من خلال النموذج التالي:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^m \beta_{ji} X_{jit} + \delta_{it} + \mu_{it} \dots \dots \dots (6)$$

حيث يفترض هذا الإختبار على تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى (1)،  $\alpha_i$  و  $\delta_i$  تمثل الأثار الفردية والآثار الزمنية على التوالي.

تحت الفرضية الصفرية (العدم) لغياب علاقات التكامل المشترك أي:

$$H_0 : \rho_i = 1 \quad \text{for all } i = 1 \dots \dots \dots N$$

فإن تقدير بواقي الإنحدار للنموذج (6) تكون<sup>1</sup>:

$$\hat{e}_{i,t} = \hat{\gamma}_i \hat{e}_{i,t-1} + \hat{\mu}_{i,t} \dots \dots \dots (7)$$

أو:

$$\hat{e}_{i,t} = \hat{\gamma}_i \hat{e}_{i,t-1} + \sum_{k=1}^{K_i} \hat{\gamma}_{i,k} \Delta \hat{e}_{i,t-k} + \hat{\mu}_{i,t}^* \dots \dots \dots (8)$$

ويشير إلى إختبار Pedroni مني على مجموعتين من الإحصائيات المتكونة سبعة إحصاءات، أربعة منها خاصة بإحصائيات بانل (Panel Statistics) والتي يطلق عليها بإختبار البعد الداخلي والمتمثلة في : Panel v-Statistic ، Panel rho-Statistic ، Panel pp-Statistic ، Panel ADF-Statistic والإحصاءات الثلاث المتبقية الخاصة بإحصاءات Group Statistics أو إختبار البعد البيني والمتمثلة في : Group rho-Statistic، Group pp-Statistic، Group ADF-Statistic، وكلتا المجموعتين تقومان على أساس إختبار فرضية عدم لغياب علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات على المدى الطويل، والإختلاف بينهما قائم على أساس صياغة الفرضية البديلة تكون كما يلي:

-الفرضية البديلة للمجموعة الاولى:

$$H_1 \text{ (Panel Statistics): } \rho_1 < 1, \text{ for all } i = 1 \dots \dots \dots N.$$

-الفرضية البديلة للمجموعة الثانية :

$$H_1 \text{ (Group Statistic): } \rho_1 = \rho < 1, \text{ for all } i = 1 \dots \dots \dots N$$

و الجدول التالي يوضح نتائج إختبار تكامل البيانات panel data لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازن طويلة المدى بين مختلف متغيرات الدراسة  $CDE$  إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون ، الإستثمار السياحي  $TI_r$  و معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي  $G_r^{PC}$  والانفتاح التجاري  $TO$  بإستخدام إختبار Pedroni (2004):

<sup>1</sup> -Peter Pedroni, "Critical Values for Cointegration Tests in Heterogeneous Panels with Multiple Regressors," Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Department of Economics, University of Oxford, vol. 61(S1), 1999,p.661

الجدول (33.03): إختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني Panel cointegration test

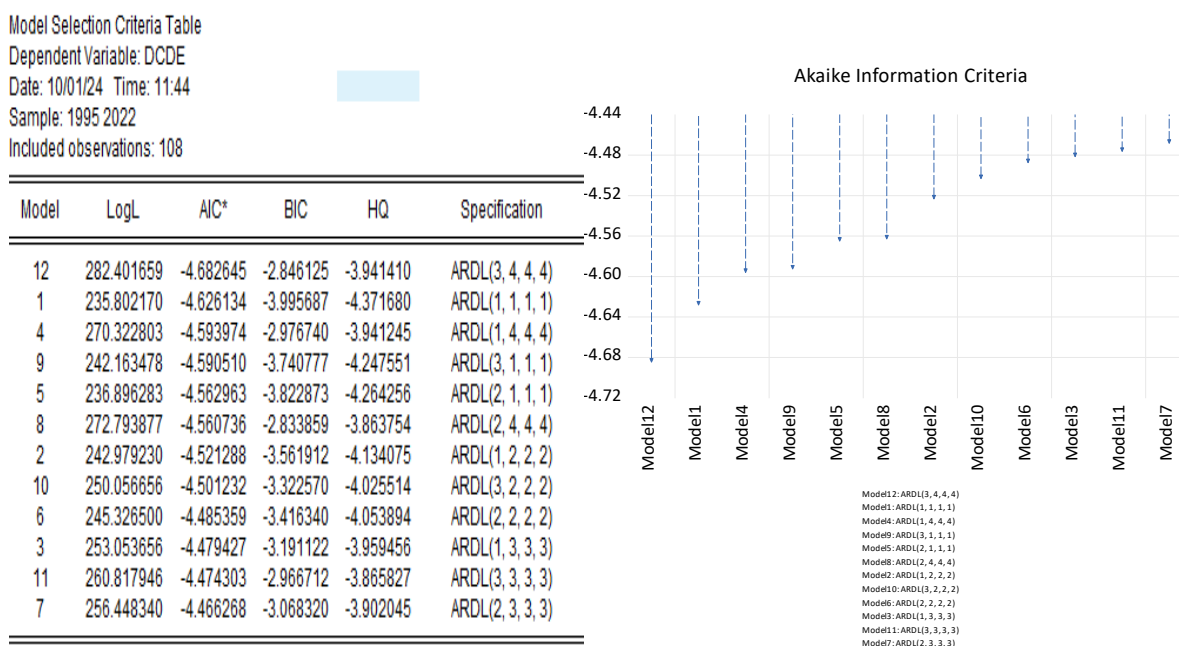
Pedroni			$\Delta CDE$	$\Delta TI_r$	$\Delta To$	$\Delta G_r^{PC}$
(1999, 2004)	<b>Panel v-Statistic</b>	<b>Statistic</b>	-0.6560	-1.8613	2.8125	0.9397
		<b>Prob</b>	(0.7441)	(0.9687)	(0.0025)**	(0.1737)
	<b>W-Stat</b>		-2.2163	-2.7358	2.4360	1.1079
		<b>Prob</b>	(0.9867)	(0.9969)	(0.0074)**	(0.1339)
<b>Panel rho-</b>	<b>Statistic</b>	<b>Statistic</b>	-1.6703	-1.9226	-1.5651	-5.2161
		<b>Prob</b>	(0.0474)**	(0.0273)**	(0.588)	(0.0000)*
	<b>W-Stat</b>		-1.7422	-0.7703	-1.4933	-4.3623
		<b>Prob</b>	(0.0407)**	(0.2205)	(0.0477)**	(0.0000)*
<b>Panel PP-</b>	<b>Statistic</b>	<b>Statistic</b>	-4.5609	-6.2522	-3.0754	-14.9539
		<b>Prob</b>	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0011)**	(0.0000)*
	<b>W-Stat</b>		-4.5809	-3.2069	-3.0784	-11.7672
		<b>Prob</b>	(0.0000)*	(0.0007)**	(0.0010)**	(0.0000)*
<b>Panel ADF-</b>	<b>Statistic</b>	<b>Statistic</b>	-1.9428	-3.5941	-3.2168	-1.9688
		<b>Prob</b>	(0.0260)**	(0.0002)**	(0.0006)**	(0.0245)**
	<b>W-Stat</b>		-1.2152	-2.6060	-2.9890	-1.9085
		<b>Prob</b>	(0.1121)	(0.0046)**	(0.0014)**	(0.0282)**
<b>Group rho-</b>	<b>Statistic</b>	<b>Statistic</b>	-1.1598	-0.4811	-0.7507	-3.4722
		<b>Prob</b>	(0.1231)	(0.3152)	(0.2264)	(0.0003)**
<b>Group PP-</b>	<b>Statistic</b>	<b>Statistic</b>	-5.2183	-4.5797	-2.8512	-12.7083
		<b>Prob</b>	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0022)**	(0.0000)*
<b>Group ADF-</b>	<b>Statistic</b>	<b>Statistic</b>	-1.5645	-3.3593	-2.8551	-1.7380
		<b>Prob</b>	(0.0500)**	(0.0004)**	(0.0022)**	(0.0411)**
<b>Cointegrated or Not</b>			<b>Yes</b>	<b>Yes</b>	<b>Yes</b>	<b>Yes</b>

(\*) (\*\*) (\*\*\*) القيمة الاحتمالية عند مستوى المعنوية 1٪، 5٪.

المصدر: من إعداد الطالب بإستخدام البرنامج الإحصائي Eviews12

بعد إجراء إختبار تكامل المشترك لبيانات panel data للمعدلات الأربعة على كل من المتغيرات الدراسة  $TO$  ،  $Gr^{PC}$  و  $TI_r$  ،  $CDE$  بإفتراضها متغيرات تابعة والأخرى تفسيرية، وفي هذا السياق تم إستخدام إختبار Pedroni (2004) حيث نجد أن كل المعدلات كانت لها علاقة تكامل مشترك أي لها علاقة توازنية على المدى الطويل وهذا ما أوضحته أغلبية إحصاءات الإختبار حيث كانت القيمة الإحتمالية لها أقل من 5% ومنه نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى المعنوية 5%. وقد تم إستعمال مؤشر Akaike من أجل تحديد أفضل نموذج من خلال النماذج الممكنة والجدول التالي يوضح نتيجة التقدير، وكذا معاملات Akaike للنماذج الممكنة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (06.03): إختبار النموذج الأمثل (الثاني) ARDL



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان النموذج الامثل الذي يدني من قيمة Akaike هو النموذج ARDL(3.4.4.4) بمعنى 3 فجوات لإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون ، 4 فجوات لكل من معدل نمو الإستثمار السياحي ، وواحدة للإنفتاح التجاري، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

### ج. النتائج التطبيقية لمقاربة Pooled Mean Group/ Panel ARDL

بعد تحديد درجة التكامل لمتغيرات الدراسة وكذا تحديد أفضل نموذج لدراسة العلاقة التكاملية بين الإستثمار السياحي وإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الدول المقارنة على المدى القصير والطويل والنتائج موضحة في الجدول الموالي :

جدول رقم (34.03): تقدير نموذج الثاني *Pooled Mean Group/ Panel ARDL*

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
		Long Run Equation		
0.0002	-4.074250	0.000194	-0.000792	DTIR
0.0000	5.636906	0.000582	0.003283	DTO
0.0000	6.095479	0.003284	0.020017	DGDPPC
		Short Run Equation		
0.0576	-1.953506	0.671370	-1.311526	COINTEQ01
0.3558	0.933923	0.380733	0.355575	D(DCDE(-1))
0.2056	1.286055	0.218792	0.281378	D(DCDE(-2))
0.7055	0.380616	0.000191	7.26E-05	D(DTIR)
0.5896	0.543729	0.000212	0.000115	D(DTIR(-1))
0.0421	-2.098012	8.44E-05	-0.000177	D(DTIR(-2))
0.2159	1.256888	0.000243	0.000305	D(DTIR(-3))
0.0953	-1.707272	0.002152	-0.003674	D(DTO)
0.0015	-3.406528	0.000924	-0.003146	D(DTO(-1))
0.0216	-2.388486	0.001367	-0.003264	D(DTO(-2))
0.0012	-3.479738	0.000531	-0.001847	D(DTO(-3))
0.1635	1.418744	0.013189	0.018712	D(DGDPPC)
0.1399	1.505168	0.009723	0.014634	D(DGDPPC(-1))
0.2226	1.238375	0.007336	0.009085	D(DGDPPC(-2))
0.6017	0.526085	0.003752	0.001974	D(DGDPPC(-3))
0.1239	-1.570711	0.005186	-0.008146	C
-0.000165	Mean dependent var		0.010564	Root MSE
0.017145	S.E. of regression		0.032340	S.D. dependent var
0.012052	Sum squared resid		-3.988920	Akaike info criterion
282.4017	Log likelihood		-2.325005	Schwarz criterion
			-3.314263	Hannan-Quinn criter.
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model				

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن معامل الأمد الطويل Long Run Equation له دلالة احصائية قوية عند مستوى المعنوية 5 %، وهذا ما توضحه القيمة الاحتمالية لحد تصحيح الخطأ COINTEQ01 ومساوية لـ 0.0576 أصغر من 0.1 أي لها دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 10 % مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، يعني أنها تسلك سلوكا متشابهها في المدى الطويل ، حيث تظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة تبلغ 1.3115.

كما نلاحظ من خلال نتائج الجدول Pooled Mean Group/ Panel ARDL أن إرتفاع الإنفتاح التجاري ودخل الفرد يزيد من نسبة إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون  $CO_2$  بنسبة 0.0032 ، 0.020 على التوالي، مع ذلك فأن زيادة في معدل الإستثمار السياحي بـ 1٪ تقلل من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 0.07٪ ، وهذا على المدى الطويل، أما معاملات المدى القصير لمتغيرات الدراسة أغلبية النتائج فيها غير معنوية أي ليس لها دلالة احصائية 1٪ ، 5٪ ، 10٪، وما يعزز هذه النتائج إختبار wald test وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (علاقة توازنية طويلة الأجل) والموضحة في الجدول (33/03) التالي:

جدول رقم (35.03): إختبار WALD TEST للنموذج الثاني

Wald Test

Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	15.80954	(3, 41)	0.0000
Chi-square	47.42861	3	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بإستعمال البرنامج الاحصائي Eviews12

ومن خلال هذه النتائج وتفسيرها يمكننا القول أن كل من الإستثمار السياحي ودخل الفرد والإنفتاح التجاري لها تأثير بشكل كبير على المدى الطويل، وهذا يؤكد بالتالي أن نمو الإستثمار السياحي يعمل لصالح حماية البيئة في الدول المقارنة. وهذه نتيجة دعم الحكومات (الجزائر، تونس، المغرب، مصر) إلى إستثمارات سياحية مستدامة بهدف الحد من التأثير السلبي للسياحة على البيئة، وتشجيع إستخدام التقنيات الصديقة للبيئة لتقليل كمية الإنبعاثات دون حدوث تراجع في النمو الاقتصادي، ويجب مناقشة العلاقة بين النمو الإقتصادي والبيئة كونها بحاجة إلى مزيد من الإستكشاف لضمان النمو الإقتصادي المستدام والتنمية.

المطلب الثالث: قياس أثر الإستثمار السياحي على حجم العمالة للدول المقارنة

أولاً: منهجية الدراسة

لدراسة العلاقة بين الإستثمار السياحي وحجم العمالة للدول محل الدراسة (الجزائر، المغرب، تونس، مصر) للفترة ما بين 1995 إلى غاية 2022 وذلك بإستعمال نموذج  $panel\ ARDL$ ، يعتبر من النماذج الدينامكية والذي يسمح بإختبار علاقة توازن طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات في نفس المعادلة<sup>1</sup>، وبعد جمع البيانات المتعلقة بكل متغيرة لكل دولة من دول محل الدراسة يتم تحديد الشكل الرياضي لنموذج الدراسة كما يلي:

$$Chm_{it} = f(TI_r_{it}, G_r^{PC}_{it}) \dots \dots \dots (..)$$

حيث يمثل  $Chm$  حجم العمالة دالة على الإستثمار السياحي  $TI_r$  و معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي  $G_r^{PC}$ ، ويهدف النموذج الموضح أعلاه إلى معالجة تأثير الإستثمار السياحي على حجم العمالة إضافة إلى بعض المحددات المحتملة الأخرى لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

ثانياً: خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج

أ. نتائج إختبار جذر الوحدة: *Panel data unit root tests*

الجدول (36.03): إختبار جذر الوحدة للنموذج الثالث *Panel data unit root tests*

المتغيرات (Variables)						الاختبارات الاحصائية
الاول النفاضل (1st difference)I(1)			المستوى في (Level)I(0)			
$\Delta G_r^{PC}$	$\Delta TI_r$	$\Delta Chm$	$G_r^{PC}$	$TI_r$	$Chm$	
-9.5063 (0.000)	-2.5873 (0.004)	-2.87124 (0.0020)	8.7985 (1.000)	20.1689 (1.000)	0.1254 (0.5499)	LLC
-2.6486 (0.0040)	-2.4668 (0.006)	-5.13133 (0.0000)	-0.7427 (0.2288)	-2.5665 (0.005)	-0.0846 (0.4663)	Breitung t-stat
-9.6563 (0.0000)	-3.3581 (0.000)	-2.91224 (0.0018)	-0.9984 (0.1590)	1.2972 (0.9027)	0.85949 (0.8050)	IPS
136.833 (0.000)	24.6807 (0.0018)	22.6020 (0.0039)	9.6400 (0.2912)	1.4591 (0.9934)	3.91403 (0.8648)	Fisher- ADF
160.558 (0.000)	24.7469 (0.0017)	45.2332 (0.0000)	142.987 (0.0000)	26.2952 (0.0009)	5.14308 (0.7422)	Fisher-PP

(.) القيمة الاحتمالية عند مستوى المعنوية 10%، 5%، 1%.

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews 12

<sup>1</sup> -Hyun Mo Sung & Jorge L. Urrutia, op. cit. ,p177.

حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه لإختبار استقرارية السلاسل الزمنية Panel data unit root tests ومن خلالها أتضح لنا أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات  $Chm$  حجم العمالة، الإستثمار السياحي  $TI_r$  و معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي  $G_r^{PC}$  غير مستقرة في المستوى Level(0) عند مستوى المعنوية 5%، أي نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ولكن بعد إجراء الفروقات الأولى (التفاضل الأول) (1st difference) عند مستوى المعنوية 5%، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة، أي أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1) .

ت. نتائج إختبار عدم ارتباط بين الاخطاء *Panel cross-sectional residual dependence*

حسب نتائج الجدول للإختبار CHM نقبل الفرضية الصفرية (العدم) القائلة لعدم وجود إرتباط (cross-sectional residual dependence) في المتغيرات أو البواقي داخل العينة أي أن القيم الإحتمالية لكل من إختبارات Breusch-Pagan LM و Pesaran scaled LM و Pesaran CD أقل من مستوى المعنوية 5%.

جدول رقم (37.03): إختبار النموذج الثالث *Panel cross-sectional residual dependence*

Variables	Test	Statistic	d.f.	Prob.
$Chm/TI_r/$ $G_r^{PC}$	Breusch-Pagan LM	28.57414	6	0.0001*
	Pesaran scaled LM	6.516593		0.0000*
	Pesaran CD	2.877407		0.0040*

(\*) : القيمة الاحتمالية عند مستوى المعنوية 5%.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

وبعد تأكد من جميع السلاسل الزمنية المقطعية لبيانات *panel data* مستقرة عند التفاضل الأول (1st difference) أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى وهذا ما يقودنا في الخطوة الموالية إلى التحقق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي وجود علاقة توازنه طويلة المدى بين الإستثمار السياحي وحجم العمالة في الدول المقارنة ( الجزائر، تونس، المغرب، مصر) .

ث. نتائج إختبار التكامل المشترك (*Panel cointegration test*)

يوضح الجدول التالي نتائج إختبار تكامل البيانات *panel data* لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازن طويلة المدى بين مختلف متغيرات الدراسة  $Chm$  حجم العمالة، الإستثمار السياحي  $TI_r$  ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي  $G_r^{PC}$  والانفتاح التجاري  $To$  بإستخدام إختبار Pedroni (2004):

جدول رقم (38.03): نتائج إختبار التكامل المشترك للنموذج الثالث (*Panel cointegration test*)

Pedroni Residual Cointegration Test  
 Series: DCHM DTIR DGDPPC  
 Date: 10/01/24 Time: 13:30  
 Sample: 1995 2022  
 Included observations: 112  
 Cross-sections included: 4  
 Null Hypothesis: No cointegration  
 Trend assumption: No deterministic trend  
 User-specified lag length: 1  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

---

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.665657	0.7472	-1.316441	0.9060
Panel rho-Statistic	-2.775609	0.0028	-3.262296	0.0006
Panel PP-Statistic	-3.736716	0.0001	-4.457927	0.0000
Panel ADF-Statistic	-1.465771	0.0714	-1.925614	0.0271

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

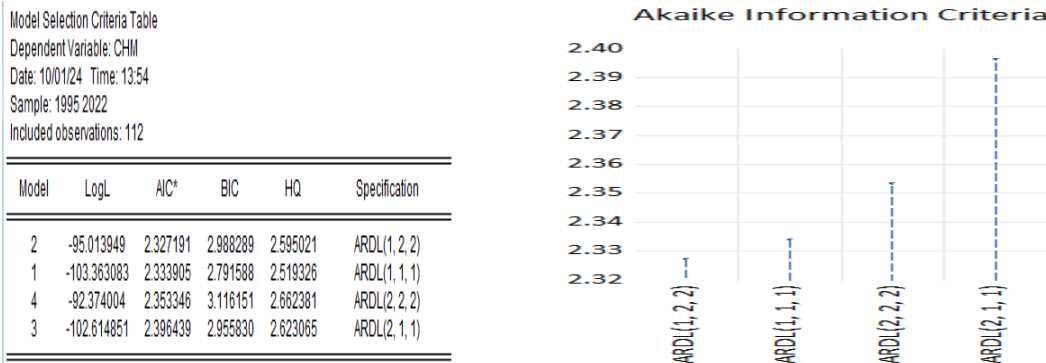
	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-1.991529	0.0232
Group PP-Statistic	-4.415386	0.0000
Group ADF-Statistic	-1.913479	0.0278

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews12

بعد إجراء إختبار تكامل المشترك لبيانات panel data للمعدلات الأربعة على كل من المتغيرات الدراسة  $Chm$  ،  $TI_r$  و  $G_r^{PC}$  ، بإفتراضها متغيرات تابعة والأخرى تفسيرية، وعلى هذا السياق تم إستخدام إختبار Pedroni (2004) حيث نجد أن كل المعدلات كانت لها علاقة تكامل مشترك أي لها علاقة توازنية على المدى الطويل وهذا ما وضحته أغلبية إحصاءات الإختبار حيث كانت القيمة الإحتمالية لها أقل من 5% ومنه نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى المعنوية 5%.

وقد تم إستعمال مؤشر Akaike من أجل تحديد أفضل نموذج من خلال النماذج الممكنة والجدول التالي يوضح نتيجة التقدير، وكذا معاملات Akaike للنماذج الممكنة من خلال الشكل (05/03) التالي:

شكل رقم (07.03): إختبار النموذج الأمثل (الثالث) ARDL



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews12

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النموذج الامثل الذي يدني من قيمة Akaike هو النموذج ARDL(1.2.2) بمعنى فجوة واحدة حجم البطالة، 2 فجوات لكل من معدل نمو الإستثمار السياحي ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

### ثالثا: النتائج التطبيقية لمقاربة Pooled Mean Group/ Panel ARDL

بعد تحديد درجة التكامل لمتغيرات الدراسة وكذا تحديد أفضل نموذج لدراسة العلاقة التكاملية بين الإستثمار السياحي وحجم العمالة في الدول المقارنة على المدى القصير والطويل ونتائج موضحة في الجدول رقم(37/03) الموالي :

#### جدول رقم (39.03): تقدير نموذج الثالث Pooled Mean Group/ Panel ARDL

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long Run Equation				
0.0069	2.768840	0.133984	0.370981	TIR
0.0921	1.703493	0.518970	0.884061	GDPPC
Short Run Equation				
0.0002	-3.933941	0.024789	-0.097517	COINTEQ01
0.0764	1.793328	0.010114	0.018137	D(TIR)
0.0371	-2.117053	0.009835	-0.020822	D(TIR(-1))
0.9328	-0.084544	0.038255	-0.003234	D(GDPPC)
0.2185	-1.239677	0.044306	-0.054925	D(GDPPC(-1))
0.0028	3.076368	0.314366	0.967106	C
0.030108	Mean dependent var		0.688670	Root MSE
0.785907	S.E. of regression		0.998669	S.D. dependent var
53.11785	Sum squared resid		2.160963	Akaike info criterion
-95.01395	Log likelihood		2.792043	Schwarz criterion
			2.417013	Hannan-Quinn criter.
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews12

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن معامل الأمد الطويل Long Run Equation له دلالة احصائية قوية عند مستوى المعنوية 5%، وهذا ما توضحه القيمة الاحتمالية لحد تصحيح الخطأ COINTEQ01 ومساوية لـ 0.0002 أصغر من 0.5 أي لها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، يعني أنها تسلك سلوكا متشابهها في المدى الطويل، حيث تظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة تبلغ 0.097.

كما نلاحظ من خلال نتائج الجدول Pooled Mean Group/ Panel ARDL الإستثمار السياحي ودخل الفرد يزيد من نسبة العاملة في الدول محل الدراسة بنسبة 0.370، 0.884 على التوالي، وهذا على المدى الطويل، أما معاملات المدى القصير لمتغيرات الدراسة أغلبية النتائج فيها غير معنوية أي ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي. وما يعزز هذه النتائج إختبار wald test وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (علاقة توازنية طويلة الأجل) والموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (40.03): إختبار WALD TEST للنموذج الثالث

Wald Test:

Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	5.585871	(2, 86)	0.0052
Chi-square	11.17174	2	0.0038

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

أظهرت نتائج هذا التحليل تأثيرا إيجابيا على نسبة العمالة في الدول المقارنة، و تأثير إستثمارات السياحة على النشاط الإقتصادي للدول، ويمكن من خلاله السياحة أن تساهم في زيادة فرص العمل والحد من الفقر.

### خلاصة الفصل الثالث

سمح هذا لنا الفصل بتتبع مسار تطور الإستثمار السياحي بالجزائر عبر المخططات والبرامج التنموية المختلفة من الإستقلال إلى غاية سنة 2022، وما يمكن ملاحظته من خلال تتبع مسار الإستثمار السياحي في الجزائر ضمن المخططات التنموية أن الجزائر لم تول إهتمام كبير للصناعة السياحية وهذا ما ظهر من خلال المبالغ المالية المخصصة للإستثمار في الصناعة السياحية والتأخر الملاحظ في المشاريع المبرمجة ضمن المخططات الوطنية، ويرجع سبب هذا الضعف في الإستثمار السياحي نتيجة تراكم مشاكل مختلفة وليدة ظروف اقتصادية سياسية واجتماعية ... إلخ، أعاقت كثيرا فعالية الإستثمار السياحي في الجزائر.

مع بداية الألفية الثالثة وبعد أن إستعاد الإقتصاد الوطني توازناته في ظل البحوث المالية، تمحورت إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر لتحسين التنمية الإجتماعية ودعم للنمو الإقتصادي المستدام وحماية البيئة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة لغاية 2030، ولذلك قامت الجزائر بصياغة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والذي إنبثق عنه 91 مخطط توجيهيا قطاعيا آفاق 2030 من بينها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يهدف إلى جعل الجزائر وجهة سياحية عالمية على المدى البعيد وهو جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، ولن يتم تحقيق أهداف هذا المخطط إلا بزيادة الإستثمارات السياحية.

بينت الدراسة القياسية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإستثمار السياحي ومؤشرات التنمية المستدامة (الإقتصادية، البيئية، الإجتماعية)، حيث نجد أن الإستثمار السياحي له أثر إيجابي على النمو الإقتصادي كمؤشر دال على (التنمية الإقتصادية)، وهذا الأمر لا يختلف عن مؤشر العمالة (التنمية الإجتماعية)، أما عن علاقة الإستثمار السياحي ومؤشر إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون الذي يقيس (التنمية البيئية) له أثر سلبي وهذا صحيح وفق النظرية الإقتصادية، ولا يوجد علاقة توازنية بين هذه المتغيرات المدروسة على المدى القصير.

# خاتمة عامة

توصلنا من خلال الدراسة أنه وبالرغم من الأهمية الكبيرة للقطاع السياحي على الإقتصاد الوطني والعالمي، إلا أن الجزائر لم توليه الأهمية اللازمة رغم إمتلاكها لمؤهلات وموارد سياحية عديدة ومتميزة بسبب المنهج الإقتصادي المتبع آنذاك والمعتمد على الصناعات المصنعة، تمثل ذلك في قلة الإستثمارات المخصصة للقطاع في جميع مخططات التنمية إضافة إلى عدم تحقيق الأهداف المسطرة في كل مخطط، وبعدها إتخذت الجزائر طريقها للإصلاح وأصبح تنويع الإقتصاد والموارد ضرورة حتمية تفرض عليها إنتهاج سياسة سياحية جديدة لترقية وتحسين المنتج الجزائري، سادت حالة الإنفلات الأمني لعشرية كاملة أدت لتدهور القطاع وتضرر المنشآت السياحية وعزوف الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج عن الدخول؛ لكن بعد تجاوز هذه الأزمة وعودة الأمن والإستقرار للجزائر قررت إعادة بعث سياسة التنمية السياحية التي شرع فيها نهاية الثمانينات لكن بمزيد من التحسينات والتغييرات نظرا للواقع الجديد للجزائر، حيث أصبح من الضروري لها تشجيع الإستثمار في هذا القطاع عن طريق بذل المزيد من الجهودات بمنح العديد من الإمتيازات والحوافز الجبائية في إطار قوانين الإستثمار الصادرة خاصة تلك سنتي 1993 و2001.

ووعيا منها بإمكانياتها تسعى الجزائر إلى إعطاء السياحة دفعا جديدا يتماشى والفرص الكبيرة التي يمنحها هذا القطاع، ويتعلق الأمر بتطوير السياحة الوطنية وإنجاح إدماجها في السوق العالمية من خلال جعل الوجهة الجزائرية أكثر جاذبية، وهذا بالمقارنة ببلدان عربية مجاورة وبلدان البحر الأبيض المتوسط. يرتكز هذا الهدف على إستراتيجية معدة من طرف وزارة السياحة والصناعات التقليدية سنة 2003 تمت ترجمتها سنة 2008 ضمن مشروع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030 يرتكز على تطوير المناطق وتأهيلها؛ غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن إنجاح مثل هذه الإستراتيجية ستكون له نتائج إيجابية في جميع المجالات: على مستوى الإقتصاد الكلي نظرا لآثارها الإيجابية على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي مستوى التشغيل والإستثمار؛ إضافة إلى آثارها الإيجابية على القطاعات الأخرى كقطاع البناء والأشغال العمومية والنقل وكذا الخدمات الأخرى.

غير أن إنجاح هذا المسعى يتطلب علاوة على تطوير المنشآت، وضع حيز التطبيق تدابير مصاحبة تعمل على تحفيز الأنشطة السياحية وتسمح ب بروز شركات كبرى ذات نشاط سياحي قادرة على التوضع في هذا السوق، حيث تصبح الجباية في هذه الحالة إحدى الوسائل التي يجب تفعيلها من أجل مرافقة التدابير الأخرى المتخذة في إطار إستراتيجية تطوير السياحة في الجزائر.

تطرقنا في دراستنا إلى موضوع الإستثمار السياحي في الجزائر، حيث عالجتنا الاشكالية الرئيسية التالية: "ما مدى تأثير الإستثمار السياحي على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر مقارنة بدول (مصر، تونس والمغرب)" من خلال ثلاثة فصول، حيث سعينا من خلال الفصل الأول إلى الإلمام بمختلف المفاهيم

النظرية المرتبطة بموضوع الإستثمار عامة والإستثمار السياحي على وجه الخصوص، ومختلف الآثار المتوقع حدوثها على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، كما تطرقنا في الفصل الثاني إلى السياحة من منظور التنمية المستدامة في الجزائر من خلال مختلف المفاهيم المرتبطة بإستراتيجية التنمية السياحية المستدامة، وتحليل وتقييم مضمون برامج تنمية القطاع السياحي لسنة 2010 ومشروع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030، كما تطرقنا في الفصل الثالث إلى تطور الإستثمار السياحي ومكانته ضمن البرامج التنموية التي تبنتها الدولة الجزائرية منذ الإستقلال إلى غاية إطلاق مشاريع دعم القطاع السياحي منذ مطلع الألفية الجديدة، ومدى مساهمته في قضايا التنمية في الجزائر، أما في الجانب التطبيقي وباستخدام نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL وبيانات PANEL، تم دراسة أثر متغير الإستثمار السياحي على بعض المتغيرات المفسرة لأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر والدول المقارنة، وفي هذه الخاتمة تناولنا أهم النتائج التي تم التوصل إليها وضمناها إختبار فرضيات الدراسة، نقوم بعدها بإقتراح بعض التوصيات لزيادة فعالية الإستثمار السياحي في الجزائر، وأخيرا آفاق الدراسة.

أولا: نتائج الدراسة

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها في الجانب النظري والجانب التحليلي والتطبيقي المتمثل في قياس أثر الإستثمار السياحي على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر ودول مصر، تونس والمغرب للفترة الممتدة من 1995 الى غاية 2022 ما يلي:

1. يساهم الإستثمار في قطاع السياحة مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الإقتصادية للبلدان وله آثار إقتصادية كثيرة مثل زيادة الناتج المحلي والدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص العمل وقيام البنى التحتية والفوقية الأساسية وتنمية المجتمعات المحلية؛
2. تعد السياحة من القطاعات الرائدة للإحداث التنمية المستدامة في كثير من الدول لما توفره من مناصب شغل جديدة بكافة المستويات، من خلال دمج وتنمية أفراد المجتمع وبالتالي زيادة الدخل الفردي مما يحسن المستوى المعيشي والتعليمي والثقافي للفرد وللأجيال القادمة، ومساهمتها الفعالة في زيادة الدخل القومي للدول، وتدعيم إيرادات الدولة من العملات الصعبة والذي من شأنه المساهمة في ميزان المدفوعات؛
3. الإستثمار السياحي سواء في الثروة السياحية الثقافية والطبيعية، أو في مجال الخدمات والتسهيلات السياحية يحقق منافع إقتصادية وإجتماعية وثقافية وبيئية، حيث يساهم في توسيع القاعدة الإقتصادية، توفير الخدمات السياحية والتكاملية للسياح وأفراد المجتمع وتطوير شبكات النقل

- والاتصالات، الخدمات الصحية ومرافق البنية التحتية وإدارة الموارد الثقافية بطريقة تعمل على خدمة الأجيال الحالية وتراعي متطلبات أجيال المستقبل في موارد التنمية السياحية؛
4. نظرا لتبني الجزائر منذ الاستقلال نهجا إقتصاديا متمثلا في الصناعات المصنعة مثلما كان واضحا في كل المخططات المتوالية، حيث لم يكن يخصص للاستثمار السياحي سوى 2,5 % من إجمالي حجم الإستثمارات الإجمالية في المخطط الرباعي الأول، 1,4 % بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني، 0,85 % في المخطط الخماسي الأول لتصل إلى 0,63 % في المخطط الخماسي الثاني؛ لكن وبالرغم من قلة حجم الإستثمار المخصص للقطاع السياحي كان العجز في الإنجاز واضحا في كل المخططات التنموية، ليستمر العجز في الإنجاز بعد ذلك بسبب إهمال الحكومة لهذا القطاع أثناء الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات؛
5. بعدما فتحت الجزائر إقتصادها في التسعينات قامت بإصدار العديد من قوانين التي تعنى بالإستثمار في كل المجالات على حد سواء ولم تهتم بشكل خاص بالإستثمار السياحي، كون أن الإقتصاد في تلك الفترة كان متدهورا بسبب أزمة إنهيار أسعار المحروقات في نهاية الثمانينات، كان أول قانون يعنى بترقية الإستثمار هو قانون 1993 الذي منح العديد من الإمتيازات الجبائية وغير الجبائية في نظامين عام وخاص؛ وبمجرد عودة الاستقرار الأمني للجزائر، أصدرت الحكومة قانون آخر هو قانون 2001 الذي منح تحفيزات أخرى تتماشى مع الوضعية الحالية للإقتصاد الوطني، غير أنها لم تصدر أي قانون خاص بالإستثمارات السياحية دون سواها إلا في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وهذا من أحد أسباب التأخر المسجل في هذا القطاع؛
6. تعاني الجزائر من بعض الصعوبات التي تعترض نمو الإستثمار في القطاع السياحي، حيث تهدد الفرص الإستثمارية الممكنة وتحول دون الإستفادة من الإمكانيات الضخمة المتاحة؛
7. ما زال النشاط الإستثماري في قطاع السياحة في الجزائر بعيدا عن مواكبة إحتياجات السوق في ضوء ما تملكه الجزائر من مقومات سياحية، حيث تركز الإستثمار السياحي في عدد قليل من المدن الرئيسية، بينما بقيت مناطق كثيرة بمنأى عن قيام إستثمارات سياحية فيها رغم توفر الإمكانيات والمعالم السياحية؛
8. يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030، أرضية العمل الرئيسية لتنمية ودعم الإستثمار السياحي في الجزائر، ويتضمن المخطط الإطار الاستراتيجي والمرجعي لتطبيق السياسة السياحية في الجزائر في حدود 2030، وتجسيد التوجه الرامي إلى تهيئة الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، وجعل هذه الإمكانيات في خدمة السياحة، ومن ثم تغطية العجز المسجل خاصة في مجال

- الإيواء، وذلك بسن التشريعات والقوانين التي تشجع على الإستثمار في القطاع السياحي في إطار البحث عن بديل مستدام، وتشجيع الصناعات خارج قطاع المحروقات؛
9. رغم كثرة الإجراءات التنظيمية والقانونية المتخذة لتطوير وتنمية القطاع السياحي في الجزائر، ورغم التصور العام لهذا القطاع في ظل الاستراتيجية الجديدة "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030" إلا أنه يلاحظ غياب الفعالية في تنفيذ البرامج والمخططات السياحية، فالسياحة الجزائرية تدفع ثمن الخيارات الإقتصادية السابقة التي لم تمنح الإهتمام الكافي للقطاع السياحي منذ الإستقلال؛
10. ضعف حصيلة الإستثمارات السياحية في الجزائر فأكثر من 1342 مشروع لم ينطلق بعد، أي ما يعادل 50% من المشاريع الإستثمارية الإجمالية المقدرة بـ 2562 مشروع؛
11. إن حجم الإستثمارات في القطاع السياحي قدرت بحوالي 315.22 مليون دينار جزائري سنة 2022 وهي قيمة منخفضة نوعا ما مقارنة بالقيمة المتوسطة عالميا التي قدرت بـ 4.8 مليار دولار، وتحتل الجزائر المرتبة 56 عالميا في قيمة الإستثمارات الموجهة نحو القطاع السياحي حسب تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة لعام 2022؛
12. وتقدر WTTC أن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لسنة 2024 ستزيد بنسبة 12.1% على أساس سنوي إلى 11.1 تريليون دولار، أي ما يعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويمثل هذا زيادة بنحو 7.5% عن الرقم القياسي السابق المسجل في عام 2019؛
13. تواضع مساهمة الإستثمار السياحي في الإقتصاد الجزائري، ويظهر ذلك جليا من خلال ما يلي:
- سجلت الإيرادات السياحية نموا تدريجيا لتبلغ ذروتها سنة 2008 محققة إيرادات قدرها 325 مليون دولار، يعود إرتفاعها الى محاولة الجزائر بناء صورتها في الخارج كوجهة سياحية مثل غيرها من الدول في منطقة المغرب العربي حيث تبنت في هذا الإطار استراتيجية شاملة طويلة المدى لتطوير السياحة و جذب الإستثمار المحلي والأجنبي نحو هذا القطاع، ولكن سرعان ما عادت للإخفاض مجددا وكان ذلك تزامنا مع الأزمة العالمية التي أثرت على السياحة الدولية بشكل عام، ثم شهدت إنخفاضا محسوسا سنوات 2016، 2017، 2018، 2019، ثم تصل إلى أدنى قيمة لها سنة 2020 لتبلغ 42.9 مليون دولار نتيجة غلق المجال الجوي بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا والتي تسببت في إنخفاض حاد في حجم الإيرادات السياحية الدولية؛

- تراوحت نسبة المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 3.11 % و3.88 % بمتوسط مساهمة مباشرة إجمالية تقدر بـ 3.35 % خلال فترة الدراسة، ويعود ضعف مردودية القطاع السياحي و محدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسا إلى أن هذا القطاع لم يكن له أي دور في التنمية الإقتصادية منذ إستقلال الجزائر، ومرد ذلك إعتقاد الدولة الكلي على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد بوتيرة أسرع، ومن ثم مساهمتها في تطوير القطاعات الأخرى بما في ذلك السياحة؛
  - تسجيل الميزان السياحي الجزائري عجزا هيكليا مستمرا برصيد سالب خلال الفترة المدروسة، حيث بلغ (439.5 - مليون دولار) سنة 2017، ويرجع ذلك إلى أن المبالغ المنفقة في الخارج أكثر من المبالغ المتحصل عليها من السياح القادمين إلى الجزائر، وعلى العموم فإن إرتفاع النفقات السياحية وضعف الإيرادات المحصلة يعود إلى ضعف المنتج السياحي الجزائري وعدم قدرته على المنافسة؛
  - حقق عدد العمال في القطاع السياحي خلال الفترة (2000- 2020) تطورا ملحوظا حيث في عام 2020 بلغ عدد العمال ما يقرب 318 الف عامل بعد أن كان عددهم 154 الف عامل عام 2000 محققا بذلك نموا بحوالي 100 % إلا أن نسبة المساهمة المباشرة في إجمالي التشغيل حققت متوسطا ضئيلا بنسبة 2.71 %، وهذا نظرا لمحدودية القطاع وضعف أدائه الإقتصادي في الجزائر، وبما أن طبيعة النشاط السياحي الذي يتصف بتشابكه مع قطاعات أخرى فإنه يساهم كذلك في توليد فرص عمل غير مباشرة في هذه القطاعات نسبتها تتراوح ما بين 4.67 % و6.43 % حيث بلغ المتوسط النسبي 5.83 % خلال فترة الدراسة، وهذا ما يفسر أهمية هذا القطاع في تخفيض معدلات البطالة إذا ما استثمر فيه بنحو جيد؛
14. تم تطبيق مجموعة من الطرق الكمية والنماذج القياسية لقياس وتقدير العلاقة بين الإستثمار السياحي ومختلف مؤشرات التنمية المستدامة (التنمية الإقتصادية، الاجتماعية، البيئية) للدول محل الدراسة للفترة الممتدة 1995 الى غاية 2022 والتي كانت موزعة على 3 نماذج قياسية ونتائجها كما يلي:
- النموذج الأول:** دراسة العلاقة بين الإستثمار السياحي و النمو الإقتصادي كمؤشر دال على التنمية الإقتصادية وجاءت النتائج كما يلي:

أ. النموذج الملائم لدراسة العلاقة بين الإستثمار السياحي ومجموعة من المتغيرات الخارجية (سعر الصرف، الانفتاح التجاري) و مؤشر التنمية الإقتصادية (النمو الإقتصادي) هو Pooled Mean Group/ Panel ARDL؛

ب. في دراسة درجات الاستقرار التي إتضح أنها مزيج من متغيرة مستقرة عند الفرق الاول (معدل نمو الإستثمار السياحي (Tlr) وسعر الصرف الحقيقي (RER) والانفتاح التجاري (To) ومتغير (معدل نمو الإقتصادي (gr))؛

ث. النموذج الأمثل الذي يدني من قيمة scharwz هو النموذج ARDL(1.1.1.1) بمعنى فجوة واحدة لمعدل النمو الإقتصادي، وفجوة واحدة لمعدل نمو الإستثمار السياحي، وفجوة واحدة لسعر الصرف، وفجوة واحدة للانفتاح التجاري؛

ث. نجد القيمة الإحتمالية لحد تصحيح الخطأ COINTEQ01 ومساوية 0.0002 وهذا ما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل، وحيث ظهرت قيمته سالبة والتي بلغت 0.9466؛

ج. كما تم بقياس معاملات الدراسة على المدى الطويل، حيث أن معامل معدل نمو الإستثمار السياحي (Tlr) موجب أي هناك علاقة طردية بينه وبين معدل نمو الإقتصادي gr للدول المقارنة

(الجزائر - تونس - المغرب - مصر) على المدى الطويل، مع وجود معنوية احصائية له ،أي أن عندما يكون إرتفاع معدل نمو الإستثمار السياحي (Tlr) بـ 1 % سنويا سيؤثر على النمو الإقتصادي إيجابيا بـ 0.6 %، وهذا موافق للنظرية الإقتصادية، أما بالنسبة للمتغير الثاني والمتمثل في سعر الصرف الحقيقي (RER) أنه هناك علاقة عكسية بينه وبين معدل النمو الإقتصادي للدول المقارنة على المدى الطويل، ولا يختلف الأمر بالنسبة للمتغير الانفتاح التجاري To؛

ح. أما عن معاملات المدى القصير أن أغلبيتها غير معنوية مما يدل على عدم وجود علاقة قصيرة المدى بين المتغيرات الخارجية كل من الإستثمار السياحي وسعر الصرف والمتغير الداخلي النمو الإقتصادي عند مستوى المعنوية 5٪؛

خ. أن الإستثمار السياحي في الجزائر والدول المقارنة (تونس ، المغرب، مصر)، خلال فترة الدراسة من 1995-2022، له تأثير بشكل كبير وإيجابي على إقتصاديات الدول المحل الدراسة على المدى الطويل للبلدان التي تعتمد عليه كمصدر رئيسي للدخل، وهذا يعكس نمو الإقتصاد وزيادة النشاط الإقتصادي بشكل عام والإعتماد على السياحة والإستثمار في هذا المجال كمورد لتعزيز النمو الإقتصادي وزيادة -خلق فرص العمل ، مع مراعاة أن هذا التأثير الايجابي قد يختلف من دولة الى

أخرى بناء على الظروف الإقتصادية والسياحية الخاصة بها، كما يمكن أن تكون ظروف وعوامل أخرى تأثر على النمو الإقتصادي مثل الإستثمارات الأخرى والتجارة والصناعة والخدمات الأخرى، وتوسيع الإنفتاح التجاري من خلال الصادرات والواردات سيؤدي إلى زيادة إقتصادات الدول المقارنة، وكما هو متوقع، فإن أسعار الصرف لها تأثير سلبي كبير على النمو الإقتصادي وهذا على المدى الطويل، وما يعزز هذه النتائج المتحصل عليها هو أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة هو إختبار wald test والتي كانت قيمته مساوية

F-statistic (12.227) والتي كانت قيمتها الإحتمالية 0.000 أقل من مستوى المعنوية 5%؛

**النموذج الثاني:** دراسة العلاقة بين الإستثمار السياحي وبعض المتغيرات المفصرة (معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي  $G_r^{PC}$  والانفتاح التجاري  $To$ ) ومؤشر التنمية البيئية (إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون  $CO_2$  للدول محل الدراسة (الجزائر، المغرب، تونس، مصر) للفترة ما بين 1995 إلى غاية 2022 وذلك بإستعمال نموذج panel ARDL.

أ. أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات  $CDE$  إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الإستثمار السياحي  $TI_r$  ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي  $G_r^{PC}$  والانفتاح التجاري  $To$  متكاملة من الدرجة الاولى (1)؛

ب. عدم وجود إرتباط (cross-sectional residual dependence) في المتغيرات أو البواقي داخل العينة أي أن القيم الاحتمالية لكل من إختبارات Breusch-Pagan LM و Pesaran scaled LM و Pesaran CD أقل من مستوى المعنوية 5%؛

ت. بعد إجراء اختبار تكامل المشترك لبيانات panel data للمعدلات الأربعة على كل من المتغيرات الدراسة  $CDE$ ،  $TI_r$  و  $G_r^{PC}$ ،  $To$  بإفتراضها متغيرات تابعة و الأخرى تفسيرية، وعلى هذا السياق تم إستخدام اختبار Pedroni (2004) حيث نجد أن كل المعدلات كانت لها علاقة تكامل مشترك أي لها علاقة توازنيه على المدى الطويل؛

ث. النموذج الأمثل الذي يدني من قيمة Akaike هو النموذج ARDL(3.4.4.4) بمعنى 3 فجوات لإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون، 4 فجوات لكل من معدل نمو الإستثمار السياحي، الإنفتاح التجاري، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؛

ج. القيمة الإحتمالية لحد تصحيح الخطأ COINTEQ01 ومساوية لـ 0.0576 أصغر من 0.1 أي لها دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 10% مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات

الدراسة، يعني أنها تسلك سلوكا متشابها في المدى الطويل، حيث تظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة تبلغ - 1.3115؛

ح. وجدنا من نتائج Pooled Mean Group/ Panel ARDL أن إرتفاع الانفتاح التجاري ودخل الفرد يزيد من نسبة إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون  $CO_2$  بنسبة 0.0032 ، 0.020 على التوالي، مع ذلك فإن أي زيادة في معدل الإستثمار السياحي بـ 1٪ تقلل من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 0.07٪، وهذا على المدى الطويل ، أما معاملات المدى القصير لمتغيرات الدراسة أغلبية النتائج فيها غير معنوية أي ليس لها دلالة احصائية 1٪، 5٪، 10٪، وما يعزز هذه النتائج إختبار wald test وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (علاقة توازنية طويلة الاجل) والتي كانت قيمته الإحتمالية أقل من 1٪، أي أن كل من الإستثمار السياحي ودخل الفرد والانفتاح التجاري لها تأثير بشكل كبير على المدى الطويل.

**النموذج الثالث:** لدراسة العلاقة بين الإستثمار السياحي وحجم العمالة للدول محل الدراسة للفترة ما بين 1995 إلى غاية 2022 وذلك بإستعمال نموذج panel ARDL وكانت النتائج كمايلي:

أ. أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات  $Chm$  حجم العاملة، الإستثمار السياحي  $TI_T$  ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي  $G_T^{PC}$ ، متكاملة من الدرجة الاولى (1)؛

ب. إختبار Pedroni (2004) حيث نجد أن كل المعدلات الأربعة على كل من المتغيرات الدراسة  $Chm$ ،  $TI_T$  و  $G_T^{PC}$  ، بإفتراضها متغيرات تابعة والأخرى تفسيرية كانت لها علاقة تكامل مشترك أي لها علاقة توازنية على المدى الطويل؛

ت. النموذج الأمثل الذي يدني من قيمة Akaike هو النموذج ARDL(1.2.2) بمعنى فجوة واحدة لحجم البطالة، 2 فجوات لكل من معدل نمو الإستثمار السياحي ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؛

ث. الإحتمالية لحد تصحيح الخطأ COINTEQ01 ومساوية لـ 0.0002 أصغر من 0.5 أي لها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، يعني أنها تسلك سلوكا متشابها في المدى الطويل، حيث تظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة تبلغ - 0.097 -

ج. تظهر نتائج الجدول Pooled Mean Group/ Panel ARDL أن الإستثمار السياحي ودخل الفرد يزيد من نسبة العمالة في الدول محل الدراسة بنسبة 0.370، 0.884 على التوالي، وهذا على المدى الطويل، أما معاملات المدى القصير لمتغيرات الدراسة أغلبية النتائج فيها غير معنوية أي ليس لها

دلالة إحصائية 1٪، 5٪، 10٪، وما يعزز هذه النتائج إختبار wald test وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (علاقة توازنية طويلة الاجل)؛

ح. تظهر نتائج هذا التحليل تأثيرا إيجابيا على النسبة العاملة في الدول المقارنة، وتأثير إستثمارات السياحة على النشاط الإقتصادي للدول، ويمكن من خلاله للسياحة أن تساهم في زيادة فرص العمل والحد من الفقر.

### ثانيا: إختيار فرضيات الدراسة

مكنت دراستنا هذه من الإجابة على الفرضيات التي طرحت في المقدمة بالشكل التالي:

❖ يعتبر الإستثمار السياحي من بين أهم الأسس التي تبنى عليها التنمية السياحية من أجل بناء صناعة سياحية ناجحة، فالعملية الإستثمارية تسمح إستغلال المقومات السياحية للبلد وخلق مصادر متعددة تستخدم في صناعة السياحة، حيث أن هذه المقومات لا يمكن إستغلالها بدون إستثمار سياحي مخطط له، ومن أجل تطوير القطاع السياحي وجب على الدولة تهيئة مناخ إستثماري ملائم من أجل جذب المزيد من الإستثمارات السياحية وفتح المجال أمام القطاع الخاص؛ ويترتب عن النشاط السياحي آثار عديدة تتمثل في مساهمته الفعالة في زيادة الدخل الوطني ومعدلات النمو بصفته قطاعا اقتصاديا حيويا، ويساهم في تطوير ورقي القطاعات الإقتصادية كقطاع النقل والإتصالات والصناعات التقليدية بالإضافة إلى أن له دور كبير في دعم البنية التحتية للإقتصاد وتحقيق التوازن بين مختلف أقاليم الدولة مع توفير فرص وظيفية كثيرة؛ لكن بالرغم من كل هذه الإيجابيات، كما يخلف الإستثمار في النشاط السياحي بعض الآثار السلبية منها الإجتماعية، الثقافية والبيئية: كإنتشار عوامل الفساد والإنحلال الخلقي نظرا لتحول المجتمع وإصطدامه بسلوكيات بعض السائحين، كما يؤدي في العديد من الحالات إلى تخريب البيئة وتلويثها إضافة إلى إفقادها منظرها الطبيعي إذا لم يتم إدارة النشاط السياحي بشكل سليم. وعليه نؤكد صحة هذه الفرضية الأولى.

❖ يفترض أن الجزائر قامت بوضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحة آفاق 2030 والذي يعتبر إطارا مرجعيا للسياسة السياحية ويرسم خطة طويلة المدى من أجل دعم مكانة الجزائر لتصبح وجهة سياحية عالمية وهذا من خلال دعم الإستثمار السياحي وتحسين جودة العرض السياحي، ولتحقيق أهداف هذا المخطط تم التركيز على خمس حركيات أساسية، ووضع هذا المخطط مجموعة من الآليات من بينها: مساعدة المستثمرين في الحصول على العقار السياحي، تقديم الدعم المالي، تقديم التحفيزات الضريبية والجمركية... الخ، وعليه نؤكد صحة الجزء الأول من الفرضية الثانية:

❖ أما الجزء الثاني من الفرضية، الذي يرى أن المخطط ساهم بشكل كبير في القضاء على الصعوبات التي كانت تمثل عائقا أمام المستثمرين، فيمكن القول أن هذا المخطط حقق نتائج مرضية على مستوى الحظيرة الفندقية وعدد الوظائف المحققة على مستوى الأقطاب السياحية فقط ولكن كان هناك تأخر كبير في تحقيق أهدافه وتأخر فيما يخص تهيئة مناطق التوسع السياحي، كما أنه لم يتم تقديم دراسة تقييمية واضحة ومفصلة عن درجة التقدم التي وصل إليها، وهناك العديد من العراقيل لا زالت تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب من أجل تجسيد مشاريعهم، فبالإضافة إلى نقص التمويل اللازم وعدم فعالية الجهاز المصرفي، نجد العراقيل البيروقراطية وقلة الوعي لدى المستثمرين بالإضافة إلى عراقيل أخرى ساهمت إلى حد كبير في تأخر إنجاز المشاريع السياحية؛ وعليه ننفي صحة الجزء الثاني من الفرضية الثانية.

❖ سجلت الإيرادات السياحية ضعفا ومحدودية ملحوظة خلال فترة الدراسة، يعود أساسا لتدني مستوى العرض السياحي وعدم قدرته على إجتذاب السائح الأجنبي، خاصة ونحن نواكب منافسة كبيرة من جانب الدول المصدرة للسياحة، بالإضافة إلى سيطرة قطاع النفط على الإقتصاد الوطني من حيث الإيرادات، هذا ما يجعل مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي جد متواضعة، كما تشير البيانات أن ضعف مساهمة قطاع السياحة في توظيف اليد العاملة سواء المباشرة أو المرتبطة بالقطاعات الأخرى، حيث لا يزال بعيد عن المستوى المطلوب، وأن الميزان السياحي عرف عجزا مزمنًا خلال فترة الدراسة وبالتالي يؤثر بالسلب على ميزان المدفوعات الجزائري. وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

❖ يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإستثمار السياحي ومؤشرات التنمية المستدامة ( الإقتصادية، البيئية، الإجتماعية)، حيث نجد أن الإستثمار السياحي له أثر إيجابي على النمو الإقتصادي كمؤشر دال على (التنمية الإقتصادية)، وهذا الأمر لا يختلف عن مؤشر العمالة (التنمية الاجتماعية)، أما عن علاقة الإستثمار السياحي و مؤشر ثاني اكسيد الكربون الذي يقيس (التنمية البيئية) له أثر سلبي وهذا صحيح وفق النظرية الإقتصادية، ولا يوجد علاقة توازنية بين هذه المتغيرات المدروسة على المدى القصير. وعليه يتم قبول الفرضية الرابعة جزئيا.

### ثالثا: إقتراحات وتوصيات الدراسة

من أجل تجاوز العقبات وتحقيق الأهداف المسطرة والمرغوبة في الواقع العملي، وإنطلاقا من الإطار العام للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة في الجوانب: (النظرية، التحليلية والقياسية)،

إرتأينا تقديم بعض المقترحات التي نراها تعنى بتوفير الشروط الضرورية والبيئة الملائمة لتشجيع الإستثمارات السياحية، والتي تعبر في نفس الوقت عن الآليات الكفيلة بترقية العرض السياحي وتنشيط الحركة السياحية، للرفع من مساهمة القطاع السياحي في الإقتصاد الوطني بالكيفية اللازمة وإستغلاله أحسن إستغلال، ومنه زيادة الطلب السياحي على منتوجاتها السياحية ورفع نصيبها من السياحة الدولية ورفع قدرتها التنافسية ومنه مواكبة الدول المقارنة وحتى الدول المنافسة الأخرى:

1. تحسين مناخ الإستثمار وتوفير ضمانات وتحفيزات بالإضافة إلى تسهيلات إدارية لمستثمري القطاع الخاص؛

2. توجيه وتشجيع الإستثمارات السياحية بإعادة النظر في قوانين الإستثمار السياحي والتكفل التام للدولة بتهيئة مناطق التوسع السياحي وإنشاء قروض بنكية ذات إمتيازات خاصة بالقطاع السياحي مما يساهم في زيادة حجم الإستثمارات ومن ثمة رفع طاقة الايواء وتنوعها بما يتناسب مع الفئات المختلفة للسياح؛

3. إدراج قطاع السياحة من بين القطاعات ذات الاولوية في مخططاتها التنموية وذلك لتحقيق اقلاع حقيقي ونوعي في هذا القطاع وتنويع اقتصادها الوطني، التخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات في ظل الظروف المواتية خاصة بعد عودة الامن والاستقرار؛

4. ضرورة تحيين الأطر والقوانين التي تؤطر قطاع السياحة والصناعة التقليدية وتكييفها مع المتغيرات الإقتصادية الحالية والتنمية المستدامة وإعادة بعث تنمية أقطاب الامتياز السياحية مع منح الأولوية للأقطاب ذات الطابع التراثي والثقافي؛

5. الإرتقاء بمخطط الجودة السياحية في الجزائر وذلك من خلال تصنيف الفنادق بغية تكييفها مع المعايير الدولية ومما يتناسب مع رغبات الشرائح السياحية المستهدفة وحسب ما هو عليه الدول المنافسة خاصة دول المقارنة (تونس، المغرب، مصر)؛

6. وضع وتطبيق إجراءات تحفيزية لفائدة المستثمرين في المجال السياحي سواء إن كان أجنبي أو محلي منها تحفيزات جبائية مشجعة، مع تذليل العقبات الإدارية والبيروقراطية أمام المستثمر من خلال سهولة المصادقة على المشروع السياحي في أقصر وقت ممكن وذلك مثلا باللجوء إلى التكنولوجيات الحديثة التي تقلص من فترة معالجة ملفات الإستثمار والرد إليها في أسرع وقت ممكن؛

7. إنجاز مشاريع ومنشآت سياحية وفندقية وفق المعايير الدولية لتدارك النقائص المسجلة في مجال الإيواء الى حد الآن خاصة الفنادق من التصنيف 4.5 نجوم وهي أكثر طلبا من قبل السياح الاجانب ودعم السياحة الداخلية ومواكبة الدول الرائدة في هذا المجال؛

8. تجسيد خطة عمل تقوم على تشجيع و بروز مقاصد سياحية محلية متكاملة ومتجانسة والسعي الى هيكلة المشاريع السياحية حسب ما يقتضيه الطلب والمنافسة الخارجية مع ضرورة تفعيل أكبر لدور الجمعيات الممثلة للفاعلين السياحيين.
9. ضرورة الحرص على متابعة التنفيذ الفعلي والحقيقي لبرامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030 باعتباره الرؤية المستقبلية للسياحة الجزائرية على المدى الطويل، مع مراعاة تكييف أهدافه مع المتغيرات والمتطلبات الداخلية والخارجية، وضرورة تحديد آليات التنفيذ، ومسؤولية كل طرف بما يزيل كل العقبات أمام تجسيد المشاريع المسطرة على أرض الواقع؛
10. ضرورة تخصيص أوعية عقارية ملائمة للنشاط السياحي مع تكفل الدولة بتوصيل مختلف الشبكات إلى الأراضي والأوعية المخصصة للإستثمار السياحي؛
11. تشجيع التعاون والشراكة في المجال السياحي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وذلك للتمكن من مراجعة قوانين الإستثمار وجعلها أكثر مرونة لتوفير مناخ استثماري ملائم محفز لجذب المستثمرين؛
12. بناء إستراتيجية تنمية سياحية تعتمد على إشراك جميع مؤسسات القطاع العام والخاص في تطوير المنتجات السياحية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وعلاوة على ذلك فإن هذه الاستراتيجية لابد أن تعمل على وضع إطار مستدام لتوجيه وتنسيق تنمية السياحة في السنوات القادمة؛
13. الإهتمام بالبنية التحتية من خلال وضع سياسات تهدف إلى تشجيع ودعم الإستثمار المحلي وإستقطاب الإستثمار الخارجي، مما يساهم في تطوير وتنوع المنتج السياحي الوطني حتى يصبح منافساً قويا سواء إقليمياً أو دولياً؛
14. للإستغلال الأمثل للإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر لابد من الإستفادة من التجارب السياحية الناجحة وفي مقدمتها الدول العربية التي حققت قفزة نوعية في إستغلال مقوماتها السياحية؛
15. لابد من تسهيل إجراءات منح التأشيرة، لأن الجزائر تصنف من أصعب الدول في منح تأشيرة الدخول في العالم وهذا لا يتوافق ولا يشجع تدفق السياح ولا رجال الأعمال، حيث هناك الكثير من البلدان السياحية التي تتمتع تأشيرة الدخول في المطارات لتسهيل الحركة السياحية الوافدة؛
16. تشجيع إقامة ملتقيات الإستثمار السياحي، للتعريف بالفرص الإستثمارية في المجال السياحي من جهة والإستفادة من ملاحظات وإقتراحات المستثمرين المحليين والأجانب وتحليلها لتكييف البيئة الإستثمارية وإتخاذ القرارات اللازمة لتشجيع وتفعيل الإستثمار السياحي؛

17. إيجاد قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية متطورة عن السياحة الوطنية تكون على درجة من الثقة والحدثة وتشمل جميع أنواع الأنشطة السياحية، لتكون في متناول المستثمرين والسياح، وتساعد على تسويق الوجهة الجزائرية بشكل فعال؛

18. إيجاد التنسيق اللازم بين مختلف الأجهزة والدوائر الحكومية التي لديها مسؤولية تنفيذ المشاريع السياحية لتقليل من العراقيل التي تتسبب في تأخر أو تعطل تجسيد المشاريع المبرمجة ضمن إستراتيجية التطوير السياحي، ومحاربة كل التعقيدات البيروقراطية والفساد الإداري وترسيخ الشفافية؛

19. إعداد دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع السياحية وتحديد درجة ترابطها ودعمها لمشاريع ونشاطات اقتصادية أخرى، بما يحقق منافع متعددة الجوانب تخدم مصلحة السكان المحليين والسياح على حد سواء ودون الإضرار بالجوانب البيئية؛

20. إيجاد آليات وقنوات التمويل المناسبة للنشاط السياحي، سواء على مستوى البنوك التجارية المتواجدة الآن أو بإنشاء بنك متخصص لتمويل الإستثمارات السياحية، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص لتأمين مصادر إضافية للتمويل؛

21. ضرورة إنشاء المزيد من مراكز التكوين المتخصصة وتكثيف برامج التعليم والتدريب التي تماشى مع المعايير الدولية، والحرص على ضرورة التنسيق بين هذه المراكز ومختلف الشركات العاملة في السياحة لتكوين وتوظيف العنصر البشري المتخصص والكفاء للرفع من جودة الخدمات السياحية المقدمة، ودعم تنافسية السياحة الجزائرية؛

#### رابعا: آفاق البحث

وفي الأخير نشير إلى أن دراستنا هذه لا تخلو من النقائص، إذ بقيت العديد من النقاط تستحق التوضيح والدراسة بشكل أعمق وبكثير من التحليل، وعليه نقترح بعض المواضيع المستقبلية للبحث والدراسة:

- ✓ حوكمة الإستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر؛
- ✓ الإستثمار على نظام BOT وأثره على الإستثمار السياحي في الجزائر؛
- ✓ أثر الإستثمارات السياحية على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات- دراسة تنبؤية قياسية في آفاق 2030؛
- ✓ محاولة بناء نموذج قياسي لدالة الإستثمار السياحي في الجزائر.

# قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

1- الكتب

- 1- الروبي نبيل، إقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 2- الطائي حميد النبي، أصول صناعة السياحة، دار الوراق لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الاردن، 2009.
- 3- إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، ج1، مطبعة قطر الوطنية، قطر، 1985.
- 4- إبراهيم خليل بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2010
- 5- إبراهيم زكي، دور السياحة في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 6- أحمد الجلال، التنمية والإعلام السياحي المستدام، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2004.
- 7- أحمد علي عبد الله، التخطيط والتنمية السياحية، أمواج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.
- 8- أكرم جميل كرمول، تطور القطاعات الإقتصادية والإستثمارية عبر تاريخ الأردن، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2017.
- 9- أكرم عاطف رواشدة، السياحة البيئية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
- 10- أماني رضا، "الإعلام والسياحة"، أطلس للنشر والإنتاج الاعلامي، الطبعة الأولى، جيزة، مصر، 2017.
- 11- بن ربيع خليفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010.
- 12- بسام سمير عبد الحميد الرميدي، يحي شحاته حسن الزق، التخطيط السياحي المستدام كمدخل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في مصر، مارس 2017.
- 13- جلييلة حسن حسنين، التنمية السياحية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 14- حسين علي حريوش، عبد المعطي رضا أرشيد، الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار الزهران للنشر، عمان، 1999.
- 15- حسين عمر، الإستثمار والعملية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997.

- 16- حسين كفاي، رؤية عصرية للتنمية السياحية، دار النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1987.
- 17- دريد كامل آل شبيب، الإستثمار والتحليل الإستثماري، المطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 18- رعد مجيد العاني، تكنولوجيا التنظيم السياحي، الطبعة الاولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 19- رؤوف محمد علي الانصاري، " السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار"، مطبعة هادي برس، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، 2008.
- 20- ربهام يسري السيد، أسس صناعة السياحة، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2020.
- 21- زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
- 22- زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
- 23- زيد منير سلمان، الإقتصاد السياحي، دار الراية، عمان، الأردن، ط1، 2008.
- 24- ستيفن بيج، إدارة السياحة ، ترجمة خالد العامري، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مؤسسة محمد راشد آل مكتوم، القاهرة، مصر، 2008.
- 25- سهيل الحمدان، الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفندقية، الطبعة الأولى، دار الرضا، عمان، الأردن، 2001.
- 26- شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، "التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الإجتماعية والإقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية"، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، مصر ، 2020 .
- 27- صلاح عباس، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010 .
- 28- طاهر حيدر حردان، مبادئ الإستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
- 29- عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات المعاصرة، دار النهضة العربية، الطبعة 1، 2005.
- 30- عبد السلام أبو قحف، إدارة المنشآت السياحية والفندقية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 2003-2004.
- 31- عبد القادر إبراهيم حماد، ناصر محمود عبد ،مدخل الى جغرافية السياحة. دار الوراق ، الاردن، 2013 .

- 32- عبد القادر رزيق المخادمي، "التلوث البيئي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2019.
- 33- عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، "التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الإستدامة وتطبيقها مع التركيز على العالم العربي"، عبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015.
- 34- عبد المجيد العاني، الإستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 35- عبدالله بن عبدالرحمن البريدي، " التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الإستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي"، فهرسة مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر، الطبعة الاولى، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2010.
- 36- عبيده عبد السلام حسنات، أثر التخطيط السياحي على التنمية السياحية من وجهة نظر مدراء مكاتب السياحة، دار غيداء للنشر، الطبعة الاولى عمان، 2016.
- 37- عثمان محمد عنيم، ماجدة أحمد ابو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007.
- 38- عثمان محمد عنيم، ماجد أبو زنت، " التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
- 39- عصمت عدلي، مقدمة في الإعلام السياحي، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 40- علاء حسين السرابي وآخرون، التسويق والمبيعات السياحية والفندقية، الطبعة الأولى، دار جريد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 41- علي عباس دندراوي، صناعة السياحة من منظور إجتماعي، المكتب العلمي للنشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر، 1995.
- 42- علياء حسن حسن، "التنمية نظريا وتطبيقيا"، دار العلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1985.
- 43- غادة صالح حسن، إقتصاديات السياحة، الطبعة الاولى، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، .
- 44- فؤاد بن غضبان، "السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

- 45- فؤاد عبد المنعم البكري، التسويق السياحي وتخطيط الحملات الترويجية في عصر تكنولوجيا المعلومات، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2010.
- 46- قاسم نايف علوان، إدارة الإستثمار (بين النظرية و التطبيق)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 47- ماهر عبد الخالق السيسي، الإتجاهات الحديثة في صناعة السياحة، مطابع الولاء، مصر، 2004.
- 48- مثنى الحوري واسماعيل الدباغ، مبادئ السفر والسياحة، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- 49- مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، إقتصاديات السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2000.
- 50- محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة من منظور جغرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 51- محمد صالح الشيخ ، الأثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، ط 1، الإسكندرية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002 .
- 52- محمد عانم، الإستثمار في الإقتصاد السياسي و الإسلامي وتشريعات واتفاقيات الإستثمار، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 53- محمد فريد عبد الله... وآخرون، إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015.
- 54- محمد قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2010.
- 55- محمود حسين الواد، كاظم جاسم علي العيساوي، الإقتصاد الكلي-تحليل نظري وتطبيقي، ط 1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 56- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، " التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها-مؤشراتها"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الاولى، 2017 ، القاهرة مصر.
- 57- مرتضى البشير الأمين، وسائل الاتصال والترويج السياحي، أمواج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2016.

- 58- مروان شموط، وكنجو عبود كنجو ، أسس الإستثمار، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.
- 59- مصطفى أحمد السيد مكاوي، ثنائية السياحة ونخيل التمر في بعض الدول العربية: مدخل استراتيجي لتطوير العلاقات التشابكية المستدامة بأساليب تخطيطية ذكية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017.
- 60- مصطفى يوسف كافي... وآخرون، الإقتصاد السياحي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان-الأردن، 2016.
- 61- مصطفى يوسف كافي، "صناعة السياحة والامن السياحي"، دار رسلان لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، دمشق، سوريا، 2009.
- 62- مصطفى يوسف كافي، جلال بدر خضرة، دراسة جدوى المشروعات السياحية، الطبعة الأولى، منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2018.
- 63- مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطلعة الأولى، دمشق، سوريا، 2009.
- 64- مصطفى يوسف كافي، فلسفة اقتصاد السياحة والسفر، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن.
- 65- مصطفى يوسف كافي، "التنمية المستدامة"، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، 2017.
- 66- مصطفى يوسف كافي، "السياحة المستدامة السياحة الخضراء: ودورها في معالجة ظاهرة البطالة"، ألفا للوثائق، الطبعة الاولى، قسنطينة الجزائر، 2017.
- 67- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحة، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2010.
- 68- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 69- ميدلتون بول هارفي، السياحة والفنادق-التنمية وتطوير السياسة السياحية، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر، 2011.
- 70- ناظم محمد نوري الشمري، أساسيات الإستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

- 71- ناظم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، أحمد زكريا، أساسيات الإستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
- 72- نداء محمد الصوص، الإقتصاد الكلي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 73- نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف، الإقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 74- نشوى فؤاد ، محاضرات في السياحة المتواصلة والبيئة، دار الوفاء لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، 2008.
- 75- نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2001.
- 76- هوشيار معروف، الإستثمارات والأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 77- يعرب محمود ابراهيم الجبوري، دور المصارف الاسلامية في التمويل والإستثمار، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 78- علي وشقر يوع أمال، قانون الإستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

## II- الرسائل جامعية

- 1- أمال حابس، تقييم الإستثمارات القياسية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، 2017-2018.
- 2- أوريسي هيبه الله ، دور الصناعة السياحية في تحقيق التنوع الإقتصادي والتنمية المستدامة – دراسة حالة (الجزائر، تونس، مصر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، 2018-2019.
- 3- بديعة بوعقلين، الإستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006 .

- 4- بودية فاطمة، قياس محددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية-دراسة حالة الجزائر و تونس، أطروحة دكتوراه في علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي - الشلف، 2017، ص 137.
- 5- توفيق بن سهلة ثاني، أثر المنظومة البنكية في الجزائر على ترقية الإستثمار في القطاع السياحي، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.
- 6- حاسين صكوشي، السياحة كرهان بديل لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس، 2020-2021.
- 7- حنان حراث، قياس أثر جودة وتنافسية الخدمات السياحية على النمو الإقتصادي للدول المغاربية، أطروحة دكتوراه ل.م.د في العلوم الإقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2019/2020.
- 8- حيزية هني، تحليل مناخ الإستثمار السياحي لتحسين مؤشرات السياحة الوطنية- دراسة تجارب دولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2019/2020.
- 9- خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الإقتصادية-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2003/2004.
- 10- خديجة عزوزي، التنمية السياحية المستدامة بين الإمكانيات والآفاق، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2014/2015.
- 11- رانية إدير، تشخيص واقع القطاع السياحي الجزائري ومساهمته في التنمية الإقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2000-2017)، أطروحة دكتوراه (ل م د) في العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة 2، 2019/2020.
- 12- رفيق بودربالة، دور القطاع السياحي في التنمية الإقتصادية دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016/2017.
- 13- زهير بوعكريف، ترقية القطاع السياحي كمورد بديل للثروة النفطية من أجل تحقيق تنمية مستدامة، أطروحة دكتوراه في التسويق، جامعة يحيى فارس المدية، 2017/2018.
- 14- زيان بروجة علي، واقع واهمية التنافسية السياحية للدول العربية في ظل التحديات المعاصرة دراسة حالات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2018.

- 15- ساعد بوراوي، تأثير الإستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة 1، 2017/2016.
- 16- سعاد دولي، آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2014/2013.
- 17- سهام بجاوية، التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية-دراسة إسترشادية بتجربة تونس-اسقاط على الجزائر، أطروحة دكتوراه في الإدارة التسويقية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2015.
- 18- سي أحمد بن ناصر، آلية تفعيل الإستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، 2023/2022.
- 19- صالح موهوب، تطور السياحة في الجزائر في ظل المعطيات السياحية الدولية الجديدة، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2014.
- 20- صورية مساني، الإستثمار السياحي كبديل إستراتيجي لمرحلة ما بعد البترول- دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014 دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 01، 2019-2018.
- 21- عادل مستوي، أثر تطوير القطاع السياحي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة: "1990-2016"، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019-2018.
- 22- عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2012.
- 23- عامر عيساني، " الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة"، أطروحة دكتوراه علوم التسيير تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة باتنة 2010، 1.
- 24- عبد الكريم مسعودي، دور الإستثمار السياحي في تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية بالجزائر- دراسة حالة مشروع إستثمار سياحي فندق قورارة بتيميمون، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018/2017.

- 25- عزالدين محمدي، أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2011/2012.
- 26- قويدر الويزة، "إقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2009-2010.
- 27- كمال طرفاية، سبل النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر في ظل مستجدات الصناعة السياحية العالمية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2021-2022.
- 28- لخضر بن علي، دور الإستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017/2018.
- 29- محمد الهادي جاب الله، الاستثمار في القطاع السياحي- دراسة مقارنة لدول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2022/2023.
- 30- محمد يونس، "سبل دعم القطاع السياحي من خلال الإستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2015/2016.
- 31- محي الدين حمداني، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2008/2009.
- 32- مروان صحراوي، تقييم مساهمة عناصر المزيج التسويقي في إختيار الوجهة السياحية- حالة السياحة الحموية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2016/2017.
- 33- مسعود بن تركية، محددات الطلب السياحي الدولي في الجزائر "دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2019"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2023/2024.
- 34- مفيدة نادي، تقييم أثر البيئة المستحدثة على نمو القطاع السياحي من اجل تحقيق التنمية السياحية المستدامة- حالة القطاع السياحي في الجزائر- أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف -الجزائر، 2017/2018.
- 35- نبيلة عرقوب، محاولة تقدير معادلة الإستثمار في الإقتصاد الجزائري على المستوى الكلي- دراسة نظرية وقياسية (1970- 2008)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2012.

36- نبيل بن مرزوق، الإستثمار السياحي كآلية لترقية الصناعة السياحية-دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة 2، 2020/2019.

37- نجود حمري، الإستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة (الجزائر، المغرب، الإمارات العربية المتحدة)، أطروحة دكتوراه (ل.م.د) في العلوم التجارية، جامعة البويرة، 2022/2021، ص218.

### III- مجلات وملتقيات

- 1- أحمد سيد المكاوي، الإستثمار السياحي في مصر والدول العربية- دراسات استراتيجية، العدد 193، مجلة الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات، 2014.
- 2- الحاج حاجي، محمد بوبكر، دراسة تحليلية لواقع الإستثمار ومناخ الأعمال في الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 08، العدد 02، 2023، جامعة المسيلة.
- 3- الهادي بكاي، عبد القادر قديد، دراسة وتحليل الأثر الإقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة الميادين الإقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة الجزائر 3، 2021.
- 4- الهيئة العليا للسياحة، "تأثير العولمة على سياحة في مملكة العربية السعودية"، المملكة العربية السعودية، ورقة عمل الهيئة العليا للسياحة مقدمة لندوة((السياحة والعولمة))، ابها، مصر، 2004.
- 5- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية والمؤسسة الوطنية للدراسات السياحية، الإستثمار والشراكة في السياحة، تقرير صادر عن الوكالة الوطنية للسياحة الجزائري، 90.
- 6- الديوان الوطني للسياحة: تصور التنمية المستدامة للسياحة بالجزائر لأفاق 2013، في مجلة: الجزائر سياحة، العدد 26، مطبعة الديوان، بدون سنة نشر، الجزائر.
- 7- تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا، تحليل النتائج، الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، نيويورك، 2001.
- 8- تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية، نوفمبر 2000.
- 9- حيزية هني، محمد زيدان، دور الإستثمار السياحي في تنمية الإقتصادية الجزائرية، المجلد 20، العدد 25، مجلة الإحياء، جامعة باتنة 01، جوان 2020.

- 10- خالد المقابلة، واقع آفاق الإستثمار السياحي في الأردن (مدخل نظري تحليلي)، مجلة إربد للبحوث و الدراسات، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة اليرموك، 2002.
- 11- خديجة عزوزي، بلايلية ربيع، تطوير وترقية السياحة في الجزائر، الكتاب الجماعي: القطاع السياحي ورهانات التنوع الإقتصادي في الجزائر، مخبر الطرق الكمية في العلوم الإقتصادية وعلوم الادارة وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزء الأول، مارس 2022.
- 12- خميس عبد الرحمن ردار، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني بشعار لا تنمية بدون إحصاء، سرت، ليبيا، 2 و 4 نوفمبر، 2009 .
- 13- رانيا بلمداني ، "أثر السياسات التنموية في فرص العمل حالة الجزائر"، الكتاب جماعي "النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية و فرص العمل، دراسات قطرية" المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، الطبعة الاولى، 2013، بيروت.
- 14- زرزار العياشي ومداحي محمد، مقال بعنوان "السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة الواقع و الأفاق" مجلة المستقبل العربي، العدد 433، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2015.
- 15- سليمان ناصر ،مداخلة عنوان " قطاع السياحة في الجزائر ، الواقع و متطلبات التأهيل " ، ولاية غرداية نموذجاً " ، الملتقى العلمي الثامن حول "تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر- بعض الدول العربية و الاسلامية ،الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، يومي 19/20 ديسمبر 2009.
- 16- سميرة عبد الصمد، فوزية برسولي، " تفعيل السياحة الجزائرية بالتركيز على السياحة الدينية ومقوماتها، مجلة الإقتصاد الصناعي" ، المجلد 9، العدد 2، جامعة باتنة، ديسمبر 2019.
- 17- سيد فتحي احمد الخولي، تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م14، ع 2000، 1.
- 18- شوقي ناجم، بوفنش وسيلة، " أثر الإستثمار السياحي على النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1996-2018"، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 15، العدد 1، 2022، جامعة غرداية.
- 19- عبد الرحمن نوزاد الهيتي و إبراهيم حسن المهندي ، " التنمية المستدامة في دولة قطر الإنجازات والتحديات" ، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، قطر، 2008.

- 20- عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، كباشي حسين قسيمة، الإستثمار السياحي في محافظة علا، بحث مقدم إلى الهيئة العامة للسياحة و الآثار، مركز المعلومات و الأبحاث السياحية، الهيئة العامة للسياحة و الآثار، السعودية، 2008.
- 21- علاء الدين أسامة عبد اللطيف، أثر استراتيجية الإستثمار السياحي على حركة السياحة في مصر (بالتطبيق على العين السخنة)، مجلة المنيا لبحوث السياحة والضيافة، مج 1، ع 1، كلية السياحة والفنادق، جامعة المنيا، مصر، 2016.
- 22- فتحي حنيش، لخضر بن علي، مكانة الإستثمار السياحي في تحقيق التنمية الإقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2006/2016 ضمن برنامج SDAT، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13 العدد 1، جامعة غرداية، 2020.
- 23- قسيمة كباشي حسين، الإستثمار السياحي: دراسة في إقتصاديات السياحة، مجلة الدراسات الإنسانية، العدد 5، جامعة دنقلا، السودان، 2011.
- 24- كواش خالد، مقالة بعنوان "مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة اقتصاد شمال إفريقيا، العدد الأول، 2015.
- 25- محمد إبراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله، "التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية: دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية، ورشة عمل السياحة الإسكندرية، المعهد العالي للسياحة والفنادق الإسكندرية-مصر، 2007.
- 26- هبة الله بن زغيوة، نصيرة راجف، المؤهلات والعوامل المؤثرة في جذب الإستثمارات السياحية في الوطن العربي (دراسة تحليلية لواقع الإستثمار السياحي في الجزائر)، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 11، العدد 02، جامعة تيبازة، 2024.
- 27- يحي سعيدي، سليم العمراوي، "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية-حالة الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة العدد السادس والثلاثون،

#### IV- الجرائد الرسمية والتقارير

- 1- المادة (01) من القانون (03-03) المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 17 فيفري 2003، الجريدة الرسمية عدد 11، الصادرة في 18 ذي الحجة 1423 الموافق ل 19 فيفري 2003.
- 2- المادة (02) من القانون (02-03) المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 17 فيفري 2003، الجريدة الرسمية عدد 11، الصادرة في 18 ذي الحجة 1423 الموافق ل 19 فيفري 2003.

- 3- الجامعة العربية، برنامج الامم المتحدة، دليل إرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي- مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها"، سلسلة (1)، القاهرة، 2009.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 14 أفريل 1990.
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 99-06 المؤرخ في 04 أفريل 1999 المحدد لقواعد ممارسة نشاط وكالة السياحة والسفر، الجريدة الرسمية، العدد 24.
- 6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 99-10 المؤرخ في 06 جانفي 1999 المحدد للقواعد المتعلقة بالفندقة، الجريدة الرسمية، العدد 2.
- 7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الإستثمار والمنظم للإستثمار الخاص والذي يحدد الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمرين الوطنيين والأجانب، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 1993/10/10.
- 8- المادة (02) من قانون التنمية المستدامة للسياحة رقم (03-01)، المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 17 فيفري 2003، الجريدة الرسمية عدد 11، الصادرة بتاريخ 18 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 19 فيفري 2003.
- 9- المادة 02 من المرسوم التشريعي رقم: 23-12، المؤرخ في: 1993/10/05، الجريدة الرسمية رقم 14، الصادرة في: 1993/10/10.
- 10- المادة رقم 01، الأمر رقم 95-22، الجريدة الرسمية رقم 48، الصادرة في: 1995/08/26.
- 11- وزارة الإقليم والبيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الأول: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008.
- 12- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير عام للمخطط الخماسي الأول (80-84)، ص 187.
- 13- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الثلاثي 67-69.
- 14- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير عام حول المخطط الخماسي الثاني (85-89).
- 15- وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تصور تطوير السياحة للقرن العاشر (2004-2010).
- 16- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، ملخص لوحة القيادة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2022.
- 17- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، ملخص لوحة القيادة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2022.

- 18- وزارة إعادة الهيكلة والمشاركة، تصحيح الإقتصاد الوطني وسياسة إعادة الصناعية، 1994.
- 19- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025"، الكتاب رقم (03): الأقطاب السياحية السبعة للإمتياز، جانفي 2008.
- 20- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، " المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025"، الكتاب رقم (01): تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008.

V- مواقع الكترونية

1. <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112>
2. <https://www.researchgate.net/publication/327681146>
3. <https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.ARVL?end=2019&locations=DZ&start=1995&view=chart> .
4. <https://www.apec.org>
5. <https://sustainabledevelopment.un.org>
6. <https://repository.unescap.org>
7. <https://www.mta.gov.dz/>
8. <https://aapi.dz/ar/accueil-ar/>
9. <https://www.unwto.org/ar>

ثانيا : المراجع باللغة الاجنبية

- 1- Ahmed Houari, La Politique Touristique et les Investissement en Algérie depuis 1965, DE.S.I.S.E, 1974.
- 2- Ahmed Tessa, Economie touristique et aménagement du territoire, OPU, Alger, 1994.
- 3- Andrew Levina, Chien-Fu Linb, Chia-Shang James Chub;" Unit root tests in panel data: asymptotic and "nite-sample properties", Journal of Econometrics 108 (2002.)
- 4- Badi H. Baltagi, Qu Feng , Chihwa Kao," A Lagrange Multiplier test for cross-sectional dependence in a fixed effects panel data model", Journal of Econometrics Volume 170, Issue 1, September 2012.
- 5- Béatrice de la Rochefoucauld, Economie du tourisme, Bréal, Oberthur Graphique à Rennes, 2007.
- 6- Belkacem Heddar, Rôle socio-économique du tourisme. Cas de l'Algérie, Edition ENAP/ENAL/OPU, 1988, Alger.
- 7- Bilan du développement touristique 62/76, Ministère du tourisme, 1977.
- 8- B-laget, Les nouveaux outils financiers, Top édition, Paris, France, 1990.

- 9- Blandine Laperche , Anne-Marie Crétiéneau et Dimitri Uzundis, " Développement durable : pour une nouvelle économie " P.I.E. Peter Lang, Editionsscientifiques internationales, Bruxelles, Belgique, 2009.
- 10- CAROLINE MAHMOUD KHAN, Analyzing impact of SAUDI tourism investment on employment and overall economy using structure equation modeling approach, 2022
- 11- CNES, Contribution pour la redéfinition de la politique nationale du tourisme, novembre 2000.
- 12- conseil national économique et social (CNES), contribution pour la redéfinition de la politique du tourisme, novembre.
- 13- Conseil National Economique et Social, Rapport Contribution pour la Redéfinition de la Politique Nationale du Tourisme, 16ème Session plénière, novembre 2000, site web: <https://www.cnese.dz> .
- 14- Cyrine Ayoub et Jedidi, Frederic GITS, l'industrie touristique tunisienne, Fitch Ratings, 2004.
- 15- Dervis Kirikkalelia, Abderrahmane Sokri, Mehmet Candemir, Hasan Murat Ertugrud, " Panel cointegration: Long-run relationship between internet, electricity consumption and economic growth. Evidence from OECD countries", Investigación económica, vol.77 no.303 Ciudad de México ene./mar. 2018.
- 16- Douglas Pearce, « Tourist Development », 2nd, New York : longman, 1989.
- 17- Dupeyras, A. and N. MacCallum, " Indicators for Measuring Competitiveness in Tourism" , A Guidance Document", OECD Tourism Papers, 2013.
- 18- Dzemydiene, D, Preface to sustainable development problems in the issue. Technological and Economic Development of Economy, 14(1), 2008.
- 19- Eman Mohamed Helmy , "Towards Sustainable Tourism Development Planning: The Case of Egypt", A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements of Bournemouth University for the degree of Doctor of Philosophy, egypt,cairo, 1999.
- 20- Escap Tourism Review, Managing Sustainable Tourism Development, Bangkok, United Nations, 2001, p6. <https://repository.unescap.org>
- 21- Gour Gobinda Goswami and Mohammad Zariab Hossain, « Testing Black Market vs. Official PPP: A Pooled Mean Group Estimation Approach », The Empirical Economics Letters, 12(12): (December 2013).

- 
- 22- Gunn C.A. and Var T, *Tourism Planning*, Fourth edition, Routledge, New York, USA, 2002.
- 23- Hanna Michniewicz-Ankiersztajn, Alicja Gonia, Anna Dłużewska, "THE ROLE OF LOCAL COMMUNITIES IN SUSTAINABLE TOURISM DEVELOPMENT – NOTEĆ RIVER VALLEY CASE STUDY", *Economic Problems of Tourism* 4/2018 (44),. [https://www.researchgate.net /](https://www.researchgate.net/)
- 24- Hyun Mo Sung & Jorge L. Urrutia,. "Long-Term And Short-Term Causal Relations Between Dividends And Stock Prices: A Test Of Lintner'S Dividend Model And The Present Value Model Of Stock Prices," *Journal of Financial Research*, Southern Finance Association;Southwestern Finance Association, vol. 18(2), 1995.
- 25- İbrahim Doğan, Nadide Sevil Tülüce, Aydan Doğan, « Dynamics of Health Expenditures in OECD Countries: Panel ARDL Approach », *Theoretical Economics Letters*,vol (4), 2014.
- 26- İbrahim Doğan, Nadide Sevil Tülüce, Aydan Doğan," Dynamics of Health Expenditures in OECD Countries: Panel ARDL Approach",*Theoretical Economics Letters* , Vol.4 No.8, October 2014.
- 27- In Choi," Unit root tests for panel data", *Journal of International Money and Finance* ,Volume 20, Issue 2, April 2001 .
- 28- J. Ashe, *Tourism Investment as a Tool for Development and Poverty, Reduction*, New York, U.S.A, 2008.
- 29- Jack Clark Francis, *Investment Analysis And Management*, 5th, Ed Mc Graw-hill, Singapore, 1991.
- 30- Jean Barreau et Jacqueline Delahaye, *Gestion financière*, 11 ème édition, Dunod, Paris.
- 31- Jean-Louis Caccomo, *Gondements d'économie du tourisme, acteur marchés et stratégies*, édition de boeck, 2007.
- 32- Joachim H. Spangenberg, Stefanie Pfahl, Kerstin Deller," Towards indicators for institutional sustainability: lessons from an analysis of Agenda 21", *Ecological Indicators* (2), 2002.
- 33- Joel Hinaunye Eita, André C. Jordaan and Yolanda Jordaan," An econometric analysis of the determinants impacting on businesses in the tourism industry",*African Journal of Business Management* Vol. 5(3), 4 February, 2011.
- 34- Katerina Angelevska-Najdeskaa, Gabriela Rakicevik, "Planning of sustainable tourism development", *Procedia - Social and Behavioral Sciences* No 44 ( 2012 ),.

- [https://www.researchgate.net/publication/257716150\\_Planning\\_of\\_Sustainable\\_Tourism\\_Development](https://www.researchgate.net/publication/257716150_Planning_of_Sustainable_Tourism_Development) consulté le 04/08/2022.
- 35- Kyung So Im, Mohammad Pesaran and Yongcheol Shin," Testing for unit roots in heterogeneous panels", Journal of Econometrics, vol. 115, issue 1, 2003.
- 36- M. Hashem Pesaran , " General Diagnostic Tests for CrossSection Dependence in Panels ", IZA Discussion Paper,N1240,2004.
- 37- M. Hashem Pesaran, Aman Ullah and Takashi Yamagata," A bias-adjusted LM test of error cross-section independence",The Econometrics Journal,Vol. 11, No. 1 (2008).(
- 38- M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin and Richard J. Smith," Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships," , Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, No. 3, Special Issue in Memory of John Denis Sargan, 1924-1996: Studies in Empirical Macroeconometrics (May - Jun., 2001.(
- 39- M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin, Ron P Smith, « Pooled Mean Group Estimation of Dynamics Heterogeneous Panels », November 1998.
- 40- Maia Lordkipanidze, Yoram krozer, Innovations for Tourism in National parks, nova science publishers, new York, 2008.
- 41- Md. Anowar Hossain Bhuiyan, Chamhuri Siwar, Shaharuddin Mohamad Ismail and Rabiul Islam;" The Role of Government for Ecotourism Development: Focusing on East Coast Economic Region"; Journal of Social Sciences 7 (4); 2011. <https://thescipub.com/pdf/jssp>
- 42- Michael Muganda, Agnes Sirimal and Peter Marwa Ezra, "The Role of Local Communities in Tourism Development: Grassroots Perspectives from Tanzania", Article in Journal of human ecology( 41)1, (Delhi, India) , January 2013.
- 43- Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, Livre 4 : La mise en œuvre duSDAT 2025 : le plan opérationnel.
- 44- Ministère de la culture et du tourisme, l'avenir de l'industrie touristique: proposition pour un projet de développement à long terme, Mai 1986.
- 45- Ministère de la culture et du tourisme: L'avenir de l'industrie touristique, mai 2002.
- 46- Ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, livre n°02, Schéma Directeur d'aménagement touristique (SDAT 2030, janvier 2008.

- 
- 47- Ministère du tourisme et de l'artisanat: Bilan de développement touristique (1972-1977).
  - 48- Ministère du tourisme, Bilan du développement du secteur touristique, 2008.
  - 49- Ministère du tourisme, élément de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie horizon 2010, 2001.
  - 50- Ministère du tourisme, L'avenir de l'industrie touristique, proposition pour un projet de développement a long terme, Mai 1986.
  - 51- ministère du tourisme: plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, 2013.
  - 52- Mohamed Bouzahzah, Younesse EL MENYARI "The Relationship between International Tourism and Economic Growth: the case of Morocco and Tunisia" , MPRA Paper No. 44102, posted 1. February 2013.
  - 53- Needham, M. T. A Psychological Approach to a Thriving Resilient Community, International Journal of Business, Humanities and Technology, Vol 1 no.3. NY, USA: CP, 2011.
  - 54- Nilhil Barat, Investment planning and Project Management, (United States of America: Academic publishers, 1998.
  - 55- NISTOR, Andreea; NEDELEA, Alexandru-Mircea, THE ROLE OF MASS-MEDIA ON TOURISM DEVELOPMENT , Revista de Turism - Studii si Cercetari in Turism . 2018, Issue 26.
  - 56- Nouredin Hermez, “ Tourist Planning and Development”, Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (28) No (3) 2006.
  - 57- Nsizwazikhona Simon Chili and Nokwanda Xulu , The role of local government to facilitate and spearhead sustainable tourism development,. Problems and Perspectives in Management, 13(4).
  - 58- Olumuyiwa S. Adedeji, John Thornton, " Saving, Investment and Capital Mobility in African Countries", Journal of African Economies, Volume 16, Issue 3, June 2007.
  - 59- Ordonnance n° 66-62 du 26 Mars 1966 relative aux zones et aux sites touristiques.
  - 60- Pearson C.S, Economics and the Global Environment, First edition, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2000.
  - 61- Peter P. Rogers, et al, An introduction to sustainable development, Glen Educational Foundation, Earth Scan, United States of America, 2008.

- 62- Peter Pedroni, "Critical Values for Cointegration Tests in Heterogeneous Panels with Multiple Regressors," Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Department of Economics, University of Oxford, vol. 61(S1), 1999.
- 63- Pierre Py, Le Tourisme un Phénomène Economique, les études de la documentation française, France, 2003.
- 64- Ray Kiely : Sociology and Development ,UCL press , 1995.
- 65- Remigijus Ciegis and others, The Concept of Sustainable Development and its Use for Sustainability Scenarios, Engineering Economics (2). 2009.
- 66- Romano donoto, sustainable rural, development . projet GCP, FAO, Syria 2002.
- 67- Serdar Ongan , Cem I,sik , and Dilek Özdemir," The Effects of Real Exchange Rates and Income on International Tourism Demand for the USA from Some European Union Countries ",Economies,Vol 5( 51), 18 December 2017.
- 68- SOM Steering Committee on Economic and Technical Cooperation (SCE), Tourism Working Group (TWG), July 2002. <https://www.apec.org>
- 69- Terry De Lacy, Marion Battig, Stewart Moore, Steve Noakes, PUBLIC / PRIVATE PARTNERSHIPS FOR SUSTAINABLE TOURISM : DELIVERING A SUSTAINABILITY STRATEGY FOR TOURISM DESTINATIONS, Reports, Publication Under
- 70- Udo Hirsch, Marie-Christine Lacour, « Tourisme durable régional : une initiative des villageoises de Haute-Svanétie (Géorgie) », Dans Mondes en développement 2004/1 (no 125.(
- 71- United Nation: "Concept &Definition of Capital for Nation Statistical", paper No .3, 1963.
- 72- United Nations Division for Sustainable Development, Tourism and Sustainable Development – A NonGovernmental Organization Perspective, Steering Committee, Commission on Sustainable Development (7th Session 19-30 April)1999, Department of Economic and Social Affairs, New York.
- 73- United Nations," Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies", Third Edition, New York, 2007.
- 74- Valentino Piana, Investment, 2nd édition, John Wiley and Sons Printing House, USA, 2001.
- 75- WTTC, and IHRA , Tourism and Sustainable Development – The Global Importance of Tourism Background Paper 1, Department of Economic and Social Affairs, New York,1999 Commission on Sustainable Development (7th Session 19-30 April), <https://sustainabledevelopment.un.org>

# قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): تطور عدد الفنادق والأسرة المنجزة حسب الدرجة في الفترة (1990-2000)

(الوحدات: فندق- سرير)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1990	السنوات	
										الدرجة	الدرجة
507	486	477	450	371	370	337	251	237	153	عدد الفنادق	6 غير مصنفة
27100	23778	20876	19094	18379	17613	17112	16276	16386	17119	عدد الاسرة	
72	72	70	70	70	70	69	69	68	55	عدد الفنادق	*5
3322	2941	2975	2827	2772	2657	2581	2452	3194	2534	عدد الاسرة	
93	90	87	87	85	83	73	73	72	63	عدد الفنادق	**4
5190	8250	7284	6374	6345	6081	5908	5620	3192	6151	عدد الاسرة	
110	107	104	91	91	91	90	89	89	87	عدد الفنادق	***3
30330	29206	28968	27204	27040	25914	25176	23947	23908	21715	عدد الاسرة	
34	34	34	33	33	31	29	21	22	17	عدد الفنادق	****2
5100	5330	5093	5047	5001	4792	4656	4429	6844	3535	عدد الاسرة	
11	11	9	9	9	8	7	7	5	5	عدد الفنادق	*****1
6200	6000	5785	5158	5158	4943	4802	4566	2400	2758	عدد الاسرة	
827	800	781	739	655	653	604	510	493	380	عدد الفنادق	
77242	75505	70981	65704	64695	62000	60235	57290	55924	53812	عدد الاسرة	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (02): تطورات طاقّة الإيواء في الجزائر حسب صفة التصنيف الفندقي خلال الفترة (2018-2022)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
فندق *5	6734	7234	7345	7613	8559
فندق *4	4746	6161	6824	7935	10223
فندق *3	5886	6427	6861	7707	9083
فندق *2	5185	5381	5995	7935	10403
فندق *1	11684	12612	12724	13027	14075
فندق غير مصنف	8590	9456	9456	9456	9456
إقامة سياحية *2	384	384	384	384	384
إقامة سياحية *1	313	313	313	313	806
موتيل نزل طريق *2	93	93	93	93	152
موتيل نزل طريق *1	30	86	86	148	168
نزل ريفي *2	16	16	16	16	16
نزل ريفي *1	20	20	20	20	20
قرية عطل *3	274	274	274	274	434
قرية عطل *1	0	0	0	0	616
نزل مفروش "وحيدة الصنف"	91	205	205	205	205
نزل عائلي "وحيدة الصنف"	426	426	426	426	426
هياكل أخرى موجهة للفندقة	9786	9984	9984	9984	9984
محة الاستراحة "وحيدة الصنف"	170	170	170	170	170
مجموع المؤسسات المصنفة	54428	59242	61176	65706	75180
مؤسسات فندقية في طريق التصنيف	64727	66434	66438	66560	70346
المجموع	119155	125676	127614	132266	145526

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المقومات الأساسية للسياحة عبر الموقع الرسمي:

consulté le : 04/05/2024/<https://www.mta.gov.dz>

## الملحق رقم (03): تطور مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	مساهمة السياحة (مليار دولار)	نسبة المساهمة الكلية (%)	نسبة المساهمة المباشرة (%)
2000	1.72	5.66	3.14
2001	1.77	6.28	3.24
2002	1.89	6.69	3.33
2003	2.31	7.29	3.40
2004	3.11	8.00	3.64
2005	4.00	7.65	3.88
2006	3.86	7.72	3.30
2007	4.35	7.59	3.23
2008	5.32	6.80	3.11
2009	5.02	7.74	3.66
2010	5.47	6.89	3.39
2011	6.55	6.43	3.28
2012	6.85	6.79	3.28
2013	7.43	7.20	3.54
2014	7.03	6.78	3.29
2015	5.78	7.10	3.48
2016	5.29	6.80	3.30
2017	5.45	6.67	3.25
2018	5.54	6.55	3.20
2019	5.81	6.68	3.25
2020	6.11	6.80	3.30

المصدر: سعيد غزلان، الإيرادات السياحية ودورها في انتعاش القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة

2000-2021، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 2، جامعة خميس مليانة، 2022، ص 451.

## الملحق رقم (04): قائمة معطيات الدراسة القياسية الخاصة بالجزائر

البطالة	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون CDE	نصيب الفرد GDP	الانفتاح التجاري TO	سعر الصرف الحقيقي REER	الاستثمار السياحي TI	النمو الاقتصادي gdp	السنوات
4.0	0.9	1.8	55.2	47.7	97.6	3.8	1995
4.4	0.9	2.3	53.7	54.7	47.8	4.1	1996
4.9	0.9	-0.6	52.2	57.7	25.9	1.1	1997
5.1	0.8	3.5	45.1	58.7	-0.1	5.1	1998
4.9	0.8	1.8	50.9	66.6	-18.8	3.2	1999
4.7	0.8	2.4	62.9	75.3	-11.4	3.8	2000
5.1	0.8	1.6	58.7	77.2	43.0	3.0	2001
5.5	0.8	4.2	61.1	79.7	55.2	5.6	2002
5.6	0.8	5.8	62.1	77.4	21.4	7.2	2003
6.5	0.8	2.8	65.7	72.1	15.2	4.3	2004
6.3	0.8	4.5	71.3	73.3	21.7	5.9	2005
6.4	0.8	0.2	70.7	72.6	0.6	1.7	2006
6.1	0.8	1.7	71.9	69.3	10.1	3.4	2007
5.5	0.8	0.7	76.7	64.6	-25.6	2.4	2008
6.1	0.8	-0.2	71.3	72.6	7.7	1.6	2009
5.4	0.8	1.7	69.9	74.4	-17.5	3.6	2010
5.3	0.8	1.0	67.5	72.9	-9.4	2.9	2011
6.0	0.9	1.4	65.4	77.5	2.6	3.4	2012

قائمة الملاحق

6.2	0.9	0.8	63.6	79.4	3.4	2.8	2013
5.9	0.9	1.8	62.4	80.6	7.0	3.8	2014
6.2	0.9	1.6	59.7	100.7	22.4	3.7	2015
6.0	0.9	1.2	55.9	109.4	9.3	3.2	2016
6.0	0.9	-0.7	55.3	111.0	-3.4	1.3	2017
6.0	0.9	-0.7	58.1	116.6	-7.3	1.2	2018
6.1	1.0	-0.8	51.8	119.4	4.5	1.0	2019
6.2	1.0	-6.7	45.3	126.8	4.4	-5.1	2020
6.2	1.0	1.7	53.2	135.1	4.5	3.4	2021
6.2	1.0	1.5	59.0	142.0	3.8	3.2	2022

المصدر : \* قاعدة بيانات البنك الدولي الموقع : <https://www.albankaldawli.org>

\*\* قاعدة بيانات المجلس العالمي للسياحة والسفر WTTC (<https://www.wttc.org/datagateway>)

الملحق رقم(05): قائمة معطيات الدراسة القياسية الخاصة بتونس

البطالة	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون CDE	نصيب الفرد GDPPC	الانفتاح التجاري TO	سعر الصرف الحقيقي REER	الاستثمار السياحي TI	النمو الاقتصادي gdp	السنوات
15.7	0.8	0.7	93.7	0.9	35.9	2.4	1995
16.5	0.8	5.6	85.7	1.0	34.7	7.1	1996
16.0	0.8	4.0	80.5	1.1	21.7	5.4	1997
15.8	0.8	3.5	80.0	1.1	7.3	4.8	1998
16.2	0.7	4.9	77.9	1.2	14.6	6.1	1999

17.3	0.8	3.6	82.6	1.4	8.8	4.7	2000
17.7	0.8	2.7	89.6	1.4	-5.6	3.8	2001
15.8	0.8	0.3	85.3	1.4	-12.2	1.3	2002
16.2	0.7	3.7	82.4	1.3	-8.6	4.7	2003
17.4	0.7	5.2	86.9	1.2	8.0	6.2	2004
19.4	0.7	2.5	90.3	1.3	9.0	3.5	2005
19.4	0.7	4.3	93.9	1.3	15.7	5.2	2006
19.3	0.7	5.7	104.1	1.3	9.2	6.7	2007
19.1	0.7	3.3	114.3	1.2	-5.6	4.2	2008
18.5	0.6	2.0	93.0	1.4	-9.6	3.0	2009
18.1	0.7	1.9	100.2	1.4	3.0	3.0	2010
14.9	0.6	-3.3	100.1	1.4	-13.1	-2.0	2011
15.8	0.7	2.9	101.6	1.6	4.5	4.2	2012
14.9	0.7	1.3	99.0	1.6	-3.6	2.4	2013
15.6	0.7	1.9	96.1	1.7	3.1	3.1	2014
12.6	0.7	-0.2	87.2	2.0	2.8	1.0	2015
12.5	0.7	0.0	87.1	2.1	-2.6	1.1	2016
13.0	0.6	1.1	95.8	2.4	1.9	2.2	2017
13.2	0.6	1.6	103.9	2.6	2.4	2.6	2018
13.2	0.6	0.6	100.9	2.9	0.6	1.6	2019
13.2	0.7	-9.7	82.8	2.8	2.5	-8.8	2020
13.0	0.6	3.5	92.9	2.8	2.4	4.4	2021

12.9	0.6	1.7	110.7	3.1	2.3	2.4	2022
------	-----	-----	-------	-----	-----	-----	------

المصدر : \* قاعدة بيانات البنك الدولي الموقع : <https://www.albankaldawli.org>

\*\* قاعدة بيانات المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTTC) <https://www.wttc.org/datagateway>

الملحق رقم (06): قائمة معطيات الدراسة القياسية الخاصة بالمغرب

البيطالة	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون CDE	نصيب الفرد GDP	الانفتاح التجاري TO	سعر الصرف الحقيقي REER	الاستثمار السياحي TI	النمو الاقتصادي gdp	السنوات
8.0	0.6	-6.8	51.7	8.5	31.5	-5.4	1995
9.3	0.6	10.7	47.1	8.7	26.2	12.4	1996
9.4	0.6	-3.0	51.2	9.5	22.5	-1.6	1997
9.4	0.6	5.7	45.7	9.6	7.9	7.2	1998
10.5	0.6	0.3	48.6	9.8	-13.2	1.7	1999
11.0	0.6	1.2	53.4	10.6	-23.3	2.6	2000
13.5	0.6	6.3	53.5	11.3	4.9	7.7	2001
13.5	0.6	2.4	54.3	11.0	19.1	3.7	2002
13.5	0.6	4.8	52.3	9.6	26.0	6.2	2003
14.5	0.6	3.2	55.6	8.9	34.6	4.6	2004
16.4	0.6	1.8	61.5	8.9	33.6	3.2	2005
18.8	0.6	6.4	64.7	8.8	34.9	7.8	2006
20.1	0.6	2.1	71.3	8.2	32.1	3.4	2007
18.8	0.6	4.3	77.8	7.8	16.6	5.7	2008

قائمة الملاحق

17.3	0.6	2.4	62.4	8.1	-6.0	3.7	2009
17.5	0.6	2.1	69.5	8.4	-2.3	3.5	2010
17.6	0.6	4.1	76.8	8.1	9.9	5.5	2011
17.2	0.6	1.6	78.2	8.6	8.5	3.1	2012
16.4	0.6	2.7	73.9	8.4	5.5	4.1	2013
16.8	0.6	1.4	71.9	8.4	2.4	2.7	2014
16.2	0.5	3.0	67.3	9.8	6.7	4.3	2015
16.5	0.5	-0.7	71.1	9.8	7.6	0.5	2016
16.4	0.5	3.8	74.2	9.7	7.9	5.1	2017
16.4	0.5	1.9	77.3	9.4	3.5	3.1	2018
16.3	0.6	1.8	76.0	9.6	2.7	2.9	2019
16.2	0.6	-8.2	68.8	9.5	2.5	-7.2	2020
16.1	0.6	6.9	75.6	9.0	3.3	8.0	2021
16.0	0.6	0.2	101.1	10.2	3.6	1.3	2022

المصدر : \* قاعدة بيانات البنك الدولي الموقع : <https://www.albankaldawli.org>

\*\* قاعدة بيانات المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC) <https://www.wttc.org/datagateway>

## الملحق رقم (07): قائمة معطيات الدراسة القياسية الخاصة بمصر

السنوات	النمو الاقتصادي gdp	الاستثمار السياحي TI	سعر الصرف الحقيقي REER	الانفتاح التجاري TO	نصيب الفرد GDP	انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون CDE	البطالة
1995	4.6	3.3	3.4	50.2	2.4	0.7	10.1
1996	5.0	49.2	3.4	46.9	2.7	0.7	11.2
1997	5.5	44.8	3.4	43.7	3.2	0.7	11.8
1998	5.6	-19.7	3.4	41.9	3.3	0.7	10.4
1999	6.1	-5.4	3.4	38.4	3.8	0.7	12.3
2000	6.4	-13.0	3.5	39.0	4.2	0.6	12.4
2001	3.5	6.0	4.0	39.8	1.4	0.7	12.5
2002	2.4	14.7	4.5	41.0	0.3	0.7	12.9
2003	3.2	3.4	5.9	46.2	1.1	0.7	14.5
2004	4.1	16.5	6.2	57.8	2.0	0.7	16.8
2005	4.5	29.0	5.8	63.0	2.4	0.8	16.7
2006	6.8	19.8	5.7	61.5	4.8	0.7	16.7
2007	7.1	22.1	5.6	65.1	5.0	0.7	17.1
2008	7.2	9.3	5.4	71.7	5.1	0.7	16.6
2009	4.7	-13.6	5.5	56.6	2.6	0.7	15.1
2010	5.1	2.3	5.6	47.9	3.0	0.7	14.8
2011	1.8	-11.0	5.9	45.3	-0.5	0.7	11.3
2012	2.2	-11.6	6.1	40.7	-0.1	0.7	10.8

قائمة الملاحق

8.4	0.7	-0.2	40.4	6.9	-6.4	2.2	2013
8.3	0.7	0.5	36.9	7.1	-1.2	2.9	2014
8.0	0.7	2.1	34.8	7.7	4.1	4.4	2015
6.7	0.7	2.2	30.2	10.0	8.7	4.3	2016
8.5	0.7	2.1	42.8	17.8	5.9	4.2	2017
9.5	0.6	3.3	45.9	17.8	14.8	5.3	2018
9.5	0.5	3.7	41.1	16.8	12.1	5.6	2019
9.4	0.5	1.8	32.1	15.8	2.9	3.6	2020
9.4	0.5	1.6	29.9	15.6	4.2	3.3	2021
9.4	0.5	4.9	37.0	19.2	6.1	6.6	2022

المصدر : \* قاعدة بيانات البنك الدولي الموقع : <https://www.albankaldawli.org>

\*\* قاعدة بيانات المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC) <https://www.wttc.org/datagateway>